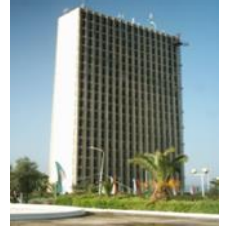




الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة "الإخوة منتوري"



كلية علوم الأرض و الجغرافيا قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي :

السلسلة :

عنوان المذكرة:



مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية و البيئة

تحت إشراف الأستاذ :

بزيان عبد المجيد

من إعداد :

زاوي فاتح

الصفة

الجامعة

الرتبة

أعضاء لجنة المناقشة

مقرر

الإخوة منتوري

الأستاذ الدكتور

بزيان عبد المجيد

رئيسا

الإخوة منتوري

الأستاذ الدكتور

عيون عبد الكريم

ممتحنا

الإخوة منتوري

الأستاذ الدكتور

لكحل عبد الوهاب

ممتحنا

رابح بيطاط

الأستاذ الدكتور

بن ميسي حسان

دورة جوان 2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين, حمدا يوافي نعمه و حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه.
الشكر لله على ما وهبني من صبر و هدي و توفيق تخطيت به الصعاب لإنجاز هذا العمل, و الصلاة
و السلام على الرحمة المهداة نبينا محمد و على آل محمد و صحبه و سلم تسليما كثيرا.

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك
اللهم لك الحمد حتى ترضى...وإذا رضيت... وبعده الرضا...
أهدي ثمرة جهدي إلي...

إلي أعز الناس على قلبي إلي نبع الحنان إلي من كانت دعواتها لي سندا في الدنيا و شفاعة بالآخرة,
إلي من تعجز كل كلمات الشكر و التقدير و الوفاء عن شكرها: "أمي الغالية"

إلي ساعدي المتين و مثالي الأمين و ضوء طريقي: "أبي العزيز" حفظهم الله و رعاهم .

اهدي ثمرة مجهوداتي إلي من عاهدت نفسي بان اهدي له كل نجاحاتي و الي الروح الطاهرة
التي لم يشأ القدر أن ترى ثمرة جهدي أخي الغالي "زاوي عبد الحليم" رحمه الله و اسكنه فسيح
جناته , إليك يا أخي العزيز رمز التضحية و الوفاء.

إلي أخي الغالي: زاوي حمزة . زوجتي الغالية و ابنتي العزيزة " زاوي رحمة "

إلي صاحبات القلوب الطيبة أخواتي حبيبات على قلبي كثيرا .

إلي عمي " خثير خديجة " عليه رحمة الله .

إلي جميع أصدقائي و أحبائي الذين فارقوا الحياة عليهم رحمة الله .

إلي أستاذي الغالي على قلبي " بوشلوخ عبد العزيز " عليه رحمة الله .

إلي جميع أستاذتي الكرام اللذين لن أنسى فضلهم علي ما حييت .

إلي رفقاء الدرب الذين قاسموني مرارة وحلاوة مشواري الجامعي .

إلي جميع زملائي في العمل " بلدية شلغوم العيد " و بالأخص " المديرية التقنية " .

إلي جميع أصدقاء أخي " عبدو – رحمه الله " في العمل ضباط دفعة 2015 .

إلي صديقي و أستاذي " لعياضي عبد السلام " .

إلي كل من ساهم من قريب او بعيد و لو بكلمة.

«زاوي فاتح»

شكر و عرفان:

نحمد الله عز و جل الذي وفقنا في اتمام هذه المذكرة

الي كل من علمنا حرفا , و أمدنا بخبايا المعرفة

أتقدم بشكر الجزيل إلي كل الذين وجهوني بأرائهم و أفادوني بأفكارهم و
نخص بالذكر, السيد الفاضل الأستاذ المشرف: "بزيان عبد المجيد " الذي
تكرم مشكورا بالإشراف على هذا البحث رغم مشاغله الكثيرة فكان نعم
الأب و المعلم, الموجه و المرشد القيم عبر كامل مراحل هذا البحث

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلي كل أسرة معهد علوم الأرض, و إلي
كافة أساتذة قسم التهيئة العمرانية للذين كان لهم كل الفضل , كما أتقدم
أيضا بالشكر إلي كل المؤسسات و المصالح الإدارية على مستوى بلدية
شلغوم العيد و ولاية ميله على تقديم العون و المساعدة و أخص بالذكر:
السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي – شلغوم العيد – و الأمانة العامة لبلدية
شلغوم العيد و السيد / علي قراص رئيس المصلحة التقنية – بلدية شلغوم
العيد - إلى السادة رؤساء الأقسام الفرعية للفلاحة و البناء و التعمير و
الأشغال العمومية و الري

لكم مني جزيل الشكر و العرفان

مقدمة عامة :

مهد الخالق عز و جل الأرض لتكون صالحة للحياة و جعل رزق الانسان و غذاءه مرتبطا بها , قالى الله تعالى : " هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ دَلْوًا فَاْمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ " (1) . فالأرض هي المورد الحيوي الأساسي الذي تتوقف عليه الحياة البشرية و هي لا تقل أهمية عن الهواء الذي نتنفسه , و لكن قليل من الناس من يعي هذه الحقيقة , لذلك كثيرا ما يكون البشر هم العدو الأكبر للأرض التي يعيشون فوقها و يسترزقون منها (2) لذلك نبه علماء التربة الى وجوب الحفاظ على الأراضي الزراعية لأن التربة الخصبة تعتبر موارد محدودة على سطح الأرض و حساسة جدا للعوامل الخارجية الطبيعية منها و البشرية و هي عرضة للتدهور السريع و لكونها لا تتجدد الا بشكل بطيء جدا , و اذا فقدت الأرض خصوبتها لا يمكن أن نعيد لها قيمتها الزراعية بواسطة الأسمدة أو الري أو النباتات المطورة جنسيا , و المقصود بتدهور التربة " هو حدوث تغيير كمي أو نوعي في خواص التربة الذي يؤدي الى انخفاض القدرة الحالية أو الكامنة للأراضي الزراعية على الانتاج " (3) .

ان الأراضي الصالحة للزراعة لا تمثل سوى 22 % من مساحة اليابس (الشكل رقم 01) لكن 50 % منها هو المستغل أي (11 % من مساحة اليابس) بسبب وجود الغابات و الجبال و المنحدرات الوعرة , و مع ذلك فان هذه المساحات الزراعية مهددة بعوامل كثيرة , منها ما هو طبيعي كالجفاف و التصحر و الملوحة , و منها ما هو بشري كالاستغلال المفرط للأراضي الزراعية بواسطة الزراعة الكثيفة أو الرعي المكثف (Surpâturage) أو قطع أشجار الغابات أو استخدام المفرط للأسمدة و المبيدات و تلويث التربة .

كما ان حركة التنمية الشاملة التي شهدتها مختلف دول العالم في وقتنا الحالي و ما صاحبها من نمو سكاني و تطور صناعي و عمراني كان له اثر سلبي على الأراضي الزراعية التي اصبحت عرضة للتقلص و الانحسار نتيجة الزحف العمراني على التربة الخصبة , و هذه الظاهرة اصبحت مقلقة لا تستثني بلدا متطورا و ناميا لكن وقعها أشد على البلدان النامية التي تفتقر للوسائل و الامكانيات لحماية البيئة و التحكم في الحركة العمرانية , و مع ذلك فقد اعتبرت ظاهرة عالمية لا تقل خطورة عن ظاهرة التصحر التي كانت توصف " بالقنبلة الموقوتة " فاذا كان التصحر يلتهم آلاف الهكتارات من الأراضي الواقعة على حواف الصحاري , فان الزحف العمراني أصبح ينتقص مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الواقعة في أطراف المدن .

انطلاقا من هذه الحقائق التي تنتبأ بمستقبل غير مضمون العواقب , ارتأينا دراسة احدى المدن الجزائرية " شلغوم العيد " كنموذج حي للزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية , و هذا قصد تحليل أسباب هذه الظاهرة و تتبع التطور العمراني في هذه المدينة ميدانيا و آثاره على المجال الزراعي و البيئي , و محاولة اقتراح الحلول المناسبة للتحكم في النمو العمراني و الحفاظ على الأراضي الزراعية التي تعتبر موردا حيويا لا يمكن بأي حال حرمان الأجيال المستقبلية منه .

1 - سورة الملك , الآية رقم 15 .

2- آلان ريلان (Alaine Ruellan) , الرئيس الأسبق للاتحاد العالمي لعلم التربة , مجلة العلم و الحياة , 2002 م .

3- المهندس سالم رمضاني , سلطنة عمان , جريدة الوطن 5 ماي 2002 م .

و في حالة استمرارية هذا الوضع فان المنطقة ستكون مهددة بفقدان كل احتياطاتها العقارية و كل مجالها الزراعي , من أجل هذا حاولت من خلال هذه الدراسة تحليل ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في حدود منطقة الدراسة و معرفة الأسباب الحقيقية التي كانت وراء التعدي على العقار الفلاحي , و محاولة الاسهام في ايجاد الحلول الناجعة للتحكم في حركة التعمير لانقاذ ما يمكن انقاذه من الأراضي الفلاحية التي تزخر بها المنطقة .

و هذا ما دفعني الى اثاره بعض الانشغالات و طرح الأسئلة التالية :

- (1) ما هي العوامل التي تقف وراء اهدار الأراضي الزراعية و تركها عرضة للزحف العمراني .
✓ هل يتعلق الأمر بغياب القوانين الرادعة , أم لغموض هذه القوانين و قابليتها للتأويل, أم لعدم تطبيقها أصلا من طرف السلطات المحلية لأغراض سياسية .
- (2) ما سبب هذا العجز في التحكم في النمو العمراني .
✓ أيعود السبب إلى نقص الكفاءة لدى المسيرين .
✓ أم إلى ضغط النمو السكاني المتسارع و متطلباته من التجهيزات العمومية و الخدمات و السكن .
- ✓ أم أن الأمر يعود الى فشل سياسات الإسكان و انتشار السكن الفوضوي الذي لا يخضع لأي رقابة أو تشريع .
- ✓ أم أن الأمر أكبر من ذلك و يتعلق الأمر بعدم وجود استراتيجية فعالة في مجال التهيئة العمرانية تعمل على تحقيق التوازن الاقليمي و تخفف الضغط على المدن الكبرى .
- (3) كيف يمكن التحكم في النمو العمراني و المحافظة على الأراضي الزراعية للمنطقة مستقبلا .

أسباب اختيار منطقة الدراسة (بلدية شلغوم العيد) :

تتلخص في النقاط التالية :

- (1) تعتبر المنطقة أحسن نموذج للنمو السريع الذي شهدته المدينة , التي اصبحت مقصدا للنازحين من المناطق الريفية و المناطق المجاورة أي زيادة سكانية اضافية .
- (2) شهدت المنطقة حركة تعمير واسعة منذ الاستقلال الى غاية الآن , حيث عرفت المدينة انجاز عدة مشاريع سكنية هامة , كما حظيت المنطقة بانجاز عدة هياكل قاعدية (الطرق , التجهيزات العمومية ... الخ) .
- (3) تعتبر المنطقة نموذجا للتوسع العمراني على الأراضي الزراعية ذات التربة الخصبة و الموارد المائية المعتبرة , حيث اصبحت المساحة الزراعية في المنطقة في تقلص مستمر نتيجة لزحف الاسمنت
- (4) شهدت المنطقة حركة تعمير فوضوية مما أدى الى انتشار الأحياء السكنية التي لا تتوفر على أدنى التجهيزات و الخدمات الضرورية .
- (5) الأخطار البيئية و الصحية التي اصبحت تهدد حياة سكان المنطقة نتيجة لانتشار التلوث (مصنع هنكل) و انتشار النفايات المنزلية و النفايات الهامدة في كل مكان .
- (6) الاستهلاك المفرط للمياه من طرف التجمعات السكانية الحديثة و المؤسسات الصناعية مما كان له تأثير سلبي على المردود الفلاحي , الأمر الذي أصبح يندر بأزمة مستقبلية خطيرة في مجال نقص الموارد المائية .

الفرضيات

و كمحاولة للإجابة على الانشغالات السابقة ارتأيت تقديم بعض الفرضيات التالية كمقدمة للبحث ثم التحقق من صحتها لاحقا .

I. إهمال الزراعة :

- ✓ المخططات التنموية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال أعطت الأولوية للصناعة على حساب الزراعة .
- ✓ عدم معالجة المشكل المتعلق بالملكية العقارية ساهم في تدهور الفلاحة و تقلص رعتها نتيجة لتنازل بعض المستفيدين عن أراضيهم و عدم صمودهم أمام الإغراءات و المساومات .
- ✓ غموض القوانين التي تحدد كيفية استغلال الأراضي التابعة للبلديات , فسح المجال واسعا لجعل الأراضي الفلاحية هي المفضلة لانجاز المشاريع السكنية و هذا طلبا للسهولة التي توفرها الأراضي المستوية و قلة تكلفتها أثناء أعمال التهيئة .

II. أزمة السكن و عجز قطاع البناء و السكن عن تلبية حاجيات المواطنين :

للأسباب التالية :

- ✓ النمو السريع الذي شهدته البلاد منذ الاستقلال .
- ✓ هجرة السكان من المناطق الريفية و المناطق المجاورة إلى مركز المدينة .

III. حركة التعمير فوضوية و لا تخضع لأي رقابة :

- ✓ قوانين التعمير أصبحت غير ملائمة .
- ✓ العبث بقوانين التعمير و البناء و التعدي عليها دون وجود هيئات رادعة تمنع انتشار السكن الفوضوي و الزحف العمراني على الأراضي الفلاحية .
- ✓ غياب الإستراتيجية الفعالة في مجال التهيئة العمرانية و التي من شأنها التقليل من حدة الفوارق الجهوية

1 - مراحل البحث :

1.1 - مرحلة البحث النظري :

في هذه المرحلة حاولت الاطلاع على ما أمكن من المراجع و المصادر التي لها علاقة بموضوع البحث كما اطلعت على الرسائل و المذكرات و الأبحاث الجامعية بالإضافة الى المجلات و الجرائد و ما نشر عبر الانترنت و تقارير الهيئات و الوزارات المختصة (كوزارة الفلاحة , و وزارة الصحة و السكان) قصد تكوين رصيد فكري يمكنني من الالمام بالموضوع من كل جوانبه .

لذلك اضطررت الى التنقل بين عدة مكتبات منها المكتبات الجامعية كمكتبة كلية علوم الأرض و الجغرافيا , و المكتبة المركزية ... الخ .

2.1- مرحلة البحث الميداني :

و نظرا لطبيعة موضوع الدراسة الذي يقتضي جمع المعطيات و الاحصائيات و الخرائط من الميدان كان لزاما علي الاتصال بالادارات و الهيئات المختصة بال عمران و الفلاحة و السكن و بمكاتب الدراسات المختلفة على مستوى البلدية و الولاية , و في هذا الصدد اتصلت بالهيئات التالية :

- ✓ مديرية البرمجة و متابعة الميزانية .
- ✓ الديوان الوطني للإحصاء (ONS) فرع قسنطينة .
- ✓ المصالح التقنية لبلدية شلغوم العيد .
- ✓ مديرية المصالح الفلاحة .
- ✓ القسم الفرعي الفلاحي - شلغوم العيد .
- ✓ مقاطعة الغابات .
- ✓ القسم الفرعي التعمير و البناء بشلغوم العيد (SUCH) .
- ✓ القسم الفرعي الأشغال العمومية و البناء بشلغوم العيد .
- ✓ الأملاك العقارية التابعة للدولة.
- ✓ المكتب الوطني لتنمية و تطوير الريف BNEDER .

كما قمت بتحقيقات ميدانية و هي خطوة مهمة و ذلك عن طريق توزيع الاستمارات على السكان و الخاصة بالسكن و الاصل الجغرافي لهم , كما قمت باجراء عدة مقابلات مع مسؤولي البلديات و المصالح العمرانية و مسؤولي المصالح الفلاحية لمعرفة الحقائق ميدانيا و الاستعانة بشهادة العاملين بهذه القطاعات في فهم الظاهرة المدروسة , لكن واجهتني صعوبات كثيرة أثناء جمع المعلومات , تتعلق أساسا بالبيروقراطية المتفشية في مصالحن الادارية , و تكتم المسؤولين عن الافصاح على الحقائق المتعلقة بالتعدي على العقار الفلاحي و احجامهم عن تحديد الجهات المسؤولة عن ذلك و هذا نظرا لحساسية الموضوع , هذا بالإضافة الى تضارب المعطيات و تناقضها أحيانا من مصلحة لأخرى .

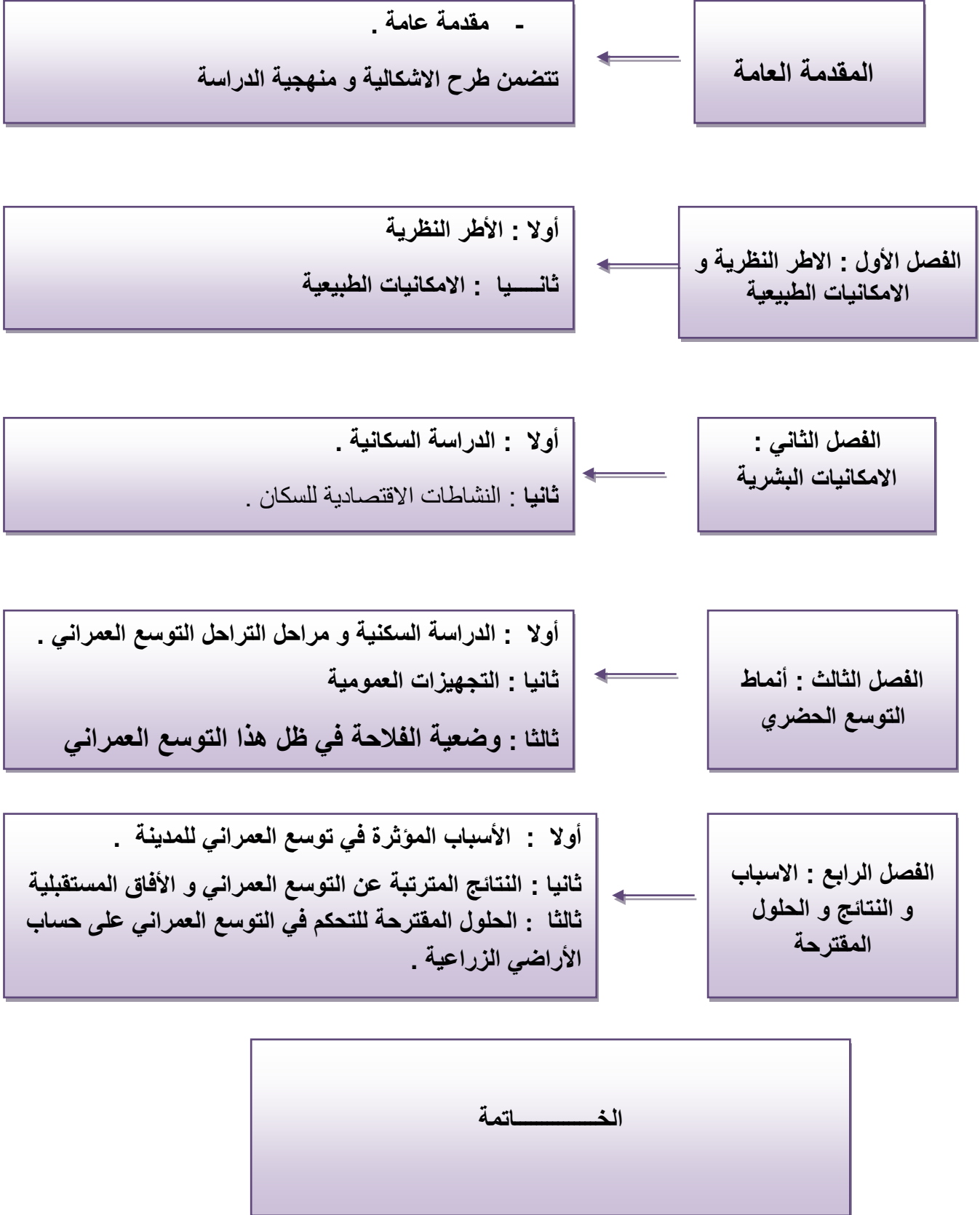
3.1- مرحلة الفرز و التحليل :

تعتبر المرحلة الأخيرة من البحث و التي تم فيها فرز المعطيات و تصنيفها ثم وضعها في جداول و تمثيلها في شكل رسوم بيانية و خرائط لتسهيل فهم الظواهر المدروسة و متابعة تطورها و استخلاص النتائج من خلالها .

2. منهجية البحث :

لقد اعتمدت في بحثي على المنهج الوصفي التحليلي لأن موضوع الدراسة يتعلق بنشاط و ممارسة بشرية لا يمكن اخضاعها للقياس الكمي بل يمكن معالجتها بواسطة الملاحظة الدقيقة لتطور الظاهرة , ثم تحليل أسباب هذا التطور و استخلاص النتائج و الأحكام من خلال ربط الفرضيات بحقائق الواقع الميداني , و على ضوء هذه ا تمكنا من تجسيد هذا البحث في ثلاث فصول التالية :

مخطط منهجية البحث



يلاحظ من خلال المخطط السابق أن هذا البحث تم تقسيمه الى اربعة فصول :

➤ الفصل الأول : الاطر النظرية و الامكانيات الطبيعية : تم تقسيم الفصل الأول الى :

أولاً :

تم فيه التطرق الى شرح بعض المفاهيم التي لها علاقة بموضوع الدراسة , و نظرا لكون هذه الظاهرة عالمية تطرقنا لبعض الامثلة في العالم , العالم العربي و في الجزائر , و من ثم تعرضنا لمختلف القوانين و المراسيم التشريعية في القانون الجزائري حول التعمير , و حماية الأراضي الزراعية , و حماية البيئة .

ثانياً :

تم فيه دراسة الخصائص الطبيعية لبلدية شلغوم العيد و هذا قصد ابراز الامكانيات الزراعية و الطابع الفلاحي .

➤ الفصل الثاني : الامكانيات البشرية : تم تقسيم الفصل الثاني الى :

أولاً :

تم فيه دراسة الخصائص البشرية , مراحل نمو السكان و توزيعه في مجال البلدية .

ثانياً :

توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية .

➤ الفصل الثالث : أنماط التوسع الحضري .

أولاً :

تم فيه استعراض أدوات التهيئة العمرانية و تدخلها في مجال الدراسة و مراحل التوسع العمراني منذ العهد الاستعماري الى غاية الآن اعتمادا على المخططات المنجزة منذ نشأة أول نواة للمدينة الى المخططات الحالية و التحقيق الميداني , كما تطرقنا في هذا الفصل الى كيفية استغلال المجال و أشكال العمران و الملكية العقارية , حتى تتمكن من توضيح حجم التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .

ثانياً :

تم فيه استعراض التجهيزات العمومية و مختلف الشبكات التي تهيكّل مجال الدراسة .

ثالثاً :

تم استعراض فيه مراحل استهلاك العمران للأراضي الزراعية الخصبة و الامكانيات الفلاحية التي تزخر بها المنطقة , سواء كان من حيث المساحة الفلاحية الكلية و تنوع الانتاج (نباتي , حيواني) .

➤ الفصل الرابع : الاسباب و النتائج و الحلول المقترحة

تم تقسيم الفصل الرابع الى :

أولاً :

تم التطرق الى الاسباب التي ساعدت في توسع العمراني في المجال .

ثانياً :

تم التطرق الى النتائج المترتبة عن التوسع العمراني و الاحتياجات و الأفق المستقبلية من المساحة المبرمجة للاستهلاك .

ثالثاً :

تم التطرق الى الحلول المقترحة للتحكم في التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .

➤ الخلاصة العامة

المفصل الأول :

الأطر النظرية و الإمكانيات الطبيعية

أولا : الأطر النظرية :

- I. مفاهيم التوسع العمراني و التحضر و النمو الحضري .
- II. الظاهرة في العالم و العالم العربي .
- III. ظاهرة تطور التوسع العمراني في الجزائر .
- IV. تصنيف و أشكال التوسع العمراني في الجزائر .
- V. القوانين و الأدوات التي تنظم التوسع العمراني في الجزائر .

ثانيا : الإمكانيات الطبيعية

- I. نبذة تاريخية على نشأة المدينة .
- II. الموقع الجغرافي و الموقع الإداري .
- III. الخصائص الطبيعية للمنطقة .

مقدمة :

تعد مشكلة الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية من المشاكل التي تعاني منها جميع دول العالم , و خاصة تلك التي تمتاز بزيادات سكانية سريعة , و يعرف التوسع العمراني على انه الزيادة المستمرة في اعداد السكان سوء كان ذلك في سكن منتظم ا غير منتظم , و هذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على الاراضي الزراعية و من ثم ايجاد خلل في التوازن البيئي .

و فضلا عن الزيادة السكانية هناك عوامل اخرى تساعد على التوسع العمراني ابرزها سياسة الدولة من خلال استحداث الاحياء السكنية الجديدة في أو بالقرب من الاراضي الزراعية فضلا عن العامل المادي الذي من خلاله يتم اغراء اصحاب الأرض الزراعية الواقعة في ضواحي المدن و استغلالها لأغراض غير زراعية , كما أن للعوامل الاجتماعية ايضا دورا بارزا من خلال رغبة بعض سكان المدن في السكن في ضواحي المدينة , اذ يقتطعون مساحات معينة من الأراضي الزراعية و يحولونها الى أرض سكنية ترفيهية فقط دون الاستفادة منها في الزراعة , و هذا ما يحصل في مناطق عديدة من العالم .

أولا : الأطر النظرية :

I. مفاهيم التوسع العمراني و التحضر و النمو الحضري .

يعد توفير إطار حياة ملائم للسكان من بين أهم أهداف التخطيط الحديث للمدن، إلا أن تسارع وتيرة التعمير وما أنتجتته من تحولات مست هذا الإطار و ترجمت في تدهور الوسط الحضري، فجعلت من الصعب التوفيق في الوصول إلى خلق إطار حضري مناسب، من هنا كان لا بد من إيجاد آليات تسمح بتدارك النقائص و التدهور الذي مس الحياة الحضرية خاصة، و صورة المدينة عامة، و ذلك عن طريق عملية التحسين الحضري بما تتضمنه من تدخلات عمرانية على كل العناصر المكونة للإطار المعيشي.

تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم العمرانية و النصوص التشريعية التأسيسية للتحسين الحضري والتي لها علاقة مباشرة و غير مباشرة به، المتبعة من طرف مختلف الهيئات المسيرة للمدينة الجزائرية كأداة لتحسين إطار الحياة.

I. 1 - مفاهيم ومصطلحات متعلقة بالعمران:

I. 1-1- العمران (L' Urbanisme)¹:

من الصعب إعطاء تعريف دقيق وشامل للعمران، لكونه العامل الذي يشمل دراسة مختلف مجالات الحياة البشرية، وهذا للوصول إلى تناسق واستخدام واستغلال المجال بجميع مكوناته من أجل خدمة وإعطاء الراحة للسكان، ويمكن إعطاء عدة تعاريف نذكر منها:

أ. العمران: هو العلم الذي ينظم المدن عن طريق دراسة المفاهيم التي تسمح بتكييف مساكن هذه المدن وفق حاجيات البشر بالاعتماد على مجموعة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

ب. العمران: هو فن تهيئة المدن من أجل توفير ثلاث عناصر أساسية: السكن- العمل- الراحة ويمكن تلخيصه في:

- ❖ البعد العمراني من الهندسة المعمارية.
- ❖ المظهر المورفولوجي للعمران القديم.
- ❖ معالجة ودراسة الموقع.

I. 2-1- المدينة (la Ville) :

المدينة هي تجمع سكاني مهم أين يمارس سكانها نشاطات مختلفة، و في جميع المجالات (صناعة، تجارة، خدمات...)².

المدينة عبارة عن تصميمات مبنية على أسس رياضية، هندسية، فلسفية إيديولوجية ورمزية، والتي تعبر عن تطور الفن المعماري الذي يبرز الجماليات التي تجذب الناس والمهابة التي تعبر عن سلطة وقوة الحكام، وإذا اعتمدنا على الناحية اللغوية نجد أن كلمة مدينة مرجعها إلى كلمة " دين" وهي الأصل السامي في عدة لغات وبمعاني مختلفة.

وعند " أرسطو" تمثل المدينة مجموعة من الذكريات الصخرية التي نتمكن من إدراك معانيها ومكوناتها.

² - Merlin.P, F.Choay : Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement,Eyroles, Paris 2000, page 39

و كما يراها راتزل: على أنها نتاج أو محصلة تفاعل إيكولوجي صادر عن فعل الإنسان و أثره العمراني في البيئة الطبيعية وتغيرها الدائم لأنماط حياته³.

واليوم بعد أن وسعت المدن جاذبيتها من خلال تطور دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإن محاولة تحديد معنى لها في عالم متحرك باستمرار لا يمكن إلا أن يكون عملية صعبة ومعقدة، وبمقارنة المعنى ينبغي الاستناد إلى عناصر أخرى كالبعد الإحصائي، الوظائف، الاجتماعي والثقافي.

I. 1 - 3 - التوسع العمراني (l'extension urbaine):

هو تلك الأشكال العمرانية التي ترتبط بالتجمعات الموجودة من قبل، إذ تشكل استمرارية في التعمير وهي عملية مرتبطة بالبحث عن مناطق عقارية لتوفير الطلبات الجديدة من (مساحات السكن، العمل، التجهيزات، الترفيه...)، ومختلف الهياكل وذلك من حيث (البرمجة، والتنظيم المستقبلي الذي يصبح حاضرا لكل مرحلة معاشة).

I. 1-4- التخطيط العمراني (la planification urbaine):

هو تلك الخطط المتكاملة الموضوعية من أجل التحكم في مستقبل المدينة، وتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة، تماشياً مع حركية وديناميكية الحياة وظروفها في إطار متجانس.

I. 2 - مفاهيم و مصطلحات متعلقة بالتدخل على المجال العمراني:

I. 2-1- التهيئة العمرانية (L'aménagement urbain):

تشمل كل التدخلات المطبقة على المجال السوسيوفيزيائي لأجل ضمان تنظيمه وسيره الحسن وكذا تنميته وإعادة الاعتبار، التجديد، إعادة الهيكلة والتوسيع الحضري، كما يحمل مفهوم التهيئة مدلولاً كبيراً لفهم كل الأعمال الضرورية لسياسة عمرانية هدفها المحافظة على المدينة ككائن حي موحد يتعايش فيه الجديد والقديم بصفة منسجمة وحركية دائمة ترتقي بها إلى مستويات ذات نوعية مقبولة⁴.
تعتمد التهيئة العمرانية على البرمجة والتخطيط كعنصرين أساسيين هدفهما التوجيه ومراقبة التوسع الحضري.

I. 2-2 - عملية التكثيف العمراني (La densification urbaine):

تعتبر عملية التكثيف استهلاكاً للمجال، وذلك من خلال استغلال الجيوب العمرانية الشاغرة الموجودة داخل النسيج العمراني⁵، و هي أيضاً عملية رفع في كثافة المباني و عدد الطوابق داخل النسيج العمراني، و تهدف هذه العملية إلى إنتاج المجال الحضري و استغلاله بطريقة فعالة لتلبية طلبات السكان المتنوعة.

I. 2-3- عملية إعادة هيكلة المناطق المركزية:

هي عملية تدخل على الأنسجة المركزية التي لا تتوفر على مستوى الخدمات المرغوب فيها، وتمس العملية الجانب الوظيفي بتحسين الوظائف الحضرية وحماية البنايات وتأكيد هوية الشكل الحضري بهدف تعزيز المركزية من خلال عملية تكثيف النسيج الحضري بإنشاء الشبكات المختلفة المهمة وتنظيم التعمير التفصيلي بالنسبة للقطع الأرضية فعموما يحدث عليها تغيير، وتستلزم العملية إعادة التخصيص وهدم البنايات.

3- A.Zucchell: Introduction A L'urbanisme Operationnel Et a la Composition Urbaine 1984-Page: 32

4 - صابلاي فاطمة الزهراء ونوقي مريم : التحسين الحضري بمدينة جيجل دراسة حالة المنطقة ب-بحي 40 هكتار . قسم تسيير التقنيات الحضرية كلية علوم الأرض جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2010، ص:22.

5 - حفصي عمر ،إبراهيم معزوز، مراد مرخوفي: التوسع العمراني في إطار العمارة المحلية "دراسة حالة مدينة مشونش" مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، سنة 2001 ص:7.

I. 2 - 4 - التآييث الحضري:

حسب التعبير العصري هو عملية تشمل كل الأشياء الموضوعة في فضاء عام للمدينة للاستجابة لاحتياج المستعملين يعرف التآييث كمجموعة أشياء أو منشآت عمومية أو خاصة توضع في فضاء عام مرتبطة بوظيفة أو خدمة تقدمها المجموعة.

I. 2 - 5 - عملية التنظيم العمراني (l'organisation urbaine):

التنظيم العمراني هو مجموعة الإجراءات والعمليات على المدى القصير للمجال العمراني، يهدف إلى تحسين ظروف الحياة وتوظيف المجال السوسيوفيزيائي العمراني الموجود⁶، وهذا على مستوى السكن و البنية القاعدية، النشاطات، التجهيزات.

I. 2 - 6 - عملية التجديد (rénovation):

عملية التجديد هي مجموعة من الإجراءات المدعمة بقوانين إدارية و عقارية ومالية وتقنية تهدف إلى تحسين وضعية الأنسجة العمرانية القديمة مهما كانت مساحتها أو منطقة تميزت مبانيها بالخراب وتعني ميدانيا إزالة البنايات القديمة وتعويضها بأخرى جديدة وفق الإجراءات الحديثة للحفاظ على وظيفة هذا الحيز العمراني المتدهور⁷، وتعرف هذه العملية أيضا بأنها عملية جمالية تمس كل أو أغلبية المباني لقطاع ما بسبب نوعية المباني الرديئة أو عدم كفاية استغلال الأرض أو عدم التأقلم مع حركة المرور.

I. 2 - 7 - الأرض:

1 - أشار في هذا الجانب (DENIS Barthelomy.1985. P:11) إلى أن الأرض " عند الاقتصاديين هي سلعة غير منتجة من ناحية الكمية وغير قابلة للزيادة، وهي دائمة غير قابلة للتلف، أما ريكاردو فقد عرف الأرض بأنها قوة منتجة³ "

2 - أما الأرض الصالحة للبناء : فقد عرفها (ALAIN Lipietz) في قاموس التهيئة والتعمير بأنها " هي قطعة من الأرض قانونية محدودة حول نفسها لها إمكانية أو قابلية البناء⁴ "

3- و في المادة 21 من قانون التوجيه العقاري 25/29 جاء تعريف الأراضي القابلة للتعمير على النحو التالي " هي كل قطع الأراضي المخصصة للتعمير في آجال معينة بواسطة أدوات التهيئة والتعمير .

4- وحسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي يقسم المجال الحضري إلى أراضي غير قابلة للتعمير وأخرى قابلة للتعمير هاته الأخيرة تنقسم إلى نوعين:

❖ القطاعات المبرمجة للتعمير: تشمل كل الأراضي المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط

والذين لا يتعديان آفاق 10 سنوات.

❖ قطاعات التعمير المستقبلية :

هي كل الأراضي المخصصة للتعمير على الأمد البعيد أي في آفاق 01 سنة واحدة ، وتكون هذه الأراضي خاضعة مؤقتا لحق الارتفاق بعدم البناء عليها ولا يرفع هذا الحظر إلا بموجب المصادقة على مخطط شغل أراضي في نهاية الآجال محددة أعلاه.

⁶ - A.Zucchell : introduction a l'urbanisme opérationnel et composition urbaine 1984-volume2 page :50

⁷ - بن حيرش بوجمعة : محاولة إعادة الهيكلة في ولاية تمنراست . جامعة هواري بومدين . فيفري 2001 ص:5

I. 2-8- مفهوم النمو الحضري La Croissance Urbaine :

من العلماء الذين اهتموا بدراسة النمو الحضري والمشكلات الناجمة عنه " ستانلي هيتزلر "

" Stanley Hetzler " حيث يناقش في كتابه النمو التكنولوجي و التغيير الاجتماعي أن النمو التكنولوجي قد أدى إلى خلق نوع من المشكلات الاجتماعية في المناطق الصناعية والمراكز الحضرية ومن أهم تلك المشكلات التركيز المستمر وزيادة المطردة في عدد السكان في مناطق الصناعة الأمر الذي يؤدي إلى نشأة مناطق متخلفة Slums Areas بجوار المراكز الصناعية والحضرية .

أ. المفهوم الإيكولوجي :

يمكن تفسير ظاهرة الحضرية من خلال التعرف على حالة البناء الفيزيقي للمجتمع بالبحث عن الظواهر الإيكولوجية في تفسير الحضرية من حيث كبر حجم اللامتجانس السكاني.

ب. المفهوم التنظيم الاجتماعي :

ينظر إلى الحياة الحضرية بأنها تتميز بانتشار العلاقات الثانوية بين الأفراد، وضعف الروابط القرابية واختفاء روابط الجيرة وضعف الأساس التقليدي للتضامن الاجتماعي. يشير النمو الحضري إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل: المائة والآلاف

وتلك التي يبلغ عدد سكانها 20 ألف شخص أو 10 آلاف شخص فأكثر وهكذا ويعرف على يد " عبد المنعم أنور " بأنه انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقصد الإقامة الدائمة كما يقصد به أيضا اشتغال الناس بغير الزراعة .

والتعريف الأخير يوضح لنا نقطة أساسية وهي أن النمو الحضري لا يمكن حدوثه فقط بسبب زيادة سكان المدن بأي سبب كان كما ورد في التعريف، وإنما يحدث بتطوير الريف وتغيير نظام الحياة فيه إلى أحسن وقد عبر عن ذلك بعض الكتاب بالإتصال الثقافي فالنمو الحضري بناء على هذا التعريف حركة وتغير وفي هذا الصدد يقول " عبد الغني سعيد " مايلي: التحضر بطبيعته ظاهرة ديناميكية وترجع المشاكل التي تصاحبه عادة إلى عدم التوازن بين قطاعات المجتمع الذي يمر بمرحلة التحضر

I. 3 - استهلاك المجال :

ان استهلاك المجال اصبح من اكبر المشاكل التي تعاني منها الاراضي الفلاحية , و لهذا ارتئينا ان ندرس مفاهيم حول الاستهلاك المجال من اجل الالمام بهذه الظاهرة و كذلك لمعرفة انواع استهلاك المجال في مجال الدراسة .

I. 3 - 1 مفهوم الاستهلاك المجالي :

الاستهلاك المجالي مرتبط بالتغيرات و التحولات التي تعرفها الحاجيات السكانية , اذ أن الهجرة سكان الى المدينة تؤدي الى زيادة الطلب على المساكن و التجهيزات و سوق العمل و هذا ما ينتج مجالا حضري اكثر اتساعا و اكثر استهلاك للمجال¹ .

1 - بلقاضي الياس و مبارك يعقوب : التوسع العمراني العشوائي في مدينة تبسة حالة حي الجرف , 2009 , ص 12 .

I. 3 - 2 - انواع استهلاك المجال :

أ. استهلاك المجال عن طريق السكن :

يعتبر السكن الوظيفة الرئيسية في التجمعات الحضرية , و الذي يظهر بسبب النمو الحضري , و ذلك بفعل الاجابة او توفير الاحتياجات السكانية و هذه الاحتياجات التي هي تطور مستمر , و التي تقطن مساحات من الاراضي و بالاحص الاراضي ذات الجودة العالية من اجل انجاز السكن , و لكن هناك عدة عوامل تسمح ببروز احتياجات سكنية و احتياجات اخرى , كتوفر وسائل النقل و ارتفاع المستوى المعيشي .

➤ طبيعة السكن :

ان هذا المعيار يلعب دور كبير في استهلاك المجال حسب بعض الدراسات التي انجزت في فرنسا , كمثال : استهلاك المجال من طرف السكن الفردي متغير حسب البلدية و العمليات من 395 م الى 1500 م / مسكن و هذا يتراوح ما بين 3 الى 75 مسكن هكتار التي تتعدى بـ 3 او 4 مرات السكن الجماعي في بعض المناطق و في بعض الحالات تتعدى 6 مرات , و السكن الجماعي يستغل مساحات ما بين 61 م الى 490 م / مسكن .

➤ نوع التوزيع :

و يكون حسب توزيع السكن أو التركيز في منطقة معينة , و النتائج المتحصل عليها في استهلاك المجال هي مختلفة جدا .

➤ نوع البناية :

نوع البناية يؤثر مباشرة في نتائج العامة ليس فقط على مستوى المبني , لكن على مختلف التموقع أو التخزين على مستوى القطعة الارضية المخصصة للسكن الفردي , السكن الجماعي بمختلف صيغه , التجهيزات العمومية , و هذا التنوع معروف بالاستهلاك المجال .

➤ حجم العملية :

ان الاختيار لاجل مجموعة من العمليات العمرانية لها نفس الاهمية , فان أحسن نصيب يكون للسكن الجماعي لانه لا يستهلك مساحات شاسعة من المجال .

➤ الموقع :

ان موقع البناية لها دور علاقة بالاستهلاك المجال , ففي بعض الاحيان تتموقع البنايات على جانب طريق او بالقرب من اماكن تواجد فرص العمل و التجهيزات العمومية .

➤ المستوى المعيشي :

ان ارتفاع مستوى المعيشة في الحياة الحضرية و ارتفاع الدخل المتوسط للفرد , يحرك أليا احتياجات اضافية او زائدة على مستوى المجال السكني , اي يكون هناك طلب زائد على السكن و مساحات أرضية من أجل السكن حسب نوع التعمير (سكن فردي , نصف جماعي , و السكن الجماعي ... الخ) هذه المساحات السكنية و ما يتبعه من طلب على التجهيزات العمومية التي لها علاقة بالسكن مما يساعد على ارتفاع عدد السكان .

I. 3-3- الاستهلاك المجالي حسب انواع المجال :**أ. ضواحي المدن :**

تقع في الحدود القريبة من المدينة و أطراف المدينة و هذه المناطق هي الأولى المرغوب فيها حيث تجذب انتباه السكان , لانها تمثل مناطق التوسع في المدى القريب , المتوسط او البعيد .

ب. المناطق كبيرة التطور :

ان النمو الاقتصادي الاستثنائي الذي ظهر في 30 سنة الاخيرة على مستوى بعض المدن , هذا النمو يكون متنوع بالنمو ديموغرافي المصحوب بتدفق الكبير المهاجرين , هذا ما ادى الى توسع المجال الحضري , هذا التوسع غير عادل الذي ادى احتكار ثروات الارض الزراعية ذات الجودة العالية و تبديد الهكتارات منها و ربح التعمير .

حتى يومنا هذا لا توجد ارقام محددة نستطيع حقيقة اعادة حساب هذا الاستغلال المجالي الذي يمثل أكثر تهديد و استنزاف للاراضي الزراعية ذات الجودة العالية و التي لا يمكن تعويضها بأي شكل من الاشكال .

ج. استهلاك المجال عن طريق النشاطات :

ان انتشار الظاهرة العمرانية مصحوبة بتضخم و تجمع النشاطات المهمة في مراكز المدن (التجارة , الخدمات , و النشاطات الاخرى ...) , هذه الظاهرة سارعت في التحولات الاجتماعية , و خلق سياسة المناطق و الحظائر الصناعية التي تتموقع على طول المحاور الكبرى و على أطراف المدينة التي كانت مناطق صناعية تريد تحسين انتاجها و ذلك بتسهيل الوصول اليها .

هذه المناطق الصناعية و مختلف النشاطات تحتل مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية الخصبة على اطراف المدينة و بجانب المحاور الكبرى .

II. : الظاهرة في العالم و العالم العربي :

لا يقتصر التوسع العمراني على مجموعة من الدول بل هو حالة عامة تشترك فيها جميع دول العالم , فقد أشارت احد الدراسات إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية يزحف الامتداد الحضري سنويا ما يعادل 400 ألف هكتار من الأراضي الزراعية (1) .

أما في الوطن العربي و منها الجزائر و عدة دول أخرى , حيث لا تمثل الأراضي الزراعية سوى 4.4 % من المساحة العامة , نجد أن المساحات الزراعية في تناقص مستمر نتيجة لعدة عوامل كالتصحر و الملوحة و الزحف العمراني , حيث تناقص متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من حوالي 0.25 هكتار في بداية التسعينات الى حوالي 0.22 هكتار / للفرد عام 2001 بعيدا عن المعدل العالمي الذي قدر في السنة ذاتها بـ 2.19 هكتار / للفرد (2) .

و قد حذر الدكتور فاروق الباز رئيس مركز الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن الأمريكية من أن مصر ستفقد أراضيها الزراعية الخصبة في غضون 60 عاما اذا استمر الزحف العمراني بمعدلاته الحالية , و قال " أكدت صور الأقمار الصناعية الحديثة أن 23 % الأراضي المصرية الزراعية مغطاة بالعمران في شكل مباني أو مصانع أو الطرق " و أضاف " هذا شئى خطير جدا و لو استمر هذا المعدل فلن يكون شبر واحد من الأراضي الزراعية بعد 60 عاما " (3) .

هذا مع العلم أن معظم سكان مصر يعيشون فوق نحو 4 % فقط من مساحة مصر في شريط وادي النيل و الدلتا التي تمثل اجود الأراضي الزراعية , أما باقي المساحة فهب مناطق صحراوية و في سوريا حذر الدكتور صلاح كناع محافظ ريف دمشق من أن " الزحف العمراني يأكل 50 % من غوطة دمشق " و دعا المسؤولين إلى وجوب اتخاذ كل التدابير اللازمة للمحافظة على هذه المنطقة الحيوية التي اعتبرها رئة دمشق الوحيدة (4) .

أما لبنان فقد فقدت حوالي 20000 هكتار من تربتها الزراعية الخصبة للاستعمالات الحضرية خلال الفترة (1960 م - 1980 م) .

1- د. عبد الله عطوي , جغرافية المدن الجزء الثالث , دار النهضة العربية بيروت 2003 م .

2- الدكتور حسن أبو بكر , استدامة الزراعة في الوطن العربي , القاهرة 2002 م

3- صحيفة البيان دمشق 10 جوان 2002 م نقلا عن الوكالة رويتر .

4- صحيفة الثورة , دمشق , 2002/11/24 م .

IV. ظاهرة التوسع العمراني في الجزائر على حساب الأراضي الزراعية :

بذلت الجزائر جهودا تنموية كبيرة بعد الاستقلال و شهدت تحولات اقتصادية معتبرة مما جعلها اليوم تواجه معادلة صعبة تتمثل في كيفية التوفيق بين النمو السكاني السريع و الموزع بشكل غير متوازن عبر الوطن و الذي له متطلباته الاجتماعية و الاقتصادية من جهة و بين الحفاظ على الموارد الطبيعية التي هي عرضة للإهدار و التخریب نتيجة لاستخدام غير المرشد و التوسع العمراني غير المتحكم فيه من جهة أخرى . فكانت هناك تجاوزات على حساب العقار فلاحي والمساحات الخضراء وارتفاع نسبة التلوث كشفت آخر دراسة لنظام التعمير وتهيئة العمرانية في الجزائر عجز المصالح العمومية للقطاعات الحساسة في المدن الحضرية الكبرى في مستوى التحكم الجيد في التسيير، ما أدى إلى توسع ظاهرة التعمير العشوائي في المدن وإتلاف آلاف الهكتارات التي تعتبر من أجود الأراضي الزراعية لغرض التنمية العمرانية مما سجل انخفاض فادح في نسبة المساحة الزراعية الفعلية .

حيث تشير الدراسة التي قام بها مختصون في التهيئة العمرانية ونظام التعمير في الجزائر إلى عجز المصالح العمومية لمختلف القطاعات الحساسة خاصة في المدن الكبرى على غرار العاصمة، وهران، عنابة وقسنطينة عن مستوى التحكم الجيد في التسيير، من حيث التكفل الإداري والتقني الخاص بالمهام المرتبطة بطابعها الحضري، سواء تعلق الأمر بمراقبة قواعد العمران و ما صاحبه من ظاهرة الانتشار العشوائي للبيوت القصدية بتسجيل 600 ألف بناية فوضوية، أو جمع النفايات ومعالجتها في القمامات العمومية أو بتنظيف المحيط وتصليح قنوات المياه والتطهير والطرق والمساحات الخضراء والإدارة العمومية والتنظيم والنقل وحركة المرور وحماية المعالم الأثرية والحفاظ على عناصر التراث والأماكن العمومية بصفة عامة، حيث يوجد شبه إجماع على أن التسيير ناقص أو عشوائي، إن لم يكن منعما في أغلب الأحيان وفي العديد من الحالات فإن النقصانات إدارات البلدية مردها إلى أسباب تعود في نفس الوقت إلى عدم قدرتها وإلى تصورات مخططات عامة للتنظيم والتسيير غير ملائمة ومتصلبة بإفراط ويظهر عدم مسيطرة هذه المخططات إلى مقتضيات تسيير المدن أيضا في إختلالات خاصة بالإدارة المحلية وهذا اللامبالاة في تسيير الأمور أدى إلى فقدان الجهات المسؤولة لهيبتها ما أدى إلى إتلاف مستمر لموارد القطر كالعقار الفلاحي والمياه وارتفاع نسبة التلوث والقضاء على المساحات الخضراء وهو ما ينذر مستقبلا بخطر مؤكد، معالمه آخذة في الانتشار ببروز آفات اجتماعية وأمراض فتاكة صار التحكم فيها يكلف الكثير من الأموال . وعرّجت الدراسة ذاتها إلى ظاهرة إتلاف آلاف الهكتارات التي تعتبر من أجود الأراضي الزراعية إلى انخفاض نسبة المساحة الزراعية الفعلية من 1.80 هكتارا / للفرد في سنة 1962 إلى 1.32 هكتارا لكل ساكن في سنة 1991 وحوالي 1.13 هكتار سنة 2005 وأقل من 1 هكتار في سنة 2008، وعلى سبيل المثال تطرقت الدراسة إلى التوسع الحضري لمدينة الجزائر العاصمة على حساب الأراضي الزراعية، حيث قدرت نسبة التوسع بـ 90 بالمائة في المناطق ذات القدرات الزراعية العالية يمثل سهل المتيجة المحيطة بالعاصمة، وتضيف الدراسة أن هذا الحال ينطبق على كل المدن الساحلية للقطر الجزائري حيث تعد مساحة الأراضي التي خصصت للتعمير منذ الاستقلال جد معتبرة ، حيث قدرت في المرحلة الممتدة بين 1973 و1987 بـ 80 ألف هكتار، واستهلكت أكثر من ضعف هذه المساحة في المراحل الموالية، وذلك بالرغم من التعليمات الرئاسية المؤرخة في 14 أوت 1990 القاضية بالحد من هذا الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، مما سبب فساد في بنية المدن وحدة التقارب بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية عوض عن تشجيع التنمية في الريف. كما تسبب التعمير العشوائي حسب ما تطرقت إليها الدراسة في القضاء على أهم التجهيزات الهيكلية، وهي المساحات الخضراء التي تعرضت للاستحواذ بصفة كبيرة بسبب التسبب الكبير في هذه الفضاءات والإهمال التام لها وتحويلها عن وظيفتها الأصلية .

V. تصنيف و أشكال التوسع العمراني في الجزائر :

IV. 1- التوسع العمراني المنظم :

يسود الاعتقاد إن النقائص التي وجدت في برامج وخطط التهيئة العمرانية بالجزائر لا يستبعد وجودها في بعض البلدان المماثلة السائرة في طريق النمو، كما إنها تعتبر دروسا للتقنيين الجزائريين الذين قاموا بانجاز هذه البرامج.

فوجود بعض النقائص في هذه البرامج كبعض الأخطاء في اختيار المواقع أو المبالغة في المساحات الأرضية المخصصة لهذه البرامج والمشاريع العمرانية في مجال السكن الجماعي والمناطق الصناعية التعدي على الأراضي الفلاحية وإهمال جانب المساحات الخضراء في بعض مشاريع التوسع العمراني وعدم إعطاء أهمية لحماية البيئة وعناصرها الطبيعية راجع لعدم وجود رقابة عند تنفيذ هذه المشاريع.

فقد استعملت في الجزائر عدة وسائل في مجال التهيئة والتعمير إلا إن هذه الوسائل العمرانية لم تفلح عمليا في التحكم في النسيج العمراني بصفة عامة.

IV. 2 - التوسع العمراني الغير المنتظم :

ويتمثل في البناءات والأحياء الفوضوية الغير قانونية وهذه الظاهرة العمرانية السلبية التي تعاني منها اغلب بلدان العالم السائر في طريق النمو وترجع أسبابها الرئيسية إلى الانفجار الديمغرافي في المدن وكذا أزمة السكن بها والنزوح الريفي المكثف نحوها بسبب انعدام وجود سياسة تنموية متوازية بين مختلف الأقاليم والتركيز على المدن الكبرى والمتوسطة في مجال التنمية الحضرية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة والإخفاق في سياسة تهيئة واضحة في الأرياف والمناطق النائية تحفر الإنسان على الاستقرار بمسقط رأسه، ولكن يخشى أن يتوسع هذا التعدي مستقبلا عبر المجالات أخرى كراضي الغابات والمنتزهات والمساحات الخضراء..... وغيرها، إذا لم تشدد الرقابة الإدارية مستقبلا على النسيج العمراني وإيقاف بشكل نهائي جميع البناءات غير القانونية.

IV. 3 - نماذج وأشكال التوسع العمراني:

IV. 3 - 1 - نماذج التوسع العمراني:

أ- التوسع الداخلي:

يتجسد في تكثيف البناءات داخل المدينة على حساب الجيوب العمرانية والأماكن الشاغرة وإعادة تستغلالها أو زيادة عدد الطوابق.

ب- التوسع الخارجي:

وهو عبارة عن امتداد عمراني يسمى بالامتداد الأفقي ويتجسد في ثلاثة أشكال:

✓ المدن التابعة:

وهي تشبيه المدن الجديدة لكن سعيا وراء تخفيض الاستثمار العام بالاستفادة من مميزات الموقع فإنها اقرب إلى مركز المدينة ومرتبطة به وظيفيا.

✓ الامتداد:

ظهر بخروج المساكن خارج المدينة القديمة مما يرسم الإنشاء الأفقي وميلاد التجمعات على النموذج الخطي، الشطرنجي، الإشعاعي، حسب اتجاه شبكة المواصلات.

✓ المدن الحديثة:

وهي مدن مستقلة بذاتها وتقع على مسافة كافية من منطقة المدينة الكبرى ولا يضطر سكانها إلى الانتقال اليومي للعمل وتتطلب المدن الجديدة تطوير قاعدة وظيفية متينة من سكن وخدمات لسد احتياجات السكان.

✓ التجمعات السكانية الجديدة:

وهي مناطق يسودها تطورها سكاني، ومركز توظيف وتعتبر هذه التجمعات حلا بديلا للسكن في التجمعات السكنية العشوائية وبمرور الوقت تحقق الاكتفاء الذاتي من التوظيف والخدمات لسكانها المحليين.

IV. 3 - 2 - أشكال التوسع العمراني:

وهي عبارة عن خطط تنمو عليها المدن وتمارس فيها نشاطاتها وهي:

أ- خطة الزوايا القائمة (الشطرنجية):

تشبه في تقسيمها لوح الشطرنج من مميزاتها تقاطع الشوارع بشكل عمودي، سهولة تقسيم الأرض للاستخدامات المختلفة وسهولة التوسع بالإضافة إلى بعض العوائق لهذه الخطة كصعوبة تطبيقها في المناطق الجبلية وحجب الأركان للرؤية في مفترقات الطرق.

ب- الخطة الإشعاعية:

وهي عبارة عن بؤرة مركزية تنطلق منها الطرق والشوارع نحو الأطراف على هيئة أشعة وهذه البؤرة تمثل مركز المدينة، من مميزاتها مواصلات نجمية تسهل عن طريقها الوصول إلى جميع أنحاء المدينة ومن عيوبها ظهور مناطق معقدة في أشكالها الهندسية وصعوبة تطبيقها في المناطق التضاريسية.

ج- الخطة الخطية:

في أبسط صورها شريحة طويلة من الخطة الشطرنجية ذات شكل خطي على طول المحور وعلى الرغم من بساطة هذا التركيب إلا أن الخدمات والأنشطة تتباعد عن بعضها وظهور أنشطة عشوائية تخدم فئة دون الأخرى .

IV. 4 - نظرة حول أنماط التوسع في المدن الجزائرية:**IV. 4 - 1 - توسع المدن الداخلية: ونميز فيها نوعان:****أ. توسع المدن الداخلية ذات الأصل القديم:**

نشأت هذه المدن أثناء العهد الإسلامي حيث استعملت فيها بعض عناصر المدينة الرومانية التي تتميز بالعامل الدفاعي وقد توسعت هذه المدن في شكل نصف دائري على الأراضي المحيطة بها.

ب. توسع المدن الداخلية ذات الأصل الاستعماري:

ونجدها فوق السهول ذات ارض مسطحة وذلك بغرض المراقبة من جهة والترقية الفلاحية من جهة أخرى وتتميز هذه المدن بتخطيط شطرنجي قائم الزوايا، لكن مركز المدن الاستعمارية يتناقض والأشكال الهندسية للتوسعات الفوضوية.

IV. 4 - 2 - توسع المدن المرفئية (الساحلية):

موقع هذه المدن له دور أساسي في ميلادها وتوسعها حيث أسست في مناطق مرتفعة لتسهيل عملية الدفاع وتشرف على ميناء صغير ذو مياه قليلة العمق وينحصر توسعها بين البحر وأسفل الجبل (أنظر الشكل رقم 04)

IV. 4 - 3 - توسع المدن الصحراوية:

تخضع هذه المدن إلى مناخ قاحل وعزلة في ساحات خالية هذه الظروف تكسب المدن مميزات خاصة حيث كانت في القديم عبارة عن محطات تقع على محاور كبيرة.

V. القوانين و الأدوات التي تنظم التوسع العمراني في الجزائر :

V. 1-1 القوانين التي تنظم التوسع العمراني في الجزائر

باشرت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال في محاولة لتنظيم مجالها من خلال عدة سياسات عمرانية و تطبيقا لأدواتها , مع الحرص على حماية الأراضي الزراعية الخصبة التي تمتاز بمرودها المرتفع , من خلال وضع عدة قوانين و مراسيم تنفيذية , تتمثل أهمها في :

- ❖ التعليمات الرئاسية المؤرخة في 14 أوت 1990 القاضية بالحد من هذا الزحف العمراني على الأراضي الزراعية .
 - ❖ التعليمات الوزارية المشتركة رقم : 191 و المؤرخة في 29 مارس 2011 و التي تنص على كيفية اقتطاع الأراضي الفلاحية الواقعة خارج المحيط العمراني و التي تمتاز بالقيمة الانتاجية المعدومة او الضعيفة لانجاز برامج السكن و التجهيز العمومي .
 - ❖ القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 27 أفريل 1991 الذي يحدد الأسس المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة , و هو يعتبر من أهم القوانين التي تعرقل التوسع العمراني على حساب الأراضي , لأنه لا يسمح باستهلاك أي شبر من الأراضي الزراعية الا بعد موافقة اللجنة وزارية مختصة .
 - ❖ مرسوم تنفيذي يتضمن تطبيق أحكام الأمر 11-06 المؤرخ في 6 شعبان عام 1427 الموافق 30 أوت سنة 2006 الذي يحدد شروط و كفاءات منح الإمتياز و التنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع إستثمارية .
 - ❖ مرسوم تنفيذي رقم 23-07 المؤرخ في 28/01/2007 يحدد كفاءات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع و المواقع السياحية أو منح حق الإمتياز عليها .
 - ❖ أمر رقم 04-08 المؤرخ في 01/09/2008 يحدد شروط و كفاءات منح الإمتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع إستثمارية .
 - ❖ القانون 87-19 المؤرخ في 08 سبتمبر 1987 المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الدولة و تحديد حقوق المنتجين و واجباتهم , بضمان الاستعمال جماعي الامثل و في الشياح لكل الأراضي و الحفاظ على طابعها الفلاحي و وضع حيز التطبيق لكل الاعمال الني من شأنها المحافظة عليها و حمايتها تحت طائلة اسقاط حق الانتفاع في حالة عدم الالتزام بواجباتهم , مع منع القيام بأي نشاط خارج النشاط الفلاحي .
 - ❖ القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية , و الذي يحدد صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال اختصاصه , و كفاءات تسيير البلدية مع مختلف لجان البلدية .
 - ❖ القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 7 أفريل 1990 المتعلق بالولاية ,
 - ❖ القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري , جاء ليؤكد على أن اهمال الأراضي الفلاحية و عدم استغلالها اخلال بواجب وطني يحتم على السلطات الوصية التدخل , كما نصت المادة 36 من القانون التوجيهي على منع تحويل الأراضي الفلاحية الى أراضي قابلة للتعمير الا في حالات الضرورة القصوى و بالشروط و القيود المحددة قانونا.
- بالإضافة للعديد من القوانين المتضمنة سبل التوسع العمراني مع العمل على الحماية الاراضي الخصبة (انظر الملحق) .

V. 2 - أدوات التهيئة العمرانية :

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني تعرف بوسائل أو أدوات التهيئة العمرانية بالإضافة إلى المصالح الحكومية المحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال الحضري أو العمراني والتصرف فيه , كمديرية العمران , الإدارات والجماعات المحلية ومصحة الأملاك العمومية , والمجالس البلدية المنتخبة , ووسائل أخرى تقنية وتشريعية في مجال التهيئة العمرانية .

V. 1-2- المخطط العمراني الموجه : P.U.D :

كان يوضع هذا المخطط للمدن الكبرى والمتوسطة , بمجرد المصادقة من طرف الوزارة الوصية , بدل تطبيقه فعليا سنة 1975 م وما يميزه هو مدة إعداده الطويلة المحددة ب18 شهرا إلى 3 سنوات , استمر العمل به إلى غاية 1990 م .

V. 2-2- المخطط العمراني المؤقت : P.U.P :

هذا المخطط يشبه مخطط العمران الموجه من حيث ابعاد واهداف التهيئة العمرانية الا انه خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة او الشبه حضرية

V. 3-2- مخطط التحديث العمراني :

هو مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن وخاصة المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق و الأرصفة والمساحات الخضراء والمنزهات والحدائق العمومية وحدائق الأطفال وغيرها . ولوان الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات البلدية للتنمية مثلا , إلا أن الأهداف العمرانية التي وضعت من اجلها هذه المخططات مهمة في مجال صيانة التراث المعماري الذي أصبح معرضا للتدهور من جراء القدم في الأحياء العتيقة ومراكز المدن ... زيادة على بعض الأحياء القديمة في المدن الكبرى مثل حي سيدي الهواري بوهوان , وحي القصبة بمدينة الجزائر اللذين أصبحا معرضين للانهايار , وهذه الأحياء في حاجة ماسة إلى اعتمادات مالية ضخمة من اجل تنفيذ مخطط التهيئة العمرانية لكل حي والمتمثل في الهدم الجزئي لبعض جهاتها وتحديثها زيادة لظاهرة الاكتظاظ السكاني وقلة المرافق والتجهيزات التي تعاني منها مثل هذه الأحياء العتيقة (1) .

V. 4-2- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم : S.N.A.T :

إن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يرسم صورة مستقبلية للجزائر ويحدد التوجيهات و المبادئ التي ينبغي أن تتضافر لتحقيقه (2)

V. 5-2- المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية : S.R.A.T :

إن المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية يتولى حدود مجاله شرح وتوضيح التوجيهات و المبادئ المقدره بالمخطط الوطني للتهيئة العمرانية و يبين كل مخطط جهوي للتهيئة العمرانية تفاصيل الصورة المستقبلية لإقليم الجهة (3) .

1- بشير التجاني : مرجع سبق ذكره , ص 66

2- شريف رحماني : الجزائر غدا , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1994 , ص 324 .

3- شريف رحماني : مرجع سبق ذكره , ص 326 .

V. 6-2- المخطط الولائي للتهيئة P.A.W :

يهدف المخطط الجهوي للتهيئة إلى توضيح التوجيهات المعدة في المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم الذي تتعلق به إدخال التوجيهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين التي تهيكّل الولاية , فهو يشرح ويوضح أو يضبط على هذا النحو الولاية ومختلف مساحات تخطيطها

- التوجيهات الرئيسية البلدية للبلدية .
- جهات التنمية والأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن الضروري على مستوى توزيع الأنشطة وتوطين السكان بين مختلف المساحات المخططة بمختلف بلديات كل منها
- تنظيم الهياكل الأساسية ومناطق الأنشطة الاقتصادية أو الخاصة بالاستصلاح
- بنية التجمعات الحضرية والريفية مع تحديد السلم التصاعدي العام و... العمران وذلك بالانسجام مع خيارات المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية .
- قواعد التماسك القطاعي والزمني لتطوير الولاية من خلال علاقتها مع المخطط الجهوي .

V. 7-2- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U⁽⁴⁾ :

ظهر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب قانون رقم 90-29 المؤرخ في في 01 ديسمبر 1990 , وهو أداة للتخطيط المجالي و التسيير الحضري , يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة و مخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأرض .

وهذا المخطط المعماري الجديد يختلف عن مخططات التعمير التي سبقت , في كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئي , وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة , بالإضافة إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضري فإنه يرسم ويحدد أفاق توسعه وعلاقته الوسيطة مستقبلا كجزء من الكل على المستوى الإقليمي وكخليفة عمرانية للنسيج الحضري والمعماري على المستوى الوطني يحدد التخصص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة من البلديات حسب القطاع

- يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة موقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية

- يحدد المناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها .

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير من تقرير تقني وخرائط ورسوم بيانية و إحصائيات , ويتناول في مجموعة باختصار ما يلي :

- دراسة تحليلية للوضع القائم في الجهة (بلدية أو عدة بلديات) مع دراسة تقديرية مستقبلية للجهة في المجال التنموي والاقتصادي و الديموغرافي .
- مخطط التهيئة المعتمد وتعليقاته من حيث الدوافع و الأهداف المرسومة .
- تحديد المدة والمراحل الأساسية لانجاز هذا المخطط .

أما الخرائط والبيانات المرفقة مع التقرير فيجب أن توضح الجوانب الأساسية التالية :

- تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية , مع التركيز على مناطق التوسع العمراني , ومناطق التحديث والهيكلية العمرانية
 - تحديد الأوساط و الفضاءات الشاغرة والغابات من اجل حمايتها .
 - تحديد مواقع المعالم الحضرية التاريخية و الأثرية من اجل حمايتها والمحافظة عليها .
 - تعيين مواقع أهم الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات العمومية .
 - التنظيم الشامل لشبكة النقل والمواصل حاضرا ومستقبلا .
 - التنظيم الشامل لشبكة نقل الماء الصالح للشرب وتجهيزات تخزينه ومعالجته حاضرا ومستقبلا .
 - التنظيم الشامل لشبكة تصريف المياه المبتذلة حاضرا ومستقبلا .
- ترفق هذه الوثائق بتصاميم قطاعية تفصيلية ذات مقاييس رسم مكبرة لمختلف المناطق التي يتناولها المخطط العام , مع مراعاة الدقة الفائقة في وضعها .
- كما يقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المنطقة التي يتعلق بها قطاعات محددة كما يلي :

أ. القطاعات المعمرة :

تشمل كل الأراضي حتى وان كانت غير مجهزة بمختلف أشغال التهيئة العمرانية التي تشغلها بنايات مجتمعة ومساحات فاصلة ما بينها ووحدات التجهيزات والحدائق والغابات الحضرية الموجهة إلى خدمة هذه البنايات المجتمعة .

ب. القطاعات المبرمجة للتعمير :

تشمل القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في أفق 10 سنوات , حسب جدول من الأولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

ج. القطاعات التعمير المستقبلية :

تشمل هذه القطاعات الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد , في أفق 20 سنة حسب الآجال المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير , كل الأراضي المتواجدة في قطاعات التعمير المستقبلية خاضعة مؤقتا للارتفاع بعدم البناء , ولا يرفع هذا الارتفاع بعدم البناء , و في الآجال المنصوص عليها إلا بالنسبة للأراضي التي تدخل في حيز تطبيق مخطط شغل الأراضي المصادق عليها .

تمنع في حالة غياب مخطط شغل الأراضي بهذه القطاعات المستقبلية كافة الاستثمارات التي تتجاوز مدة اندثارها الآجال المنصوص للتعمير , والتعديلات أو الإصلاحات الكبرى للبنايات المعني بالهدم غير انه يخصص في هذه القطاعات . لا

- بتحديد وتعويض وتوسيع المباني المفيدة للاستعمال الفلاحي .
- بالبناءات والمنشآت اللازمة للتجهيزات الجماعية وانجاز العمليات ذات المصلحة الوطنية , بالبناءات التي تبررها المصلحة البلدية والمرخص بها قانونيا من قبل الوالي بناء على طلب معلل من رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد اخذ رأي المجلس الشعبي البلدي .

د. القطاعات القابلة للتعمير :

هي القطاعات التي يمكن أن تكون حقوق البناء منصوص عليها محددة بدقة وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات مثل أراضي الخواص والثكنات العسكرية .

V. 8-2 - مخطط شغل الأرض P.O.S :

ظهر بموجب قانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 , وهو أداة قانونية للتعمير والتسيير الحضري يأخذ بالتفصيل توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وحقوق استخدام الأرض والبناء , و يأخذ بصفة مفصلة بالنسبة للقطاعات والمناطق المعنية الشكل الحضري والتنظيم وحقوق استعمال الأرض , وكما يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به (المتر المربع من الأرضية خارج البناء أو المتر مكعب من الأحجام) ونمط البناء المسموح بها واستعمالها , وكذلك يضبط :

- القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنىات .
- يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة والمساحات وكذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور.
- يحدد الارتفاقات.
- يحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتحديدها و إصلاحها .
- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها .

ثانيا : الوسط الطبيعي .

سنتعرض في هذا المحور الى نبذة تاريخية لنشأة المدينة و الى الدراسة الطبيعية نكتسي أهمية كبيرة في عملية التخطيط العمراني ، فالمجال الطبيعي للمدينة يعتبر عنصر ذو تأثير كبير على نمو المدينة و استقطابها للسكان و مختلف النشاطات الاقتصادية (زراعة ، صناعة ، سياحة ،... الخ) ، فدراسة هذا العنصر يساعدنا على معرفة المؤهلات و العوائق الطبيعية و تحديدها للتوصل الى ايجاد اتجاهات للتوسع المستقبلي و التي من شأنها فك الخناق عن المدينة مع الحفاظ على الاراضي الزراعية ذات الخصوبة العالية و الحفاظ على البيئة في مجال الدراسة .

I. نبذة تاريخية عن بلدية شلغوم العيد :

لمنطقة البحث تاريخ عريق جدا يعود الى العصور ما قبل التاريخ اذ يوجد بها احد اهم المواقع الاثرية لما لها قبل التاريخ و هو موقع " مشتي العربي" الذي يقع على مسافة 10 كلم جنوب شلغوم العيد ذكر هذا الموقع في كتاب "الجزائر في ما قبل التاريخ" لصاحبه ليونال بالو (1)

يذكر المؤرخون ان حضارة القفصة ظهرت حوالي 20الف سنة قبل الميلاد و قد تمكنت من استئناس الحيوان و زرع الارض في الالف قبل الميلاد.

الحفريات التي تمت بالموقع السالف الذكر سنة 1912 ذلك على وجود بقايا عظمية لما اصبح يعرف ب: "انسان مشتي العربي" و كما اكتشفت بالموقع حجارة مصقولة و كمية معتبرة من القواقع الحلزون الذي كان الغذاء الرئيسي لذلك الانسان كما توجد كذلك مغارات تعود للفترة نفسها في واد العثمانية و تدل كلها على العمق التاريخي لهذه المنطقة.

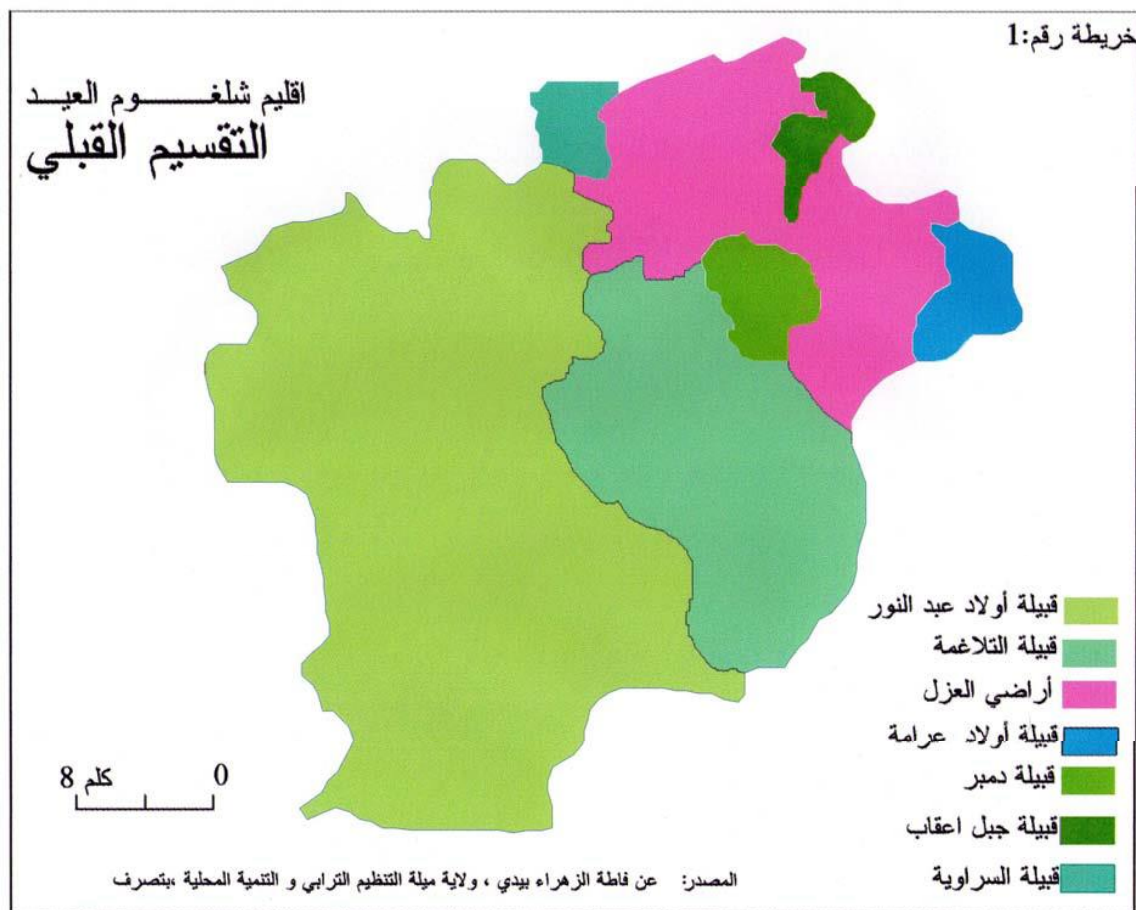
كانت المنطقة اiban الحكم العثماني تابعة لقبيلة أولاد عبد النور , لكن بعد الاحتلال الفرنسي عمل على كسر الروابط القبلية و عمل على تقسيمها .

قبل سنة 1870 م (تاريخ أول دخول للمستعمر إلى المنطقة) كان المكان عبارة عن سوق أسبوعي يقصده سكان المناطق المجاورة يوم الخميس، وكانت تعرف بهذا الاسم "الخميس"، و سنة 1871 م تم إنشاء أول برج إداري المسمى دار الحاكم، الذي أعطى للمستعمر هيبة في المنطقة، كذا ساعد على مراقبة المستعمرات المجاورة بعدها قام السيد Seigle Fonda بإعطائها اسم Relais Seigle على حساب التسمية الأصلية "الخميس".

و سنة 1872 م تم وضع أول مخطط لبناء مركز للمدينة على شكل شطرنجي، لاستغلال الأراضي الفلاحية الخصبة التي تزخر بها المنطقة و الموجودة على ضفاف وادي الرمال، في هذه الفترة كان لازما حماية الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين قسنطينة و الجزائر.

1- ليونال بالو ترجمة محمد الصغير غانم، الجزائر في ما قبل التاريخ، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2005، ص، 99-100

الخريطة رقم (01) :



و في سنة 1873 م أطلق عليها اسم «Châteaudun» من طرف قائد في الجيش الفرنسي أصله من مدينة «Château dun» التابعة لمنطقة "Eure Loire"

الفرنسية التي دمرت من طرف الجيش الألماني سنة 1870 م.

و في سنة 1874 م و تحت نفس الاسم أنشئت البلدية المختلطة التي تضم كل من المشيرة، أولاد اخلوف، بئر الشهداء، تاجنانت، بن يحيى عبد الرحمان، عين الملوك، واد العثمانية، التلاغمة، واد سقان، المغسلة.

و بلغ عدد سكان التجمع سنة 1875 م حوالي 100 ساكن على 25 مسكن.

و في سنة 1892 م تم شق الطريق الوطني رقم (05) الرابط بين الجزائر العاصمة و قسنطينة والذي يمر بهذا التجمع و مد السكة الحديدية ، مما أعطى أهمية كبرى للتجمع و ساعده بإدماج العديد من القطع الأرضية منها ما يسمى اراضي العزل فكان المستفيدون من القطع الصالحة للبناء يحصلون على قطع أخرى من المروج "Les lot jardin" الموجودة على ضفاف وادي الرمال، وبذلك ارتفع عدد السكان إلى 2500 شخص، في 8 أكتوبر 1921م أنشئت البلدية ذات السلطات المطلقة (commune plein exercice).

بقي هذا التقسيم حتى اندلاع ثورة التحرير ،لذا وجب إجراء إصلاحات إدارية وسياسية، و بالفعل ففي سنة 1956 جرت تعديلات مست التنظيم الإقليمي بإلغاء البلديات المختلطة وتغيير نمط التسيير من التعيين إلى الانتخاب وأعطيت صلاحيات واسعة للمجالس البلدية، غير أنه بفعل الظروف المحيطة لم يكتب النجاح لتلك

الإصلاحات وبقيت عبارة عن هياكل بدون تأثير ايجابي على حياة السكان خاصة و أنه في الوقت نفسه

استحدثت هياكل الثورة تقسيم إداري موازي، وكان من نتائج هذا التقسيم أن ارتفع عدد البلديات من 3 إلى 10 بلديات، أتبع 7 منها إلى دائرة قسنطينة منها : شاطودان دي ريمال، كما تم إلغاء البلدية المختلطة شاطودان دي ريمال وتقسيمها إلى 7 بلديات ضمت كل واحدة منها دوار أو اثنان.

الخريطة رقم (02) :



- الخريطة : عن فاطمة الزهراء بيدي : ولاية ميلة التنظيم الترابي و التنمية المحلية .

الخريطة رقم (03) :

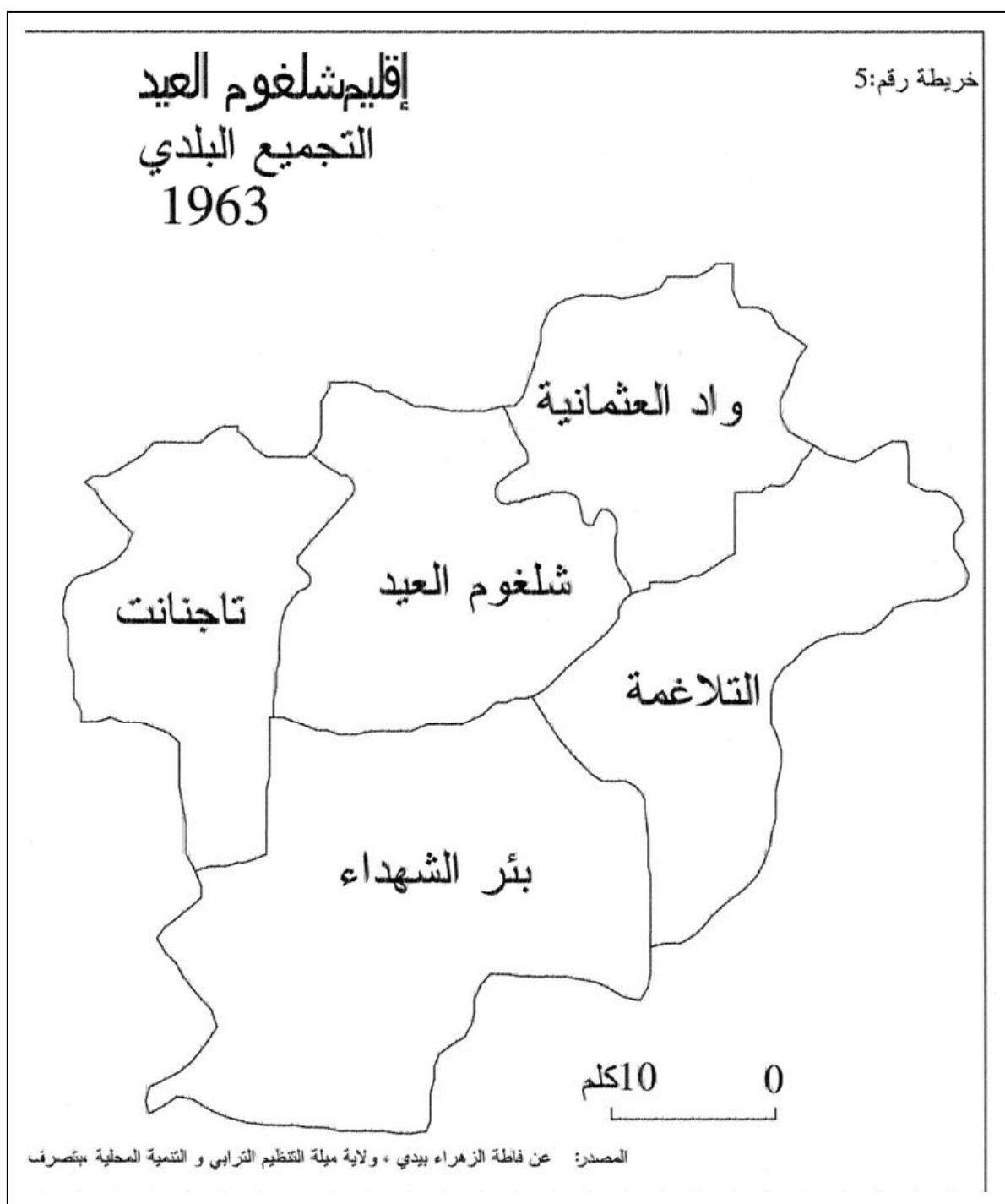


الخريطة رقم (04) :

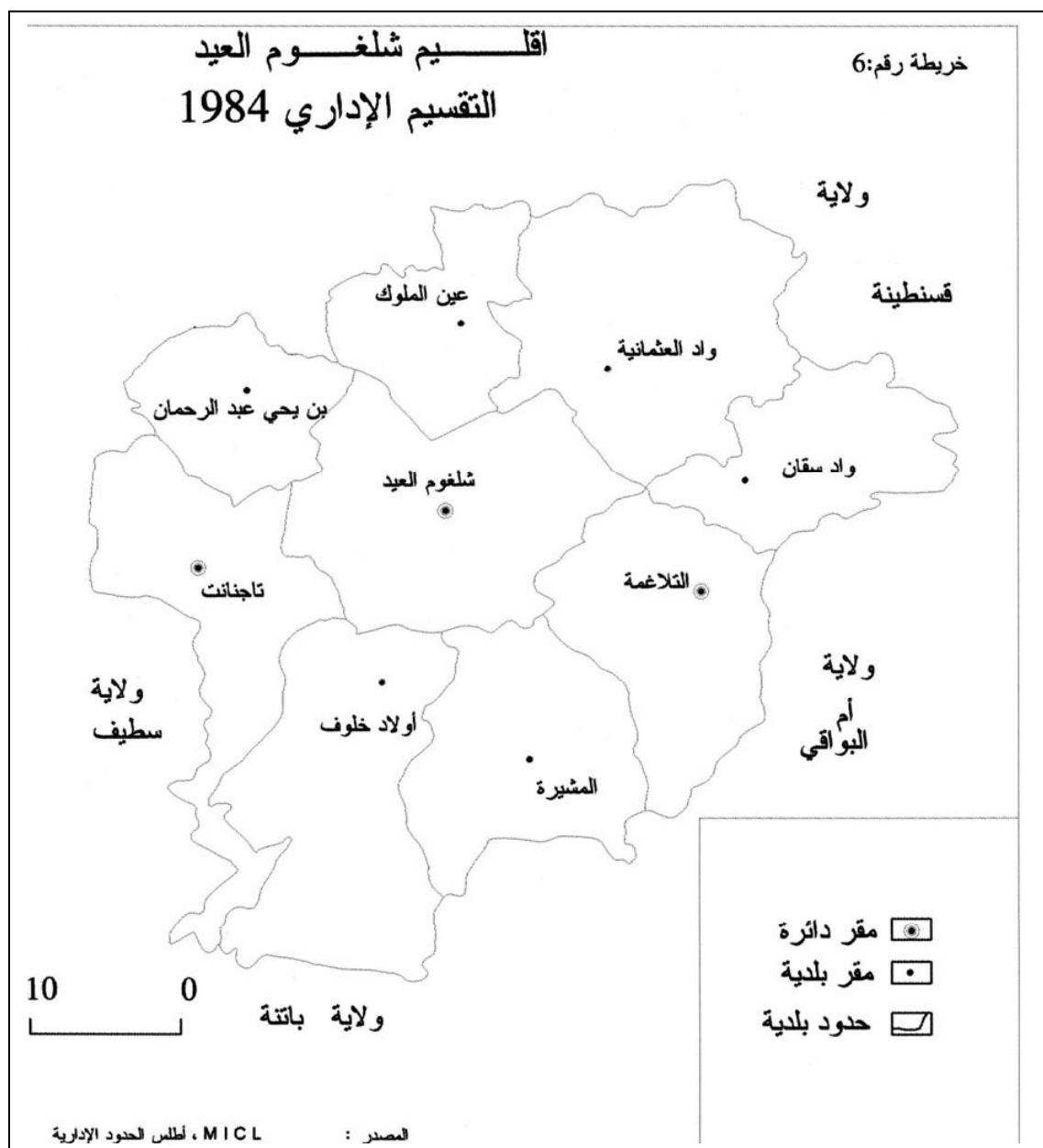


- الخريطة : عن فاطمة الزهراء بيدي : ولاية ميله التنظيم الترابي و التنمية المحلية .

بعد الاستقلال صدر المرسوم المؤرخ في 16 ماي 1963 المتضمن التعديل الاقليمي للبلديات, تبعه تعديل ثاني بموجب الأمر رقم: 421/63 المؤرخ في 28 ماي 1963, تقلص بموجب هذين النصين عدد البلديات إلى 667 بلدية وعينت لجان لتسييرها . وعلى مستوى الإقليم ضمت: بلدية عين الملوك إلى شلغوم العيد (شاطودان دي ريمال سابقا), و عزيز بن تليس (بن يحي عبد الرحمان حاليا) إلى سان دونة (تاجنانت حاليا), و واد سقان ضمت لبلدية الزمالة (التلاغمة حاليا) و بقيت تابعة لدائرة عين مليلة , كما ضمت بلدية جبل اعقاب و عين السمارة الى بلدية واد العثمانية , أما بلديتي المشيرة وأولاد اخلوف فضمتا إلى بلدية بئر الشهداء دائرة عين مليلة عمالة قسنطينة . و عليه تقلص عدد بلديات الإقليم مجددا إلى 4 بلديات هي : تاجنانت , شلغوم العيد, واد العثمانية و التلاغمة التي انفصلت عند دائرة عين مليلة و ضمت لدائرة شلغوم العيد التي استحدثت سنة 1974 , بقي الوضع على حاله الى غاية 1984 تاريخ التنظيم الاقليمي الجديد فكان هناك تغيير داخل اقليم شلغوم العيد لتحول في الاخير جميع البلديات الى ولاية ميلة الفتية . و اصبحت دائرة شلغوم العيد تضم كل من : شلغوم العيد , واد العثمانية , عين الملوك . رغم كل هذه التعديلات الادارية العديدة التي شهدتها المنطقة فإنها حافظت على الهيكلية التي وضعها المعمرون و دعمت اكثر الاختلالات المجالية و بقي الاقليم همزة وصل بين الشرق و الغرب اكثر منه بين الشمال و الجنوب .



الخريطة رقم (06) :



- الخريطة : عن فاطمة الزهراء بيدي : ولاية ميلة التنظيم الترابي و التنمية المحلية .

II. موقع بلدية شلغوم العيد:**II. 1- الموقع الجغرافي:**

بلدية شلغوم العيد هي إحدى أهم بلديات ولاية ميلة (ولاية ميلة هي إحدى ولايات الشرق الجزائري) تقع ضمن السهول العليا القسنطينية ، حيث يمر عليها الطريق الوطني رقم (05) الرابط بين ولاية قسنطينة و ولاية سطيف و الطريق الوطني رقم 100 الذي يربط ولاية جيجل بولاية باتنة بالإضافة الى الطريق السيار شرق غرب الذي يمر شمال مركز البلدية ، كما تبعد بمسافة تقدر بـ 54 كلم عن مدينة قسنطينة ، 55 كلم عن مدينة ميلة و 76 كلم عن مدينة سطيف ، كما يحدها من الشمال جبل قروز ذو ارتفاع يقدر بـ: 1187م و جنوبا جبل توكويا بارتفاع يقدر بـ: 1192م، بالإضافة إلى وادي الرمال الذي يعتبر حاجزا يمنع توسع المدينة من الجهة الجنوبية.

II. 2. الموقع الإداري:

بلدية شلغوم العيد تابعة إداريا إلى ولاية ميلة منذ التقسيم الإداري الاخير سنة 1984م، و هي مركز دائرة شلغوم العيد التي تضم كل من بلدية عين الملوك، واد العثمانية، بلدية شلغوم العيد، حيث تتربع البلدية على مساحة معتبرة تقدر بـ: 254 كم²، لها حدود مع سبع بلديات على النحو التالي:

- ✓ كل من بلديتي عين ملوك و بن يحيى عبد الرحمان من الشمال.
- ✓ كل من بلديتي واد العثمانية و التلاغمة من الشرق.
- ✓ بلديتي أولاد اخلوف و المشيرة من الجنوب.
- ✓ من الغرب بلدية تاجنانت. (انظر الخريطة رقم 01)

❖ كما تعتبر حلقة ربط هامة بين العديد من الولايات:

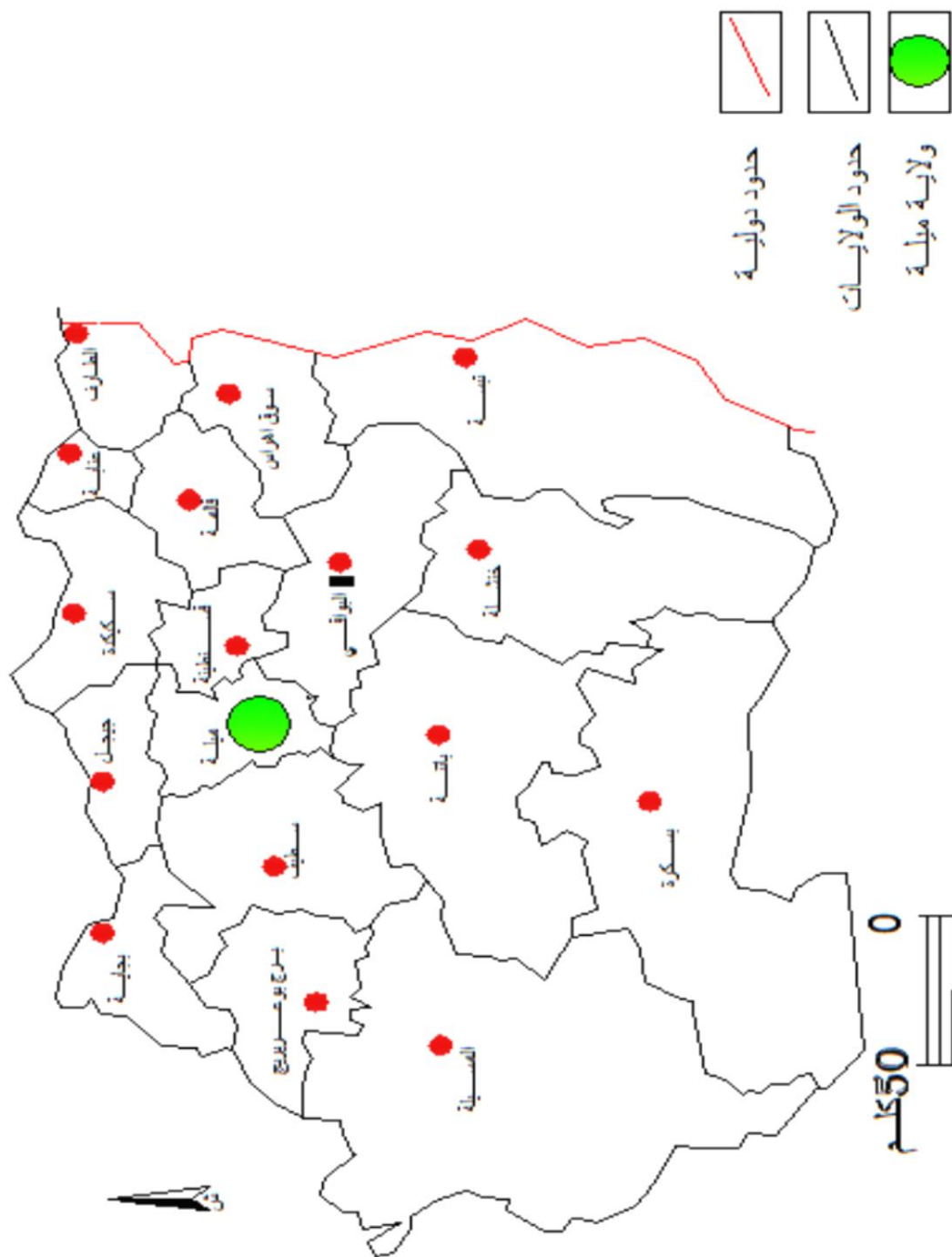
- ✓ ولايتي قسنطينة و أم البواقي شرقا.
- ✓ ولاية باتنة جنوبا.
- ✓ ولاية سطيف غربا.
- ✓ ولايتي ميلة و جيجل شمالا.

II. 3. الموقع الفلكي:

مدينة شلغوم العيد تقع عند تقاطع خط الطول ("49.65 - 36°10') شرقا و دائرة العرض ("06.22 - 36°10') شمالا⁽¹⁾.

خريطة رقم (07)

موقع ولاية ميلة بالنسبة لولايات الشرق الجزائري



المصدر: خريطة الشرق الجزائري

III. الوسط الطبيعي :

III. 1- الوحدات الطبوغرافية الكبرى :

تكمن أهمية الدراسة الطبوغرافية في استخراج المؤهلات و العوائق الطبيعية لمجال الدراسة , فمنطقة شلغوم العيد تنتمي للسهول العليا القسنطينية , و تتميز بنوع من التباين في وحداتها الطبوغرافية من الشمال الى الجنوب و من الشرق الى الغرب , و من خلال الملاحظة المباشرة للخريطة الطبوغرافية " شلغوم العيد " ذو مقياس 1/50000 اتضح لنا الوحدات الطبوغرافية الاساسية التالية :

III. 1-1- السهول (ثلاثة ارباع) :

تتميز بالاتساع و الانبساط , نظرا لتباعد خطوط التسوية في الخريطة الطبوغرافية و تمثلها فئة الارتفاعات الأقل من 800 م علما بأن اخفض نقطة بالمجال هي 719 م توجد بالشمال الشرقي للبلدية (واد الرمال), و هي اكثر الوحدات الطبوغرافية بروزا بحيث انها تغطي مساحة تقدر بـ : 12645,09 هـ من اجمالي المساحة , اي ما يعادل : 49.13 % . و هي تمتد مع وادي الرمال و واد ذكري و روافدهما , هذا ما اكسبها خصوبة عالية , و مؤهلات طبيعية لاستغلالها في الزراعات المسقية بالإضافة لكونها تعتبر جيدة جدا للتعمير و البناء لتمييزها بالانبساط .

III. 1- 2 - التلال :

و تمثلها فئة الارتفاعات 800 م - 900 م , حيث تغطي مساحة تقدر بـ : 11820,04 هـ اي ما يعادل 45.93 % من المساحة الاجمالية للمجال و نجدها بالجزء الشمال الغربي اكثر اتساعا من الجزء الجنوبي و بمحيط جبل قروز تمتاز هذه التلال بقلة التعقيدات و بشبكة هيدروغرافية مؤقتة نوعا ما كثيفة هذا ما يؤهلها للاستغلال في الزراعات الواسعة .

III. 1- 3 - الجبال :

و تمثلها فئات الارتفاع التالية : الفئة " 900 م - 1000 م " و الفئة " < 1000 م " بمساحة تقدر بـ : 1272,05 هـ أي ما يعادل : 4.94 % من المساحة الاجمالية و هي عبارة عن وحدات بارزة تتمثل في جبل قروز في الشمال الشرقي بارتفاع 1187 م و يتميز بندرة الغطاء النباتي و جبل توكويا في الجنوب الشرقي بارتفاع 1051 م و الذي يتميز بوجود غطاء نباتي معتبر يتمثل في غابات .

جدول رقم (01) : المظاهر التضاريسية

التوزيع	النسبة المئوية	المساحة	المظاهر التضاريسية
وسط المجال و الشمال و الشمال الشرقي	13,94%	12645.09 هـ	سهول
الشمال الغربي و محيط جبل قروز و الجنوب و الجنوب الشرقي	3,954 %	11820.04 هـ	التلال
مرتفعات جبل قروز و توكويا	944, %	1272.05 هـ	الجبال
_____	100 %	25737.18 هـ	المجموع

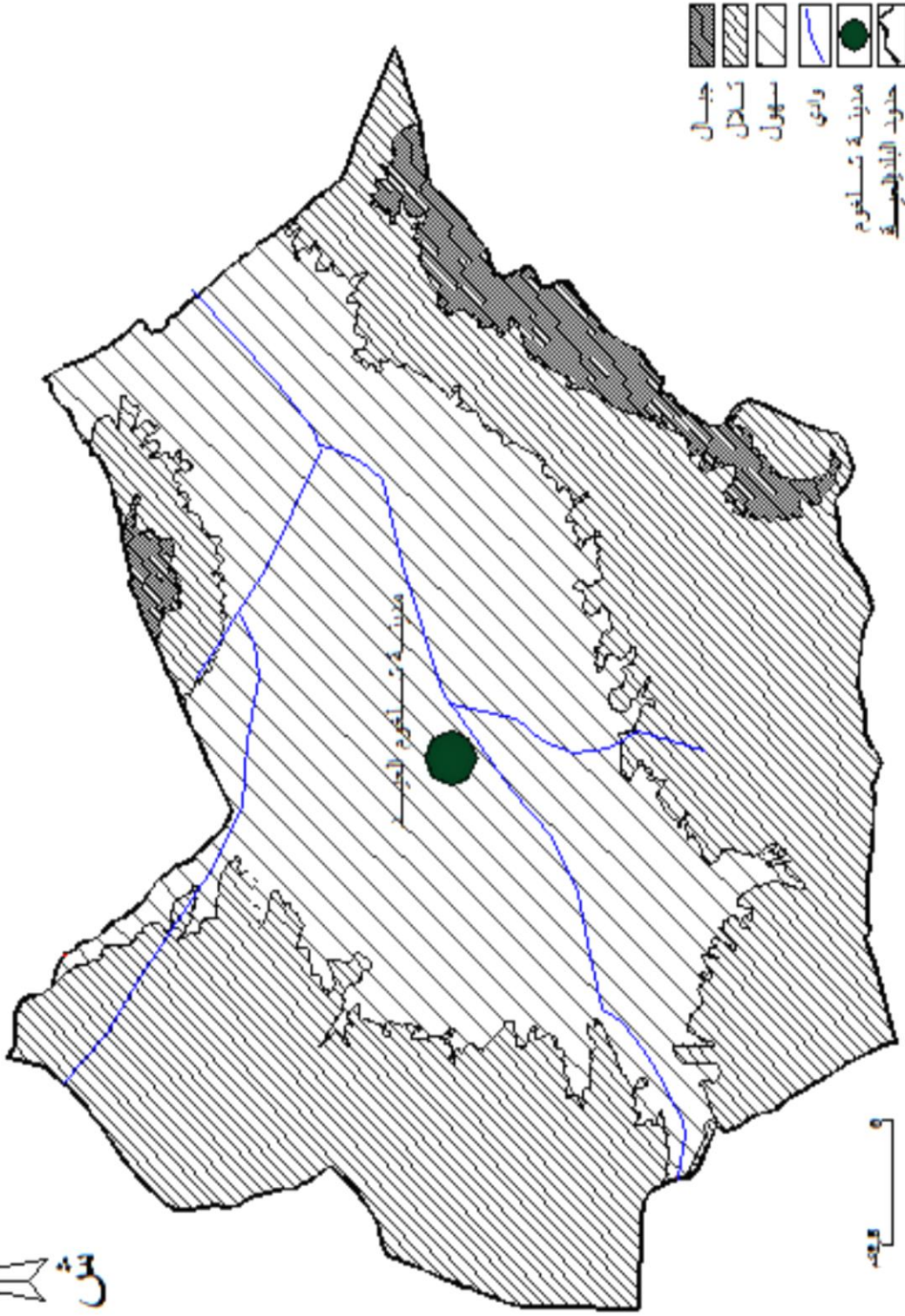
المصدر : الخريطة الطبوغرافي شلغوم العيد

نتيجة :

من خلال دراستنا للمظاهر التضاريسية للمجال نستخلص سيادة الطابع السهلي و الانبساط و انحدارات الضعيفة و المتوسطة على نطاق واسع في مجال البلدية و تتواجد في وسط المجال و الشمال الشرقي بالإضافة للكتل الجبلية الموجودة و التي تمثل نسبة ضعيفة , مما يجعل المجال يملك امكانيات و مؤهلات طبيعية كبيرة تساعد على القيام بتنمية اقتصادية و يمتاز بقلة العوائق الطبوغرافية .

خريطة رقم (09)

بلدية شلغوم العيد: المظاهر التضاريسية



المصدر: خريطة المظاهر التضاريسية لأقليم شلغوم العيد+معالجة شخصية 2014

III. 2- الارتفاعات :

تبرز بالبلدية و حدين اساسيتين و هما : المرتفعات و السهول , حيث نجد المرتفعات في الشمال الشرقي و الجنوب الشرقي للمجال و هي عبارة عن كتل كلسية , و يمكن تقسيم هذه الوحدات الى 04 فئات تختلف من حيث المساحة و الموقع و الارتفاع :

الجدول رقم (02) : توزيع فئات الارتفاع

فئات الارتفاع	المساحة	النسبة المئوية	التوزيع
700 م – 800 م	12645.09 هـ	13,94%	وسط المجال و الشمال و الشمال الشرقي
800 م – 900 م	11820.04 هـ	3,954 %	الشمال الغربي و محيط جبل قروز و الجنوب و الجنوب الشرقي
900 م - 1000 م	1133.70 هـ	404,%	سفوح الجبال (جبل قروز و السفح الشمالي لجبل توكويا
< 1000م	138.35 هـ	40,5 %	مرتفعات جبل قروز و توكويا
المجموع	25737.18 هـ	% 100	_____

المصدر : الخريطة الطبوغرافي - شلغوم العيد

الفئة الاولى : 700 م – 800 م انتشار واسع .

تتمثل في السهول و تحتل مساحة كبيرة من المجال حيث تقدر بـ : 12645.09 هـ اي ما يعادل نسبة : 49.13 % من المساحة الاجمالية و تتواجد في وسط المجال و في الشمال و الشمال الشرقي

الفئة الثانية : 800 م – 900 م انتشار واسع .

تتمثل في التلال و تحتل اكبر مساحة من المجال التي تقدر بـ : 11820.04 هـ اي ما يعادل نسبة : 45.93 % من المساحة الاجمالية و تتواجد في الشمال الغربي و محيط جبل قروز و الجنوب و الجنوب الشرقي للمجال .

الفئة الثالثة : 900 م – 1000 م - انتشار محدود .

تتمثل في سفوح الجبال (جبل قروز و توكويا) و تتميز بالانتشار المحدود بمساحة تقدر بـ: 1133.70 هـ اي ما يعادل نسبة : 4.40 % من المساحة الاجمالية و تتواجد في سفوح الجبال لجبل قروز شمالا و جبل توكويا في الجنوب الشرقي .

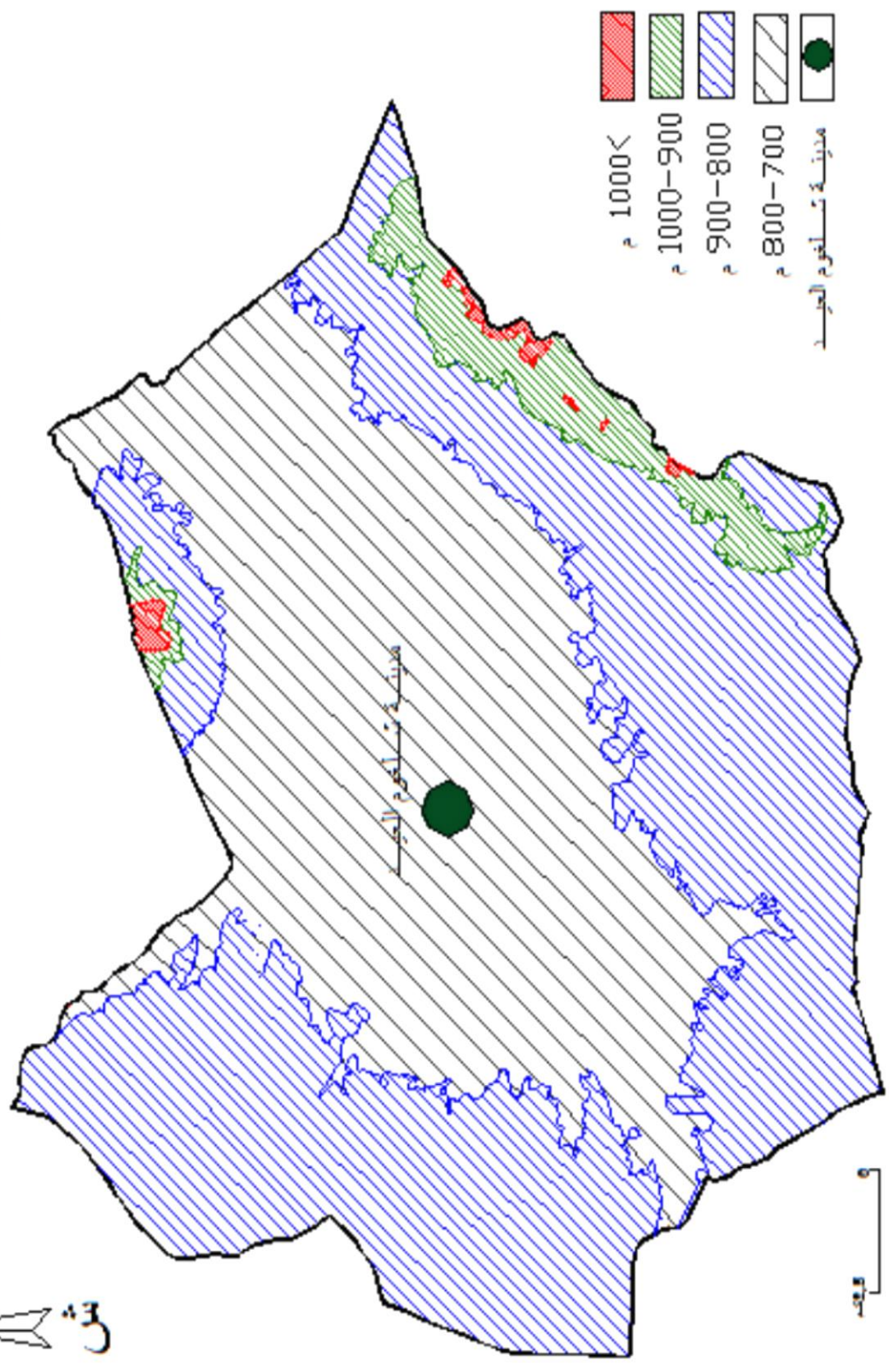
الفئة الرابعة : اكثر من 1000 م - انتشار محدود جدا .

تمثلها قمم جبال جبل قروز شمالا و توكويا في الجنوب الشرقي و تتميز بالانتشار المحدود جدا و بمساحة قليلة جدا تقدر بـ : 138.35 هـ اي ما يعادل نسبة : 0.54 % من المساحة الاجمالية .

نتيجة :

يغلب على البلدية طابع الانخفاض و الانبساط , و هي متمركزة في وسط مجال البلدية بارتفاعات اقل من 900 م اي تحتل معظم المجال , اما الشمال الشرقي و الجنوب الشرقي يغلب عليها طابع الارتفاع و التعقيد بارتفاعات اكثر من 900 م .

خريطة رقم (10)
بلدية تملغوم العبد : الارتفاعات



المصدر : خريطة طبوغرافية + معالجة شخصية 2014

III. 3 - الانحدارات (تباين مع سيادة الانحدارات الضعيفة) :

تكتسي دراسة الانحدارات اهمية بالغة لتأثيرها على سهولة التوسع العمراني للمدينة بالإضافة للنشاط الزراعي , فالعلاقة بين الانحدارات و هذين العنصرين علاقة عكسية بحيث أن :

➤ - التوسع العمراني للمدينة : اذا كانت درجة الانحدار كبيرة هذا يؤدي الى صعوبة التوسع و التكلفة العالية لاقامة السكنات و التجهيزات العمومية , اما اذا كانت درجة الانحدار ضعيفة او متوسطة فانها تكون اقل صعوبة و تكلفة .

➤ - النشاط الزراعي : فيما يخص النشاط الزراعي فكلما كانت درجة الانحدار كبيرة فانها تساعد بحدوث عملية التعرية و انجراف التربة مما يصعب عملية الحرث و الحصاد و غيرها من عمليات الاستغلال و النشاطات الفلاحية , و العكس اذا كانت درجة الانحدار ضعيفة او متوسطة فانها تسمح باستغلال واسع و متنوع .

و الهدف من انجاز خريطة الانحدارات هي معرفة مدى امكانية و عوائق استغلال المجال و يتم انجاز هذه الخريطة بحساب فئات الانحدار عن طريق قانون الانحدار ثم يتم تصنيفها في شكل فئات بعد رسم المدرج التكراري .

و بعد انجازنا لخريطة الانحدارات وجدنا ان بلدية شلغوم العيد تتألف من اربع فئات و هي موزعة كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (03) : توزيع فئات الانحدار

فئات الانحدار	نوعه	المساحة	النسبة المئوية	التوزيع
> 06 %	ضعيفة جدا	15089.58 هـ	58,63%	سهل شلغوم العيد
06 - 11 %	ضعيفة	3524.61 هـ	13,69%	الجزء الشمالي و الشمال الغربي و السفح الشمالي لجبل توكويا
11 - 20 %	متوسطة	3779.68 هـ	14,69%	سفوح الجبال (جبل قروز و جبل توكويا)
< 20 %	قوية	3343.31 هـ	12,99%	جبل قروز و جبل توكويا
المجموع	—	25737,18 هـ	100 %	_____

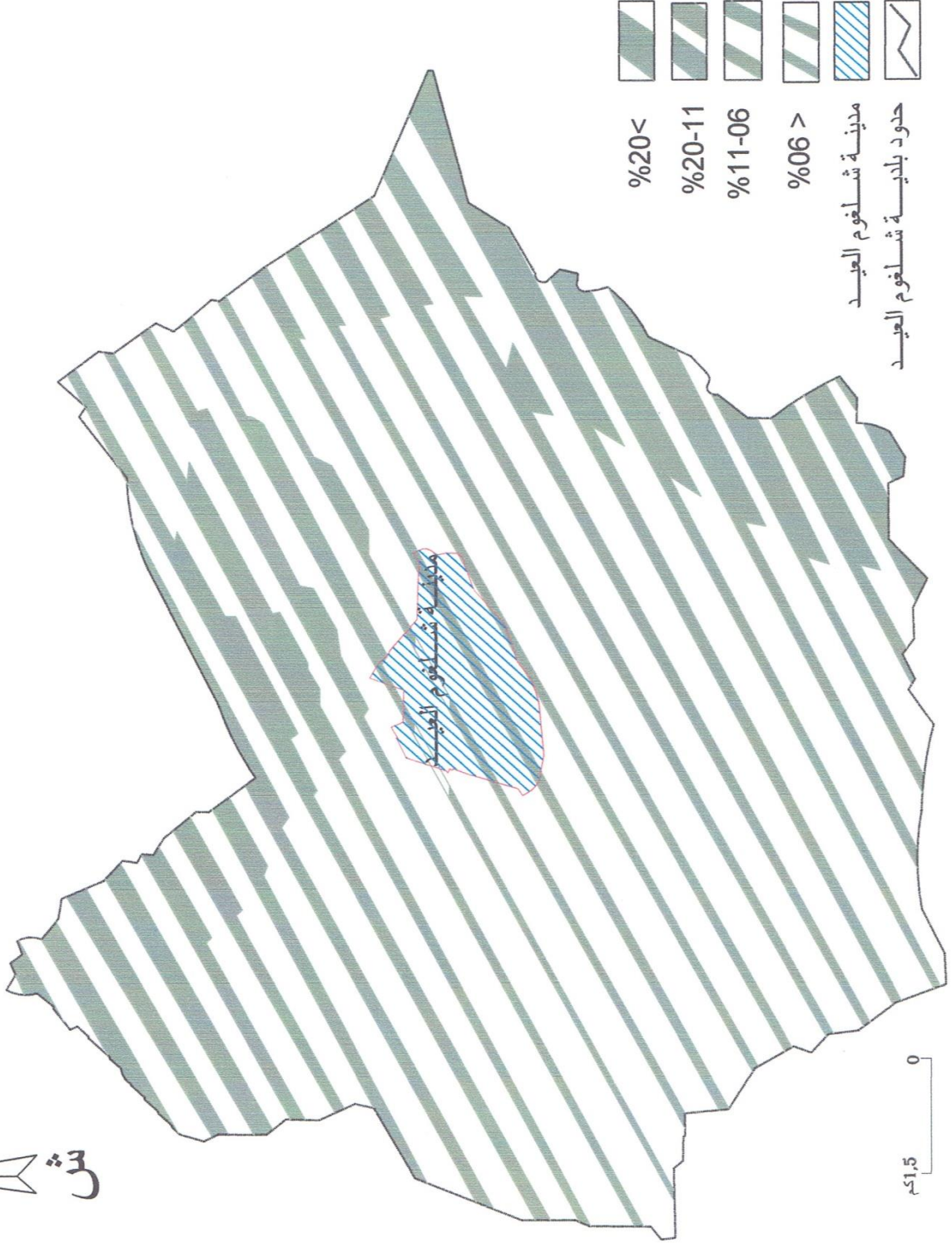
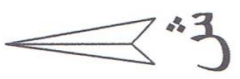
المصدر : الخريطة الطبوغرافي - شلغوم العيد

$$\text{الانحدار} = \frac{\text{عدد خطوط التسوية} - 1}{\text{الفارق الرأسى}} \times 100$$

مقياس الخريطة

الخريطة رقم (11)

بلدية شلغوم العيد : خريطة الانحدارات



المصدر : خريطة طبوغرافية.

III. 1-3 - فئات الانحدار الضعيفة جدا : اقل من 6 % :

تمثل الاراضي السهلية و تنتشر بالمناطق الجنوبية و الجنوبية الغربية لسهول شلغوم العيد تغطي اكبر مساحة من المجال بـ : 15089.58 هـ اي ما يعادل 58.63 % من المجال و هي صالحة للزراعات الواسعة و كذلك الزراعات المسقية بالمضخة , مما يؤكد الامكانيات الطبيعية الكبيرة للمجال .

III. 2-3 - فئات الانحدار الضعيفة : 06 % - 11 % :

تشمل هذه الفئة مناطق اقدام الجبال في الجزء الشمالي و الشمالي الغربي من المجال و بشكل محيط بجبل قروز كما تظهر في السفح الشمالي لجبل توكويا , و بمساحة تقدر بـ : 3524.61 هـ اي ما يعادل 13.69 % من المجال , تتميز هذه الفئة بكونها اراضي يمكن استغلالها في الزراعات الواسعة بالإضافة لكونها اراضي جيدة للتعمير و تسمح بالتصريف الجيد للمياه .

III. 3-3 - فئات الانحدار المتوسط : 11 % - 20 % :

و هي تمثل سفوح الجبال كجبل قروز في الشمال الشرقي و جبل توكويا في الجنوب الشرقي للمجال اللذان يمثلان اهم المرتفعات في مجال الدراسة , اذا تقدر مساحتها بـ : 3779.68 هـ اي ما يعادل 14,69 % من المجال و تعتبر مناطق مخصصة للرعي .

III. 4-3 - فئات الانحدار القوية : < 20 % :

و تظهر خصوصا في مرتفعات جبل قروز شمالا و جبل توكويا في الجنوب الشرقي , و تقدر مساحة هته الفئة بـ : 3343.31 هـ اي ما يعادل 12.99 % من المساحة الاجمالية للمجال , و هي اراضي غير قابلة للتعمير و البناء و لا للاستغلال الفلاحي لكونها تمتاز بالانحدار الشديد و التعرية المائية يمكن استغلالها في عملية التشجير .

III. 4- الشبكة الهيدروغرافية : سيادة المجاري المؤقتة

دراسة الشبكة الهيدروغرافية قصد معرفة مصادرها و اماكن تواجدها و اتجاهها ضرورية في التنمية الاقتصادية و تخطيط توسع التجمعات العمرانية , خاصة اذا كان لها تأثير سلبي على المجال سواء من ناحية التعرية مثل الانزلاق و الانجراف او الزراعة بضعف في المردود بسبب الجفاف .

و من خلال الدراسة الطبوغرافية للمجال و كما توضح الخريطة رقم (13) نستنتج بأن البلدية تقع في حوض تجمعي ما يسمى " حوض الرمال " كما نلاحظ ايضا ان الشبكة الهيدروغرافية للبلدية تمتاز بتباين واضح بحيث :

➤ شبكة هيدروغرافية مؤقتة و دائمة كثيفة في الشمال البلدية تمتاز بتصريف داخلي و تنتمي الى حوض واد الرمال اذا نجد ان الجهة الشمالية الشرقية اكثر كثافة من الجهة الشمالية الغربية و هذا يعود للانسياب الذي يعيق السيول بالإضافة الى نوعية التربة .

➤ اما في الجنوب فانه يمتاز بشبكة مؤقتة اقل كثافة من الشمال معظمها شعاب , ذات تصريف داخلي و تنتمي ايضا الى حوض الرمال , و نلاحظ ايضا انا الجهة الجنوبية الشرقية اكثر كثافة من الجهة الجنوبية الشرقية و هذا راجع لطبيعة المظاهر التضاريسية و درجة الانحدار الذي يلعب دورا هاما في الجريان بالإضافة الى نوعية التربة .

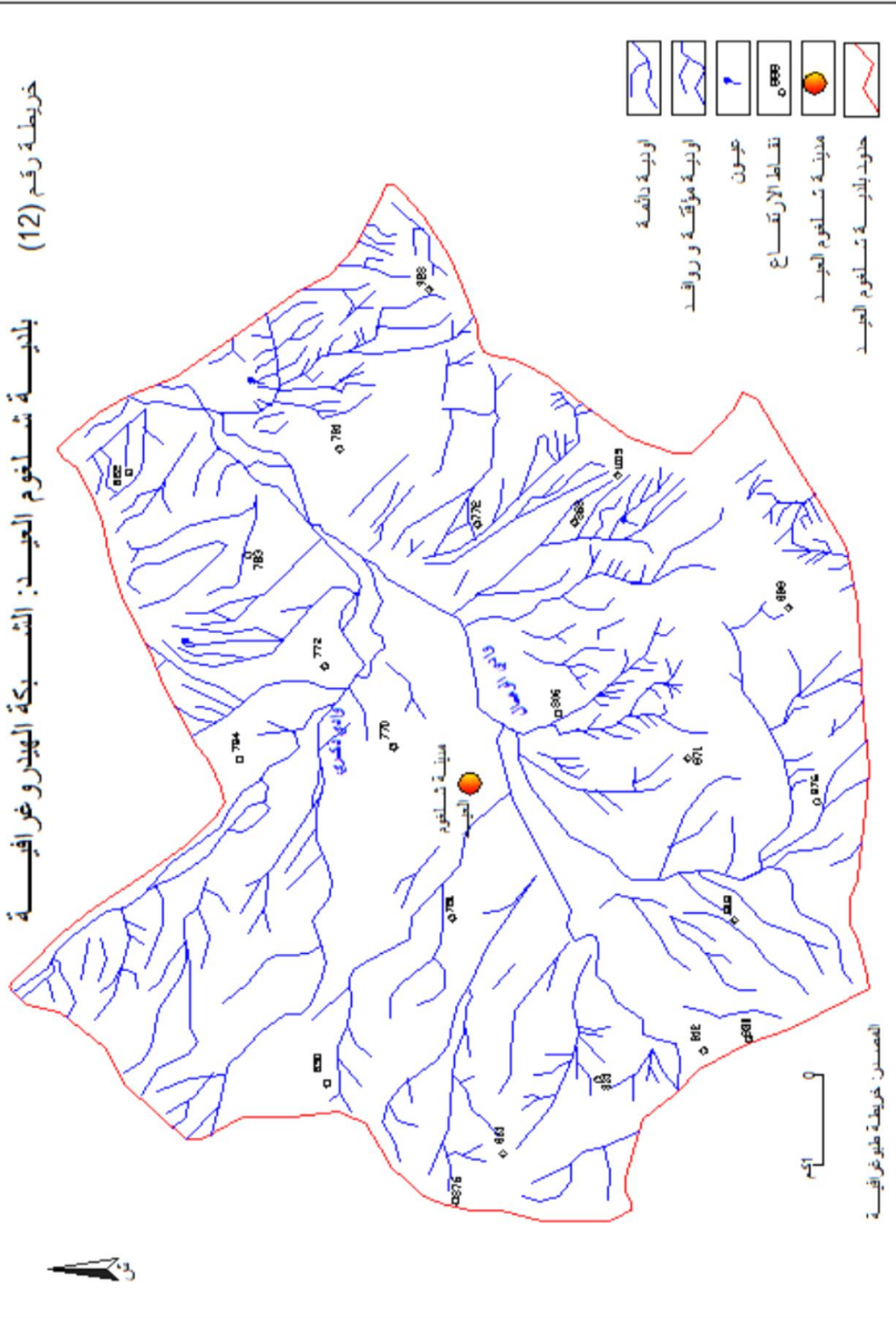
بالإضافة الى ان هته الشبكة الهيدروغرافية المؤقتة تتمحور حول مجريين رئيسيين و هما :

➤ واد الرمال : الذي يبدأ من بلدية تاجنانت ليمر على مجال البلدية من شلغوم العيد من الجنوب الشرقي .

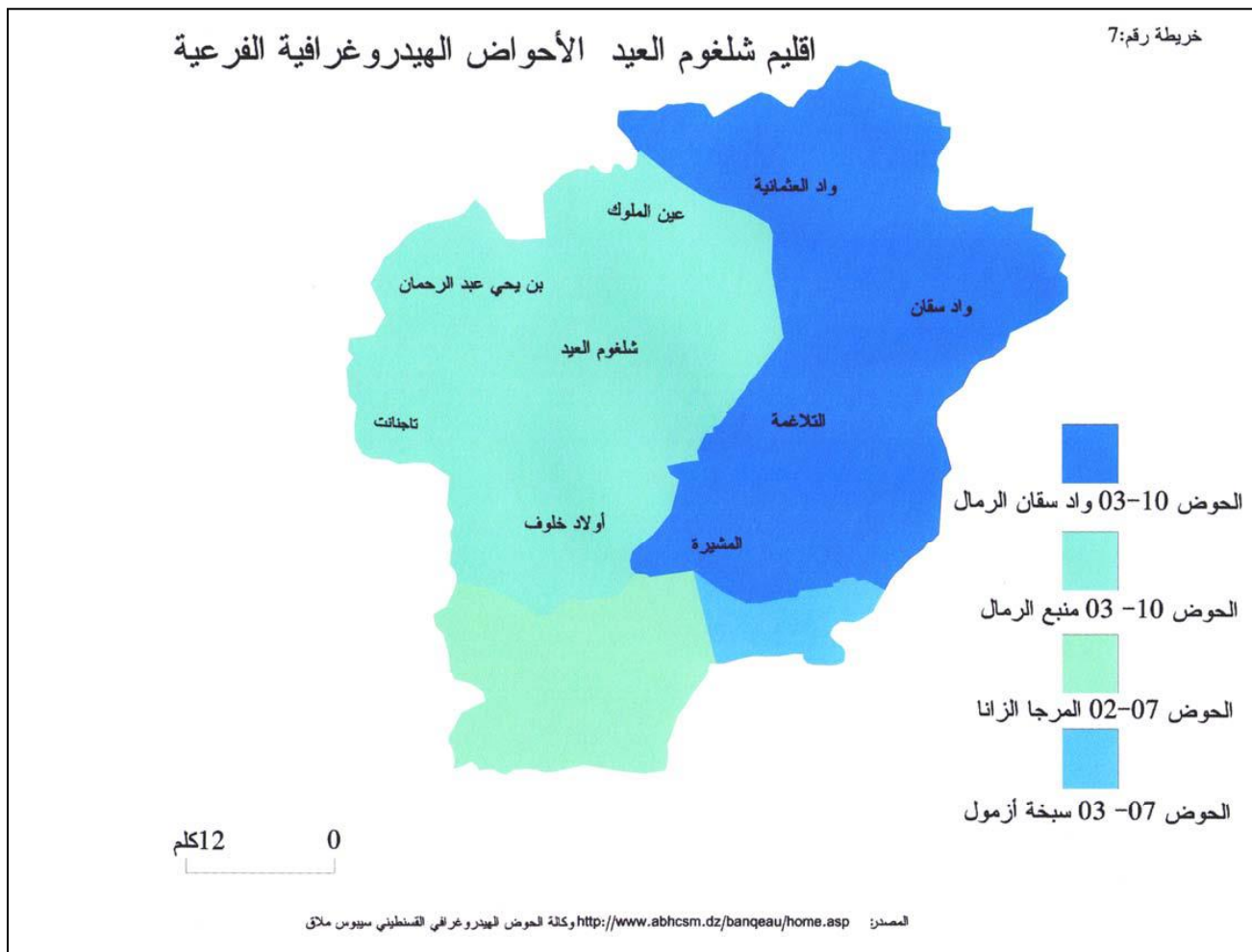
➤ واد نكري : الذي يبدأ من بلدية بوحاتم ليمر على مجال البلدية من الشمال الشرقي ليلتحق بواد الرمال شرق التجمع الرئيسي للبلدية .

كما يعتبران بأنهما المغذيان الاساسيين لسد حمام قروز – بلدية واد العثمانية .

خريطة رقم (12) بلدية شملغوم العيد: الشبكة الهيدرولوجية



الخريطة رقم (13) :



III. 5 - الموارد المائية :

المياه هي المورد الطبيعي الاساسي في المجال فهي بصفة عامة نوعين :

- المياه السطحية .
- المياه الجوفية .

بحيث ان المياه الجوفية بالبلدية تعتبر المورد الرئيسي و الوحيد , حيث يتم استغلال هته المياه بطرق مختلفة و المتمثلة في :

- التنقيبات les forages : بلغ عدد التنقيبات البلدية 50 تنقيب يتراوح عمقها من 90 م الى 140 م و بصبيب يقدر 06 لتر / ثانية , تتمركز هذه الابار بمنطقة عين البيضاء في الجنوب و مشته مريوت في الغرب و ذراع لزاز في الشرق .
 - 43 بئر يتراوح عمقها من 10 م الى 15 م بصبيب يقدر بـ : 02 لتر / ثانية
 - العيون الطبيعية : توجد 03 عيون .
- تستغل هذه المياه في مجال البلدية للتزويد للسكان بالمياه الصالحة للشرب
للتجمع المركزي للبلدية و التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) و بعض مشاتي البلدية .

- الخريطة : عن فاطمة الزهراء بيدي : ولاية ميلة التنظيم الترابي و التنمية المحلية .

III. 6- جيولوجية المنطقة : " جيولوجيا بسيطة "

الهدف من دراسة هذا العنصر هو أن دراسة الانحدارات لا تعطي إلا نظرة شاملة عن طبوغرافية المنطقة التي تساعد على تحديد الاراضي المشجعة على الزراعة و البناء خاصة , لكنها غير كافية ان لم تدرس جيولوجية المنطقة , و التي تسمح بتحديد التكوينات السائدة و توزيعها و مدى نفاذيتها لتغذية الخزانات الباطنية و مقاومتها للتعرية و مدى تأثيرها على التربة .
لذلك اعتمدنا على الخريطة الجيولوجية " شلغوم العيد " ذو مقياس 1/50000 لانجاز خريطة التركيب الصخري و التي من خلالها لوحظ ان التكوينات و الصخور المتواجدة بالبلدية تعود تشكيلاتها لأزمنة مختلفة و هذا كما يلي :

III. 6 - 1 - تكوينات الزمن الرابع:

تكوينات حديثة تتمثل في ترسيبات " واد الرمال و واد ذكري " اللذان يخترقان مجال الدراسة بروافدهما و تنتشر بشكل متناظر على ضفتي الأودية الرئيسية والأودية الثانوية بالمجال , بحيث تتسع مساحتها غرب مدينة شلغوم العيد بسبب الانخفاض و الانبساط اللذان بدورهما يؤديان الى الترسيبات النهرية و الريحية التي تؤهل المنطقة لأن تحتوي على تربة صالحة للزراعة بنسب مرتفعة , و تكون ضيقة في الغرب و الجنوب بسبب المظاهر التضاريسية و انحصار الترسيبات في المصاطب النهرية .

III. 6 - 2 - الكونغلوميرا (conglomera):

وتعود هذه التكوينات في أغلبها للبلوسان و تقع في شمال البلدية و بالضبط في أقدام جبل قروز (شمال البلدية) و بعضها إلى الميوسان و تقع في جنوب البلدية و بالضبط في اقدم جبل توكويا (جنوب شرق البلدية) و غرب البلدية , وهي تكوينات صلبة منقولة و تنتشر و هي محدودة المساحة لهذا فهي لا تؤثر على الإمكانيات الزراعية للبلدية .

III. 6 - 3 - الكلس (calcaire):

يختلف هذا العنصر في مجال الدراسة حسب الازمنة فمنه ما هو كريتاسي و و أغلبه من الميوسان , و هذه التكوينات تنتشر بمساحات ضيقة في الحدود الجنوبية و بالضبط كتلة توكويا و ايضا بجنوب البلدية , اما الكريتاسي (crétacé) فيتركز بكتلة قروز وهي تكوينات صلبة , مما يشجع الاستغلال بهذه المناطق في إقامة المحاجر و تحويل مواد البناء .

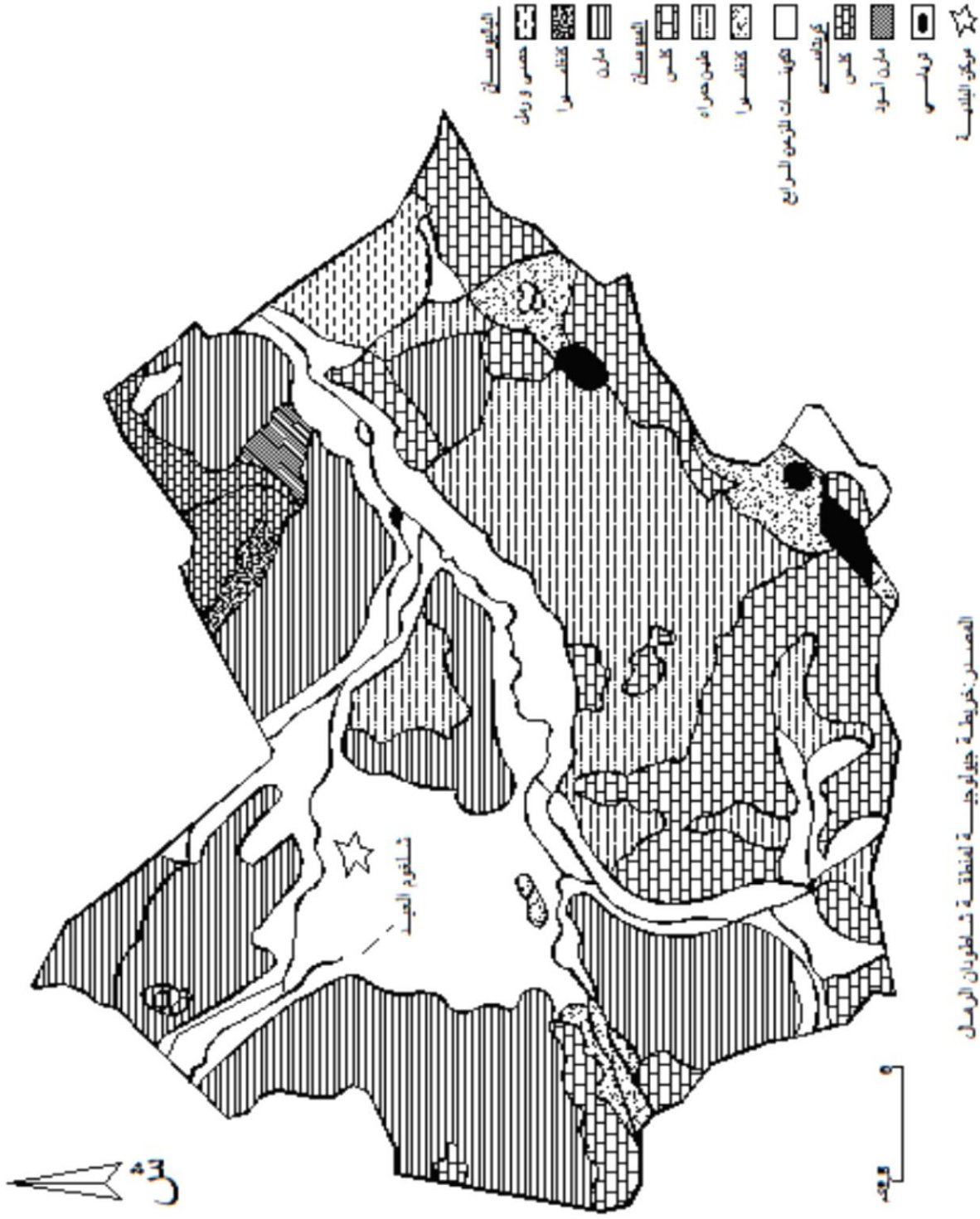
III. 6 - 4 - المارن (Marne):

و أغلب تكويناته تعود إلى البليوسان (paléocène) , و تنتشر هذه تكويناته بشكل واسع بالمجال في بلدية شلغوم العيد، و بشكل موازي للأودية الثانوية و الوادي الرئيسي بمعنى أن الأودية تخترق هذه التكوينات الأقل صلابة , اما المارن الاسود فهو ينتمي الى زمن الكريتاسي و يوجد بالشمال الشرقي للبلدية (قدم جبل قروز) .

III. 6 - 5 - الطين الأحمر (argile rouge):

و أغلب تكويناته تعود إلى الميوسان (miocène) , وهي تكوينات هشة تنتشر ببعض مناطق السفح الجنوبي لواد الرمال، وهي تكوينات ترفع من القدرة الزراعية بالمجال و تتأثر كثيرا بالتعرية المائية فتتشكل المجاري المؤقتة على مستواها بشكل واضح جنوبا.

خريطة رقم (14) بلدية شالغوم العبد: التركيب الجيولوجي



المصدر: خريطة جيولوجية لمنطقة شالغوم العبد

III. 7 - جيو تقنية الارض :

من خلال دراستنا لهذا العنصر الهام و الذي يلعب دور كبير في عملية التوسع العمراني استخلصنا

مايلي :

III. 7 - 1 - اراضي غير صالحة للتعمير :

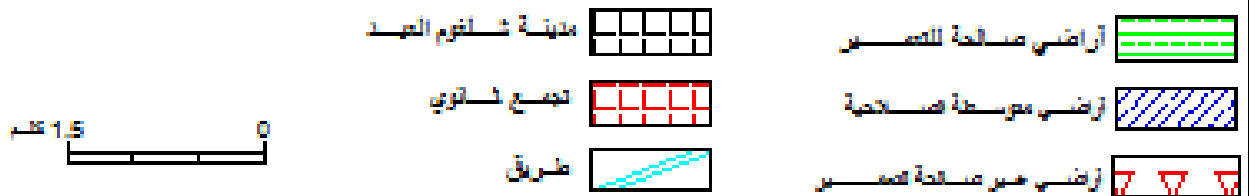
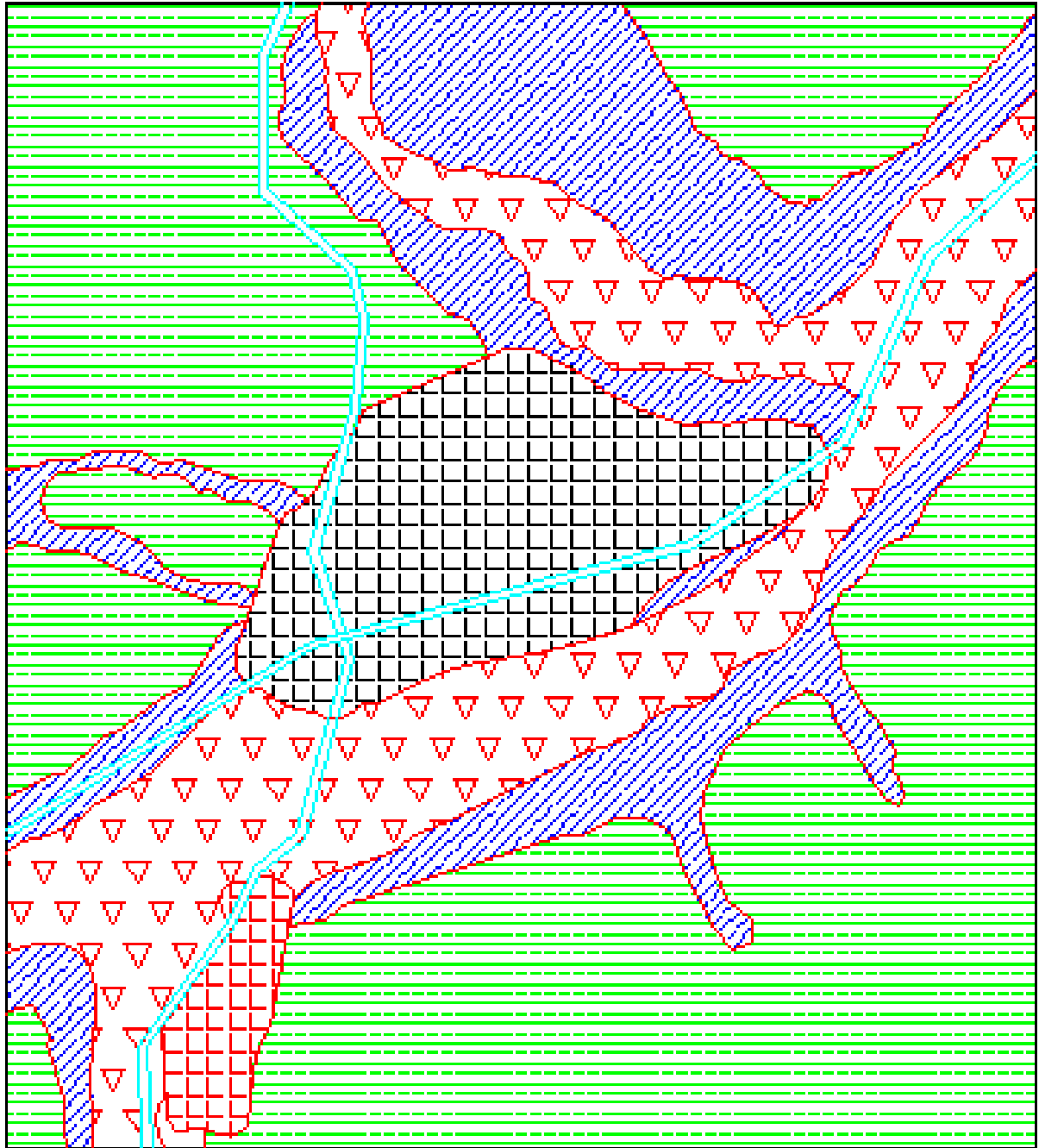
و هي المناطق المهددة بالفيضانات و الغمر بالمياه و تتواجد و المتمثلة في المرجة و المساطب الاودية (واد الرمال , و واد ذكري) اي على طول مجرى الاودية و تحيط بالتجمع العمراني لمركز البلدية (جنوب و شرق المركز) و غرب التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) , و تمتاز بالخصوبة العالية للتربة و وفرة المياه , و تستغل في الزراعات المسقية , بالإضافة للجبال و اقدام الجبال و التي تعتبر ايضا مناطق غير صالحة للتعمير في مجال البلدية , وذلك للطبيعة الصخرية و درجة الانحدار لذا فهي تستغل في نشاطات اخرى زراعية و اقتصادية .

III. 7 - 2 - اراضي متوسطة الصلاحية :

و هي مناطق اقل عرضة للفيضانات من الاولى , و تتمثل في المساطب الاودية (اي المستوى الثاني) , و تتواجد على طول مجرى الاودية اي تحيط بالتجمع العمراني لمركز البلدية (جنوب و شرق المركز) و غرب التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) , كما تمتاز بالخصوبة العالية للتربة و وفرة المياه , و تستغل ايضا في الزراعات المسقية .

III. 7 - 3 - اراضي الصالحة للتعمير :

تحتل هذه الفئة النسبة الكبيرة في مجال البلدية الذي يتميز بالانبساط الذي يساعد على عملية التخطيط و التعمير و تتواجد شمال غرب التجمع الحضري و شرق التجمع الثانوي (جامع لخضر) . انظر الخريطة رقم (15)



المصدر: المخطط التوجيهي للتخطيط و التصوير 2008

III. 8 - المناخ :

دراسة المناخ لها اهمية بالغة في عملية التهيئة و يمثل العامل الاساسي المؤثر بمختلف عناصره سواء على الوسط الطبيعي او على الانسان و يوجه الاستغلال الزراعي المناسب .
تنتمي بلدية شلغوم العيد للسهول العليا القسنطينية , فان المناخ السائد حسب بيان النطاقات الحيوية , هو مناخ شبه جاف ذو شتاء بارد و صيف حار .

III. 8 - 1 - التساقط :

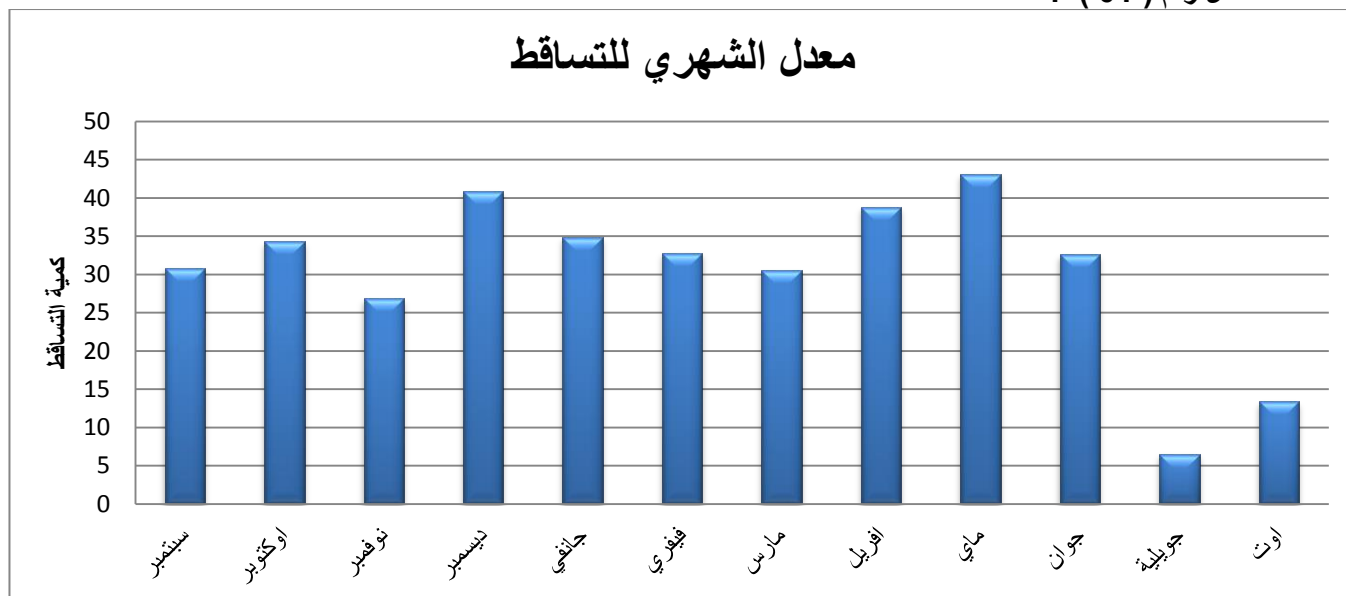
ان التساقط في بلدية شلغوم العيد يتميز بالتذبذب من فترة الى اخرى , بحيث تستقبل المنطقة سنويا كمية تتراوح بين 300 ملم و 400 ملم تكون متغيرة من نسبة الى اخرى و موزعة بشكل متباين , و من خلال تحليل المعطيات الخاصة بالأمطار للفترة 1987- 1996 لمحطة عين الباي " الجدول رقم 04 " و المدرج التكراري للتوزيع السنوي " الشكل رقم " نجد ان اكبر كمية تسقط في شهر ماي بـ : 43.1 ملم و ادنى كمية تسقط في شهر جويلية بـ : 6.5 ملم .

جدول رقم (04) : التغيرات الشهرية للأمطار

السنة	الصيف			الربيع			الشتاء			الخريف			الموسم
	اوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	
365,4	13.4	6,5	32,6	43,1	38,8	30,5	32,8	34,9	40,8	26,9	,334	30,8	التساقط
	50.7			114,5			98,2			111			المجموع
100	13,54			30,58			26,23			29,65			النسبة %

المصدر : محطة عين الباي 1987- 1996

الشكل رقم (01) :



III. 8 - 2 - الحرارة :

سجلت ادنى درجة حرارة في شهر جانفي 8,74 ° م , الذي يعرف ارتفاعا تدريجيا حتى يصل اقصاه في شهر جويلية 26,45 ° م , اذ ان معظم الرطوبة المتساقطة تكون خلال الفصل البارد , بينما يتميز الفصل الحار بالجفاف و ضعف في التساقط , بتحليل لمنحنى قوسن الذي يمثل العلاقة بين تغيرات الحرارة و الامطار اتضحت فترتان مميزتان (انظر الشكل رقم 02 و 03)

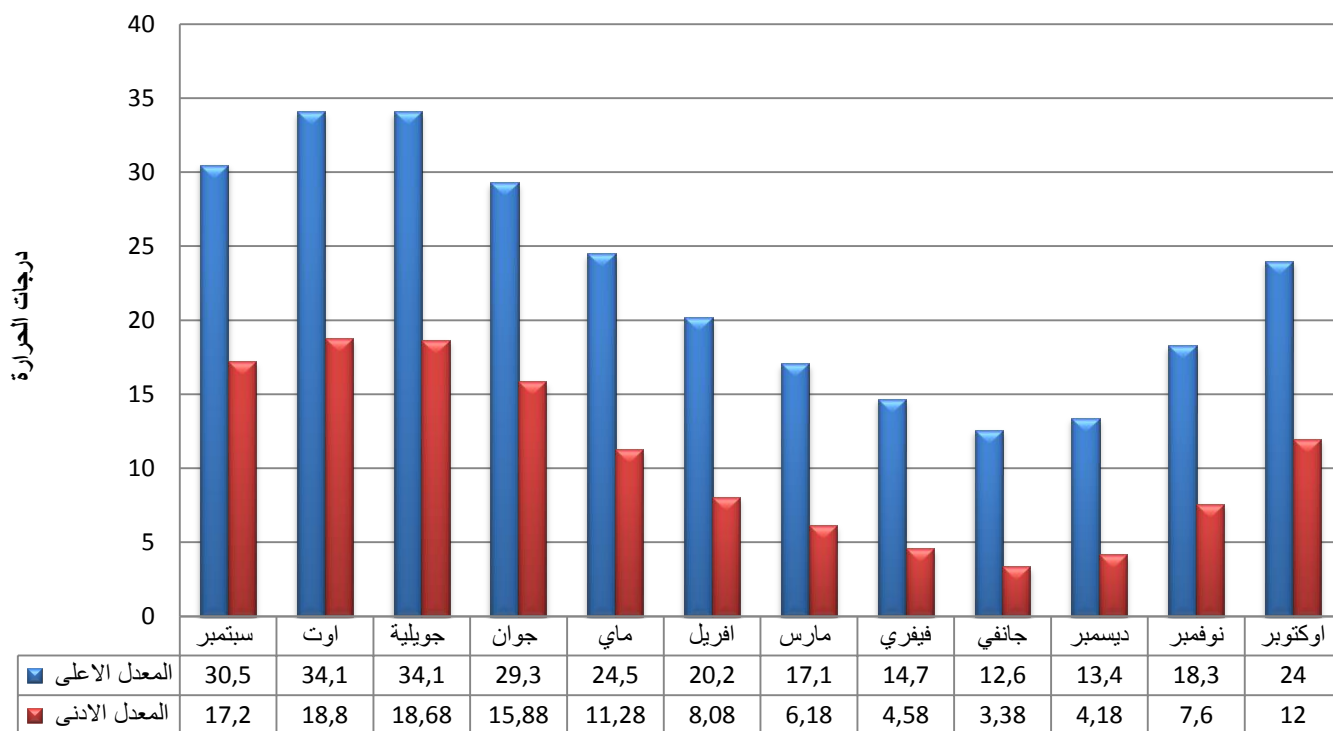
الجدول رقم (05) : المتوسط الشهري للحرارة و التساقط للفترة 1996-1987

السنة	سبتمبر	اوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	المعدل الاعلى
22,75	30,5	34,1	34,1	29,3	24,5	20,2	17,1	14,7	12,6	13,4	18,3	24	المعدل الاعلى
10,68	17,2	18,8	18,68	15,88	11,28	8,08	6,18	4,58	3,38	4,18	7,6	12	المعدل الادنى
16,73	18	23,85	26,45	22,59	17,89	14,14	11,64	9,64	8,74	8,79	8,79	12,95	متوسط الحرارة

المصدر : محطة عين الباي 1987-1996

الشكل رقم 02 :

المعدل الشهري للحرارة



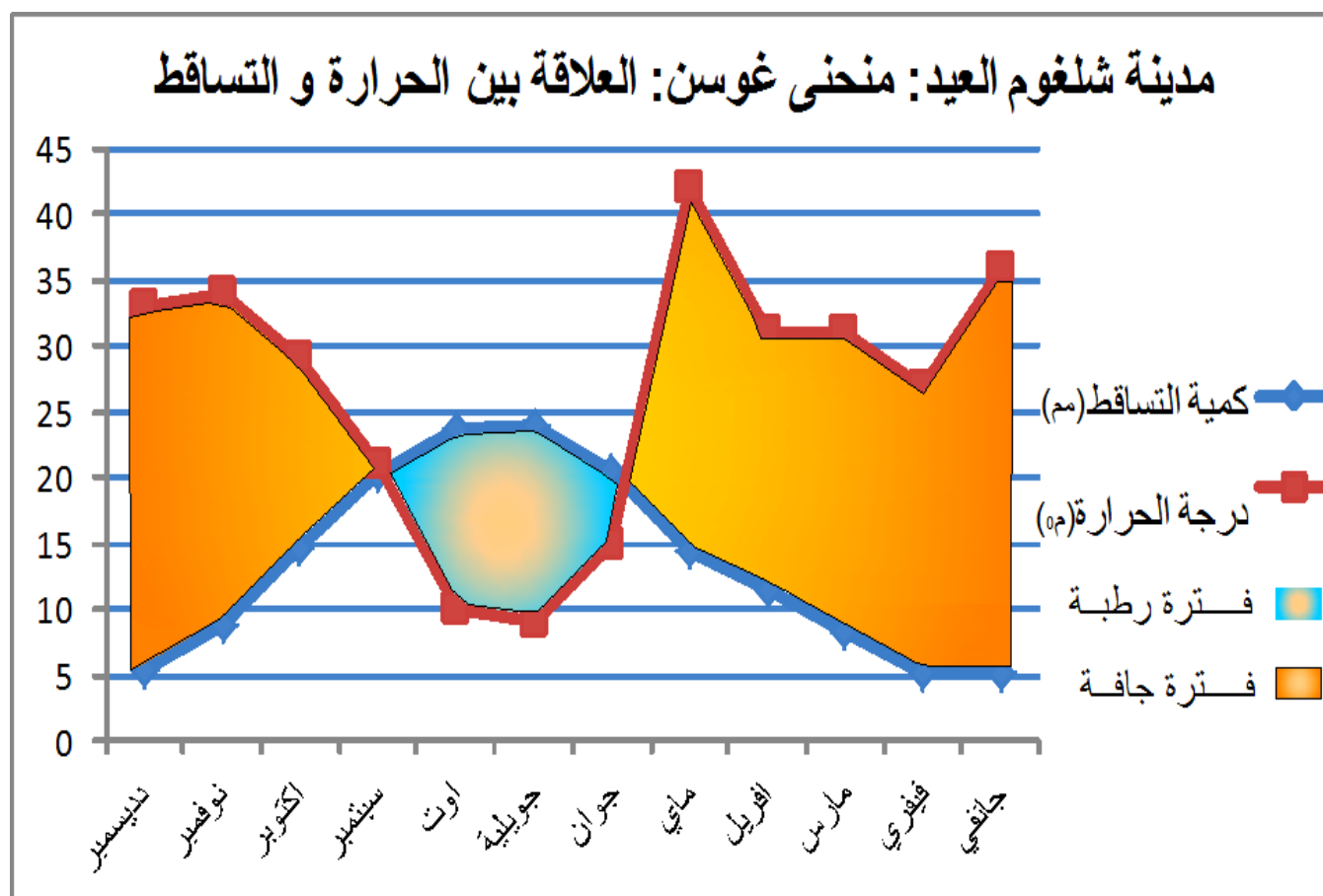
III. 8 - 2 - 1 - الفترة الرطبة :

تمتد على فترة 07 أشهر (من النصف الاول شهر اكتوبر الى النصف الثاني من شهر ماي) حيث يسجل اكبر معدل للأمطار بها في شهر ماي بـ: 43.1 ملم و يسجل ادنى معدل حراري بها في شهر 8.74 م ° , و هذه الفترة تدوم خلال ثلاث فصول و هي : الخريف , الشتاء و الربيع و تتماشى مع فترة حرث الارض و بذرها و كذلك نمو النباتات , هذا ما يساعد بشكل كبير في المردود الكبير للاستغلال الزراعي .

III. 8 - 2 - 2 - الفترة الجافة :

تمتد على فترة 05 أشهر , أي من النصف الثاني من شهر ماي الى غاية النصف الأول من شهر اكتوبر و هذه الفترة تدوم خلال فصل الصيف و تتماشى مع فترة الحصاد .

الشكل رقم (03) :



III. 8 - 3 - الجليد : تأثير سلبي مهم .

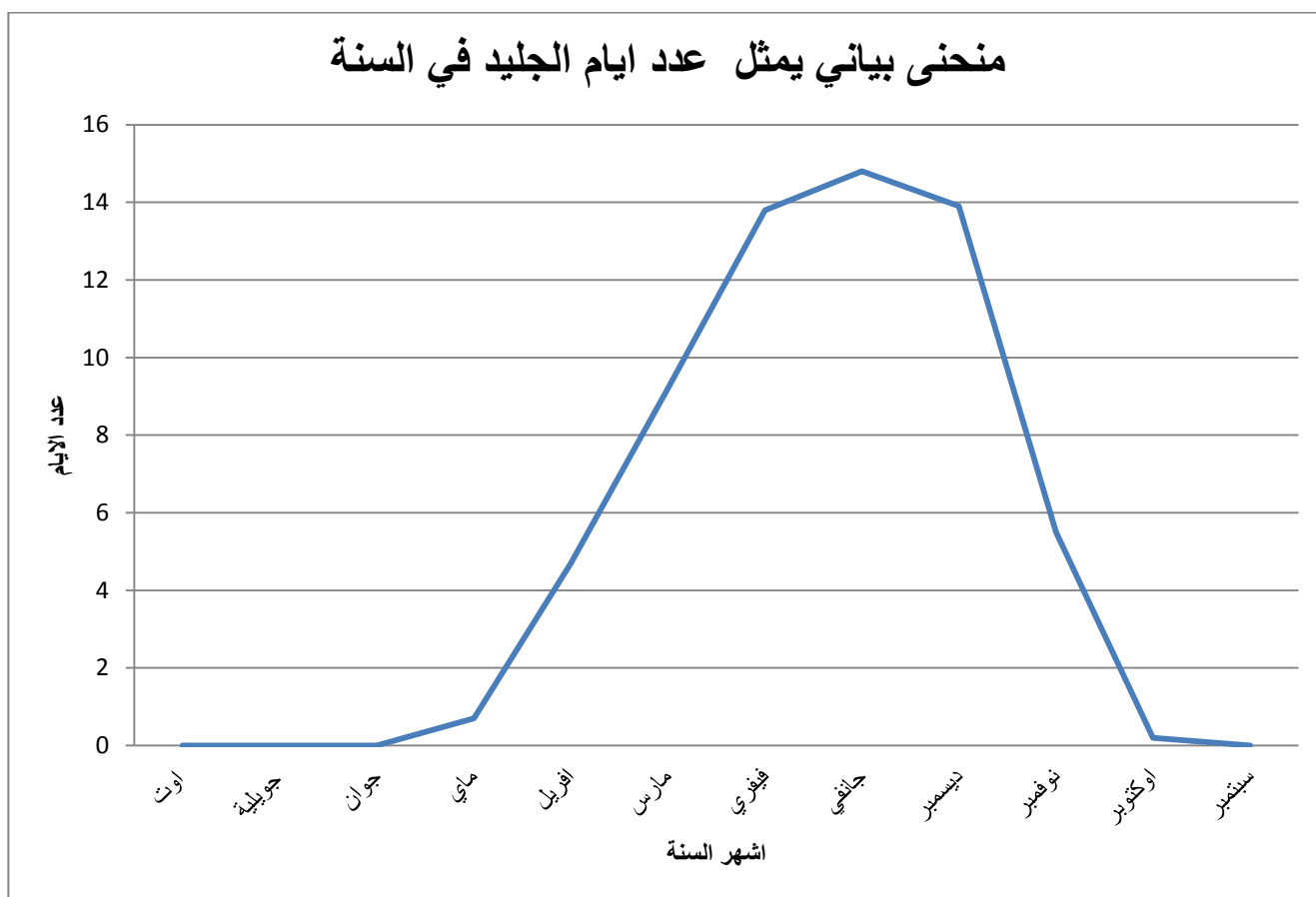
للجليد اهمية تشترك مع الحرارة و التساقط في التحديد الغطاء النباتي , لكن له تأثير سلبي على الزراعة خاصة في الفترة التي يبدأ فيها الازهار فيكون له تأثير على الاشجار و في فترة تكوين السنابل على الحبوب , و هذا الجدول يبين عدد الايام الجليد في البلدية (62.8 يوم / سنة) و تؤثر خاصة في فصل الربيع .

الجدول رقم (06) : الجليد حسب عدد الايام في السنة

السنة	فصل الصيف			فصل الربيع			فصل الشتاء			فصل الخريف			الموسم
	اوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي	ديسمبر	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	الشهر
62.8	00	00	00	0.7	4.7	9.2	13.8	14.8	13.9	5.5	0.2	00	عدد الايام
	0			19,6			37,8			5,4			المجموع

المصدر : محطة عين الباي 1987-1996

الشكل رقم (04) :



III. 8 - 4 - رياح السيروكو :

تلعب الرياح دورا فعلا في عملية التكاثر و نمو النباتات و تخفيف آثار الحرارة المرتفعة , خاصة الرطوبة منها , اذا نجد الرياح السائدة نوعين و هي :

➤ رياح شمالية - غربية : تكون في غالب الاحيان باردة و محملة بالأمطار في فصل الشتاء .

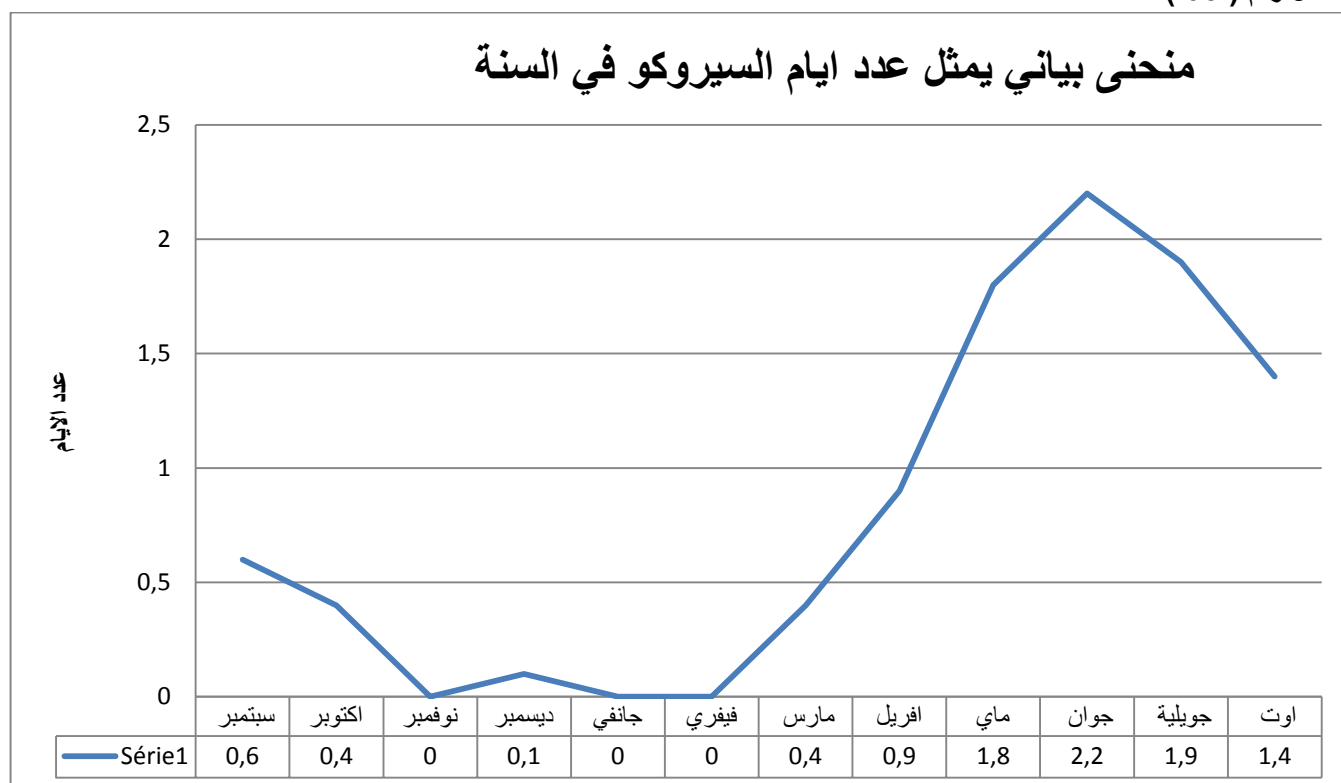
➤ رياح جنوبية - شرقية : تعرف ايضا برياح السيروكو بمعدل (9.7 يوم / السنة) تمتاز بالحرارة و الجفاف .

الجدول رقم (07) : السيروكو حسب عدد الايام في السنة

السنة	فصل الصيف			فصل الربيع			فصل الشتاء			فصل الخريف			الموسم
	اوت	جويلية	جوان	ماي	افريل	مارس	ديسمبر	جانفي	فيفري	نوفمبر	اكتوبر	سبتمبر	
9.7	1.4	1.9	2.2	1.8	0.9	0.4	0.1	0.0	0.0	0.0	0.4	0.6	عدد الايام
	5.5			3.1			0.1			0.1			المجموع

المصدر : محطة عين الباي 1987-1996

الشكل رقم (05) :



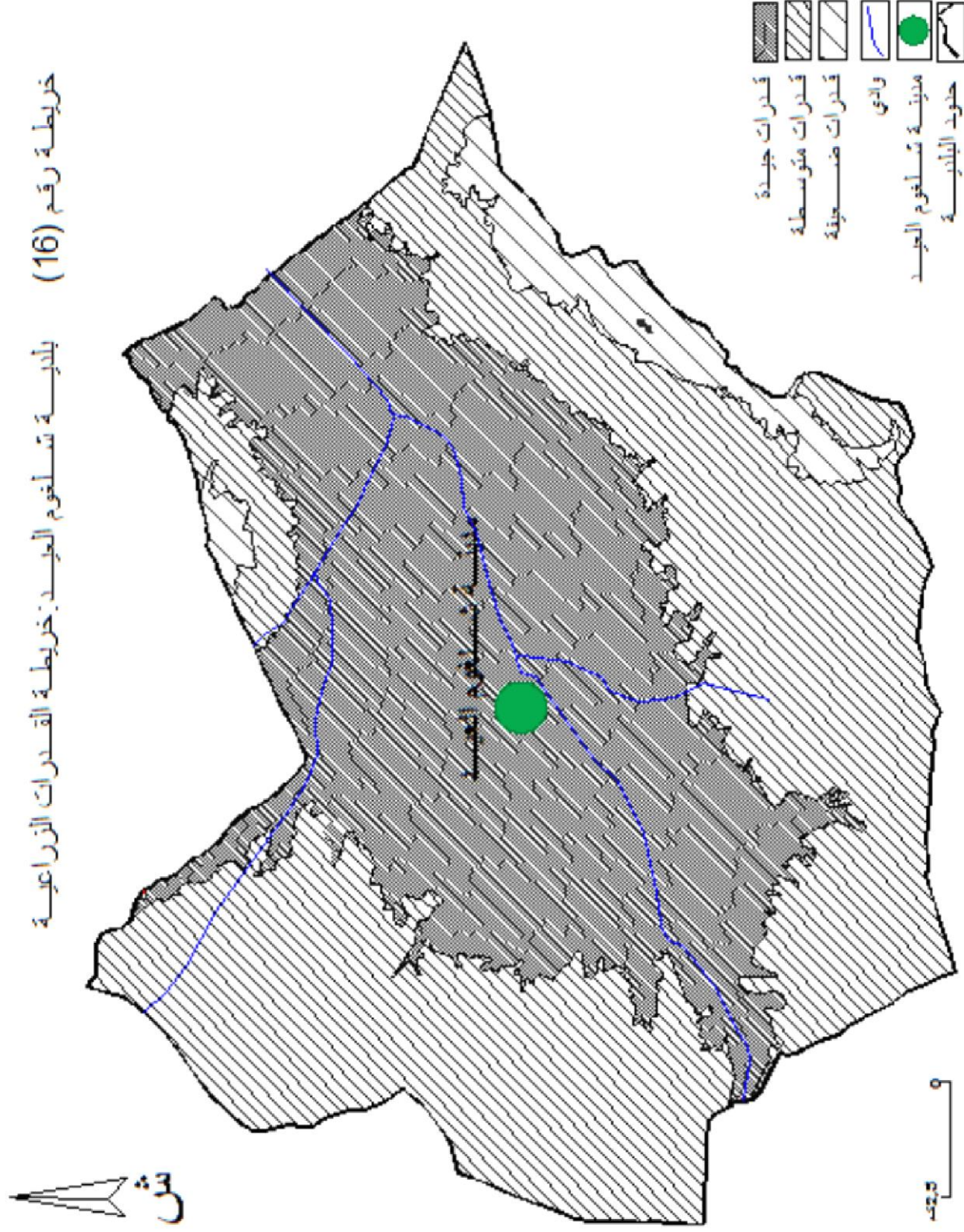
III. 9 - القدرات الزراعية :

خلال دراستنا لهذا العنصر وفق تركيب خرائطي كالتالي : خريطة الانحدارات و الارتفاعات و التركيب الصخري و الشبكة الهيدروغرافية و خريطة جيوتقنية للأرض , استخلصنا الجدول التالي :

الجدول رقم (08) : القدرات الزراعية لبلدية شلغوم العيد

الوحدة	السهل	القلل	الجبال
المناخ	نطاق بيو مناخ شبه جاف الذي يتميز بشتاء بارد و صيف حار		
المساحة	12645.09 هـ	11820.04 هـ	1272.05 هـ
النسبة النسوية	49.13 %	45.93 %	4.94 %
الارتفاع	م700-م800	م800-م900	م900 <
الاتحادار	أقل من 6%	11%-06 %	11% <
الشبكة الهيدرولوجرافية	كثيفة فيها الدائمة و المؤقتة ذات تصريف داخلي	كثيفة و مؤقتة ذات تصريف داخلي	مؤقتة ذات تصريف داخلي
التركيب الصخري	تكوينات زمن رابع و المتتملة في رسوبيات	طين حمراء و مارن	كلس
السقي	ممكن	ممكن	غير ممكن
التعرية	ضعيفة	متوسطة	قوية
الامكانيات	جيدة	متوسطة	ضعيفة

خريطة رقم (16) بلدية شملغوم العبد: خريطة القدرات الزراعية



المصدر: معالجة شخصية 2014

خلاصة الفصل الأول :

ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم العامة والمصطلحات العلمية (المدينة، التوسع العمراني، استهلاك المجال، بعض أدوات التهيئة العمرانية ... وغيرها). مع توضيح مدى تأثير الظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في العالم ، و كيفية سعي الجزائر لتنظيم المجال و المحافظة على الاراضي الزراعية من خلال جملة من القوانين لحماية الاراضي الزراعية و تنظيم التعمير .

كمت تطرقنا من خلال المحور الثاني لدراستنا للمجال الطبيعي ، فتبين لنا بأن المنطقة تملك وحدة طبيعية متجانسة يغلب عليها طابع الانبساط تتخلله كتلتين جبليتين حيث تعتبر هته الاخيرة ذات قيمة كبيرة بتوفيرها لأهم مواد البناء المتمثلة في : الرمل، الحصى، الجبس.

كما تملك مؤهلات فلاحية كبيرة جدا ، معتبرة من حيث خصوبة التربة و وفرة المياه .

كما انه لا يشكل أي عائق طبيعي على توسع المدينة و خاصة من الناحية الشمالية الغربية للمركز الحضري .

الفصل الثاني

الإمكانيات البشرية

أولاً : الدراسة السكانية :

- I. مراحل نمو السكاني .
- II. التوزيع المجالي للسكان .
- III. الكثافة السكانية .
- IV. التركيب العمري للسكان .
- V. العوامل المتحكمة في النمو السكاني .

ثانياً : النشاطات الاقتصادية للسكان .

- I. التركيب الوظيفي .
- II. توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية .

مقدمة الفصل الثاني :

ان الدراسة السكانية تمكننا من فهم العلاقات المتداخلة بين المتغيرات السكنية (النمو , الهجرة , و تركيب السكان) و المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية , و على ضوء هذه المتغيرات يمكن تقدير الاحتياجات السكانية لأي اقليم من التجهيزات المختلفة و الهياكل القاعدية و مناصب الشغل و الخدمات الواجب توفيرها لتفادي الوقوع في الأزمات المختلفة .

لذلك فالدراسة السكانية ليست مهمة الدراسين الاكاديميين فقط بل هي ضرورة لأصحاب القرار و المهتمين بالتخطيط و التهيئة العمرانية و بالتنمية الاقتصادية . و الاجتماعية .

و تشمل الدراسة السكانية محورين أساسيين تتعلق بحجم السكان و توزيعهم الجغرافي و تركيبهم و التي تمكن الدارس من تقييم الامكانيات البشرية للاقليم المدروس و مؤهلاته للنمو و الازدهار .

و قد تم الاعتماد في تحليل الخصائص السكانية بلدية شلغوم العيد على المعطيات الاحصائية لديوان الوطني للإحصاء و كذا احصائيات المصالح المختصة المديرية و الدائرة و البلدية .

مقدمة :

تكتسي الدراسة السكانية اهمية بالغة في برامج التخطيط و التهيئة العمرانية و ذلك لارتباطها الوثيق بمختلف العناصر المكونة للوسط الطبيعي , فموضوع السكان يشكل مادة اساسية للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية و قاعدة رئيسية لمختلف مشاريع التنمية .
فبمعرفة خصائص السكان و السكن و مراحل نموهم يمكن تقدير العجز و النقائص من احتياجات فيما يخص المرافق و التجهيزات العمومية و السكنية و تقدير الاحتياجات المستقبلية .

I. مراحل النمو السكاني لمدينة شلغوم العيد

عرفت بلدية شلغوم العيد تطورا محسوسا في عدد السكان خلال التعدادات السكانية المختلفة , تتفاوت من فترة الى اخرى , و قد تم ابراز هذا التطور خلال عدة فترات اساسية معتمدين على معطيات المكتب الوطني للإحصاء في التعدادات 1966 , 1977 , 1987 , 1998 , 2008 , اما تقديرات 2014 فقد تم تقديرهم و ذلك باستعمال الطريقة التالية :

$$P_1 = P_0 (1 + R)^n \quad \rightarrow$$

P_1 : عدد سكان الحقيقي .

P_0 : عدد سكان الفترة السابقة .

R : معدل النمو .

n : عدد السنوات الفارقة بين التعدادين .

في البداية استخرجت R بين التعدادين 1998 و 2008 , لان عدد السكان معلوم باعتبار بقاء (R) ثابت بين التعدادين السابقين 1998 و 2008 و استخرجت " P_1 " التي تمثل عدد السكان لسنة 2014 حيث

ان $n = 6$ سنوات , اضافة الى معطيات المكتب الوطني للإحصاء , فقد اعتمد في هذا الجانب الميداني على الاستثمارات , حيث وزعت 150 استمارة على السكان , و قد تم استغلال كل المعطيات في اثناء هذا العنصر المتعلق بالدراسة السكانية و السكنية في معرفة :

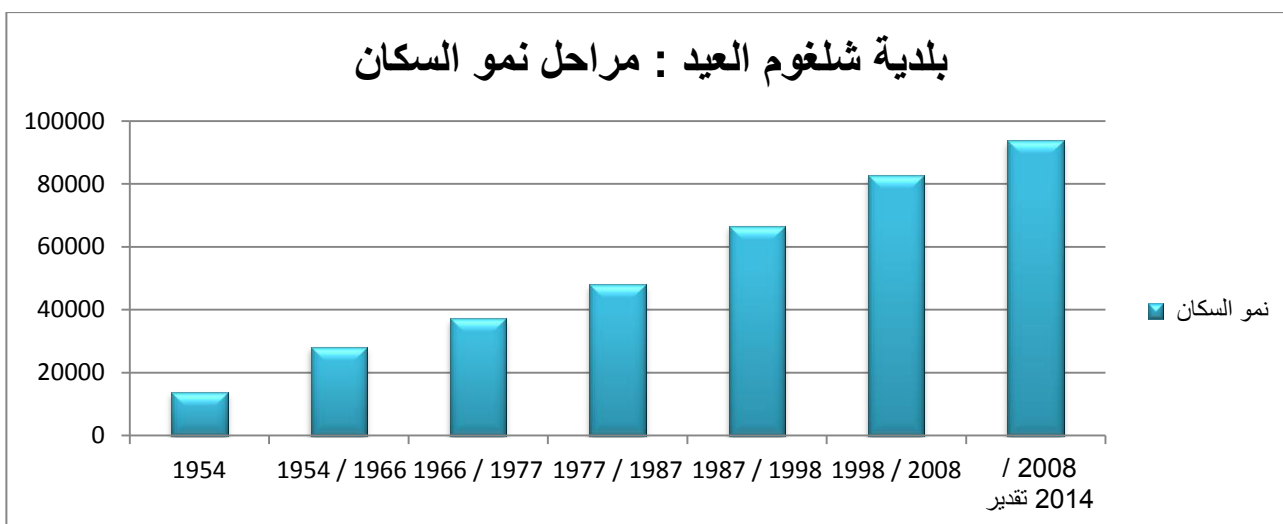
- الاصل الجغرافي للسكان .
- تاريخ الاستيطان .
- التركيب الاقتصادي .
- اضافة الى جانب السكن و ما يتعلق به .
- وظيفة السكن و مورفولوجيته .
- معدل اشغال الغرفة .
- و غيرها مما سيسرد في هذا العرض .

الجدول رقم : (09) : مراحل النمو السكاني لبلدية شلغوم العيد

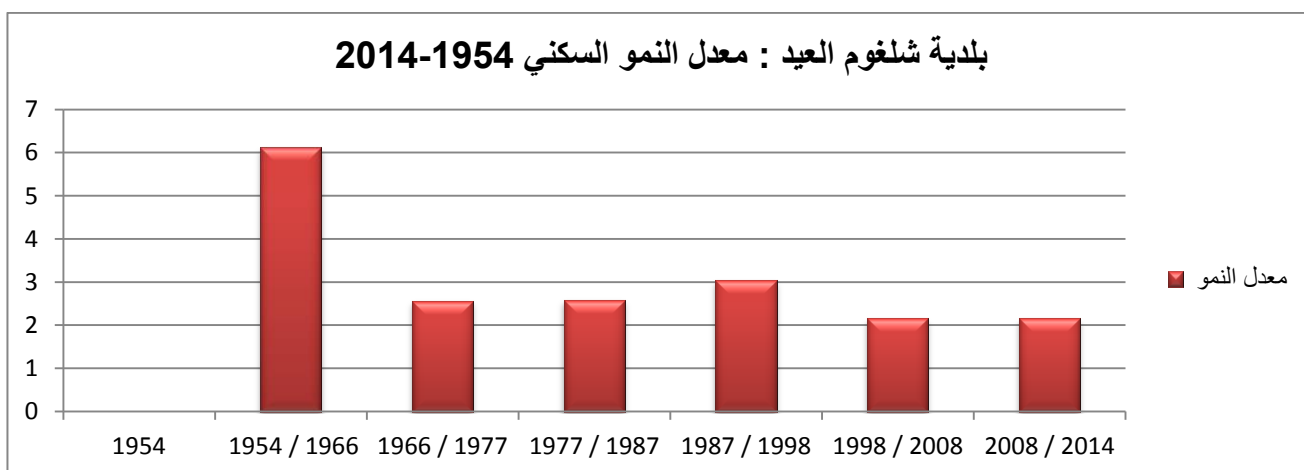
السنوات	عدد السكان من.... إلى ...	الزيادة	معدل النمو	الحالة
1966 – 1954	ن 13785 – ن 28132	ن 14347	% 6.12	
1977 – 1966	ن 28132 – ن 37164	ن 9032	% 2.56	
1987-1977	ن 37164 – ن 47 957	ن 10 793	%2.58	
1998-1987	ن 47 957 – ن 66614	ن 18 657	%3.03	
2008-1998	ن 66614 – ن 82554	ن 15940	% 2.16	
2014 – 2008	ن 82554 - ن 93847	ن 11293	% 2.16	

المصدر: التعداد العام للسكان و السكن 1966 ، 1977 ، 1987 ، 1998 + 2008

الشكل رقم (06) : مراحل نمو السكان



الشكل رقم (07) : معدل النمو السكاني 1954-2014



I. 1- المرحلة الاولى 1954 - 1966 :

في 1870 أنشأة مدينة شلغوم العيد و التي كانت تسمى باسم "Châteaudun du - rhumel" و في 1871 أنشأ اول برج اداري و التي بعدها اشاء اول نواة للبلدية المدينة الحالية :

- عام 1875 عرف توسع للمدينة : 103 نسمة و مسكن .
- عام 1905 كان حجم السكان يقدر بـ : 1340 نسمة و 356 اوروبي .
- لترتفع الى 13785 نسمة بحلول سنة 1954 م , حيث قدر عدد السكان بالمناطق الريفية بـ 6985 نسمة بنسبة مئوية تقدر بـ 50.67 % من اجمالي سكان البلدية , اي اكثر من عدد سكان المنطقة الحضرية و الذي قدر بـ 6800 نسمة اي بنسبة مئوية تقدر بـ 49.33 % من اجمالي سكان البلدية , و التي تتكون من فنتين و هما :

➤ **الفئة المسلمة** : و تتكون من مسلمين من اصل قبائلي (قبيلة اولاد عبد النور و قبيلة التلاغمة) بأغلبية ساحقة و من بني ميزاب و اصلهم من غرداية و من قبائل اخرى و بعض التونسيون .

➤ **الفئة الاوروبية** : و اغلبيتهم قادموا من جزيرة كورسيكا الفرنسية (corse) و كانوا يشتغلون في الادارة و الجيش و التجارة و بعض النشاطات الحرفية و اغلبيتهم في الفلاحة .

بعد استقلال الجزائر و خروج الاستعمار الفرنسي عرفت البلدية نموا سريعا في عدد السكان حيث ارتفع ليصل الى 28132 نسمة و ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان حيث بلغ 6.12 % , و هو مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني المقدر بـ 2.9 % .

و يفسر هذا النمو بعملية النزوح الكبيرة من المناطق الريفية الى المركز الحضري و الاحتلال الجماعي للسكنات الشاغرة التي غادرها المعمرين بعد الاستقلال من طرف العائلات , بحيث اصبح يقدر عدد سكان المركز الحضري بـ 15048 نسمة بمعدل نمو سنوي قدر بـ 6.84 % , كما ادى ايضا الى نشأة المركز الثانوي (حي جامع لخضر) و الذي قدر عدد سكانه بـ 912 نسمة و بمعدل نمو سنوي قدر بـ 100 % , اما المناطق الريفية فقد بلغ عدد سكانها بـ 12172 نسمة و بمعدل نمو سنوي قدر بـ 4.73 % .

الجدول رقم (10) : النمو السكاني للفترة الممتدة من 1954 الى 1966

السكان	عدد السكان 1954	عدد السكان 1966	معدل النمو السنوي للبلدية
مركز البلدية	6800	15048	6.84 %
التجمع الثانوي	/	912	100 %
المناطق المبعثرة	6985	12172	4.73 %
معدل النمو السنوي للبلدية	13785	28132	6.12 %
المعدل الوطني			2.9 %

المصدر : الديوان الوطني للاحصاء

I. 2- المرحلة الثانية 1966 - 1977 :

عرفت بلدية شلغوم العيد خلال هذه المرحلة نموا سكانيا منخفضا اقل مما كان عليه خلال الفترة السابقة , حيث انخفض المعدل النمو السكاني السنوي و اصبح يقدر بـ 2.56 % اي اقل من المعدل الوطني المقدر بـ 3.21 % بعد ان اصبح عدد السكان سنة 1977 يقدر بـ 37164 نسمة اي بفارق قدر بـ 9032 ن عن المرحلة السابقة , حيث نلاحظ زيادة في عدد سكان مركز البلدية و الذي قدر بـ 21376 نسمة و بمعدل نمو سنوي قدر بـ 3.24 % و هو اقل من المعدل الوطني الحضري و المقدر بـ 5.46 % , اما التجمع الثانوي فهو ايضا شهد زيادة معتبر حيث قدر عدد سكانه بـ 2447 نسمة اي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 9.38 % و هو اعلى من معدل الوطني الحضري , اما بالنسبة للمناطق المبعثرة فقد عرفت زيادة صغيرة نوعا ما مقارنة بالمركز و التجمع الثانوي بحيث قدر عدد سكانه في هته الفترة بـ 13341 نسمة اي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 0.83 % , و يفسر هذه الزيادة بعدة عوامل اهمها الزيادة الطبيعية و الهجرة الوافدة و النزوح الريفي بالرغم من تراجع النسبي خلال هته الفترة مقارنة بالفترة السابقة نظرا للسياسات المتبعة من طرف للتثبيت السكان و المتمثلة في سياسة التسيير الذاتي ثم الثورة الزراعية في جوان 1972 م و التي تعتبر من بين اهم السياسات الزراعية التي اعتمدها الدولة الجزائرية و مبدئها سياسي و اجتماعي و اقتصادي في أن واحد بحيث عملت على :

- دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية .
 - الرفع من دخلهم الشخصي .
 - شق الطرقات الريفية و بناء القرى الاشتراكية .
- إلا ان الترقية الادارية (دائرة) و ما نتج عنها من ديناميكية كبيرة اقتصادية و اجتماعية , جعلت مجال البلدية مستقطب للسكان و اليد العاملة .
- كما نلاحظ ايضا ان مركز البلدية اصبح طاردا للسكان و يعاني من تشعب و قلة الاوعية العقارية و التجمع الثانوي مستقطب للسكان .

الجدول رقم (11) : النمو السكاني للفترة الممتدة من 1966 الى 1977

السكان	عدد السكان 1966	عدد السكان 1977	معدل النمو السنوي للبلدية
مركز البلدية	15048	21376	3.24 %
التجمع الثانوي	912	2447	9.38 %
المناطق المبعثرة	12172	13341	0.83 %
معدل النمو السنوي للبلدية	28132	37164	2.56 %
المعدل الوطني			3.21 %

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

I. 3 - المرحلة الثالثة 1977 - 1987 :

عرفت بلدية شلغوم العيد خلال هذه المرحلة نموا سكانيا طفيف و اكثر من الفترة السابقة , بحيث بلغ عدد سكانها 47957 نسمة اي بفارق قدر بـ 10793 ن عن المرحلة السابقة و بمعدل نمو سنوي قدر بـ 2.58 % اخفض من المعدل الوطني المقدر بـ 3.06 % , حيث نلاحظ زيادة في عدد سكان المركز و الذي وصل الى 29711 نسمة اي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 3.34 % اي اقل من المعدل لوطني الحضري المقدر بـ 5.4 % و التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) الذي عرف هو الاخر زيادة في عدد السكان و الذي قدر بـ 4949 نسمة اي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 7.29 % (منخفض عن الفترة السابقة) , اما المناطق المبعثرة فقد شهدت انخفاضا في عدد السكان في هذه الفترة و الذي قدر بـ 13297 نسمة اقل بـ 44 نسمة و بمعدل نمو سنوي قدر بـ 0.03 - % . و ترجع هته الزيادة لعدة اعتبارات اهمها الزيادة الطبيعية بالإضافة للهجرة الوافدة و خاصة النزوح الريفي , للأسباب التالية :

- التقسيم الإداري سنة 1984 م و ما نجم عنه من منشآت قاعدية و هياكل و مشاريع سكنية جد هامة تمثلت في تحصيصات و السكنات الجماعية (عمارات) .
- توفر فرص العمل في المنطقة الصناعية .

الجدول رقم (12) : النمو السكاني للفترة الممتدة من 1977 الى 1987

السكان	عدد السكان 1977	عدد السكان 1987	معدل النمو السنوي للبلدية
مركز البلدية	21376	29 711	3.34 %
التجمع الثانوي	2447	4949	7.29 %
المناطق المبعثرة	13341	13297	0.03 - %
معدل النمو السنوي للبلدية	37164	47 957	2.58 %
المعدل الوطني			3.06 %

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

I. 4 - المرحلة الرابعة 1987 - 1998 :

استمرارية في ازدياد عدد السكان , حيث اصبح عدد السكان 66614 نسمة اي بفارق قدر بـ 18657 ن عن المرحلة السابقة , و بمعدل نمو سنوي قدر بـ 3.03 % اعلى من المعدل الوطني المقدر بـ 2.15 % . كما نلاحظ زيادة في عدد سكان المركز قدر بـ 41733 نسمة و بمعدل نمو سنوي مقدر بـ 3.13 % و اقل من المعدل الوطني الحضري الذي قدر بـ 3.56 % , كما ان التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) شهد هو الاخر زيادة هامة حيث بلغ عدد سكانه 9826 نسمة اي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 6.43 % , اما المناطق المبعثرة فقد عرفت زيادة في عدد السكان مقارنة بالفترة السابقة و قدر عدد سكانها بـ 15055 نسمة و بمعدل نمو سنوي قدر بـ 1.13 % (اعلى من الفترة السابقة)

هته النتائج تفسر بأن في هته الفترة مركز البلدية اصبح متشعب و طارد للسكان و هذا ما يبينه الانخفاض في معدل النمو السنوي للسكان , بحيث اصبح التجمع الثانوي قاطب للسكان و ذلك لوفرة الاراضي الصالحة للتعمير و البناء و انشاء المرافق و التجهيزات .

كما عرفت البلدية هجرة وافدة جد معتبرة من عدة ولايات نتيجة للظروف الامنية التي كانت تمر البلاد .

الجدول رقم (13) : النمو السكاني للفترة الممتدة من 1987 الى 1998

السكان	عدد السكان 1987	عدد السكان 1998	معدل النمو السنوي للبلدية
مركز البلدية	29 711	41733	3.13 %
التجمع الثانوي	4949	9826	6.43 %
المناطق المبعثرة	13297	15055	1.13 %
المجموع	47 957	66614	3.03 %
المعدل الوطني			2.15 %

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

I. 5 - المرحلة الخامسة 1998 - 2008 :

في هذه المرحلة نلاحظ استمرار الوضعية السابقة بالرغم من الزيادة في عدد السكان , حيث بلغ عدد السكان 82554 نسمة اي بفارق قدر بـ 15940 نسمة , مع انخفاض في معدل النمو عن الفترة السابقة حيث قدر بـ 2.16 % و هو اعلى من المعدل الوطني المقدر بـ 1.72 % , حيث عرف مركز البلدية زيادة هامة و قدر عدد سكانه بـ 54431 % و بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 2.69 % و هو اقل من المعدل الوطني الحضري المقدر بـ 2.95 % , كما ان التجمع الثانوي هو الاخر عرف زيادة في عدد السكان و بلغ 15284 نسمة و بمعدل نمو سنوي مقدر بـ 4.51 % اخفض من الفترة السابقة

اما المناطق المبعثرة فقد انخفاضا هاما في عدد السكان مقارنة السابقة و اصبح يقدر بـ 12839 نسمة اي انخفاض يقدر بـ 2216 نسمة بمعدل نمو سنوي قدر بـ - 1.57 % , و يعود هذا الانخفاض الى انخفاض الهجرة الوافدة حيث ان البلدية و تجمعاتها السكانية اصبحت طاردة للسكان بسبب تشبعها التام و عدم وجود اوعية عقارية شاغرة (اراضي للبناء) مما جعل المدينة تعاني من مشكل التوسع العمراني و لجوئها لأراضي المستثمرات الجماعية المحاذية لحدود المخطط العمراني و بالأخص مزرعة " شليحي محمد " لإنشاء مخطط شغل الاراضي (POS 04) , كما عرفت نزوحا ريفيا بالرغم من السياسات الدولة التي سعت لاستقرار و تثبيت السكان و تحسين شروط الحياة للسكان الريفيين , و اهمها :

- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2004/2000) .
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية PPDR .
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDR .

الجدول رقم (14) : النمو السكاني للفترة الممتدة من 1998 الى 2008

السكان	عدد السكان 1998	عدد السكان 2008	معدل النمو السنوي للبلدية
مركز البلدية	41733	54431	2.69 %
التجمع الثانوي	9826	15284	4.51 %
المناطق المبعثرة	15055	12839	- 1.57 %
المجموع	66614	82554	2.16 %
المعدل الوطني			1.72 %

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

I. 6 - المرحلة السادسة 2008 - 2014 :

في هذه المرحلة تستمر نفس الوضعية بالمرحلة , حيث قمنا بحسابات تقديرية لعدد سكان هذه الفترة باعتبار ان معدل النمو السنوي للفترة السابقة بقي ثابت حيث ان $R = 2.16\%$, فوجدنا زيادة في عدد السكان و قدر بـ : 93847 نسمة اي بفارق قدر بـ : 11293 نسمة في مدة زمنية قدرها $n = 6$ سنوات , كما نلاحظ ارتفاع في عدد السكان مركز البلدية و قدر بـ : 61877 نسمة اي بزيادة تقدر بـ : 7446 نسمة نفس الشيء بالنسبة للتجمع الثانوي (حي جامع لخضر) الذي عرف زيادة في عدد السكان الذي قدر بـ 17375 نسمة بفارق 2091 نسمة , اما المناطق المبعثرة هي الاخرى عرفت زيادة في عدد السكان و الذي اصبح يقدر بـ 14595 نسمة اي بفارق 1751 نسمة عن الفترة السابقة , رغم هذه الزيادة إلا ان المركز اصبح متشعبا و يفترق للأوعية العقارية للتوسع الحضري , مما ادى الى اتساعه على حساب الاراضي الفلاحية المحيطة به .

الجدول رقم (15) : النمو السكاني للفترة الممتدة من 2008 الى 2014

السكان	عدد السكان 2008	عدد السكان 2014	معدل النمو السنوي للبلدية
مركز البلدية	54431	61877	2.16%
التجمع الثانوي	15284	17375	2.16%
المناطق المبعثرة	12839	14595	2.16%
المجموع	82554	93847	2.16%
المعدل الوطني			1.72%

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

II. التوزيع المجالي للسكان :

تسمح دراسة السكان بالوقوف على خصوصيات المجال من حيث تواجد البشري و حركته و ماله من علاقة و تأثير على سرعة و اتجاه التوسع العمراني في مجال البلدية .
و لدراسة و فهم توزيع السكان بالبلدية المدروسة , تم الاعتماد على فترات تعدادية متتالية (1954 , 1966 , 1977 , 1987 , 1998 , 2008 , 2014) قصد الوقوف على حركية السكان داخل مجال البلدية , كما نلاحظ ثلاث مراحل حسب درجة التحضر .

الجدول رقم (16) : التوزيع المجالي لسكان بلدية شلفوم العيد 1954 الى 2014

السكان الحضر بالجزائر	شلفوم العيد		السكان	السنوات
	حضر	ريف		
/	6800	6985	العدد(نسمة)	1954 مرحلة التبعر
/	49.33	50.67	النسبة (%)	
12022000	15960	12172	العدد(نسمة)	1966 مرحلة التوازن
31.4	56.73	43.27	النسبة (%)	
16948000	13341	23823	العدد(نسمة)	1977 مرحلة التحضر
40.0	35.90	64.10	النسبة (%)	
23038942	13297	34660	العدد(نسمة)	1987
49.70	27.73	72.27	النسبة (%)	
29100863	15055	51559	العدد(نسمة)	1998
58.30	22.60	77.40	النسبة (%)	
34080000	12839	69715	العدد(نسمة)	2008
65.94	15.55	84.45	النسبة (%)	
/	14595	79252	العدد(نسمة)	2014
/	15.55	84.45	النسبة (%)	

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

II. 1 - التوزيع المجالي سنة 1954 م : مرحلة التبعر .

قدر عدد سكان البلدية سنة 1954 م بـ 13785 نسمة موزعة بشكل مبعثر بين المركز و المناطق المبعثرة , بحيث قدر عدد سكان المناطق المبعثرة بـ 6985 نسمة اي بنسبة مئوية تقدر بـ 50.67 % , اما سكان المركز فقد بـ 6800 نسمة اي ما يعادل 49.33 % من مجموع سكان البلدية .
و هذا ما يدل على ان اغلبية سكان البلدية كانوا ريفيين و يرجع ذلك الى اسباب تاريخية محضة حيث كان السكان يعانون من التهميش بسبب سياسة المستعمر (سياسة المركز و الهامش) .

II. 2 - التوزيع المجالي سنة 1966 م : مرحلة التوازن .

عرف عدد سكان البلدية سنة 1966 م تطورا هاما بحيث وصل الى 28132 نسمة موزعة بشكل شبه متوازن بين المركز الذي تطور عدد سكانه و اصبح يقدر بـ 15048 نسمة اي ما يعادل 53.5% من مجموع سكان البلدية , و المناطق المبعثر الذي عرفت هي الاخرى تطورا ملحوظا في عدد السكان و الذي اصبح يقدر بـ 12172 نسمة اي ما يعادل 43.27% من مجموع سكان البلدية , بالإضافة الى نشأة التجمع الثانوي حي جامع لخضر و الذي قدر عدد سكانه بـ 912 نسمة اي ما يعادل 3.3% .

و يرجع سبب هذا التوزيع الى ظاهرة النزوح الريفي الكبير الذي عرفته البلدية بعد استقلال الجزائر و خروج الاستعمار من المناطق الريفية الى المركز و الاحتلال الجماعي للسكنات الشاغرة .

II. 3 - التوزيع المجالي سنة 1977 م : مرحلة التحضر .

بلغ عدد سكان البلدية 37164 نسمة سنة 1977 م , و اصبح التوزيع المجالي يطغى عليه الجانب الحضري حيث قدر عدد سكان المركز 21376 نسمة اي ما يعادل 57.52% من مجموع سكان البلدية , كما نلاحظ زيادة في عدد سكان التجمع الثانوي و اصبح يقدر بـ 2447 نسمة اي ما يعادل 6.58% من مجموع سكان البلدية اما المناطق المبعثرة فقد عرف عدد سكانه تطورا طفيفا و اصبح يقدر بـ: 13341 نسمة اي ما يعادل 35.90% من مجموع سكان البلدية .

و هذا يرجع للترقية الادارية التي عرفتها دائرة شلغوم العيد و التي مركزها و بلدية شلغوم العيد و ما يتبعها من منشآت قاعدية و تجهيزات عمومية و مشاريع سكنية مما جعلها تستقطب السكان من خارج مجال البلدية (الهجرة الوافدة الى البلدية) بالإضافة للظاهرة النزوح الريفي التي قلت نوعا بسبب السياسات التي اتبعتها الدولة للتنشيط السكان الريفيين و الحد من الظاهرة و اهم هذه السياسات هي سياسة الثورة الزراعية نوفمبر 1971 م إلا انها لم تكن كافية .

كما نلاحظ ان التجمع الثانوي اصبح مستقطب للسكان و ذلك لتوفره على الاوعية العقارية لانجاز السكنات و تقليل الضغط على المركز الذي يعاني من التشبع و قلة الاوعية العقارية .

II. 4 - التوزيع المجالي سنة 1987 م :

قدر عدد سكان البلدية في سنة 1987 م بـ 47957 نسمة , كما نلاحظ بان بأن التوزيع المجالي للسكان يطغى عليه الجانب الحضري بحيث بلغ عدد سكان المركز 29711 نسمة اي ما يعادل 61.95% من مجموع سكان البلدية كما ارتفع عدد سكان التجمع الثانوي ليبلغ 4949 نسمة اي ما يعادل 10.32% نسمة من مجموع سكان البلدية , اما المناطق المبعثرة فقد شهدت انخفاض في عدد سكان ليصل الى 13297 نسمة (اي اقل 44 نسمة عن الفترة السابقة) اي ما يعادل 27.73% من مجموع سكان البلدية .

و هذا راجع للتقسيم الاداري سنة 1984 م بالإضافة للمشاريع السكنية المنجزة من سكنات جماعية (عمارات) و تخصيصات سكنية فردية في المركز و التجمع الثانوي و ما تبعها من هياكل قاعدية و منشآت و تجهيزات عمومية بالبلدية بالإضافة لوفرة فرص العمل بالمنطقة الصناعية , كل هذا ادى زيادة وتيرة النزوح الريفي و الهجرة الوافدة الى البلدية من البلديات المجاورة التي تعاني من نقص في التجهيزات و الهياكل القاعدية .

II. 5 - التوزيع المجالي سنة 1998 م :

نلاحظ في المرحلة استمرارية الوضعية السابقة مع بعض التغيرات الطفيفة , بحيث يطغى الجانب الحضري على المجال و يبقى التجمع الرئيسي يسيطر على التوزيع المجالي و الذي بلغ عدد سكانه 41733 نسمة اي ما يعادل 62.65 % من مجموع سكان البلدية الذي قدر سنة 1998 بـ 66614 نسمة , كما نلاحظ تناقص التركيز السكاني للمناطق المبعثرة التي قدر 22.60 % من مجموع سكان البلدية و بعدد سكان قدر بـ 15055 نسمة لصالح التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) الذي ارتفع عدد سكانه ليصل الى 9826 نسمة اي ما يعادل 14.75 % من مجموع سكان البلدية و هذا راجع لعدة اسباب اهمها توفر الوعاءات العقارية بنسبة كبيرة ملك للخواص لانجاز سكنات فردية فوضوية بالإضافة للتخصيصات التابعة للبلدية , هته الوفرة ادت الى زيادة الهجرة الوافدة من خارج مجال الى التجمع الثانوي بسبب الاوضاع الامنية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة .

II. 6 - التوزيع المجالي سنة 2008 م :

رغم الجهود المتبعة من طرف الدولة للحد من ظاهرة النزوح الريفي , و تسخيرها لأدوات و سياسات من بينها سياسة التجديد الريفي و المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة و ما تبعها من مشاريع سكنية , تجهيزات عمومية , هياكل قاعدية و دعم فلاحي للفلاحين إلا اننا نلاحظ استمرار في تفرغ للمناطق المبعثرة من السكان الذي تقلص عدده ليصل الى 12839 نسمة اي ما يعادل 15.55 % من مجموع سكان البلدية و الذي قدر بـ 82554 نسمة سنة 2008 , لصالح التجمعات السكنية الحضرية و خاصة التجمع الثانوي الذي عرف ارتفاع في نسبة تركيز السكان ليصل الى 18.51 % من مجموع سكان البلدية و بعدد سكان قدر بـ 15284 نسمة , و هذا راجع للسكنات الجماعية التي انجزت في هته الفترة و ما تبعها تجهيزات عمومية و جعله مستقطب للسكان بالإضافة للتشعب الذي يعرفه التجمع الرئيسي و نقص الاوعية العقارية حيث شهد نوعا ما ثبات في نسبة التركيز السكان و الذي قدر بـ 65.93 % من مجموع سكان البلدية و بعدد سكان قدر بـ 54431 نسمة .

II. 7 - التوزيع المجالي سنة 2014 م :

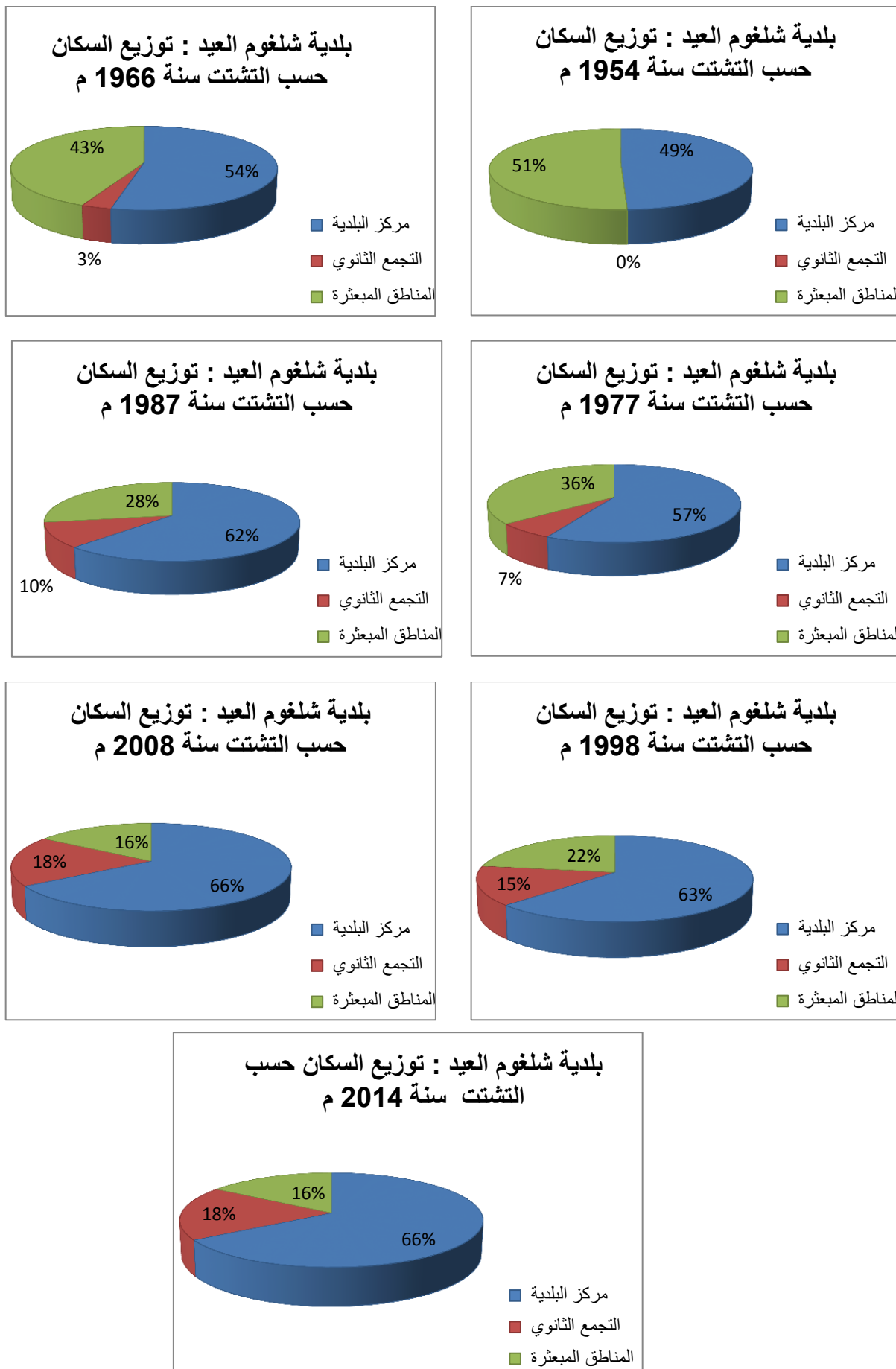
في هته الفترة بقيت الامور كما هي عليه في الفترة السابقة , إلا اننا نلاحظ زيادة في عدد سكان التجمع الرئيسي الذي بلغ 61877 نسمة و ثبات نسبة التركيز و التي قدرت بـ 65.93 % من مجموع سكان البلدية و الذي ارتفع ليصل الى 93847 ن سنة 2014 م , اما التجمع الثانوي فشهد ايضا زيادة في عدد السكان و الذي بلغ 17375 ن مع ثبات في نسبة التركيز 18.51 % من مجموع سكان البلدية , نفس الشيء بالنسبة للمناطق المبعثرة التي شهدت هي الاخرى ارتفاع في عدد السكان و الذي اصبح يقدر بـ 14595 نسمة مع ثبات لنسبة التركيز و التي تقدر بـ 15.55 % من مجموع السكان البلدية .

نتيجة :

اهم ما ميز التوزيع المجالي للسكان هو سيطرة التجمع الرئيسي (المركز) للبلدية مع التطور الهام للتجمع الثانوي على المناطق المبعثرة و ذلك يرجع للأسباب التالية :

- توفر جميع التجهيزات العمومية و الهياكل القاعدية من مدارس و مستشفيات و مراكز للصحة و مختلفة الخدمات الادارية بالتجمع الرئيسي مما يجعله مستقطب للسكان بالرغم من عدم وفرة الوعاءات العقارية لاحتواء الضغط المتزايد نتيجة النزوح الريفي المستمر .
- بالنسبة للتجمع الثانوي (حي جامع لخضر) فهو يعتبر الحل الوحيد لتخفيف الضغط السكاني عن المركز و ذلك لوفرة الاوعية العقارية لإنشاء سكنات و مراكز الخدمات و التجهيزات العمومية .
- اما المناطق المبعثرة فبالرغم من الجهود المبذولة من الطرف لتقليص من حدة الفوارق بينها و بين المركز إلا انها لازالت تعاني من شديدة من تجهيزات العمومية و الهياكل القاعدية , و لهذا فهي تعتبر طاردة للسكان او ما يعرف بالنزوح الريفي .

الشكل رقم (08) : توزيع السكان حسب التشتت 1954-2014



III. الكثافة السكانية : تباين واضح بين التجمعات الحضرية و المناطق المبعثرة .

تعد من اهم المؤشرات التي توضح مدى انتشار السكان على المجال كما تقاس للاستدلال على درجة ازدهام المنطقة بالسكان . و قد اعتمدنا في دراسة هذا العنصر على قطاعات 2008 " قيم الكثافة الموضحة في الجدول " باستخدام طريقة الانحراف المعياري فبرزت اربع فئات تتوزع على المجال كما يلي :

III. 1- الفئة الاولى : مرتفعة اعلى من 36.46 ن / هـ

و تضم المركز و التجمع الثانوي حي جامع لخضر و مشتي بوعزيز خليفة و التي مبرمجة لتكون تجمعا ثانوي مستقبلا لما لها من مؤهلات و تجهيزات عمومية و ايضا لقربها من المركز , هته التجمعات السكانية تمثل اكبر كثافة مقارنة بالمناطق المبعثرة .

III. 2 - الفئة الثانية : متوسطة 1.03 – 3.60 ن / هـ .

و تضم القطاعات الاحصائية التالية " 7 , 8 , 12 , 14 , 18 , 22 " و هي ذات كثافة متوسطة , و هذا باعتبار هذه المشاتي من اهم تجمعات المناطق المبعثرة , و هي اكثر جاذبة للسكان لأنها ذات استيطان قديم و تحتوي على بعض التجهيزات العمومية التي سمحت للسكان بالاستقرار من بينها المدرسة الطرق المعبدة و الانارة الريفية بالإضافة لموقعها الجغرافي و الذي لعب دورا هاما في هذا العنصر :

- فالقطاعات الاحصائية (7 , 8 , 18) تقع بمحاذاة حدود التجمع الرئيسي (المركز) , هذا ما يسهل السكان التنقل اليومي للمركز و الاستفادة من جميع الخدمات من دون عناء و ذلك لقرب المسافة (اي يمكنهم التنقل مشيا دون الاستعانة بوسيلة النقل) .
- القطاع الاحصائي (14) يقع بمحاذاة حدود التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) نفس الشيء بالنسبة للقطاعات السابقة الذكر .
- القطاع الاحصائي (22) يمر به الطريق الوطني رقم 100 مما اكسبه اهمية بالغة , بالإضافة لتوفره على بعض التجهيزات العمومية .

III. 3 - الفئة الثالثة : ضعيفة 0.38 – 0.76 ن / هـ .

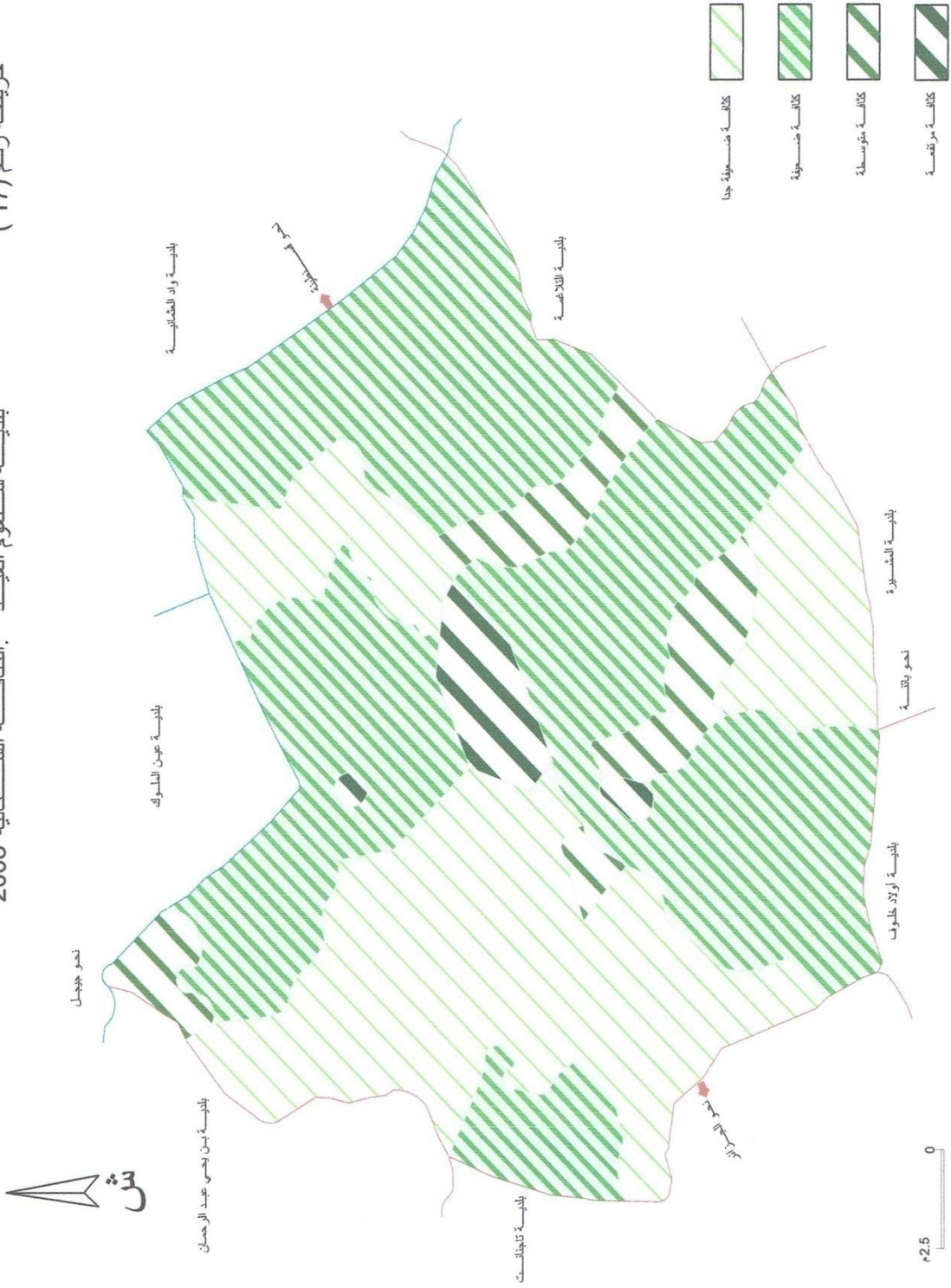
و تضم القطاعات الاحصائية التالية " 1 , 3 , 4 , 5 , 6 , 9 , 10 , 11 , 15 , 16 , 20 , 23 , 24 " , و هي مناطق ذات كثافة اقل من المجالات السابقة بالرغم من احتوائها على مساحات كبيرة و هو الشيء الذي ادى الى هذا الضعف في الكثافة , بالإضافة لنقص التجهيزات او انعدامها في بعض المشاتي , كذلك موقع الجغرافي له دورا هاما كون معظم هته المشاتي تقع على اطراف البلدية (حدود مع البلديات المجاورة) وبعدها عن المركز و اماكن تواجد التجهيزات و الخدمات .

III. 4 - الفئة الرابعة : ضعيفة جدا 0.16 – 0.29 ن / هـ .

و تضم القطاعات الاحصائية التالية " 2 , 13 , 17 , 19 , 21 " و هي تعاني من النقص الفادح في التجهيزات العمومية و المرافق الاخرى المهمة بالإضافة لموقعها الجغرافي الذي دورا مهم في هذا الكثافة فمثلا مشتي الواد تقع في السفح الجنوبي لجبل قروز الذي يحتوي على عدة محاجر و ما ينجم عنها من تأثير على البيئة و منها ما يقع في مناطق معرضة لخطر الفيضان مثل جنوب مشتي الواد و مشتي القرابة و الدخلة و منها ما يقع على حدود البلدية , هته الاسباب ساعدت بشكل كبير على انخفاض و هجرة للسكان .

خريطة رقم (17)

بلدية شلغوم العيد :الكثافة السكانية 2008



IV. تركيب السكان :

يقصد به بنية السكان من حيث الجنس (ذكر - انثى) و فئات الأعمار و توزيع الفئات النشيطة على مختلف القطاعات الاقتصادية , و هذه الخصائص البشرية قابلة للقياس و تختلف من مجتمع لآخر لذلك يعتمد عليها الدارسون لتحديد الامكانيات البشرية لأي اقليم و معرفة مؤهلاته للنمو و التطور .

IV. 1 - التركيب النسبي (النوعي) للسكان :

تعتمد نسبة الذكور في التركيب النوعي للسكان كمقياس لمعرفة التوازن أو الاختلال في البنية الجنسية لأي مجتمع , و يقصد بها عدد الذكور بالنسبة لـ 100 أنثى⁽¹⁾ . و ترتبط نسبة الذكور الى حد كبير بالنمو الطبيعي للسكان , و على العموم تكون مرتفعة عند الولادة في جميع اقطار العالم اذ تبلغ حوالي 105 % كمعدل عالمي⁽²⁾ بمعنى انه يولد 105 ذكور مقابل 100 اناث , غير أن هذه النسبة تتناقص مع السن حتى تصبح متوازنة لدى الكهول (و تساوي 100 %) نتيجة لارتفاع نسبة الوفيات عند الذكور في هذه المرحلة من العمر أكثر منها عند الاناث , أما في فترة الشيخوخة فتقل نسبة الذكور الى اقل من 100 % نظرا لأن العمر المرتقب عند الولادة هو أطول عند الاناث منه عند الذكور⁽³⁾ .

و ينطبق هذا الوضع الى حد كبير على منطقة الدراسة , حيث نجد نسبة الذكور مرتفعة عند الفئات الأقل من 10 سنوات و تساوي 103 % , بينما نجدها متوازنة عند فئة الكهول اذا تبلغ حوالي 102 % في المعدل مع وجود بعض الاستثناءات عند الفئات التي تتراوح أعمارها (ما بين 45-49 , 50-54 , 55-59 , و 70-74) و التي وصلت نسبة الذكور بها (104 % - 110 %) و يرجع ذلك الى تأثير عامل الهجرة و تسجيل بعض العمال انفسهم بمنطقة الدراسة اثناء الاحصاء رغم كونهم غير مقيمين بها , و تنخفض نسبة الذكور لدى الفئات المسنة (أكثر من 75 سنة) لتبلغ حوالي 92 % و الجدول التالي رقم 17 يوضح ذلك .

1- نسبة الذكور = عدد / عدد الاناث * 100

2- Pierre Merlin , geographie humaine , Presse universitaire de France 1977 , P173

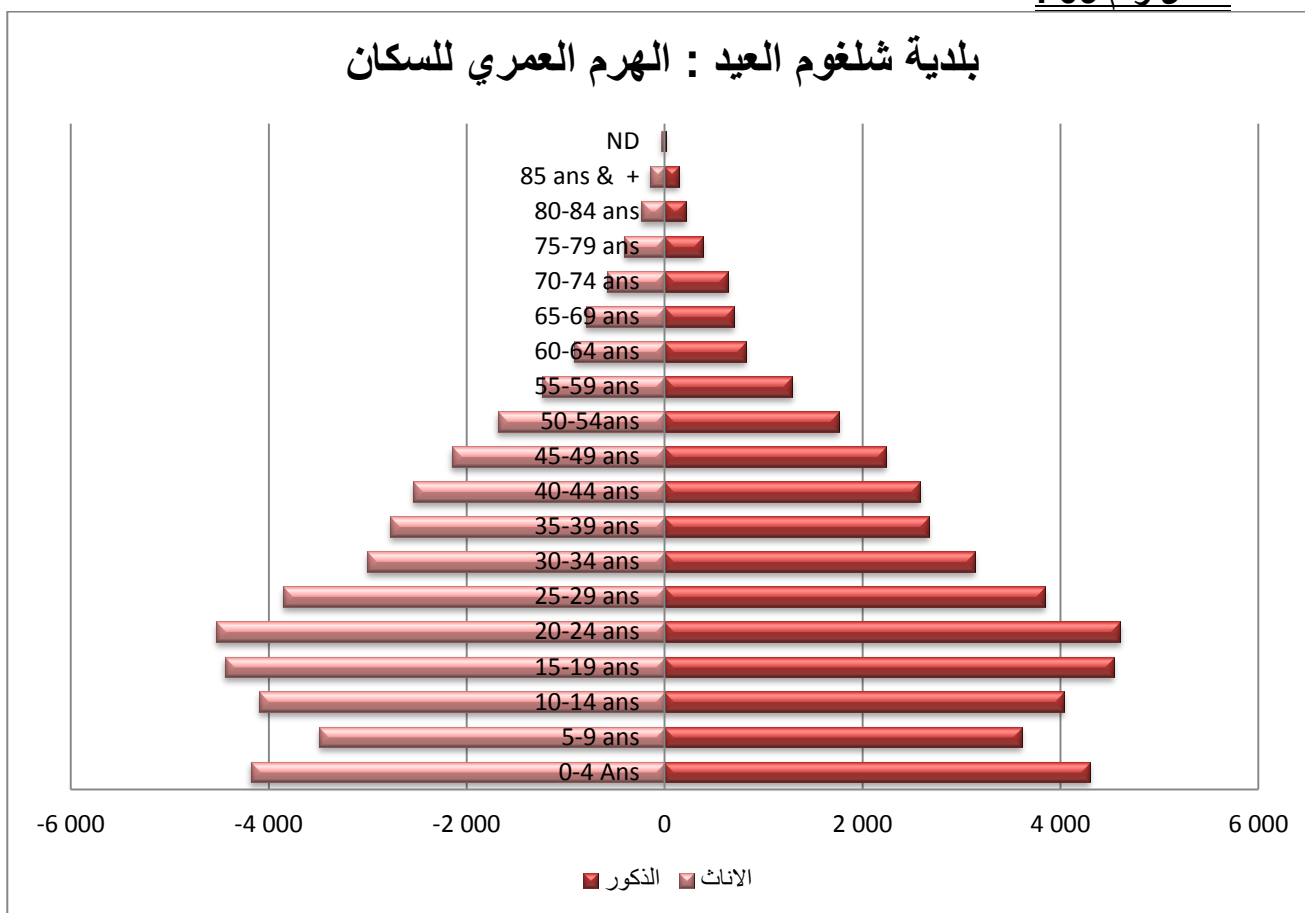
3- المرجع نفسه صفحة 137 ص .

الجدول رقم (17) التركيب النوعي

نسبة الذكور %	المجموع	الإناث Féminin	الذكور Masculin	فئة العمر
103	8 475	4 178	4 296	0 - 4 سنوات
103	7 097	3 490	3 606	5-9 سنوات
99	8 124	4 092	4 032	10 - 14 سنوات
102	8 981	4 444	4 537	15 - 19 سنوات
102	9 133	4 528	4 605	20 - 24 سنوات
100	7 700	3 856	3 844	25 - 29 سنوات
104	6 135	3 004	3 131	30 - 34 سنوات
96	5 438	2 771	2 667	35 - 39 سنوات
102	5 121	2 539	2 582	40 - 44 سنوات
104	4 386	2 151	2 234	45 - 49 سنوات
104	3 442	1 685	1 757	50 - 54 سنوات
105	2 518	1 230	1 289	55 - 59 سنوات
90	1 729	908	821	60 - 64 سنوات
88	1 497	795	702	65 - 69 سنوات
110	1 211	576	634	70 - 74 سنوات
95	794	407	387	75 - 79 سنوات
92	446	232	214	80 - 84 سنوات
95	288	148	140	85 ans & +
45	45	31	14	ND
101	82 560	41 066	41 494	Total

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

الشكل رقم 09 :



IV. 2- التركيب العمري للسكان :

التركيب العمري له أهمية كبيرة في التخطيط المستقبلي للمدن (تعليم، صحة، قوة نشطة،...)، حيث يتم فيه توزيع السكان حسب الفئات العمرية و توضيحها في شكل التركيب السكاني، وهذا ما تم تبينه في الجدول رقم (18) والشكل رقم (10) الذي يوضح التركيبة السكانية لبلدية شلغوم العيد حسب التعداد العام للسكان و السكن لسنة 2008 م ، وقد تم التحليل من خلال الفئات العمرية التالية:

1 - الفئة: (0 - 15 سنة):

وتمثل الفئة المستهلكة أو المعالة في المجتمع، وبلغت نسبتها: **28,70 %** من مجموع سكان مدينة شلغوم العيد ، كما يوضحه الشكل رقم (01) و هذا راجع لعدة أسباب منها انخفاض نسبة الوفيات وكذا تحسن الظروف المعيشية.

2 - الفئة: (15 - 59 سنة):

وهي تمثل الفئة المنتجة أو المعيلة في المجتمع، بلغت نسبتها: **64,02 %** من مجموع سكان المدينة، وهي تمثل اعلى نسبة ، ولهذه الفئة أهمية كبيرة وبالغة في التنمية الاقتصادية .

3 - الفئة: (أكبر من 60 سنة):

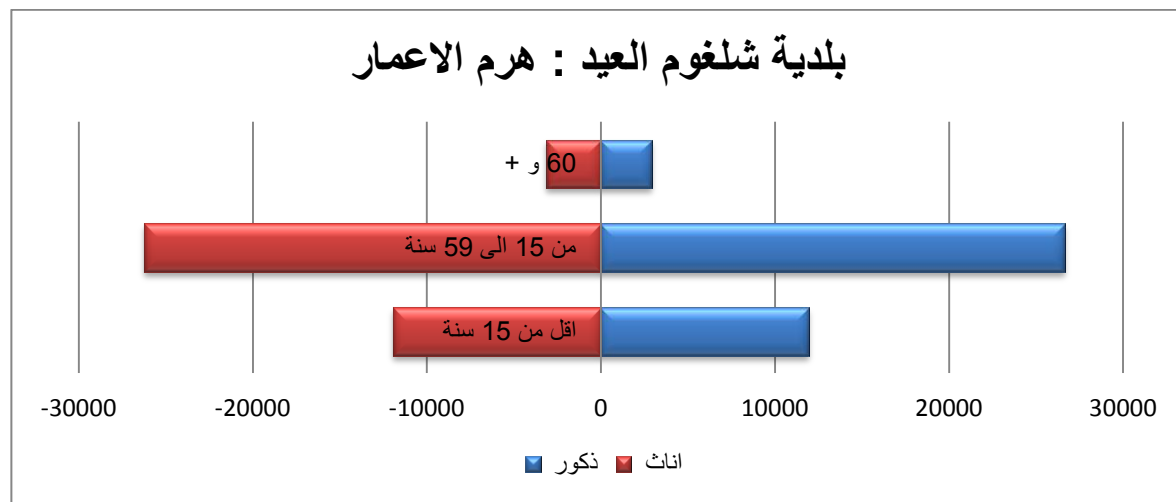
تمثل فئة كبار السن حيث بلغت نسبتهم **7,28 %** من مجموع السكان، وتصنف ضمن الفئة المستهلكة مع فئة صغار السن.

الجدول رقم (18) : التركيب العمري للسكان .

التعداد العام للسكان و السكن RGPH – 2008						المجموعة العمرية
المجموع		اناث		ذكور		
النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
%28,70	23 694	%28,64	11 760	%28,76	11 934	اقل من 15 سنة
% 64,02	52 854	%63,82	26 208	% 64,22	26 646	من 15 الى 59 سنة
%7,28	6 009	%7,54	3097	%7,02	2912	60 و +
% 100	82557	% 100	41065	% 100	41492	المجموع الكلي

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم 10 :



V. العوامل المتحركة في النمو السكاني:

يعتبر المجتمع بمثابة الكائن الذي يتعرض إلى الزيادة و النقصان وفقا لعوامل عديدة منها الطبيعية (المواليد - الوفيات) و الغير طبيعية , هذه الأخيرة هي التي تتحكم في وتيرة تغيير حجم الأفراد من فترة زمنية إلى أخرى.

V. 1 - العوامل الطبيعية:

العوامل الطبيعية هي ما تعرف بالنمو الطبيعي للسكان الذي يبرز صورة الحركة الطبيعية لسكان المدينة من خلال حصر كل من المواليد والوفيات اللذان يعدان العاملين الأساسيين في عمليات الحسابات الديموغرافية وضبط الحجم السكاني والذي على أساسه تقدر الاحتياجات وتتنجز كل المخططات والبرامج على المدى القريب والبعيد.

الجدول رقم (19): مدينة شلغوم العيد-تطور المواليد، الوفيات والزيادة الطبيعية من 1966-2014

السنوات	السكان (نسمة)	المواليد (نسمة)	الوفيات (نسمة)	الزيادة الطبيعية (نسمة)	معدل المواليد (%)	معدل الوفيات (%)
1966	28132	684	155	529	46.55	10.45
1977	37164	845	169	676	39.53	7.90
1987	47957	1204	186	1018	40.52	6.26
1998	66614	1242	166	1076	29.45	3.97
2008	82554	1465	192	1273	26.91	3.52
2014	93847	2092	434	1658	44.58	4.62

المصدر: O.N.S.+ معالجة شخصية 2011

V. 1-1 - المواليد:

من خلال الجدول رقم (19) , نلاحظ أن معدل الولادات من (1966 – 2008) قد خضع في تطوره للظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والثقافية التي عاشتها المدينة خلال هذه الفترة.

- حيث سجلت المدينة سنة 1966 معدل نمو مواليد خام قدر بـ: 46,55 % و هذا يعكس عادات السكان التي كانت تشجع على الإنجاب ، بعد هذه المرحلة انخفض معدل المواليد ليصل نسبة 39,53 % سنة 1977 وهذا راجع لتغير الظروف.

- أما سنة 1987 فإن معدل نمو المواليد عاد للارتفاع حيث بلغ نسبة 40,52 % وهذا بسبب تحسن الظروف الصحية و الاقتصادية للسكان.

- وبلغ المعدل سنة 1998 نسبة 29,45%، ما يفسر أن معدل نمو المواليد قد انخفض و بشكل ملحوظ وهذا راجع لتأخر سن الزواج و سياسة حد النسل و تباعد الولادات نتيجة انتشار الوعي.

- وفي سنة 2008 واصل معدل المواليد في التناقص إذ بلغ نسبة 26,91 %، وذلك راجع لنفس أسباب المرحلة السابقة ليرتفع سنة 2014 م و أصبح يقدر بـ : 44.58 % ، و هذا يرجع للتطور الذي يشهده قطاع الصحة .

V. 1-2 - الوفيات:

يحتل عنصر الوفيات المرتبة الثانية بعد المواليد من حيث تشكيل نمط النمو أو التغير السكاني، فقد كان هذا العنصر فيما مضى له تأثير كبير في حجم التغير السكاني عندما كانت ظاهرة الوفاة تتحكم فيها الطبيعة وحدها، غير أن هذا العنصر تقلص أثره في الوقت الحاضر نتيجة تحسن وسائل الحماية الصحية. انطلاقاً من معطيات الجدول رقم (19) المتعلقان بتطور كل من المواليد و الوفيات و الزيادة الطبيعية للفترة الممتدة بين 1966-2008م نلاحظ تناقص مستمر في نسبة الوفيات الخام، أين سجلت سنة 1966 نسبة وفيات تقدر بـ : 10.45 % لتتخف سنة 1977 إلى 7.90 % و تستمر في الانخفاض 6.26 % سنة 1987 ثم إلى 3.97 % سنة 1998 , و 3.52 % سنة 2008 , و ليشهد ارتفاع طفيف سنة 2014 و يبلغ 4.62 % و يعود انخفاض الوفيات بصفة عامة إلى تحسين الظروف الصحية للسكان.

V. 2 - العوامل الغير الطبيعية (الهجرة) :

تعرف الهجرة بأنها الانتقال من مكان إلى آخر في سبيل الحصول على حياة أفضل ولهذا كانت عنصراً من العناصر الرئيسية للدراسة الديمغرافية المرتبطة بتغير حجم السكان وتغير خصائصهم الديمغرافية المرتبطة بتغير حجم السكان والتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية و لقد اعتمدنا في دراستنا لحركة السكان لمجال الدراسة على ما يسمى "صافي الهجرة" و الذي يحدد درجة استقطاب المجال, حيث إذا كان موجبا فيعتبر جاذباً للسكان, أما إذا كان سالبا فهو العكس أي طارد للسكان. كما اعتمدنا على معطيات التعدادات السكانية قمنا بحساب عدد السكان النظري لكل تعداد باستعمال المعادلة , و قد تم حساب عدد السكان النظري و طرحه من عدد السكان الفعلي , فاذا كان الفرق بين القيمتين (و الذي يسمى صافي الهجرة) موجبا فان البلدية شهدت هجرة وافدة بنفس العدد , اما اذا كان الفرق سالبا فان البلدية قد شهدت مغادرة نفس العدد من السكان . و بالاعتماد على معدلات النمو الوطني و معدلات النمو الحضري للتعدادات السكانية

V. 2-1 - حساب صافي الهجرة الديموغرافية الفترة (....-....) :

➤ التغير الديموغرافي بين تعدادين = (عدد سكان الاحصاء الحالي) - (عدد سكان الاحصاء السابق) .

➤ الزيادة الطبيعية : $a = P_1 - P_0$

➤ $P_1 = P_0 (1 + R)^n$

P_1 : عدد سكان الحقيقي .

P_0 : عدد سكان الفترة السابقة .

R : معدل النمو .

n : عدد السنوات الفارقة بين التعدادين .

➤ **صافي الهجرة :**

$M = P_1 - P_1$

P_1 : عدد سكان الفترة الحالية .

التغيرات الديموغرافية - الزيادة الطبيعية

نسبة صافي الهجرة = $100 \times \frac{M}{P_0}$

عدد سكان الفترة السابقة (P_0)

جدول رقم (20): بلدية شلغوم العيد: حساب صافي الهجرة خلال الفترة (1954-2014)

الفترات مؤشرات	1966-1954	1977-1966	1987-1977	1998-1987	2008-1998	2014-2008
معدل النمو الوطني	% 2.9	% 3.21	% 3.06	% 2.15	% 1.72	% 1.72
عدد السكان التعداد السابق P ₀	ن 28132	ن 37164	ن 47957	ن 66614	ن 82554	ن 93847
التغير الديموغرافي	ن 5641	ن 9032	ن 10 793	ن 18 657	ن 15940	ن 11293
الزيادة الطبيعية	ن 529	ن 676	ن 1018	ن 1076	ن 1273	ن 1658
نسبة صافي الهجرة	% 18.17	% 22.48	% 20.38	% 26.39	% 17.76	% 10.26

المصدر: مكتب الانتخابات لكل بلدية.

تبين لنا أن الإقليم جاذب للسكان بتسجيله صافي الهجرة موجبة خلال طول الفترة الممتدة ما بين 1954-2014. حيث قدرت في الفترة من 1966-1954 بـ 18.17 % ليرتفع و يبلغ 22.48 % في الفترة من 1966-1977 , حيث عرفت المدينة هجرة كبيرة بسبب التقسيم الإداري و ما يتبعه من وفرة لفرص العمل , أما في الفترة 1977-1987 عرف انخفاض طفيف جدا و قدر بـ : 20.38 % , ليرتفع بعد ذلك في الفترة 1987 – 1998 و يبلغ أعلى نسبة من الهجرة شهدتها البلدية و قدر بـ : 26.39 % , و هذا بسبب الظروف الأمنية التي شهدتها البلاد في تلك الفترة (العشرية السوداء) , لينخفض في الفترات الاخيرة و يصل الى 10.26 % في الفترة الممتدة بين 2008 – 2014 .

لكن بالرغم من هذا الانخفاض الا أن البلدية لازالت تشهد هجرة وافدة و نزوحا ريفي .

V. 2-2- الاصل الجغرافي للسكان :

لمعرفة الاصل الجغرافي للمهاجرين المتوافدين على مدينة شلغوم العيد من خلال الدراسة الميدانية عن طريق الاستمارات , وجد أن 69.35 % سكان اصليين او استقروا قبل 1954 م لأن المنطقة كانت تابعة لقبيلة اولاد عبد النور .

أ. الوافون من داخل الاقليم الولائي :

بلغت نسبتهم 64.76 % من اجمالي الوافدين , فيما سجلت بلدية بن يحي عبد الرحمان اكبر نسبة مقدرة بـ 22.67 % , تليها كل من بلدية بوحاتم بـ 13.10 % , و بلديات مشيرة و اولاد اخلوف و عين ملوك بـ 11.34 % ثم بلدية فرجيوة بـ 10.08 % و هذا راجع الى قربها و مجاورتها لهذه البلديات و لارتباطات اقتصادية و خدمتية , في حين نسجل اقل نسبة مع بقية بلديات الولاية بـ 5.04 % في كل من بلدية تاجنانت و ميلة و واد العثمانية , و بـ 2.52 % لبلدية ترعي بينان و بـ 1.26 % لكل من بلديات احمد راشدي و بني قشة , و سبب هذه الهجرة هو البحث عن العمل و الاستقرار و توفير التجهيزات و الخدمات العمومية .

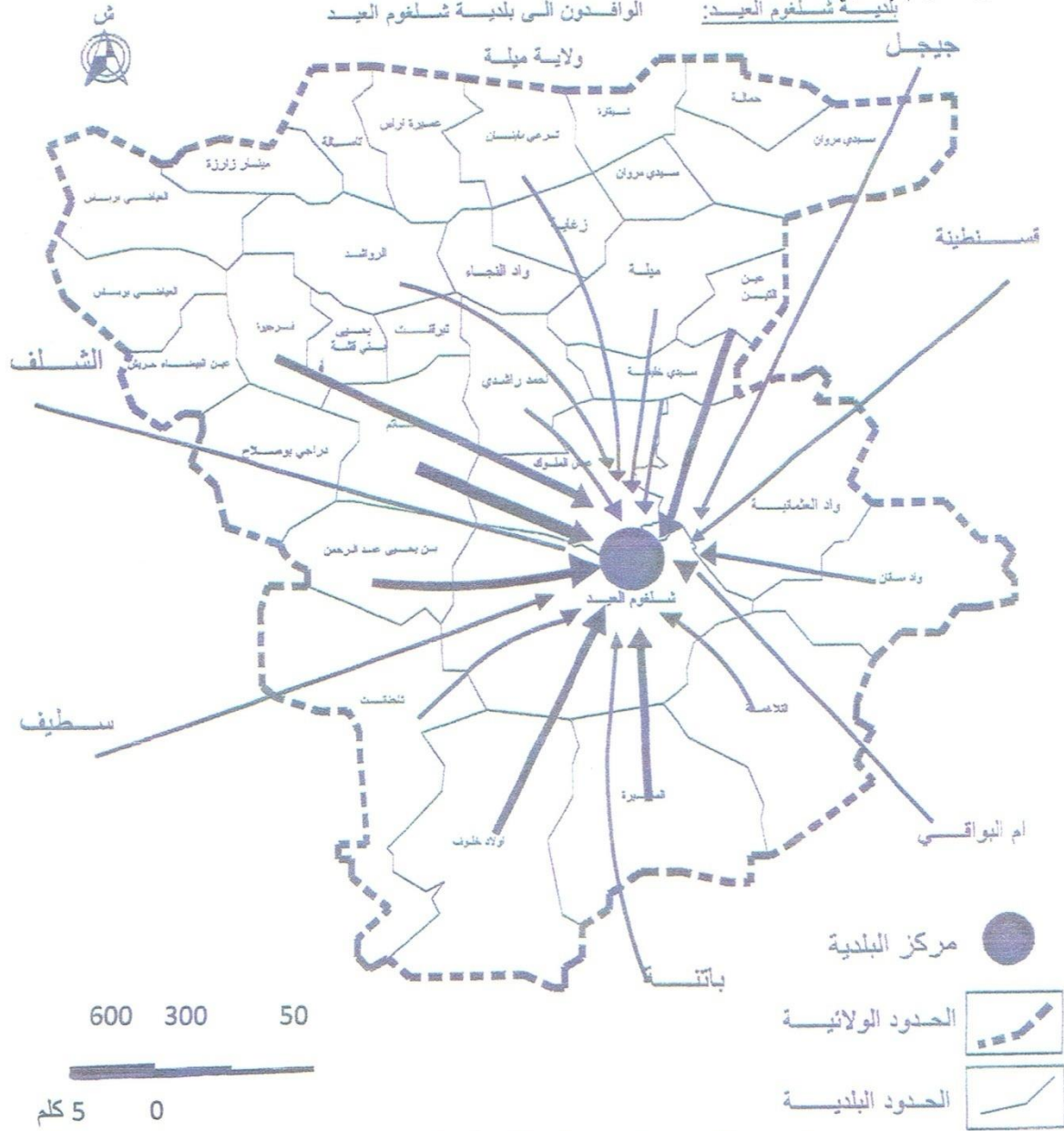
ب. الوافون من خارج الاقليم الولائي :

يمثلون نسبة 35.24 % من اجمالي الوافدين , حيث تحتل ولاية ام البواقي النسبة الاكبر بـ 28.24 % و معظمهم من بلدية بنر الشهداء و هذا راجع للارتباط العائلي و تاريخي و , كون هذه الاخيرة كانت تابعة لقبيلة اولاد عبد النور , تأتي في المرتبة الثانية ولاية جيجل بنسبة 20.83 % و سبب هذه الهجرة يعود للضروف الامنية التي عرفتها ولاية جيجل خلال العشرية السوداء و وفرة الامن ببلدية شلغوم العيد , تليها ولاية مسيلة بـ 18.25 % ثم ولايتي بجاية و بني ميزاب بـ 9.26 % و ولايتي قسنطينة و بسكرة بـ 4.63 % ثم ولايتي سطيف و قالمة بـ 2.31 % .

الخريطة رقم (28)

بلدية شلفوم العيد:

الوافدون الى بلدية شلفوم العيد



المصدر: مكتب انتخابات بلدية شلفوم العيد + معالجة شخصية

ثانيا : النشاطات الاقتصادية للسكان :مقدمة :

النشاط الاقتصادي بكل عناصره له دور كبير في ابراز اهمية و وزن اي منطقة كما انه يحدد الفوارق و التباينات الموجودة بين المراكز . فالنشاط الاقتصادي يعد من اهم المؤشرات التي تحدد العلاقات الموجودة بين السكان و المجال و من خلاله يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية للمجتمع و مدى تأثيرها في تخطيط المشاريع و برمجتها في المستقبل و منه وضع تصور للتنظيم المجالي . اذن هو يساهم بقسط كبير في ترقية المناطق الريفية و الحضرية لذلك يمكننا اعتباره العمود الفقري للتنمية , و على ضوء هذا سنحاول التطرق الى دراسة النشاطات التالية : الفلاحة , الصناعة و التجارة و الخدمات باعتبارها عنصرا مهيكلا للمجال .

I. التركيب الوظيفي للسكان :

تعد هذه الدراسة من اهم ركائز التركيب الاقتصادي , حيث يمكن معرفة البنية الوظيفية للسكان مع تسليط الضوء على افئة العاملة فئة البطالين التي تحتاج لتخطيط من أجل ايجاد فرص العمل, و ذلك عبر مختلف المراحل , و من خلال تتبع تطور مناصب الشغل المسجلة في تعداد 1977 , 1987 , 1998 , 2008 و 2013 .

I. 1 - القوة النشطة (العاملة) : في زيادة .

هي كل الاشخاص من كلا النوعين (الجنسين) اللذين يكونون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية , و يشمل هذا التعريف اصحاب العمل المستخدمين , و اللذين يعملون لحسابهم الخاص , او يساعدون اسرهم بدون اجر , كما يشمل الافراد العاطلون عن العمل اثناء فترة الاسناد الزمني للبيانات . بحيث بلغت القوة النشطة لسكان البلدية حسب احصائيات 1987 م (انظر للجدول رقم 21) الى 11750 نسمة من اجمالي سكان البلدية و المقدر بـ 47957 نسمة اي بنسبة مئوية تقدر بـ 24.50 % , لتشهد ارتفاع و زيادة جد هامة سنة 2008 م (انظر الجدول رقم 24) لتصل الى 26360 نسمة من اجمالي سكان البلدية و المقدر بـ 82554 نسمة اي بنسبة مئوية تقدر بـ 31.93 % و هذا حسب احصائيات التعداد العام للسكان و السكن .

نلاحظ زيادة في القوة النشطة من حيث العدد و انخفاض في نسبتها مقارنة بإجمالي سكان البلدية لنفس الفترة .

I. 1-1- السكان المشتغلون فعلا :

هم الافراد اللذين توفرت لهم فرصة العمل , و تصل المدة الزمنية لعملهم اكثر من ستة ايام عند تاريخ الاسناد الزمني للبيانات .

فمن خلال الجداول رقم (21 , 22 , 23 , 24) نلاحظ ان المشتغلون فعلا على مستوى البلدية في زيادة مستمرة , فحسب الاحصاء العام للسكان و السكن لسنة 1987 م نجد ان عددهم قدر بـ **9314** نسمة اي ما يعادل **19.42 %** من اجمالي سكان البلدية , ليرتفع سنة 1998 م و يصل الى **10159** نسمة اي ما يعادل **15.25 %** (انخفاض في النسبة المئوية) من اجمالي سكان البلدية و الذي قدر عددهم بـ **66614** نسمة حسب التعداد العام للسكان و السكن 1998 م .

ليستمر في الارتفاع و يصل سنة 2002 م الى **26040** نسمة اي ما يعادل **35.98 %** من اجمالي سكان البلدية و الذي قدر بـ **82554** نسمة (حسب تعداد 2008) , لينخفض و يصل سنة 2008 م الى **23672** نسمة اي ما يعادل **28.67 %** من اجمالي سكان البلدية و الذي قدر بـ **82554** نسمة (حسب تعداد 2008)

جدول رقم 21 : بلدية شلغوم العيد : القوة العاملة و المشتغلون فعلا 1987

النسبة من اجمالي السكان (%)	المشتغلون فعلا	النسبة من اجمالي السكان (%)	القوة العاملة	اجمالي السكان	
19.42 %	9314	24.50 %	11750	47957	بلدية شلغوم العيد

المصدر : التعداد العام للسكان و السكن 1987

جدول رقم 22 : بلدية شلغوم العيد : المشتغلون فعلا 1998

النسبة من اجمالي السكان (%)	المشتغلون فعلا	اجمالي السكان	بلدية شلغوم العيد
15.25 %	10159	66614	

المصدر : التعداد العام للسكان و السكن 1987

جدول رقم 23 : بلدية شلغوم العيد : القوة العاملة و المشتغلون فعلا 2002

النسبة من اجمالي السكان (%)	المشتغلون فعلا	النسبة من اجمالي السكان (%)	القوة العاملة	اجمالي السكان	
35.98 %	26040	50.60 %	36 619	72 370	بلدية شلغوم العيد

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2002 dpst

جدول رقم 24 : بلدية شلغوم العيد : القوة العاملة و المشتغلون فعلا 2008

النسبة من اجمالي السكان (%)	المشتغلون فعلا	النسبة من اجمالي السكان (%)	القوة العاملة	اجمالي السكان	
28.67 %	23672	31.93 %	26360	82554	بلدية شلغوم العيد

المصدر : التعداد العام للسكان و السكن 2008

I. 2-1 البطالة :

يقصد بالبطالة الافراد القادرون على دخول سوق العمل , و لكنهم لا يجدونه رغم رغبتهم فيه و بحثهم عنه , و يعد انخفاض نسبة معدل البطالة , احد اهم المؤشرات التي تعبر عن الرخاء الاقتصادي داخل البنية الاجتماعية , و كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دعا ذلك الى ضرورة التفكير في مصير هذه القوة العاطلة عن العمل .

و من خلال المعطيات الاحصائية لسنة 1987 م فقد بلغ عدد البطالين 2436 نسمة اي ما يعادل 20.73 % من اجمالي القوة العاملة , ليرتفع سنة 2008 م و يصل الى 2688 نسمة مع انخفاض في النسبة المئوية و التي اصبحت تقدر بـ 10.19 % من اجمالي القوة العاملة .

و هذا راجع للاستقرار الامني الذي عرفته البلاد في ذلك الوقت بالإضافة لتشجيع لاستثمار الخواص في شتى المجالات في المنطقة الصناعية و الدعم للفلاحين للاستثمار في المجالات الفلاحية, كما لعبت سياسة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة و المتمثلة في عقود ما قبل التشغيل لمختلف المستويات (محصلين على شهادات جامعية و من التكوين المهني و بدون شهادات) فبرغم من انها مؤقتة و لمدة ثلاث سنوات إلا انها قلصت من البطالة بشكل فعال بالإضافة لمشروع الطريق السيار (شرق – غرب) الذي كان هو الاخر دورا هاما في امتصاص و تقليص في نسبة البطالة ,

جدول رقم 25 : مؤشر البطالة

بلدية	عدد البطالين	مؤشر البطالة
تعداد 1987	2436	20.73 %
تعداد 2008	2688	10.19 %

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

I. 2- مؤشر الاعالة :

تعرف الاعالة بأنها نصيب كل فرد عامل من السكان غير العاملين , تهدف دراستها الى معرفة الاعباء , اي ما تتحمله الفئة العاملة , و يعطى معدل الاعالة بالصيغة التالية :

$$\text{مؤشر الاعالة} = \frac{\text{العدد المعالين}}{\text{عدد العاملين}}$$

فمن خلال الجدول رقم فمن خلال الجدول رقم (26) نلاحظ انه في سنة 1987 م بلغ معدل الاعالة لبلدية شلغوم العيد 4.15 و هي اقل من المعدل الوطني و الذي قدر 5.5 لنفس السنة , ليرتفع سنة 1998 م و اصبح يقدر 5.56 اي اعلى من المعدل الوطني لنفس السنة و المقدر 6.4 مما يعني انه هناك انخفاض في عدد المشتغلين مقارنة بالعدد الاجمالي للسكان في هته الفترة .

اما في سنة 2008 م فقد انخفض معدل الاعالة كثيرا مقارنة بالفترة السابقة و اصبح يقدر 2.49 هذا يعكس مدى التحسن و الزيادة في عدد المشتغلين مقارنة بالعدد الاجمالي لسكان البلدية و انخفاض في معدل البطالة .

جدول رقم (26) : مؤشر الاعالة

بلدية	عدد الاجمالي للسكان	عدد المشتغلون	مؤشر الاعالة
تعداد 1966	24960	3172	7,87
تعداد 1977	33664	3500	9,62
تعداد 1987	38643	9314	4,15
تعداد 1998	56455	10159	5,56
تعداد 2008	58882	23672	2,49

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

نتيجة :

ارتفاع نسبة المشتغلين على مستوى البلدية مما يعني بالضرورة الى انخفاض في معدل البطالة و مؤشر الاعالة , و هذا بفضل القدرات التي تملكها البلدية في مختلف النشاطات , سواء كان قطاع خدماتي و فلاحي و اقتصادي , و ما توفره من مناصب عمل .

II. توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية :

تعد هته الدراسة من اهم ركائز التركيبة الاقتصادية للبلدية مركز الدراسة , بحيث تمكننا من معرفة الهيكل الوظيفي عبر مختلف المراحل , و كذا توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة (الفلاحة الصناعة و الاشغال العمومية , التجارة و الخدمات المختلفة) , كما تمكننا من معرفة القطاع الاقتصادي المسيطر و وظائفه و التي من خلالها تحدد مقومات النشاط الاقتصادي و العوامل المؤثرة في التركيبة الاقتصادية . و لهذا الغرض تم دراسة هذا العنصر ابراز النشاطات الاقتصادية التي يمارسها السكان , و لتوضيح ذلك تم التطرق الى المراحل الاساسية التالية : 1966 , 1977 , 1987 , 1998 , 2008 .

يسمح لنا توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية بـ:

- تحديد القطاع الذي عرف تطورا أو تدرجا
- تحديد القطاع الذي يحتوي على العدد الأكبر من العاملين و مدى مساهمته في التخفيف من ظاهرة البطالة التي يعاني منها .

لذلك سوف نخص بالدراسة ثلاثة قطاعات عرف عمالها تغيرات و هذا بالاعتماد على التعدادات السكانية لسنوات التالية : 1966 , 1977 , 1987 , 1998 , 2008 , و المدونة في الجدول رقم (27) بالملحق و كذا من تحليل الشكل رقم (11 و 12) و التي يظهر من خلالهما أن:

II. 1 - القطاع الاول : الفلاحة :

و يعتبر من اهم القطاعات الاقتصادية للدولة و البلدية , و يمثل عدد المشتغلين في الفلاحة , حيث نلاحظ تراجع و تناقص ملحوظ لعدد و نسبة المشتغلين في هذا القطاع خلال الفترة ما بين 1966 – 2008 م , حيث قدر عدد المشتغلين في هذا القطاع سنة 1966 م بـ **2251** اي ما يعادل 70.96 % من مجموع القوة العاملة و التي قدرت بـ : 3172 . لينخفض سنة 1977 م و يصل الى 1575 اي ما يعادل 45.00 % من مجموع القوة العاملة و المقدر بـ 3500 , و يواصل انخفاضه سنة 1987 م و قدر بـ 1542 اي ما يعادل 16.56 % من مجموع القوة العاملة و المقدر بـ : 9314 و تستمر نفس الوضعية سنة 1998 م ليقدر بـ 1044 اي ما يعادل 10.28 % من مجموع القوة العاملة و التي قدرت بـ 10159 و هي ادنى نسبة منذ الاستقلال و هذا الانخفاض يفسر بالهجرة و نفور السكان من العمل في قطاع الفلاحة و اتجاههم الى قطاعات اخرى و التحول الى بلدية حضريو بعدما كانت ريفية , اما في سنة 2008 نلاحظ ارتفاع طفيف و تحسن نسبي في عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي بحيث ارتفع عددهم ليصل الى 4623 اي ما يعادل 19.53 % من مجموع القوة العاملة و التي قدرت بـ 23672 و يرجع هذا الارتفاع الى السياسات الموجهة للوسط الريفي و الدعم من طرف الدولة للفلاحين من بينها المخطط الوطني للتنمية الريفية و المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة .

II. 2 - القطاع الثاني الصناعة و الاشغال العمومية :

الذي تمثله كل من الصناعة و الاشغال العمومية , و هو لا يقل اهمية من القطاع الاول , حيث قدر عدد المشتغلين في هذا القطاع سنة 1966 م بـ 355 اي ما يعادل 11.19 % من مجموع القوة العاملة و في معظمها صناعة حرفية و البناء , ليعرف بعد ذلك تطورا ملحوظا في عدد عمال هذا القطاع ما بين 1977 - 1998 , و هي موزعة كالتالي :

- قدر عدد العمال سنة 1977 م بـ 707 اي ما يعادل 20.20 % من مجموع القوة العاملة .
 - قدر عدد العمال سنة 1987 م بـ 2373 اي ما يعادل 25.48 % من مجموع القوة العاملة .
 - قدر عدد العمال سنة 1998 م بـ 3914 اي ما يعادل 38.53 % من مجموع القوة العاملة .
- و هذا راجع لعدة اسباب اهمها المنطقة الصناعية و ما وفرته من مناصب شغل , بالإضافة الى التقسيمات الادارية (1974 , 1984) و ما تبعها من انشاء للمنشآت القاعدية و السكنات مما وفر فرص كثيرة للعمل في ميدان البناء و الاشغال العمومية .
- لينخفض سنة 2008 م و يصل الى 2762 اي ما يعادل 11.67 % من مجموع القوة العاملة و المقدره بـ 23672 , و يفسر هذا بانتقال السكان الى ممارسة نشاطات اخرى من الخدمات و التجارة , التي اصبحت تدر اموالا اكثر .

II. 3 - القطاع الثالث : التجارة و الخدمات : " القطاع المسيطر "

يضم هذا القطاع المهم العديد من الوظائف كالتجارة , مختلف الادارات , التعليم ... الخ لم يكن هذا القطاع بارزا في العشرين التي تلت الاستقلال , بحيث قدر عدد العمال في هذا القطاع سنة 1966 م بـ 566 أي ما يعادل 17.84 % من مجموع القوة العاملة ليشهد ارتفاع طفيف سنة 1977 م و اصبح يقدر بـ 1218 أي ما يعادل 34.80 % من مجموع القوة العاملة و المقدره بـ 3500 , و تفسر هته الزيادة بالترقية الادارية للبلدية التي اصبحت مركز الدائرة سنة 1974 م .

ولكن بروزه بشكل واضح كان في بداية الثمانينات , خاصة بعد انتهاء الدولة سياسة الاقتصاد الحر , و اعتبر هذا النشاط في تعداد 1987 م النشاط الرئيسي حيث قدر عدد العمال في هذا القطاع بـ 5399 أي بنسبة مئوية تقدر بـ 57.97 % من مجموع القوة العاملة , حيث كان للتقسيم الاداري سنة 1984 م دورا هام في هته الزيادة و ما نتج عنه من انشاء للمقرات الادارية و التجهيزات و المستقبلية لليد العاملة , و ازدهار التجارة .

ليشهد انخفاض في عدد عمال القطاع سنة 1998 م لكنه يبقى مسيطرا , بحيث قدر عدد عماله بـ 5201 أي ما يعادل 51.20 % من مجموع القوة العاملة و المقدره بـ 10159 ,

اما في سنة 2008 فقد شهد القطاع سيطرة كلية , حيث ارتفع عدد عماله ليبلغ 16287 أي ما يعادل 68.80 % من مجموع القوة العاملة و التي قدرت بـ 23672 , و تفسر هته الزيادة بازدهار التجارة بشكل كبير و المتمثلة اساسا في سوق الجملة للخضر و الفواكه و سوق الجملة للمواد الغذائية بالإضافة للأسواق الاسبوعية , كما كان للخدمات الادارية دورا هاما ايضا في هته الزيادة , بحيث استقطبت عدد مهم من العمال في اطار سياسة عقود ما قبل التشغيل المنتهجة من طرف الدولة .

نتيجة :

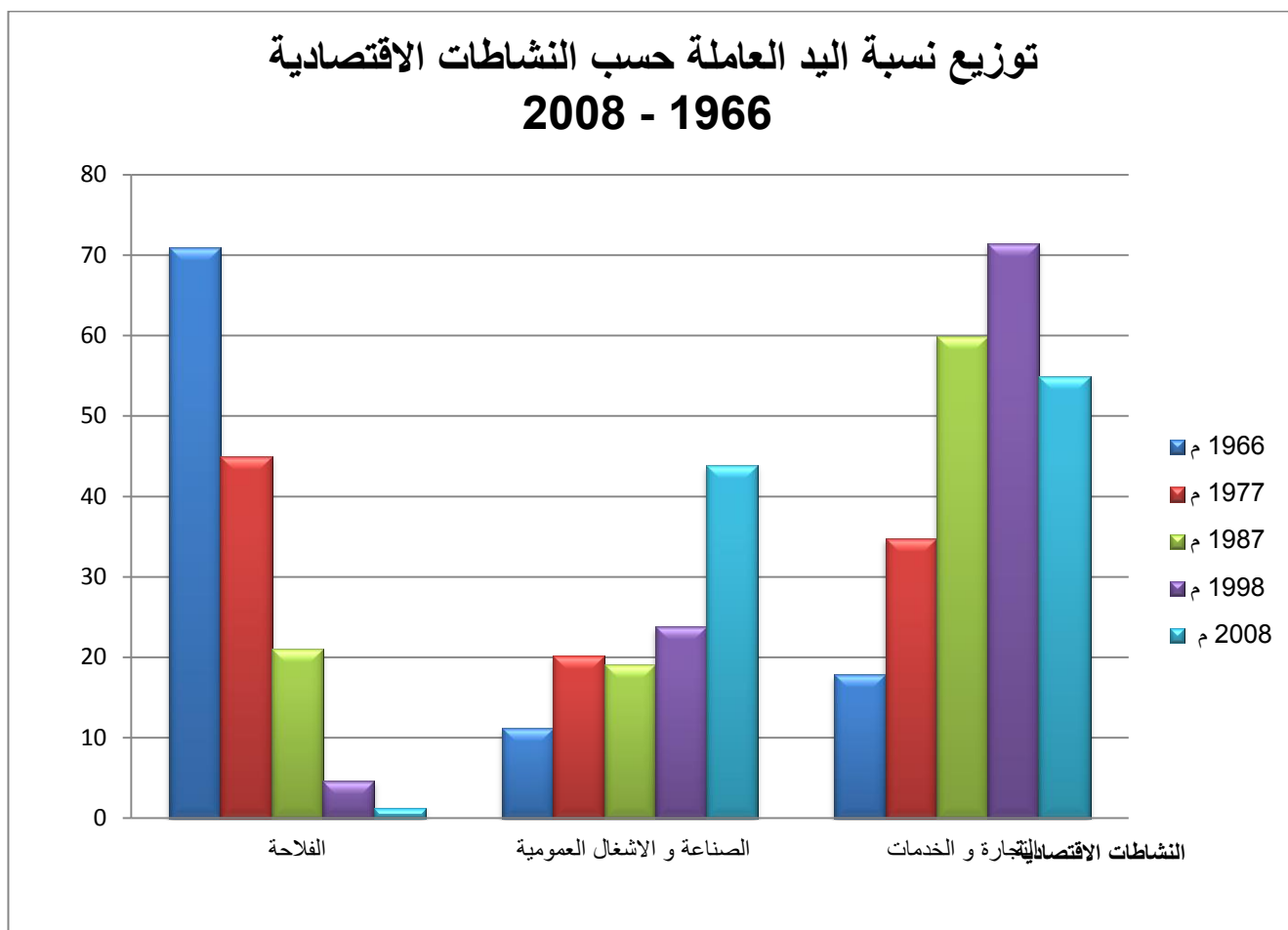
و من هنا نستنتج ان العمالة بلدية شلغوم العيد الى الوظائف ذات الطابع الخدماتي سواء داخل المركز او خارجه , رغم الامكانيات التي تكتسبها البلدية في المجال الفلاحي و الصناعي , و ذلك بتوفر الاراضي الخصبة الصالحة للزراعة , و المنطقة الصناعية .

الجدول رقم (27) : توزيع المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية لبلدية شلغوم العبد (1966 - 2008)

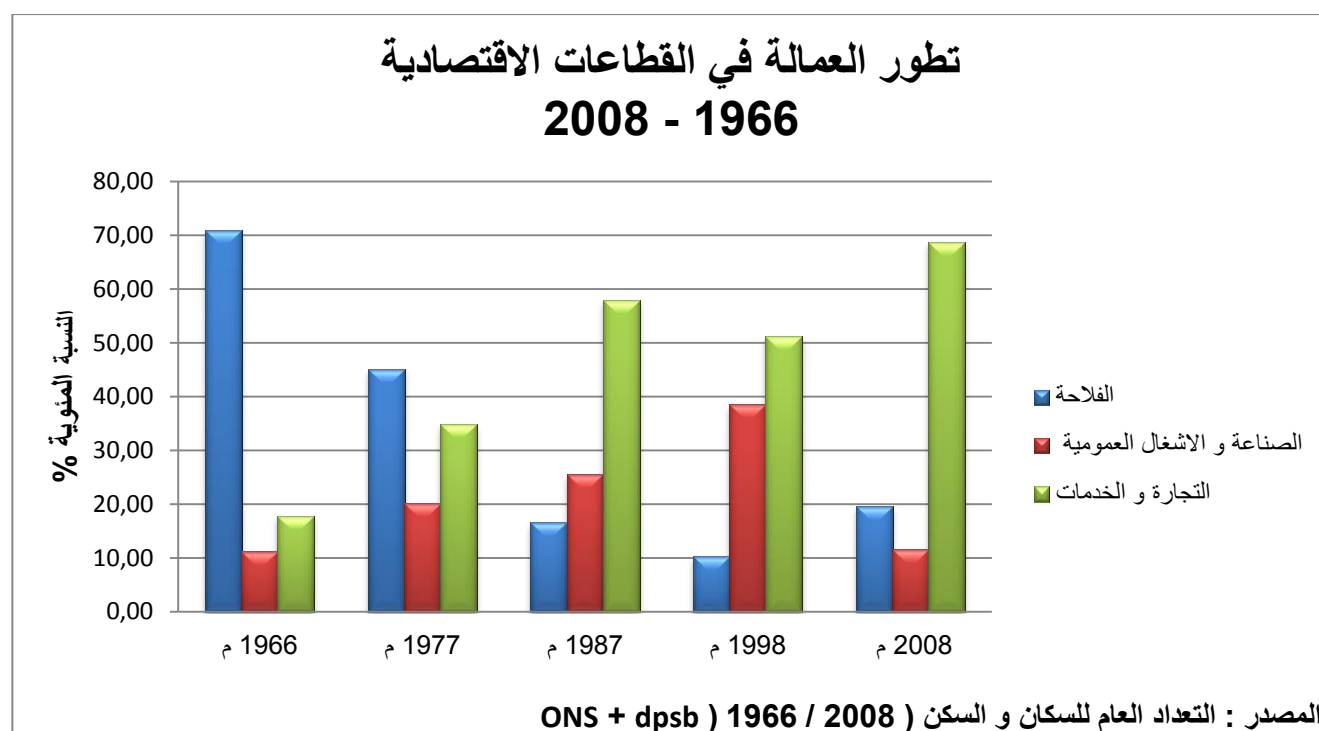
المجموع	القطاع الثالث		القطاع الثاني		القطاع الاول		القطاعات السنوات
	النسبة المئوية	التجارة و الخدمات	النسبة المئوية	الصناعة و الاشغال العمومية	النسبة المئوية	الزراعة	
3172	% 17,84	566	% 11,19	355	% 70,96	2251	مجموع مناصب الشغل سنة 1966 م
3500	% 34.80	1218	% 20.20	707	% 45.00	1575	مجموع مناصب الشغل سنة 1977 م
9314	% 57,97	5399	% 25,48	2373	% 16,56	1542	مجموع مناصب الشغل سنة 1987 م
10159	% 51,20	5201	% 38,53	3914	% 10,28	1044	مجموع مناصب الشغل سنة 1998 م
23672	% 68.80	16287	% 11.67	2762	% 19.53	4623	مجموع مناصب الشغل سنة 2008 م

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء dpsb + ONS

الشكل رقم 11 :



الشكل رقم 12 :



خلاصة :

عرف المجال نمو ديموغرافيا سريعا خلال الفترات من 1966 – 2014 , حيث كان لهذا النمو عدة اسباب تمثلت في ارتفاع الزيادة الطبيعية , كما لعبت الهجرة الوافدة , حيث شهدت المنطقة عملية كبيرة للنزوح الريفي من المناطق الريفية المجاورة

هذا النمو السريع جعل المنطقة تزخر بطاقة شبانية حيث بلغ عدد الذكور في مدينة شلغوم العيد سنة 2008 م قدر بـ: **41492** نسمة ما يعادل 50.25% من مجموع السكان، مقابل **41065** نسمة اناث اي ما يعادل بنسبة 49,74 % من مجموع السكان .

كما نستنتج أن نسبة الفئة النشطة بالمدينة بلغت نسبة 64,02 % أي 52 854 نسمة من مجموع سكان المدينة، هذا ما يدل على وجود طاقة بشرية معتبرة لدفع وتطوير عجلة التنمية الاقتصادية.

أما من حيث توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية فالملاحظ أن القطاع الثالث هو الأكثر استقطابا , اما اليد العاملة الفلاحية فهي ضعيفة .

الفصل الثالث

أنماط التوسع الحضري

أولاً : الخصائص السكنية :

- I. أدوات التهيئة العمرانية وتدخلها في مجال الدراسة.
- II. مراحل التوسع العمراني .
- III. الملكية العقارية .
- IV. تطور الحظيرة السكنية .

ثانياً : التجهيزات العمومية .

- I. المرافق و التجهيزات .
- II. مختلف الشبكات الحضرية .

ثالثاً : وضعية الفلاحة في ظل هذا التوسع العمراني

- I. مراحل استهلاك العمران للأراضي الزراعية
- II. التوزيع العام للأراضي .
- III. أهم المحاصيل الزراعية و المنتوجات الفلاحية

مقدمة الفصل الثالث :

ان مدينة شلغوم العيد بوظائفها المتعددة و بمنطقتها الصناعية و تجهيزاتها العمومية و الخدماتية و موقعها الاداري المهم , كانت دائما مركز استقطاب للسكان , مما جعلها تشهد نموا سكانيا سريعا , الذي كان سببا في زيادة الطلب على السكن و التجهيزات العمومية و ارتفاع وتيرة التوسع العمراني الحضري الذي كان على حساب الأراضي الزراعية الخصبة ذات الجودة العالية المحيطة بمركز المدينة , مما أثر سلبا على النشاط الفلاحي , و ذلك بتقلص المساحة الزراعية , و هذا سيكون محور دراستنا في هذا الفصل , و تحقيق بعض الأهداف المرغوت فيها :

- مراحل التوسع العمراني و أنماطه .
- وضعية القطاع الفلاحي في ظل هذه الوضعية .

أولاً : الخصائص السكانية :

يعد السكن من أهم العناصر المهيكلية للمجال ، بحيث له دور كبير و فعال في تثبيت و استقرار السكان كما يسمح بتحديد مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي .
في هذا الإطار تم دراسة مختلف المراحل التي مر بها تطور العمران ، السكن ، اتجاهات نمو المدينة ، مدى استهلاكه للأراضي الفلاحية الخصبة و مختلف الحتميات و الأسباب التي فرضت هذا التوسع .
لقد عرفت مدينة شلغوم العيد بفضل موقعها الهام و الامكانيات التي تزخر بها نمو عمراني معتبر ، مما أصبح يهدد بشكل مباشر الأراضي الزراعية ذات الخصوبة العالية ، مما يستلزم تطبيق مخططات التعمير للتحكم في هذا التعمير و تنظيم المجال و توسيعه مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية و حمايتها من الزحف العمراني .

I. أدوات التهيئة العمرانية وتدخلها في مجال الدراسة :

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني تعرف بوسائل أو أدوات التهيئة العمرانية بالإضافة إلى المصالح الحكومية المحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة و تسيير المجال الحضري أو العمراني والتصرف فيه ، كمديرية العمران ، الإدارات و الجماعات المحلية و مصلحة الأملاك العمومية ، و المجالس البلدية المنتخبة ، و وسائل أخرى تقنية و تشريعية في مجال التهيئة العمرانية . فالمخططات التي مست مجال الدراسة هي :

I. 1 - المخطط العمراني التوجيهي (PUD) :

استفاد بلدية شلغوم العيد من مخطط العمراني التوجيهي الذي يعتبر أول أداة للتخطيطي العمراني الذي مس مجال البلدية .
عمل هذا المخطط على وضع البرامج على المدى القريب و المتوسط و البعيد ، من الاحتياطات العقارية للبلدية :

➤ المدى القريب :

انشاء سكنات اجتماعية لقطاع التربية (R+2) بجوار الملعب البلدي ، بالإضافة الى اطلاق مشروع تخصيص حي اوسكورت عبد الكريم و السكنات الجماعية (حي 150 مسكن و 200 مسكن جاهز) كما تم تشييد مصنع لانتاج مواد البناء (SOMACO) في منطقة مهددة بالفيضان .

➤ المدى المتوسط :

في سنة 1982 م قامت البلدية بانجاز المنطقة الصناعية و منطقة النشاط ، و المنطقة الحضرية الجديدة (ZHUN) و ذلك بانشاء 1109 سكن جماعي بوتيرة سريعة ، بسبب ازمة السكن التي شهدتها البلدية في هته الفترة .

أما فيما يخص السكن الفردي ، فقد تم انشاء تخصيص بلدي ضمن اطار الاحتياطات العقارية ، المتمثل في حي الاخوة بورني ، بالإضافة لهته البرامج تم انجاز عدد معتبر من التجهيزات العمومية (02 ثانويات ، 03 متوسطات ، مركز للتكوين ، بيت الشباب) .

عمل التقسيم الاداري الجديد في سنة 1984 م يتحويل اداري ، حيث بعدما كانت بلدية شلغوم العيد تابعة اداريا للاقليم الاداري لولاية قسنطينة أصبحت تابعة اداريا للاقليم الولائي لولاية حديثة النشأة ميلة ، مما أدى الى الغاء مشروع 4851 سكن جماعي و 1000 سكن فردي .

كما نص القانون 25-90 على أن الأراضي التي يتم استهلاكها ارجع لملكية أصحابها الأصليين ، مما ساهم في ظهور التخصيصات الخاصة و بداية انتشار السكن الفردي .

I. 2 - المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P.D.A.U :

ظهر بموجب القانون رقم (90-29) فهو يمثل أداة التخطيط المجالي والتسيير الحضري . ويحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية ويضع إستراتيجية لتعمير البلدية , وقد تم انجازه في بلدية شلغوم العيد سنة 1998 من طرف مكتب الدراسات (B.E.M) ميلة , ليتم مراجعته من طرف مكتب الدراسات (U.R.B.A.C.O) سطيف سنة 2008 م حيث جاء هذا المخطط ببعض المبادئ والأهداف التي يسعى من خلالها إلى تنظيم مجال المدينة , ومن بين هذه الأهداف :

- إلزامية حماية الأراضي الزراعية التي تعتبر جزءا من الإقليم .
- تحسين الوظائف الحضرية بخلق أماكن مهيكلة من أجل توفير الاحتياجات المستقبلية للسكان ومختلف الفرص التي يتيحها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .
- تنظيم شبكة الطرق وهيكلتها .
- تكثيف الفضاءات الحرة القائمة وملا الفراغات وتنظيمها حسب الأولوية .
- تقسيم منطقة الدراسة إلى قطاعات معمرة ومبرمجة للتعمير والقطاعات الموجهة للتعمير المستقبلي والقطاعات غير القابلة للتعمير .
- إعادة لاعتبار إلى ركز المدينة وذلك بعملية التجديد الحضري .

I. 3 - مخطط شغل الأرض P.O.S :

يتم انجاز هذا المخطط في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير , ويقوم بتحديد حقوق استخدام الأرض والشكل الضروري , كما يعين ويحدد الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها ووقايتها من خطر التوسع العمراني .

من خلال دراستنا لأدوات التهيئة التي مست مجال الدراسة نستنتج أن بلدية شلغوم العيد استفادت من هذه المخططات والدليل على ذلك التوسع الكبير الذي شهده مجالها في الأونة الأخيرة .

الشكل رقم 13 : مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 1994 م .



➤ الجمهورية الجزائرية : الجريدة الرسمية , قانون 29/90 مرجع سبق ذكره .

II. مراحل توسع العمرانى للمدينة.

ان دراسة مراحل التطور العمرانى تمكننا من فهم مختلف الظروف و الحتميات التي مررت بها التي مررت بها المدينة في كل مرحلة ومعرفة حركة التوسع المجالى التي نمت بها المدينة , و الاسباب التي فرضت هذا التوسع و اتجاهته , ليحقق في الاخير نوع من التوازن في التهيئة المستقبلية للمدينة , اضافة الى ضبط وهيكلة نموها المستقبلي انطلاقا من الواقع الحالى و حفاظا على الاراضي الزراعية ذات الجودة العالية , و يمكن عرض مختلف مراحل تطور التي مررت بها مدينة شلغوم العيد , و هي كالتالي :

II. 1 - المرحلة الاولى : ما قبل 1962 م :

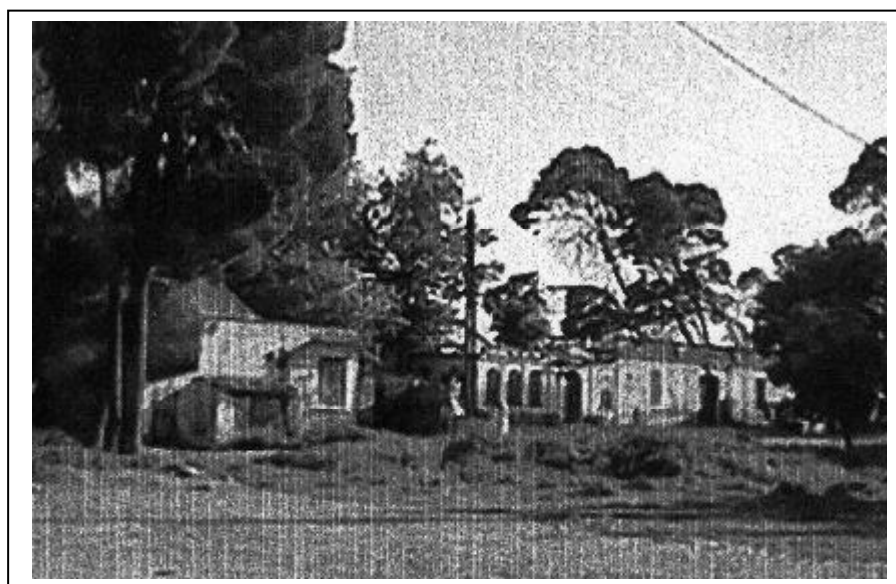
و التي بدورها نقسمها الى مرحلتين اساسيتين وهما :
أ. ما قبل 1922 م :

كان المكان عبارة عن سوق أسبوعي يقصده سكان المناطق المجاورة يوم الخميس، وكانت تعرف بهذا الاسم "الخميس"، و سنة 1871 م تم إنشاء أول برج إداري المسمى دار الحاكم فقام السيد Seigle Fonda بإعطائها اسم Relais Seigle على حساب التسمية الأصلية "الخميس." , في سنة 1872 م تم وضع أول مخطط لبناء مركز للمدينة على شكل شطرنجي بمساحة تقدر بـ 3.340 هـ , لاستغلال الأراضي الفلاحية الخصبة التي تزخر بها المنطقة و الموجودة على ضفاف وادي الرمال .

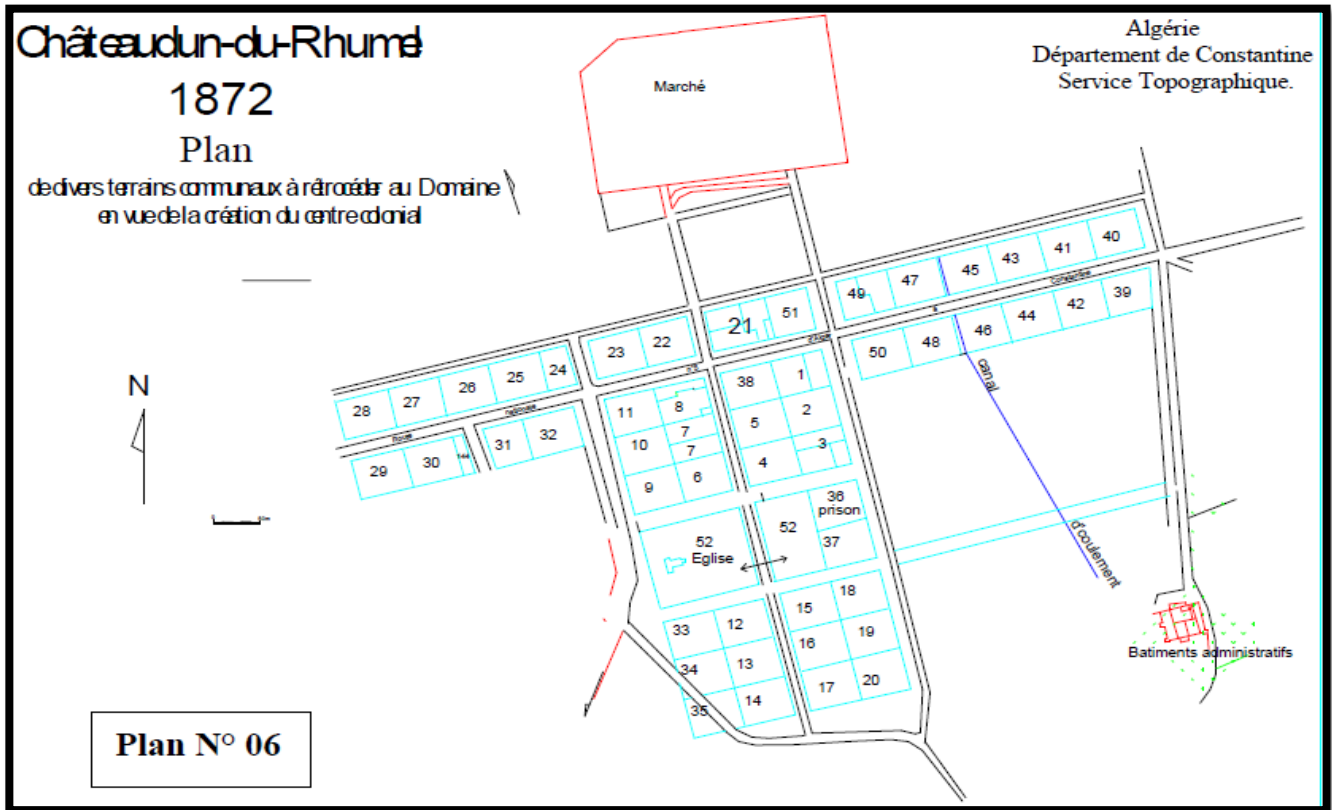
و في سنة 1873 م أطلق عليها اسم «Châteaudun» من طرف قائد في الجيش الفرنسي أصله من مدينة «Château dun» التابعة لمنطقة "Eure Loire" الفرنسية التي دمرت من طرف الجيش الألماني سنة 1870م. و في سنة 1874 م و تحت نفس الاسم أنشئت البلدية المختلطة , كما تم وضع اول توسع للمدينة بـ 25 مسكن , حيث بلغ عدد سكان التجمع سنة 1875 م حوالي 100 ساكن .

و في سنة 1892 م تم شق الطريق الوطني رقم (05) الرابط بين الجزائر العاصمة و قسنطينة والذي يمر بهذا التجمع و مد السكة الحديدية ، مما أعطى أهمية كبرى للتجمع و ساعده بإدماج العديد من القطع الأرضية منها ما يسمى اراضي العزل فكان المستفيدون من القطع الصالحة للبناء يحصلون على قطع أخرى من المروج "Les lot jardin" الموجودة على ضفاف وادي الرمال، وبذلك ارتفع عدد السكان إلى 2500 شخص، حيث ارتفع عدد ليصبح 103 مسكن وبمساحة اجمالية قدرت بـ 234.50 م² .

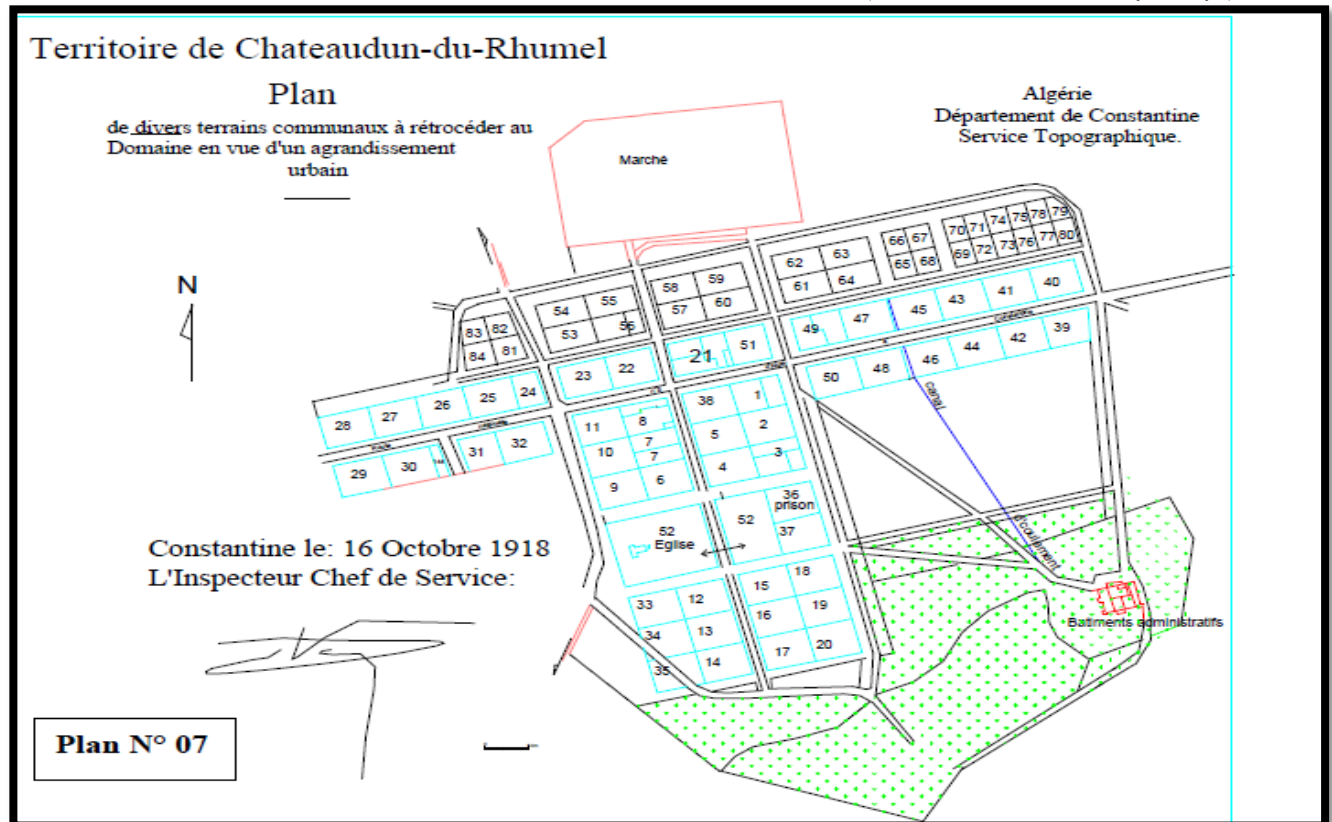
الصورة رقم (01) : أول برج اداري في مدينة شلغوم العيد (دار الحاكم)



الشكل رقم (14) : مخطط لأول لبلدية شلغوم العيد سنة 1872



الشكل رقم (15) : مخطط لبلدية شلغوم العيد سنة 1918



ب. مرحلة 1922 م - 1962 م : نمو بطيء .

في هذه المرحلة كان النمو بطيئاً و بمساحة اجمالية تقدر بـ : 18.38 هـ ، ففي 8 أكتوبر 1921 م أنشئت البلدية ذات السلطات المطلقة (commune plein exercice) ، حيث بدأ فيه تأسيس فئة المعمارين الكورس (LES CORS) للاستحواذ على القطع الممتازة المحاذية للطريق الوطني رقم 05 حيث قاموا بإنشاء عدة تجهيزات خاصة بالجهة الجنوبية للمدينة (كنيسة ، مدارس ، سجن، مركز مراقبة و قاعة للمسرح التي اصبحت فيما بعد قاعة للسينما و الطرق الواسعة ، بالإضافة لإنشاء مقر البلدية (ادارة) سنة 1924 م ، في حين سلمت الأراضي القريبة من الموارد المائية لليهود والعرب المواليون لفرنسا.

و كان توجه المدينة نحو الجهة الشمالية و الجنوبية ، بمساحة كلية 12 هـ و ذلك حسب قانون في تلك الفترة (retrocession) و الذي عمل على ضم الاملاك التابعة للبلدية الى املاك الدولة لتسهيل عملية توسيع محيط المركز و تملك السكان وفق عقود ادارية ، هذا التوسع كان مبني على اساس ربح المساحة وفق الزيادة السكانية و قرب المساكن من المصالح الادارية .



Rue Nationale, la Mairie et à gauche le grand magasin du Globe

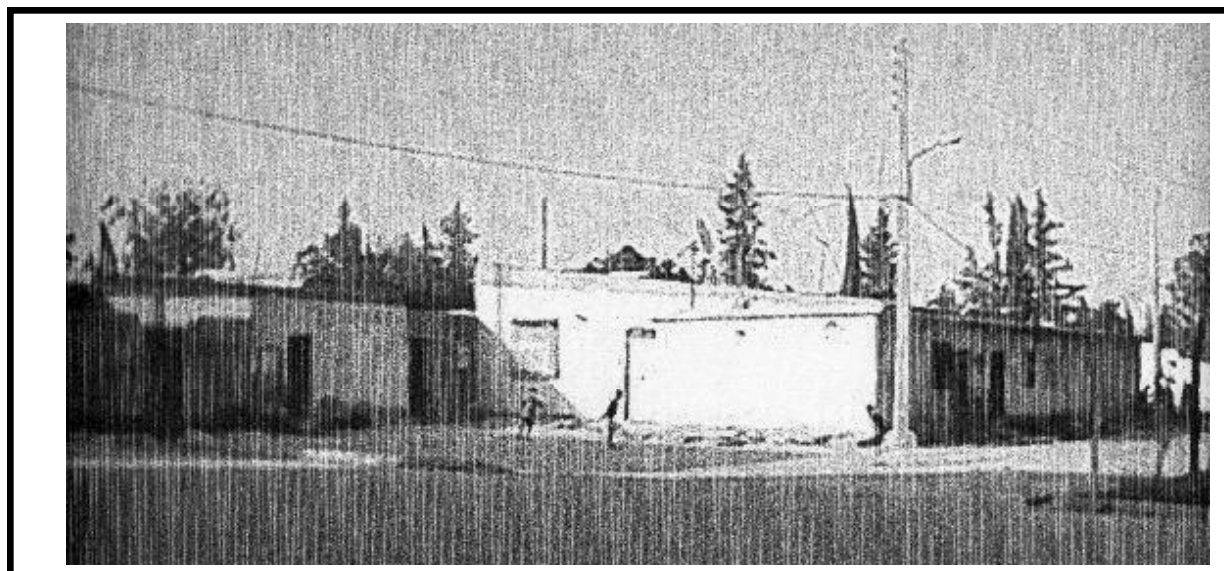
الصورة رقم (02) مقر البلدية في العهد الاستعماري الصورة رقم (03): مدينة شلغوم العيد في فترة الاستعمار



Vue générale

الصورة رقم (04) : مدينة شلغوم العيد 1945 م

الصورة رقم (05) : الحي العسكري

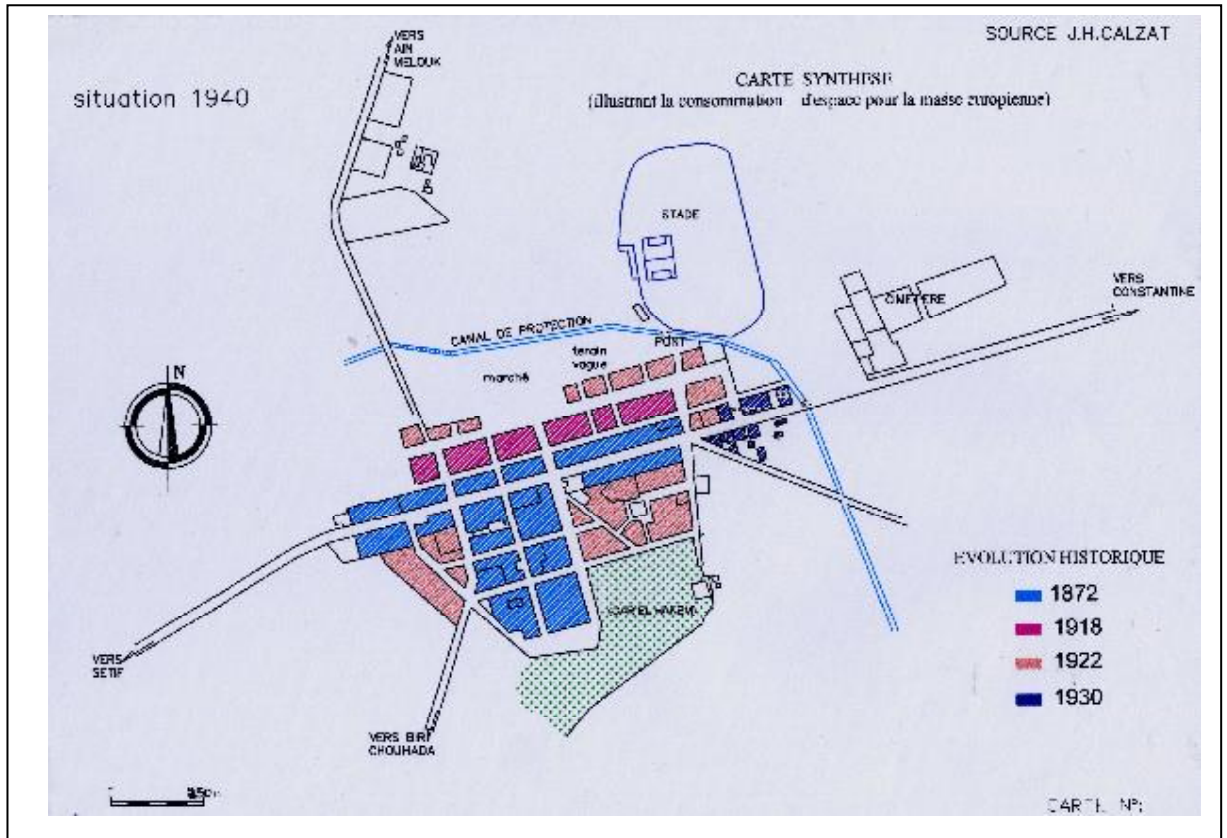


الجدول رقم (28) : أحياء السكنية المنجزة في الفترة الاستعمارية

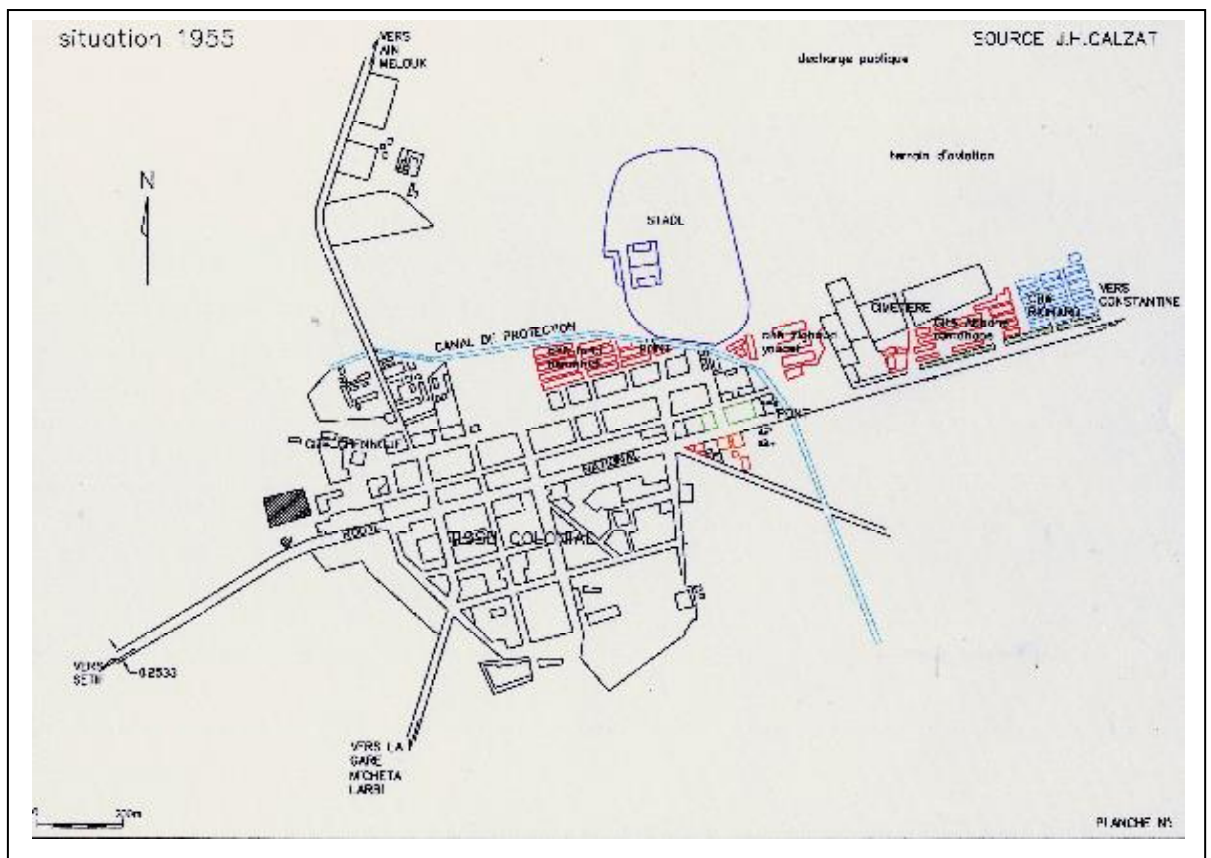
المساحة المستهلكة	عدد السكنات	نمط السكن	تاريخ الانشاء	الحي
1.8 هـ - 87.9 آر 9.2 سآ	178	غير منظم	1948	حي الاغنياء
2.3 هـ - 8 آر 27.15 سآ	/	منظم	1952	حي بن مهدي (Cité du fosse)
1 هـ - 30.0 آر 88.9 سآ	38 (الشطر01) 39 (الشطر02)	منظم	1955	حس زسغود يوسف (Castors / Cité ouvriere)
2 هـ - 76 آر 73 سآ	115	قانون 188/67 لمؤرخ في 1967/09/27 (تحويل الملكية للبلدية)	1958	الحي العسكري (Groupe militaire de securité)
3 هـ - 4 آر 98 سآ	196	منظم	1958	حي عبان رمضان (Cité de recasement)
1 هـ - 86 آر 12 سآ	198	منظم	1958	حي الملعب (Cité de recasement)
3 هـ - 9 آر 45.8 سآ	329	منظم	1958	سكنات جماعية (HLM)

المصدر: بلدية شلغوم العيد APC

الشكل رقم 16 : مخطط تهيئة مدينة شلغوم العيد سنة 1940 م



الشكل رقم 17 : مخطط تهيئة مدينة شلغوم العيد سنة 1955 م



- ارشيف بلدية شلغوم العيد .

II. 2 - المرحلة الثانية : ما بين (1962-1974م):

وخلال هذه المرحلة عرف مركز المدينة نمو عمراني بطيئ نوعا ما حيث تم استهلاك 41.62 هـ , حيث كان لمركز المدينة المدينة النصيب الاكبر مقارنة بالتجمع الثانوي حي جامع لخضر .

II. 1-2 - مركز المدينة (التجمع الرئيسي) :

في هذه المرحلة لم تعرف المدينة تطورا واسعا بالمقارنة مع المرحلة السابقة حيث تميزت بإكمال إنجاز جميع البنايات التي تركت قبل الاستقلال من طرف شركة H.L.M و تكثيف النواة القديمة, إلى أن بلغت مساحتها 38 هكتار حول النسيج العمراني القديم حيث تم:

- ✓ إنشاء حي عبان رمضان و حي الشهداء .
- ✓ تأسيس أول تخصيص بالجزء الشمالي الشرقي للمدينة (حي الملعب) و المسمى بـ :حي ديدوش مراد و إنشاء تخصيص أوسكورت عبد الكريم بالجزء الشمالي الغربي للمدينة سنة 1970 م , بالإضافة لإنشاء منطقة المرافق الموجودة بين حي ديدوش مراد و حي أوكسورت .
- ✓ إنشاء تخصيص بن بوالعيد و الناحية الشمالية أيضا (الثانوية، مستودع البلدية)
- ✓ منطقة السكنات النصف جماعية الموجودة بين المقبرة و الدرك الوطني و نوعية المساكن هي السكن التقليدي . وهي متصلة بحي زيغود يوسف .
- ✓ بناء مساكن فردية في المنطقة الواقعة بين مقر الدرك الوطني و المقبرة بالجهة الشرقية من المدينة و من بين العوامل التي ساعدت على هذا نمو ووفرة شبكات الصرف الصحي و شبكة الربط بمياه الشرب و الكهرباء .



الصورة رقم (07) : مدينة شلغوم العيد 1968 م



الصورة رقم (06) : مدينة شلغوم العيد 1965 م

II. 2-2 - التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) :

كما عرفت هته المرحلة ظهور اول نواة للتجمع الثانوي " حي جامع لخضر " و الذي يعتبر المتنفس الوحيد لتخفيف الضغط على مركز المدينة , بحيث أنشأ اول حي و هو ما يعرف بـ " La Cité " , و هو عبارة عن سكنات فردية ذات طابق ارضي مؤلفة من غرفتين و قاعة استقبال و مطبخ و مرحاض و حوش و هي مغطاة بالقرميد , هذا حي احتل مساحة تقدر بـ : 3.62 هـ , بالإضافة للتجهيزات القاعدية التي أنشأت أيضا من مدرسة و مسجد .

II. 3 - المرحلة الثالثة ما بين 1974-1987 :

وخلال هذه المرحلة عرف مركز المدينة نمو عمراني سريعا جدا , حيث تم استهلاك 329.58 هـ , حيث كان لمركز المدينة المدينة النصيب الاكبر مقارنة بالتجمع الثانوي حي جامع لخضر حيث تميزت هذه المرحلة بالتركيز على نوع جديد من المناطق تمثلت في انشاء مناطق سكنية حضرية (ZHUN)

II. 3-1- مركز المدينة (التجمع الرئيسي) :

وخلال هذه المرحلة عرف مركز المدينة تحضرا سريعا حيث تم استهلاك مساحة 322 هكتار , حيث يقدر معدل الأشغال السنوي أزيد من 21 هكتار , وهي عبارة عن مجالات شاغرة تقع بالأجزاء الشرقية، الغربية والشمالية للمدينة، وقد وجهت لإسقبال البرامج السكنية للمدينة في إطار مخطط التعمير الموجه (P.U.D.) ، الذي جاء سنة 1974 م كبديل بعد إلغاء القانون الفرنسي، وهذه البرامج تتمثل في:

- ✓ إنشاء منطقة سكنية حضرية جديدة (ZHUN) بسعة 6700 مسكن أنجز منها 1109 مسكن جماعي و 2200 مسكن جماعي بحي 20 أوت و حي A.L.N.
- ✓ بالإضافة لإنشاء السكنات الفردية و (تحصيلات) و المتمثلة في :

- تحصيل بحي الإخوة بورني .
- حي اوسكورت عبد الكريم .

بالموازاة مع هذه البرامج السكنية أنجز عدد كبير من التجهيزات العمومية و المتمثلة في : 02 ثانويات، 03 متوسطات ، مركز تكوين , بنك، دار الشباب و سكنات اجتماعية تربية... الخ) و كانت كلها واقعة تقريبا على طول الطريق الوطني رقم 05 ، لتساعد بذلك على ادماج كلا من النسيج الحضري القديم والجديد . كما استفادت المدينة في هذه المرحلة من منطقة صناعية مساحتها 210 هكتار تقع بالجهة الشرقية للمدينة , بالإضافة للشركة الوطنية للمواد البناء التي تم بناءها في منطقة مهددة بالفيضان .

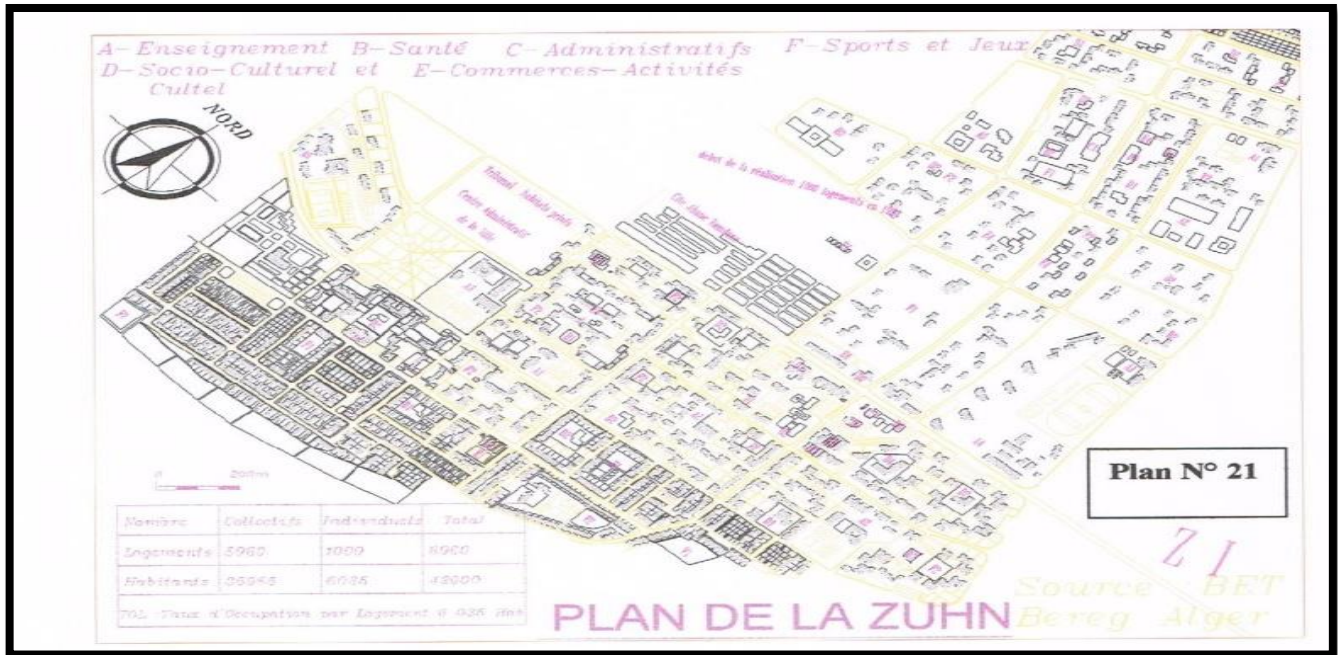
II. 3 - 2 - التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) :

اما التجمع الثانوي فقد عرف زيادة معتبرة مقارنة بالمركز , حيث تم استهلاك 7.58 هـ من الاراضي , و هو عبارة عن سكن فردي منظم , بالإضافة الى بعض التجهيزات المتمثلة في مسجد و مدرسة و مركز للبريد . و قد كانت عدة أسباب مساعدة لهذا التحضر السريع من بينها:

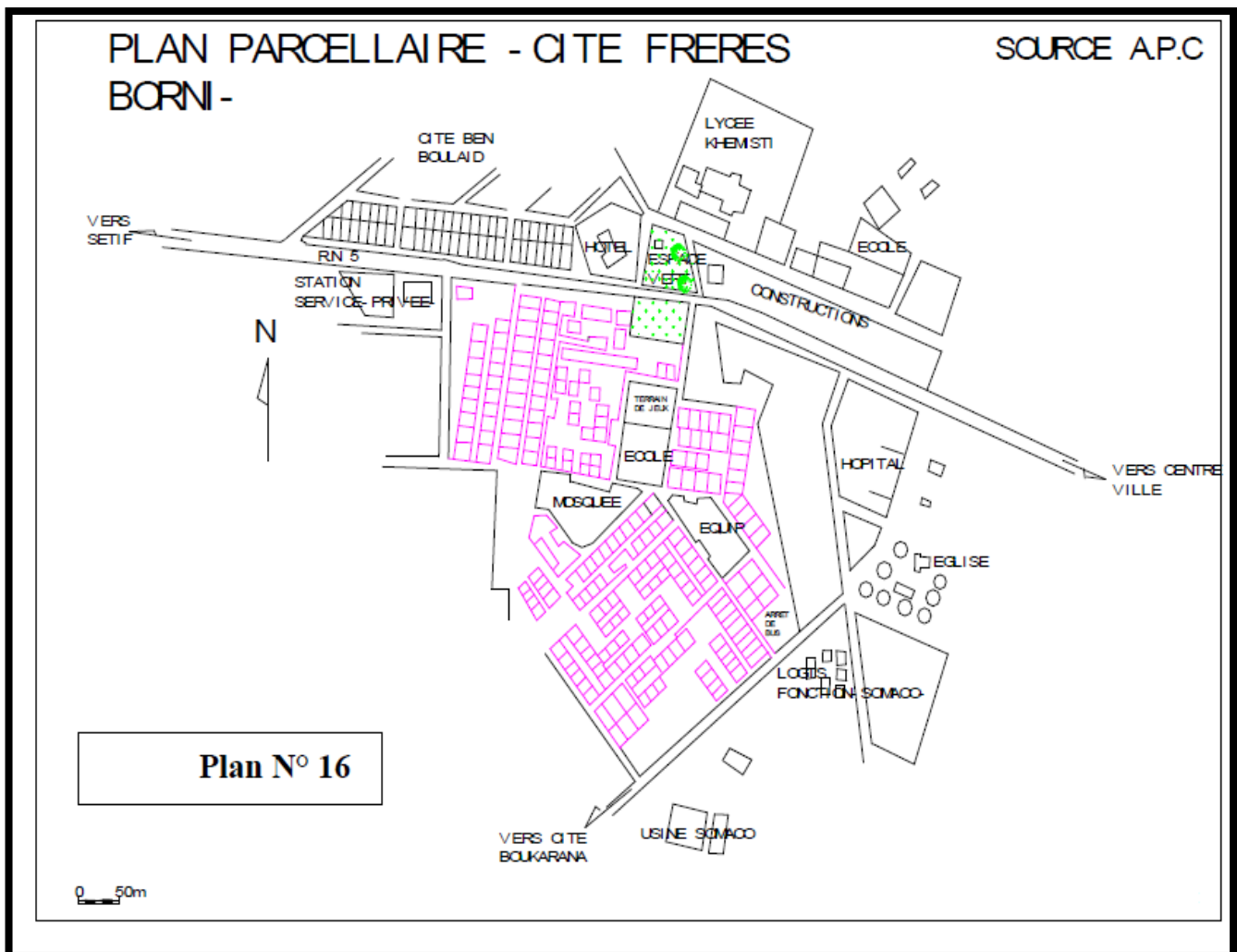
- ✓ ترقية المدينة إلى مقر دائرة حسب التقسيم الإداري لسنة 1974 م , كما كان للتقسيم الإداري سنة 1984م دور فعال في توسع المدينة , حيث أصبحت تابعة اداريا لولاية قنينة و هي ولاية ميلة بعدما كانت تابعة ادارية لولاية قسنطينة , مما أدى الى توجه المسؤولين إلى تكثيف البرامج السكنية من أجل مواجهة أزمة السكن التي عرفتتها المدينة في هذه المرحلة نظرا لنمو الديموغرافي المعتبر الذي شهدته المدينة .
- ✓ بالإضافة لوفرة احتياطات عقارية حول النواة القديمة .



الصورة رقم (08) : مدينة شلغوم العيد 1977 م



الشكل رقم 18: المنطقة الحضرية الجديدة (ZUHN)



الشكل رقم 19 : التجزئة لحي الاخوة بورني

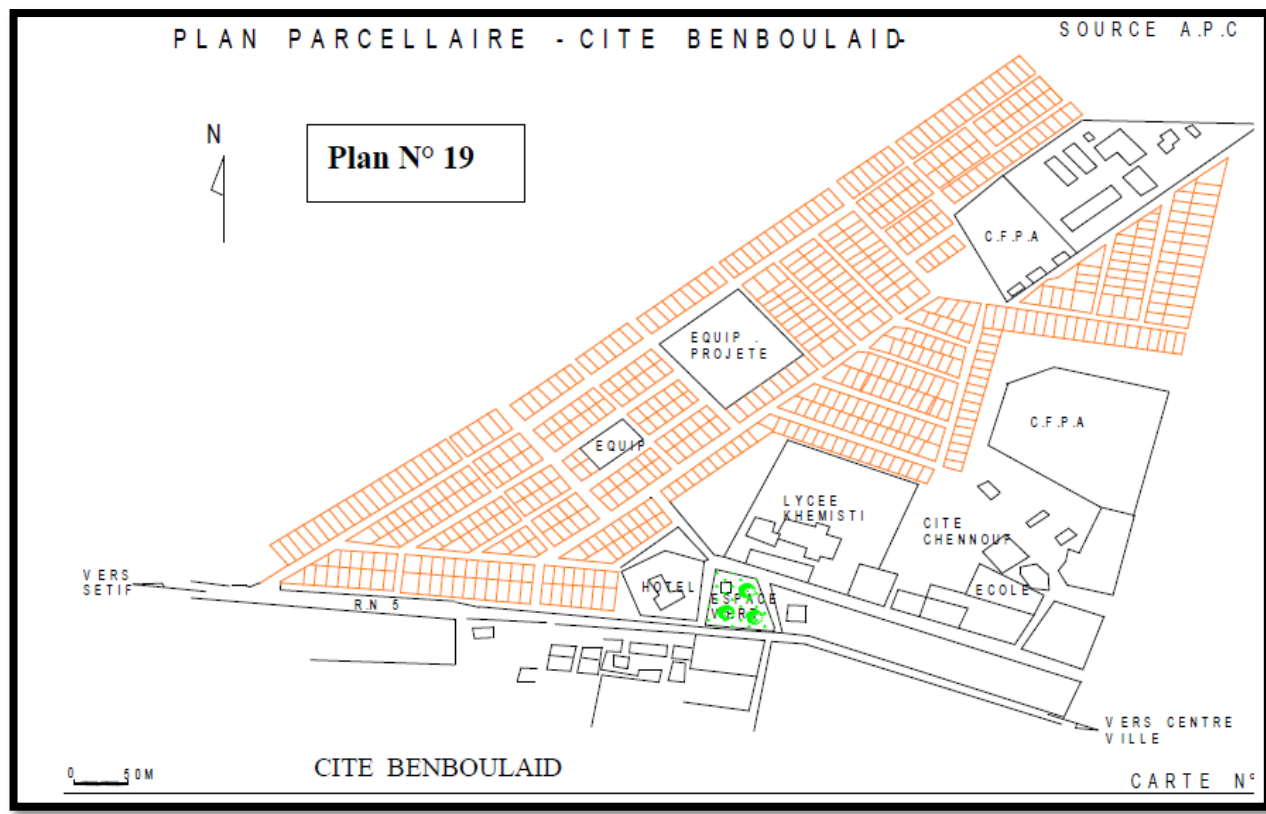
II. 4 - المرحلة الرابعة ما بين 1987 - 1998 :

عرفت هذه المرحلة تراجعاً في المشاريع وهذا بسبب تدهور الظروف الاجتماعية والأزمة الاقتصادية و الأمنية التي شهدتها البلاد آنذاك , كما شهدت حركة كبيرة للسكان من المناطق التي تعاني انفلات امنيا الى المناطق الأكثر امانا , و زيادة الطلب على السكنات , هذا ما ساعد على ظهور نمط جديد من انماط السكن و المتمثل في السكن الفردي الفوضوي , حيث تم استهلاك مساحة تقدر بـ : 114.35 هكتار .

II. 4 - 1 - مركز المدينة (التجمع الرئيسي) :

عرف مركز المدينة في هذه المرحلة تراجعاً في المساحة من الاراضي المستهلكة مقارنة بالفترة السابقة ، حيث لم يتم استهلاك سوى 98.36 هكتار خلال هذه السنوات، وهذا راجع إلى إلغاء الشطر الثاني من المنطقة السكنية الحضرية الجديدة و تحويل المخططات التنموية الخاصة بمدينة شلغوم العيد إلى ولاية ميلة، أما المجالات المستهلكة بهذه الفترة فخصت:

- ✓ جزء من الشطر الأول من المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ZHUN .
- ✓ 500 مسكن جماعي تابعة للصندوق الوطني للتوفير C.N.E.P .
- ✓ سكنات جماعية تابعة للجيش .
- ✓ 100 مسكن جاهز .
- ✓ 30 مسكن جماعي E.N.A.D .
- ✓ تخصيص محمد بوضياف بـ 118 قطعة. الذي هو جزء من السكنات الفردية التابعة للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة ZHUN .
- ✓ تخصيص هواري بومدين بـ 228 قطعة.
- ✓ بالإضافة إلى مدرسة و مسجد .
- ✓ تخصيص بن بو العيد بـ 616 قطعة.



الشكل رقم (20) : التجزئة لحى مصطفى بن بو العيد

II. 4 - 2 - التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) :

في هذه المرحلة عرف التجمع الثانوي وتيرة عالية في النمو السكاني و الطلب على السكن بسبب الهجرة الوافدة نتيجة الظروف الامنية التي كانت تمر بها البلاد , و نتيجة للطلب المتزايد على السكن ادى الى ظهور نوع من اللسكنات و المتمثل في : السكن الفردي الفوضوي , مما ادى استهلاك في هته المرحلة ما يفوق 15,98 هـ موزعة بين السكن الفردي المنظم و السكن الفردي الفوضوي , موزعة كمايلي :

أ. السكن الفردي المنظم :

و الذي استهلك مساحة ما يقارب 4.65 هـ , و التي تمثلت في سكنات فردية حديثة و ما رافقها من تجهيزات و مرافق عمومية .

ب. السكن الفردي الفوضوي :

النمو السريع و حجمه الكبير لمدينة شلغوم العيد تولد عنه عجز في التحكم في تسيير المجال , بالرغم من التجزئات التي خططت , فهذا النوع من البناء لا يخضع لايراعي اي قانون أو مخطط أو رخصة بناء , هذا النوع من السكن استهلك مساحة تقدر بـ : 11.33 هـ من الاراضي التي هي ملك للخواص , و يمتاز بفقدانه لمختلف اشكال التهيئة العمرانية و انعدام للتجهيزات و المرافق العمومية



الصورة (09) : مدينة شلغوم العيد 1998

II. 5 - المرحلة الخامسة ما بين 1998 - 2008 :

في هذه المرحلة عرفت شلغوم العيد برنامج ثري فيما يخص السكن و المرافق الأساسية حيث أن السكن الفردي أخذ حصة الأسد إذ تقدر مساحة الإشغال بـ 94,86 هكتار، و من بين هذه التحصيلات .

II. 5 - 1 - مركز المدينة (التجمع الرئيسي) :

في هذه المرحلة عرفت شلغوم العيد برنامج ثري فيما يخص السكن و المرافق الأساسية حيث أن السكن الفردي أخذ حصة الأسد إذ تقدر مساحة الإشغال بـ 86.5 هكتار، و من بين هذه التحصيلات .

- تخصيص بن بوالعيد 616 قطعة

- تخصيص مغلاوي 208 قطعة

تخصيص يقع بين الوادي و مركز إعادة التريبة مساحته 5.83 هكتار

تخصيص يقع بين الطريق الوطني المؤدي إلى عين ملوك و تخصيص CAPCS مساحته 11.52 هكتار .

تخصيص موجود بين الوادي و الطريق الولائي مساحته 14 هكتار .

ما ميز هذه المرحلة هو استفادة المدينة من برنامج جد مهم في مجال السكن و التجهيزات القاعدية التي تتواجد بالجهة الشمالية والجنوبية الشرقية للمدينة، ويتعلق الأمر بـ:

✓ 128 مسكن نصف جماعي بجوار المشنتلة .

✓ 100 مسكن نصف جماعي تقع في المدخل الشرقي للمدينة .

✓ 140 مسكن جماعي .O.P.G.I.

✓ 300 مسكن جماعي مدعم .S.P.I.E.

✓ 20 مسكن جماعي مخصص بإطارات الولاية.

✓ 210 مسكن جماعي خاصة بمشروع 1 مليون سكن اجتماعي (قرار رئيس الجمهورية).

كما ظهرت خلال هذه المرحلة العديد من التحصيلات و التعاونيات المتعلقة بالسكن الاجتماعي تابعة للخواص وهي كالتالي :

✓ تخصيص مغلاوي بـ 208 قطعة.

✓ تخصيص الإخوة عفاص بـ 105 قطعة.

✓ تخصيص يضم 293 قطعة يقع بين الطريق المؤدي لبلدية عين الملوك و تخصيص هواري بومدين

✓ و تخصيص آخر بـ 160 قطعة يوجد بالقرب من تخصيص هواري بومدين.

✓ عدة تعاونيات بمجموع 558 قطعة تتواجد أساسا بالجهة الشرقية للمدينة.

✓ تخصيص خليفة بوزيد بـ 193 قطعة.

✓ تخصيص الإخوة نعمون بـ 216 قطعة.

II. 5 - 2 - التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) :

في هذه المرحلة عرف التجمع الثانوي توسع عمراني معتبر ، حيث تم استهلاك مساحة تقدر بـ : 8.36 هـ و هي أقل من المرحلة السابقة ، حيث استفاد مشاريع سكنية جماعية أما بالنسبة للسكن الفردي الفوضوي فقد استهلك الحصة الأكبر في هذه الفترة ، بالإضافة لبعض التجهيزات العمومية مثل محلات الرئيس ... الخ .

الملاحظ في هذه المرحلة هو سيادة السكن الفردي بنوعيه المنظم و الفوضوي ، بحيث نجد أن البلدية ركزت على هذا النوع من السكن في مخططاتها للتهيئة .

II. 6 - المرحلة السادسة ما بين 2008 - 2013 :

في هذه المرحلة استفادة بلدية شلغوم العيد من عدة مشاريع ضمن المخطط الخماسي 2004-2009 فيما يخص السكن و المرافق الأساسية , إذ تقدر مساحة الإشغال بـ 27.59 هكتار، و من بين هذه التحصيلات .

II. 6 - 1 - مركز المدينة (التجمع الرئيسي) :

في هذه المرحلة عرفت شلغوم العيد برنامج ثري فيما يخص السكن العمومي الترقوي بمشروع 1000 سكن عمومي ترقوي و انعدام التام السكن الفردي و هذا يعود لتغيير سياسة النمو من الافقي الى العمودي , لاسكان اكبر عدد من السكان في مساحة اقل , إذ تقدر مساحة المستهلكة بـ 23 هكتار، بالإضافة الى بعض التجهيزات و المتمثلة في مستشفى بقدرة :120 سرير و مدرسة ابتدائية .

II. 6 - 2 - التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) :

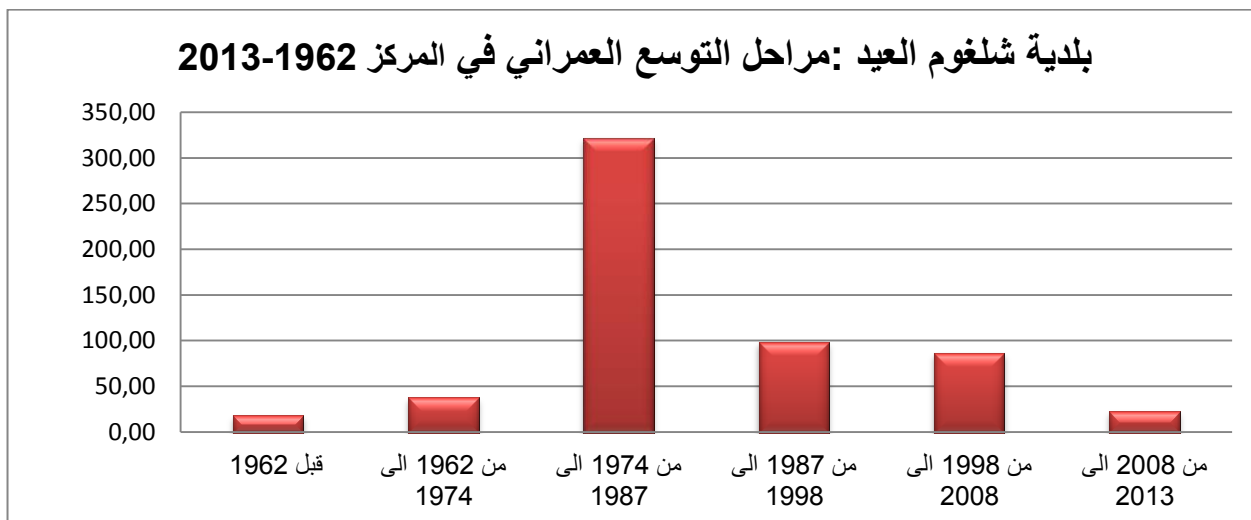
في هذه المرحلة عرفت شلغوم العيد برنامج ثري فيما يخص السكن العمومي ايجاري بعدة مشاريع سكنية 730 مسكن عمومي ايجاري تقع في جنوب التجمع الثانوي , بالإضافة بعدد من السكنات الفردية الفوضوية تقع في الشمال الشرقي للتجمع الثانوي , إذ تقدر مساحة المستهلكة في هذه المرحلة بـ 4.59 هكتار , الاضافة لعدة مشاريع التجهيزات العمومية مثل الثانوية و مكتبة البلدية و مركز للشرطة .

الجدول رقم (29) : مراحل توسع العمران

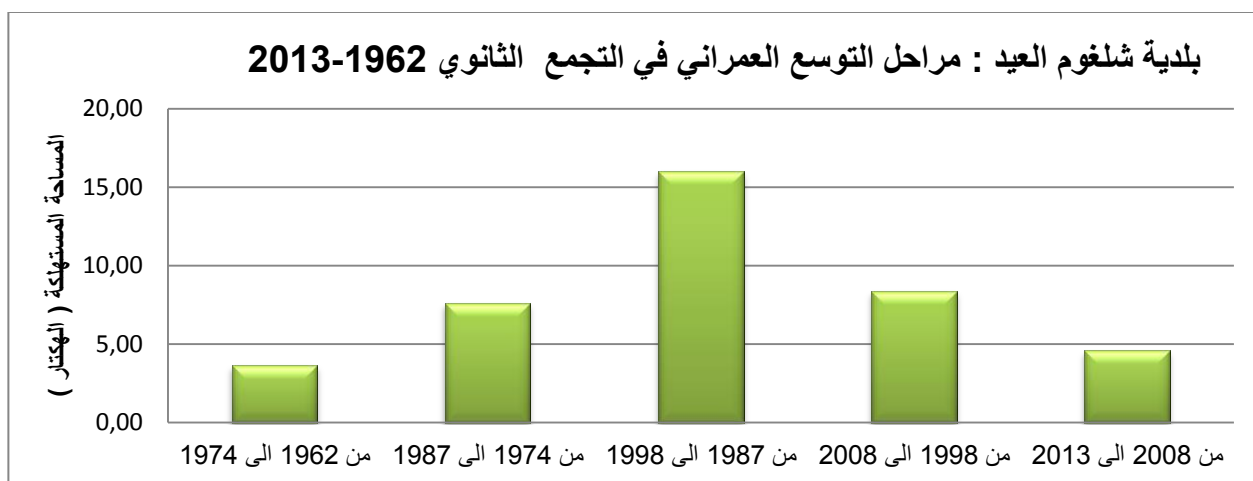
معدل الاستهلاك (هـ / سنة)	مجموع البلدية	التجمع الثانوي	التجمع الرئيسي	مراحل تطور العمران
	المساحة (هـ)	المساحة (هـ)	المساحة (هـ)	
/	18.38	/	18,38	قبل 1962
3.47	41.62	3,62	38.00	الفترة من 1962 الى 1974
25.35	329.58	7,58	322.00	الفترة من 1974 الى 1987
10.40	114.35	15,98	98.36	الفترة من 1987 الى 1998
9.49	94,86	8.36	86.5	الفترة من 1998 الى 2008
5.52	27.59	4.59	23	الفترة من 2008 الى 2013
/	626.28	40.14	586.24	المجموع
/	361.44	15.82	345.62	التوسع على المدى القريب
/	64.20	/	64.20	التوسع على المدى البعيد
/	1052,03	55.96	996,06	المجموع الكلي

المصدر : المصالح التقنية بلدية شلغوم العيد

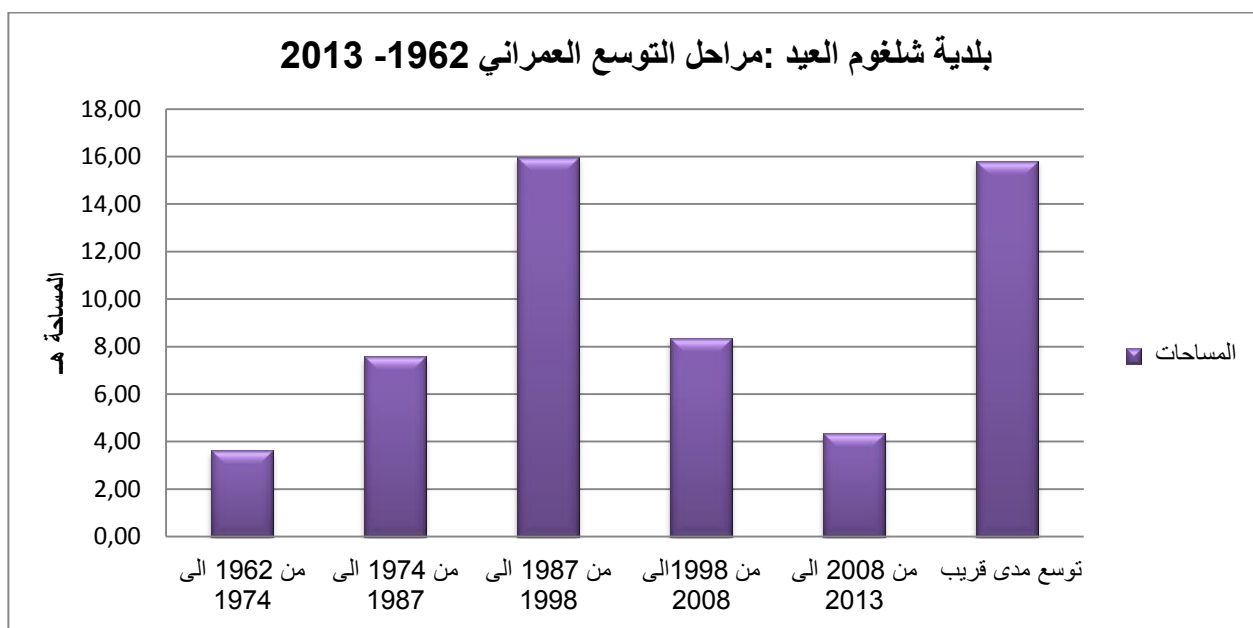
الشكل رقم 21 :



الشكل رقم 22 :

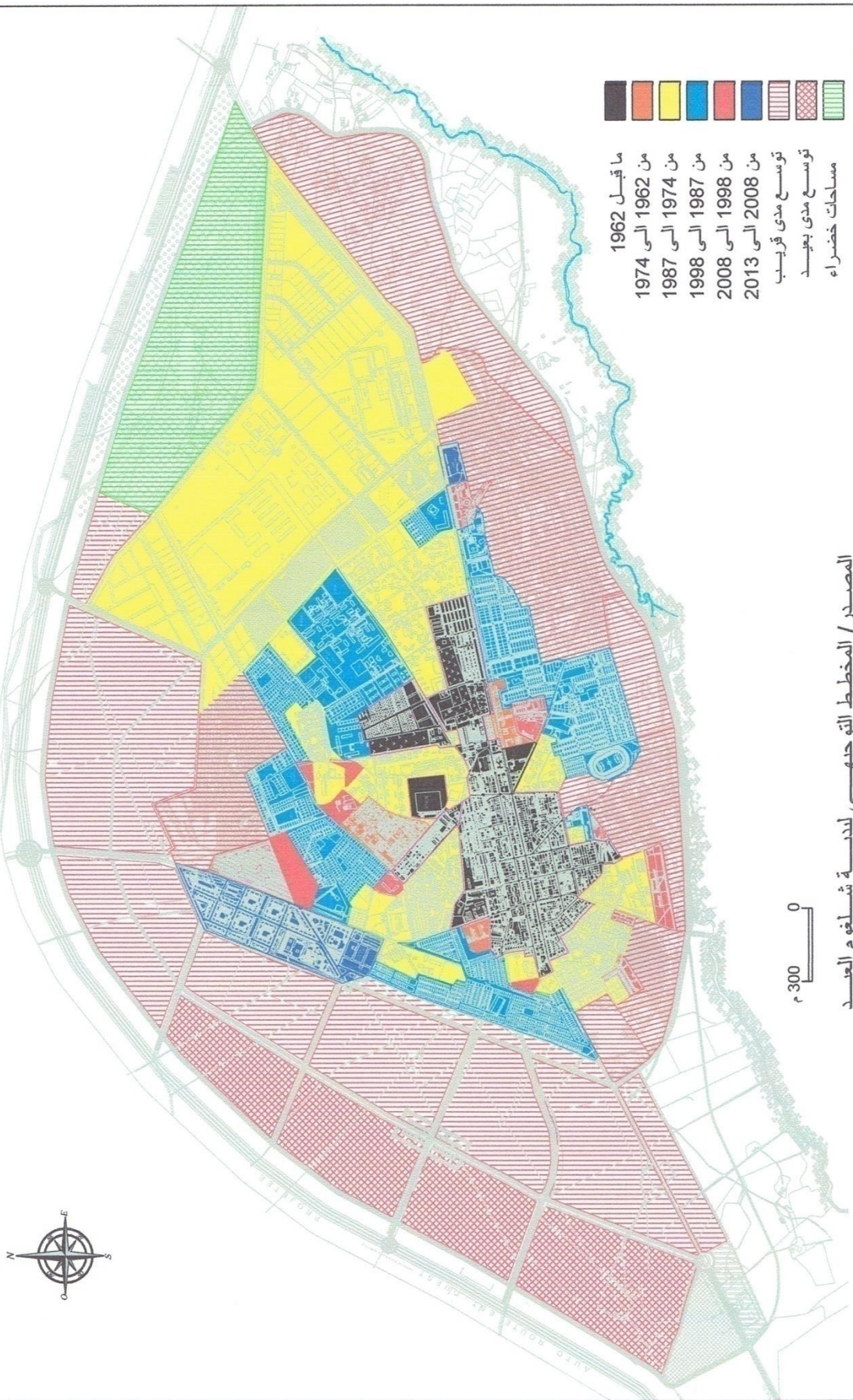


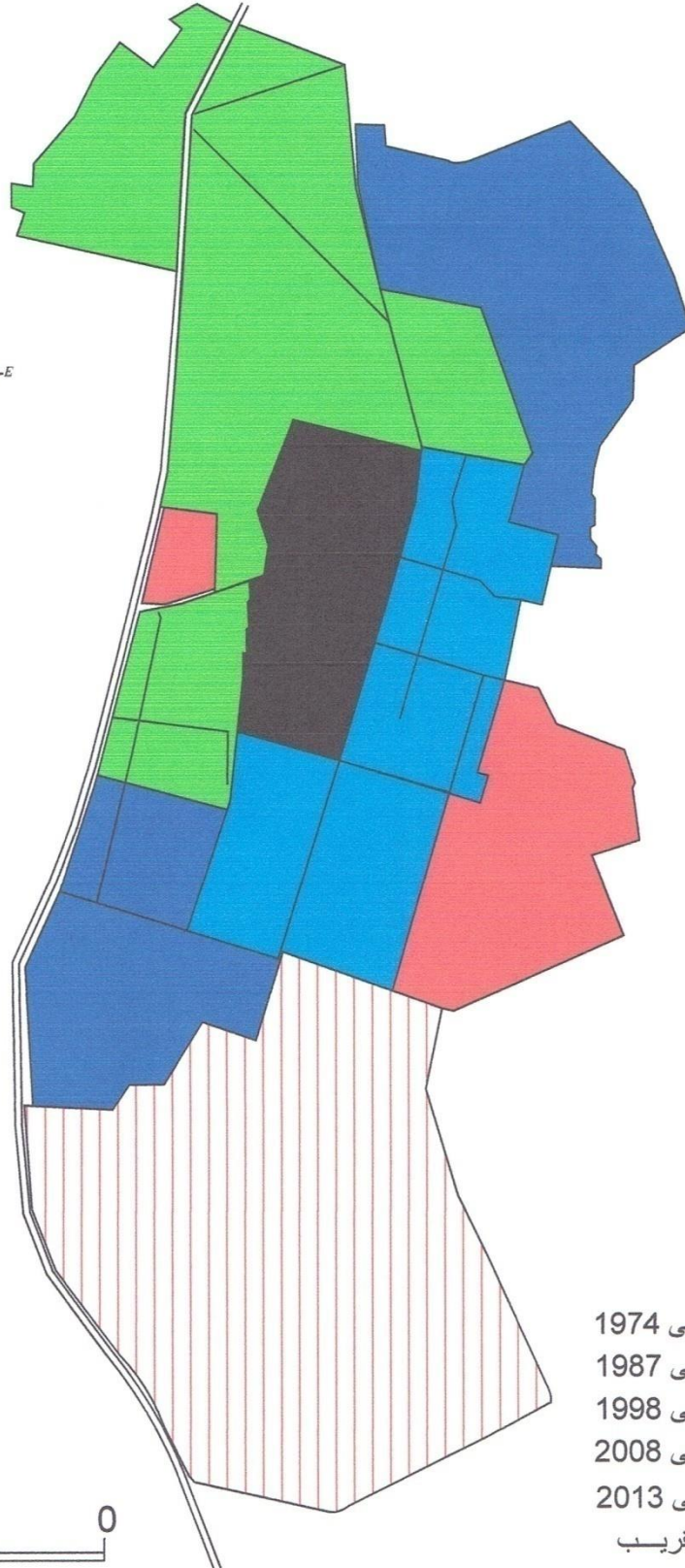
الشكل رقم 23 :



بلدية شلغوم العيد
مراحل التوسع العمراني

الخريطة رقم (19)





- من 1962 الى 1974
- من 1974 الى 1987
- من 1987 الى 1998
- من 1998 الى 2008
- من 2008 الى 2013
- توسع مدى قريب

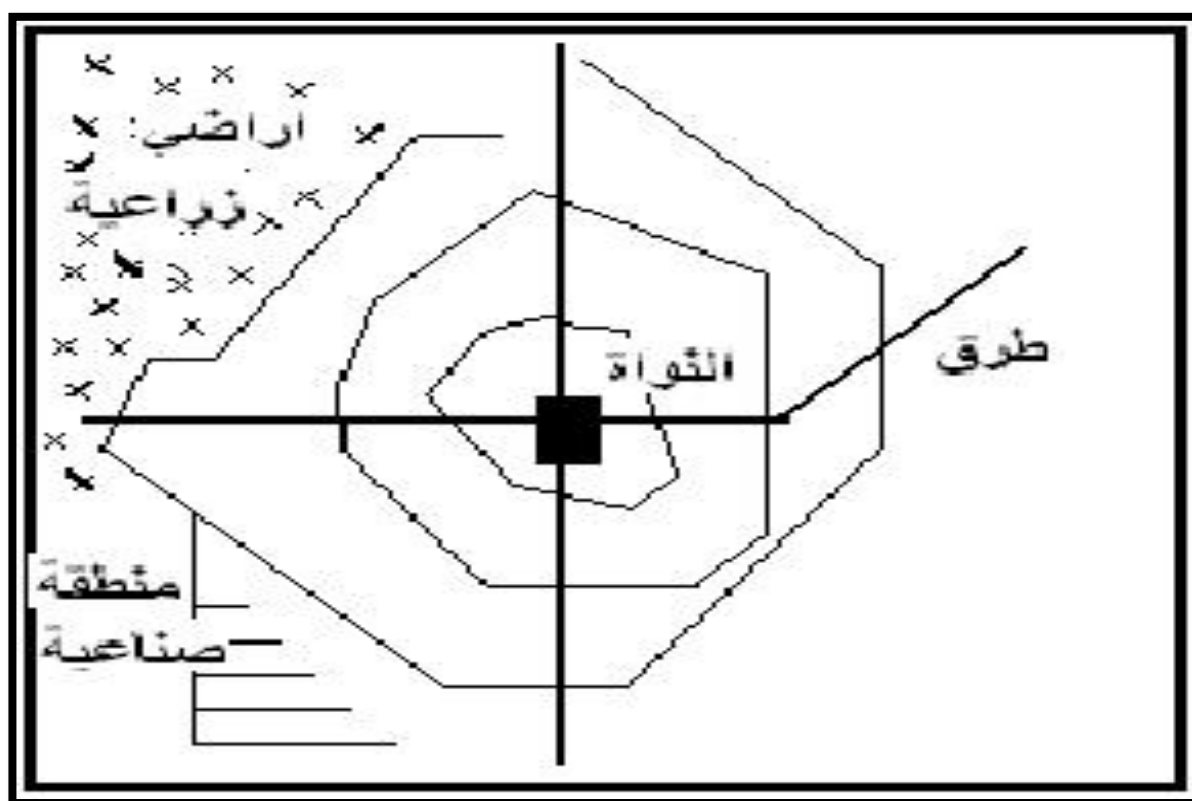
0 200 م

المصدر/ المخطط التوجيهي لبلدية شلغوم العيد

II. 7- اتجاهات التوسع العمراني :

أنشأت مدينة شلغوم العيد وكغيرها من المدن في المناطق الداخلية و التي كانت محيطات استيطانية (مدن استعمارية) لأعراض عسكرية اقتصادية (فلاحية) ، تمتاز بمخططات شطرنجية أحادية المركز (الحي الأوروبي). تليها الأحياء العربية بالضواحي و بطريقة عشوائية، و كان التوسع العمراني الأولي في هذه المدن وفق خطة حلقيية أي على شكل دائري ليتغير في بعد إلى اتجاهات متعددة لاصطدامه بعوائق مختلفة كانت سببا في تغيير اتجاه التوسع العمراني ، و قمنا بتقسيم اتجاهات التوسع العمراني حسب مراحل زمنية لنبين المعينات التي أدت إلى تغيير اتجاه التوسع ، و المراحل أهمها:

الشكل رقم (24) : اتجاهات التوسع العمراني



II. 7-1- المرحل ما بين 1962 – 1987 : نمو على شكل دائري :

كان هذا الشكل من النمو في الاتجاهات الأربعة و ما ساعده كان عامل الطبوغرافي و المتمثل في الانبساط ، حين كان النمو ابتداء من النواة الاستعمارية ، ليستمر العمران في النمو بشكل دائري مع استغلال للجيوب الموجودة داخل المناطق العمرانية سواء في انجاز سكنات او تجهيزات عمومية ، و استمر حتى سنة 1987 م ليصطدم بحاجزين الطبيعيين و المتمثلان في واد الرمال في الجنوب و واد ذكري في الشرق و ظفافهما التي تهدد بخطر الفيضان .

II. 7-2- المرحلة ما بين 1987 – 1998 :

في هذه المرحلة كان اتجاه النمو العمراني في الشمال و غرب مركز المدينة و هذا بسبب سهولة التوسع الذي يساعده الانبساط و نوعية التربة ، بالإضافة لانجاز بعض المنشآت العمومية (سكنات ، تجهيزات) الجيوب التي لازالت فارغة في الشرق و الجنوب .

II. 7-3- المرحلة ما بين 1998 - 2008 :

في هذه المرحلة كان اتجاه النمو العمراني في كل الجهات , بحيث كان يتمثل في ملئ الجيوب الفارغة داخل مركز المدينة (ACL) .

II. 7-4- المرحلة ما بين 2008 - 2013 :

في هذه المرحلة كان اتجاه النمو العمراني في اتجاه الغرب من مركز المدينة , و هذا بسبب سهولة التوسع الذي يساعده الانبساط و نوعية التربة بالإضافة للملكية العقارية للارض , و التي هي ملك للمستثمرة الجماعية مما يساعد في عميلة نزع و تحويل الملكية .

هذا التوسع الذي تم عبر الاتجاهات الأربعة كان عبارة عن توسع مجالي مساحي و خطي على المحاور الرئيسية المهيكلة للمدينة و المتمثلة في الطرق الوطنية و الولائية .

III. الملكية العقارية :

تكتسي الملكية العقارية للأراضي الزراعية المقنطرة أهمية بالغة في تحديد نمط و وتيرة التوسعات العمرانية , و اتجاهها و نمط العمراني . فقد ساهمت الملكية العمومية في الجزائر و بدور كبير في استفحال هذه الظاهرة منذ فترة السبعينات , و التي استهدفت أخصب الأراضي الزراعية للسهول .

كما تعتبر الملكية العقارية من بين أهم العوامل التي تركز عليها عميلة التهيئة العمرانية التعمير , حيث لاحظنا وجود ثلاث أنواع من الملكية بمجال الدراسة أراضي تابعة للدولة – أراضي تابعة للبلدية – أراضي تابعة للخاص.

III. 1 - أراضي ملك للدولة :

تتربع على مساحة 230,41 هـ و تمثل 35,60% من المساحة الإجمالية للمجال , و هي موزعة على التجمعات العمرانية كما يلي :

أ. المركز :

تم استهلاك مساحة تقدر بـ : 205,38 هـ من الأراضي التابعة لأمالك الدولة في التجمع الرئيسي للبلدية , حيث نجده في يقع في الجهة الشمالية الشرقية و الجهة الشمالية الغربية من مركز المدينة .

ب. التجمع الثانوي :

بالنسبة للتجمع الثانوي – حي جامع لخضر - فقد تم استهلاك مساحة تقدر بـ : 25,03 هـ حيث نجد هذا النوع من الأراضي يقع في الجهة الجنوبية الشرقية .

III. 2 - أراضي تابعة للبلدية :

تتربع على مساحة تقدر بـ 290,89 هـ و تمثل 44,94 % من المساحة الإجمالية للمجال , و هي موزعة على التجمعات العمرانية كما يلي :

أ. المركز :

تم استهلاك مساحة تقدر بـ : 269,21 هـ من الأراضي التابعة للبلدية في التجمع الرئيسي للبلدية , حيث نجده في يقع في المركز و الجهة الجنوبية الشرقية للمركز .

ب. التجمع الثانوي :

بالنسبة للتجمع الثانوي - حي جامع لخضر - فقد تم استهلاك مساحة تقدر بـ : 21,68 هـ حيث نجد هذا النوع من الأراضي يقع في مركز حي جامع لخضر أو ما يعرف بـ " la cité " .

III. 3 - أراضي ملك للخواص :

و تتربع على مساحة 125,96 هـ أي نسبة 19,46 % من مساحة مجال الدراسة , و هي موزعة على التجمعات العمرانية كما يلي :

أ. المركز :

تم استهلاك مساحة تقدر بـ : 103,82 هـ من الأراضي التابعة للخواص في التجمع الرئيسي للبلدية , حيث نجده في يقع في الجهة الشمالية و الجهة الجنوبية الشرقية للمركز .

ج. التجمع الثانوي :

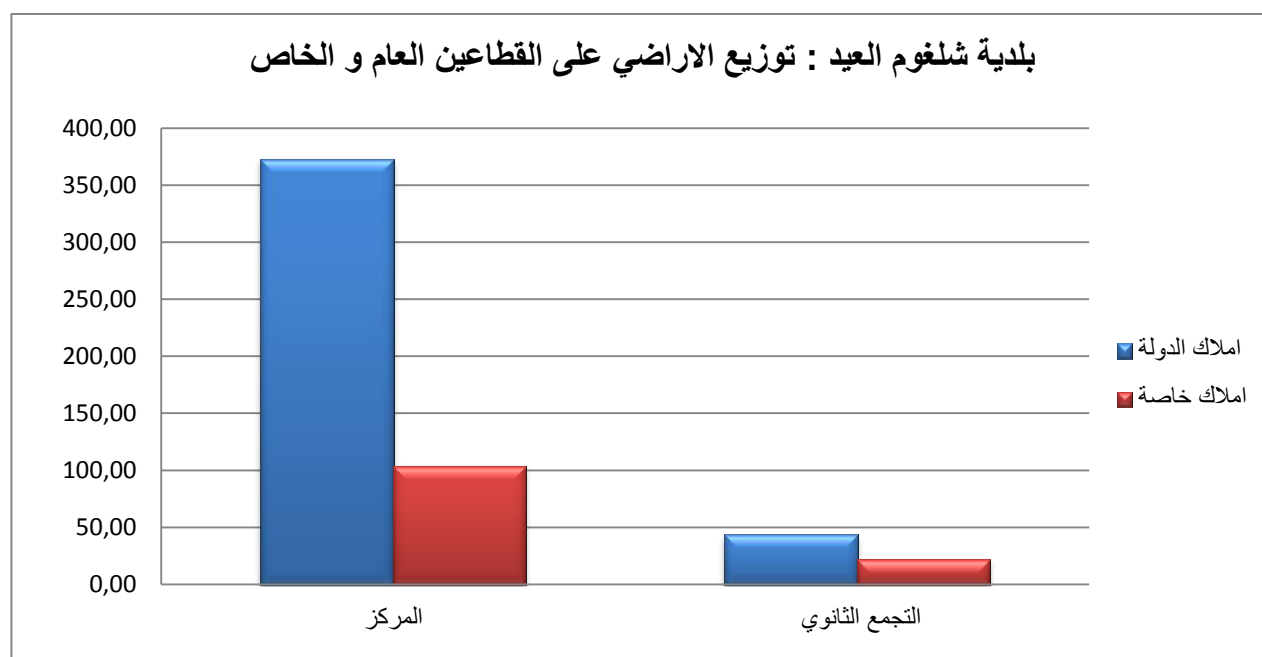
بالنسبة للتجمع الثانوي - حي جامع لخضر - فقد تم استهلاك مساحة تقدر بـ : 22,13 هـ حيث نجد هذا النوع من الأراضي يقع في الجهة الجنوبية للتجمع الثانوي .

الجدول رقم (30) : الملكية العقارية

النسبة المئوية (%)	المجموع	التجمع الثانوي (حي جامع لخضر)	المركز	
44,94	290,89	21,68	269,21	املاك الدولة
19,46	125,96	22,13	103,82	املاك خاصة
35,60	230,41	25,03	205,38	مستثمرات جماعية
100	647,25	68,84	578,41	المجموع

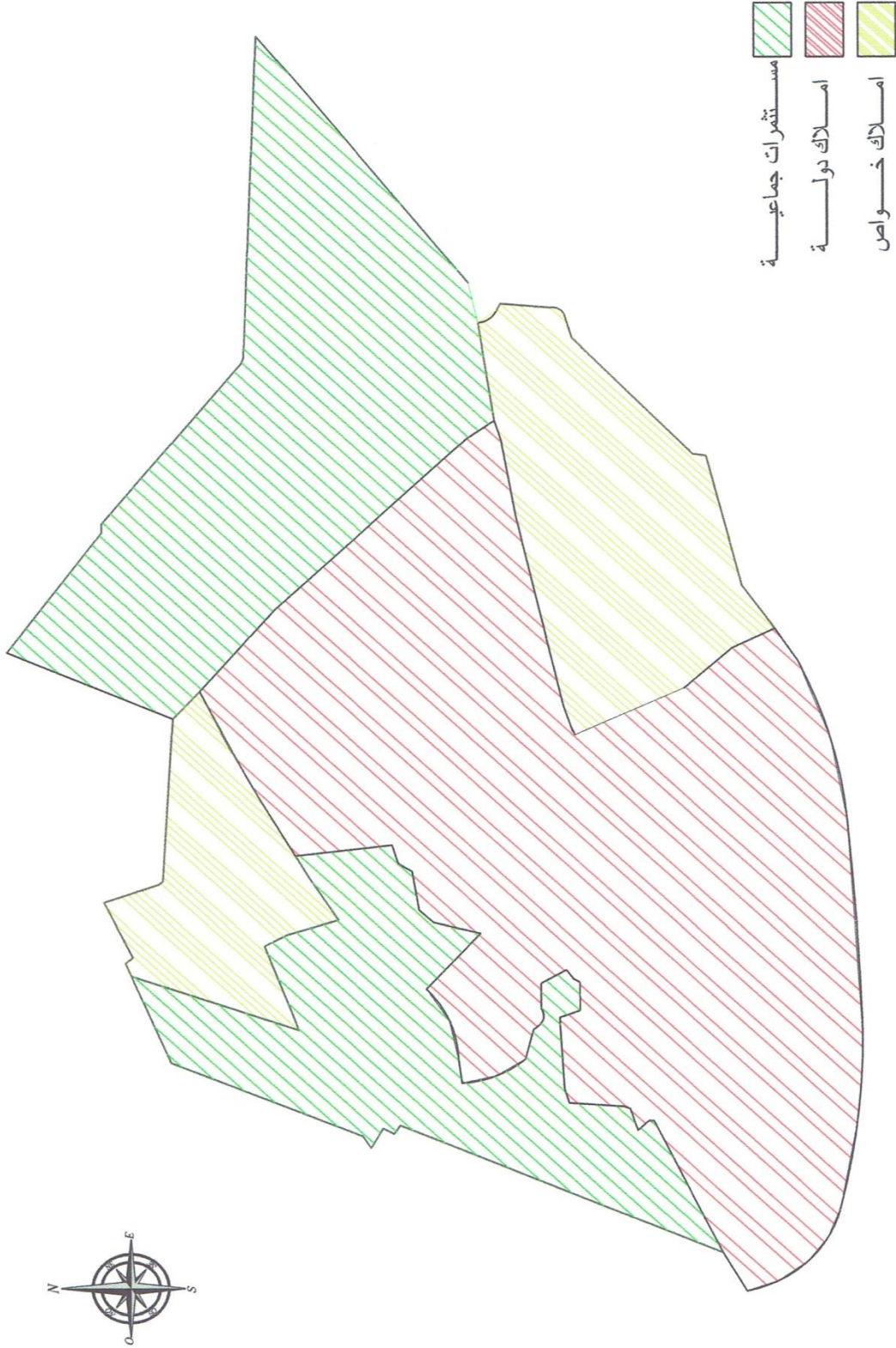
المصدر : المحافظة العقارية - شلغوم العيد

الشكل رقم 25 :



بلدية شلغوم العيد
العنوان/ الملكية العقارية - المركز-

خريطة رقم (21)

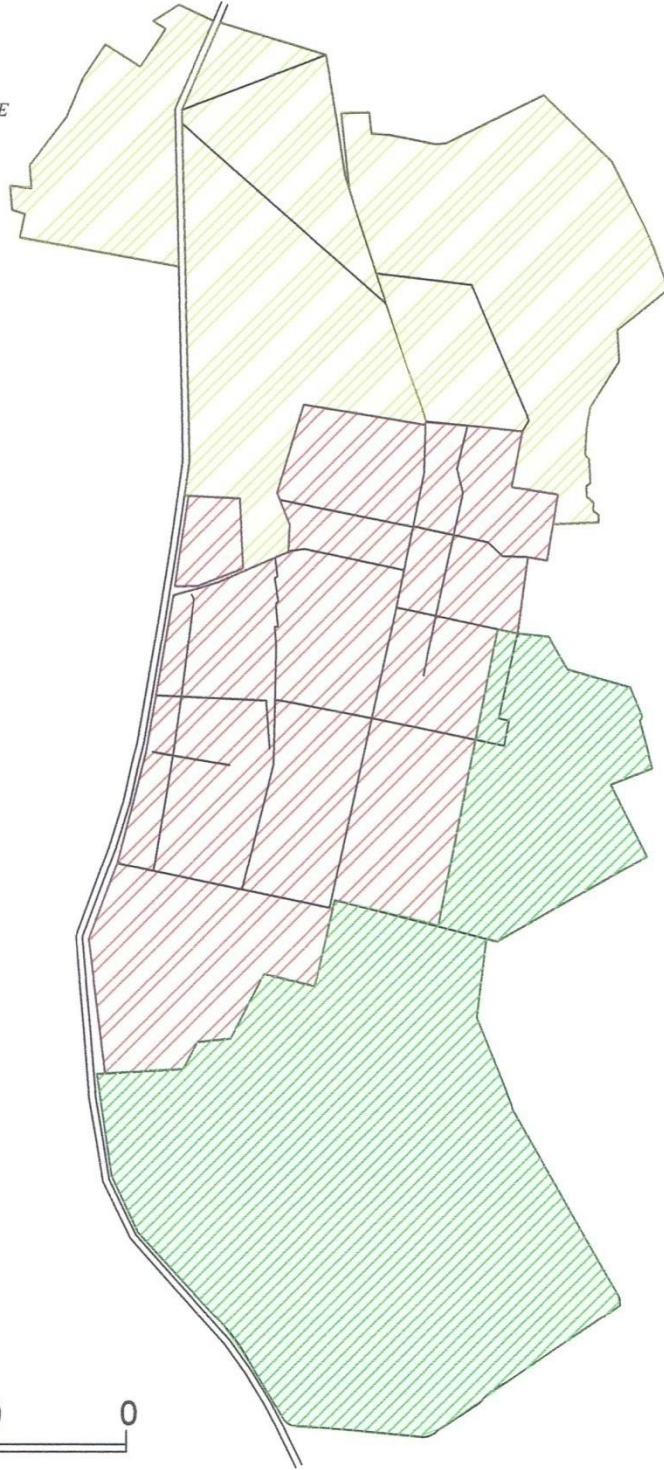


0
400 م

المصدر: مديرية املاك الدولة+معالجة شخصية

خريطة رقم (22)

بلدية شلغوم العيد
الملكية العقارية - حي جامع لخضر-



0 200 م

مستثمرات جماعية
املاك دولة
املاك خواص

المصدر: مديرية املاك الدولة+معالجة شخصية

IV. تطور الحظيرة السكنية :

إن دراسة هذا العنصر عامل مهم و جوهري في مختلف الدراسات العمرانية, باعتبار السكن البنية الأساسية المكونة للمجال الحضري و من هنا يمكن توضيح و إبراز مختلف التطورات و التغييرات التي يعرفها النسيج العمراني ذلك من خلال الجدول التالي :

IV. 1 تطور عدد المساكن :

لقد عرفت الحظيرة السكنية لبلدية شلغوم العيد ارتفاعا مهما و مستمر من سنة لأخرى هذا , حيث قدرت عدد المساكن في البلدية بـ : 11313 مسكن وفق الاحصاء العام للسكان و السكن 1998م موزعة على مجال البلدية , ففي المركز بلغت عدد المساكن 7503 مسكن و التجمع الثانوي بلغ 1566 مسكن أما المناطق المبعثرة فقد بلغ 2244 مسكن , ليرتفع في سنة 2008 و يبلغ 17067 مسكن بمجال الدراسة موزعة على المركز الذي وصل عدد المساكن به الى 12150 مسكن و التجمع الثانوي 2720 مسكن أما المناطق انخفض ليصل 2197 مسكن . راجع لعدة أسباب رئيسية هي الزيادة الطبيعية و الهجرة الريفية و كذا عوامل الجذب التي تتمتع بها المنطقة حيث نجد إن الزيادة السكنية لتجمع الرئيسي بلغت 4647 مسكن , في حين قدرت نسبة الزيادة في التجمع الثانوي بـ : 1154 مسكن و هذا راجع لطلب المتزايد على السكن خلال الفترة (1998-2008) اما المناطق المبعثرة فقد انخفض نتيجة لهجرة السكان للمساكن القديمة الى المدينة و تعرض معظمها للهدم او استعمالها في تربية الحيوانات .

IV. 2- معدل اشغال المسكن ⁰¹ :

إن دراسة هذا العنصر عامل مهم في تهيئة و تنظيم مجال البلدية ' حيث نلاحظ انفاض في معدل اشغال السكن للفترة الممتدة بين 1998 و 2008 ففي سنة 1998 كان يقدر بـ 5.58 فرد / مسكن لينخفض في سنة 2008 و اصبح بـ 4,47 فرد/مسكن بشلغوم العيد رغم انها تسجل اعلى كثافة سكانية في الاقليم ' كما لاحظنا انخفاض في المعدل بالنسبة للتجمع الثانوي حي جامع لخضر و اصبح المعدل يقدر بـ 5,24 فرد/مسكن سنة 2008 بعدما كان يقدر بـ 6.27 فرد / مسكن, كما نلاحظ انخفاض المعدل للمناطق المبعثرة حيث يقدر بـ 5,84 فرد / مسكن سنة 2008 بعد ما كان يقدر بـ 6.70 فرد / مسكن و هو معدل اقل من المعدل الوطني المقدر بـ 6,80 فرد/مسكن و معدل الدائرة المقدر بـ 4,90 فرد/مسكن و هو معدل جيد مقبول في مجال الدراسة ليبين ان المجال لا يعاني من الاكتظاظ و من الضغط الشديد على المساكن و الجدول رقم (31) يوضح تطور الحظيرة السكنية بالنسبة لعدد السكان بلدية شلغوم العيد من الفترة (1998-2008)

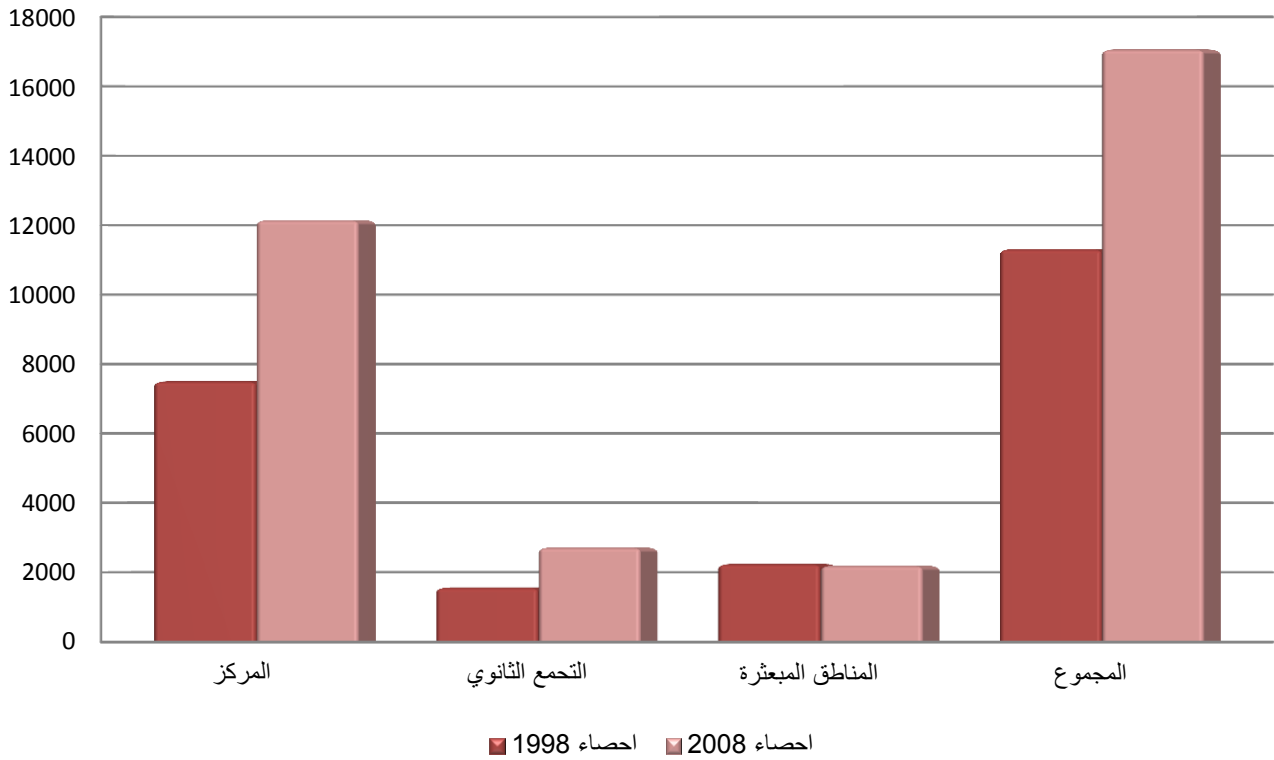
• الجدول رقم (31) : تطور معدل اشغال المسكن (1998-2008).

المراكز	نوع التجمع	إحصاء 1998			إحصاء 2008		
		عدد السكان (نسمة)	عدد المساكن	معدل اشغال المسكن (فرد/مسكن)	عدد المساكن	عدد السكان (نسمة)	معدل اشغال المسكن (فرد/مسكن)
المراكز الحضرية	شلغوم العيد	41733	7503	5,58	12150	54431	4,47
	بوقرانة	9826	1566	6,27	2720	15284	5,24
المناطق المبعثرة		15055	2244	6.70	2197	12839	5.84
المجموع البلدية		66614	11313	5.88	17067	82554	4.84

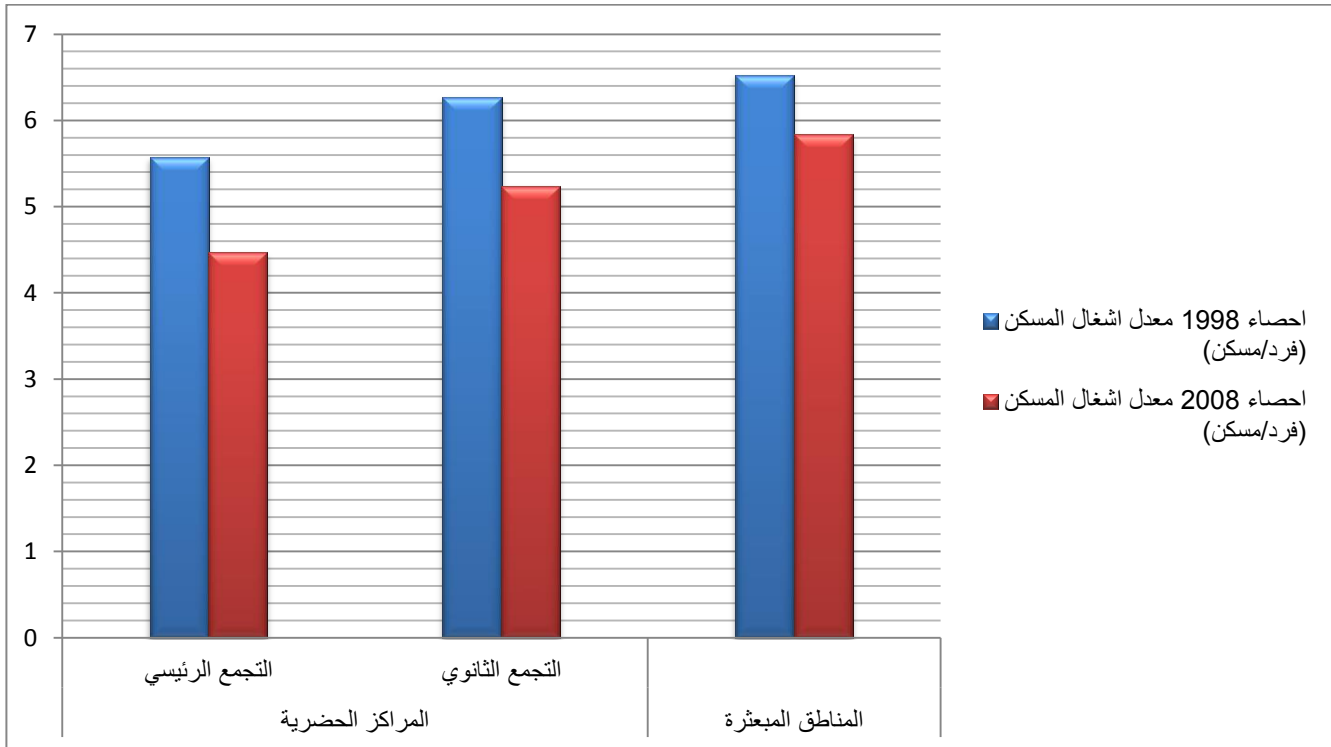
المصدر : ONS + معالجة شخصية للمعطيات

01 معدل اشغال المسكن = عدد السكان / عدد المساكن

بلدية شلغوم العيد : تطور الحظيرة السكنية 1998-2008



شكل رقم 27 : تطور معدل اشغال المسكن 1998-2008



IV. 3- الأنماط السكنية وتوزيعها :

تتميز كل مدينة بتعدد انماطها السكنية التي تختلف من مكان لآخر بحسب اهميتها ومادة بنائها وارتفاعها ودرجة التزاحم فيها , بالإضافة الى المستوى المعيشي للسكان ومدى توفر الخدمات فيها ويعتبر السكن عاملا هاما تقاس على مستواه درجة حضارة السكان ولا يحدد مستوى معيشتهم و مدينة شلغوم العيد تضم عدة انماط سكنية هي :

IV. 3- 1 - السكن الفردي الحديث :

هو النمط السائد بالمدينة يحتل اكبر جزء واكبر مساحة من النسيج الحضري و ينقسم الى ثلاثة انواع :

أ. النمط الفردي الاستعماري :

من خلال دراستنا للمجال لاحظنا بأن هذا النمط يشكل نواة المدينة , وفي هذا النمط تتميز المساكن بطابع معماري استعماري مميز حيث نجد معظم السكنات مكونة من طابق ارضي واحد او من طابقين (R+1) الارضي مخصص للنشاط التجاري اما العلوي فهو مخصص للسكن , و يعود تاريخ نشأته الى الفترة الاستعمارية و يتميز بمخطط شطرنجي واضح المعالم و بالاحص الطرق الرابطة بين مختلف الاحياء المشكلة من هذا النمط ونجده بطابعه الجمالي الخاص به و الذي يتميز بالبساطة على عكس المنشآت والتجهيزات التي تحتوي على تفاصيل جمالية ولكن في الفترة الاخيرة بدا الطابع يفقد خصائصه بفعل عمليات الهدم واعادة البناء بخصائص ومميزات مختلفة عن السابق .

حيث شكلت المساكن المنجزة من طرف الاستعمار احياء لا يواء الاهالي تميزت بكثافة عالية للسكان والمساكن و تتوفر على مختلف التجهيزات العمومية و المرافق الضرورية كالأرصفة وشبكات الصرف الصحي ... الخ .

كما نجد بعض المساكن المنجزة من طرف الاهالي في الفترة الاستعمارية , مؤلفة من طابق ارضي وتتميز بواجهات ذات فتحات صغيرة , لان معظم الغرف الرئيسية تطل على الفناء الداخلي ومعظمها مبنية من الحجارة او الطوب ومسقفة من القرميد ونجدها خاصة في مركز المدينة .

ب. السكن الفردي الحديث المنظم :

و الذي عبارة عن التخصيصات التابعة للهيئات الادارية سواء كانت بلدية او ديوان الترقية و التسيير العقاري , و هذه الاخيرة خاضعة لأدوات التهيئة العمرانية مثل المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) و مخطط شغل الاراضي (POS) و يتميز بربطه بمختلف شبكات الربط من كهرباء و غاز و طرق .. الخ , و نجد النمط في جهات مختلفة من المدينة و التجمع الثانوي (حي جامع لخضر) فنذكر على سبيل المثال منها : حي محمد بوضياف الذي يوجد فالجهة الشمالية وحي هواري بومدين في الجهة الشمالية الغربية , الخ . كما عرفت مدينة شلغوم العيد في الأونة الاخيرة ظهور نوع من التخصيصات ملك للخواص , حيد نجدها مهيكله و تخضع لشروط و قوانين التهيئة العمرانية نذكر على سبيل المثال : تخصيص عفاص يقع في الجهة الجنوبية الغربية و تخصيص مغلاوي الواقع جنوب التجمع الرئيسي , هذه الاحياء تشكل وحدة النسيج المتجانس فنجد ان الواجهة بها مبنية بمواد حديثة , الا ان اغلبية هذه الاحياء تتميز بغياب الطرق حيث ارتفاع البناءات مختلف منها ذات طابع واحد ومنها ذات ذات اربع طوابق .

ج. النمط الفردي الفوضوي :

وهو نوع من السكنات التي توسعت بطريقة غير قانونية أي لا تخضع لأي شكل من اشكال التهيئة العمرانية , بحيث نلاحظ تداخل في الشوارع و ضيقها بالإضافة لغياب متخلف الشبكات الربط من كهرباء و غاز و الربط بشبكة الصرف الصحي , ينتشر هذا النمط بشكل كبير في التجمع الثانوي حي جامع لخضر نذكر منها : حي بلكبش و صحراوي .. الخ , اما في مركز المدينة فالنسبة اقل نوعا ما حيث نجد هذا النمط في اقصى الجهة الشرقية وكذا الجهة الغربية , و يعود انشاؤها الى ما بعد 1984 م , كما تتميز هذه الاحياء بالكثافة السكانية السكنية العالية بالرغم من البنية الحضرية التي تعاني من نقص في الهيكلة للمجال المعماري .

IV. 23 - السكن الجماعي والنصف الجماعي الحديث :

عرفت مدينة شلغوم العيد الكثير من مشاريع السكنات الجماعية وكذا النصف جماعية لاجل تلبية الطلب المتزايد على السكن . و لتلبية حاجيات السكان التي تصاعدت وتيرتها بعد ترقيتها الى مقر الدائرة 1984

أ. النمط الجماعي :

يعتبر هذا النمط من السكن جد مهم لانه يحوي كثافة كبيرة من السكان و في مساحة اصغر , يتركز هذا النمط من السكن في الجهة الشرقية للمدينة حيث يقدر علو العمارات ب (R+3) و (R+5) ويضم هذا النمط كل من : حي 1109 مسكن , حي عبد الله باشا , حي 500 مسكن (CNEP) , حي الشهداء , الحي العسكري ... الخ وحالتها عموما متوسطة الى جيدة .

ب. النمط النصف جماعي :

هو عبارة عن مباني ذات ارتفاع صغير (R+1) تمتاز بوضعية حسنة من حيث الغرف والتهيئة الداخلية , بالإضافة لهذا لكل مسكن مدخل مستقل , حيث نجدها ب: حي 500 مسكن (CNEP) حي 128 مسكن شمالا وهي قليلة وحالتها جيدة .

الصورة رقم (10): نمط السكن الجماعي

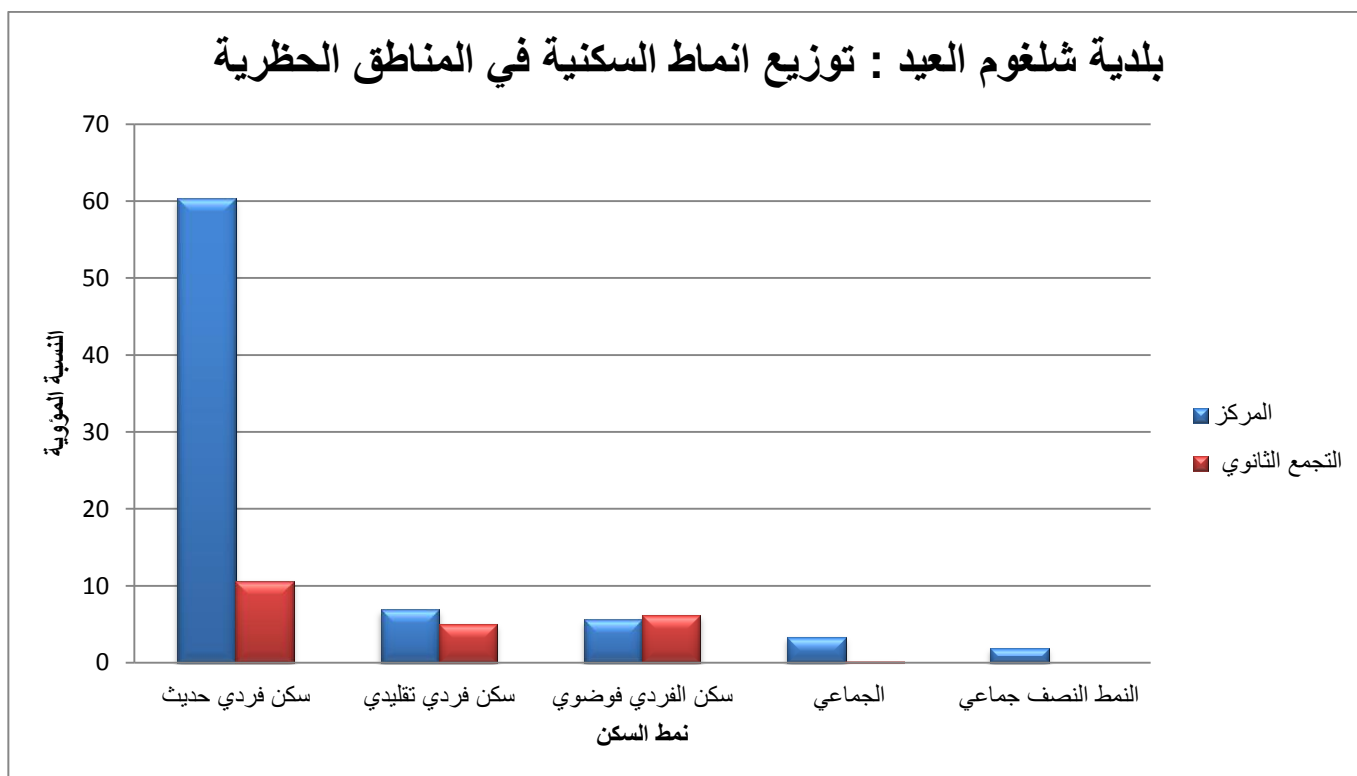


الجدول رقم 32 : التوزيع العام لأنماط السكنية في المناطق الحضرية :

المجموع	النمط السكني					العدد/ النسبة	اسم المدينة
	النمط النصف جماعي	الجماعي	النمط الفردي				
			فوضوي	الحديث	التقليدي		
9173	228	393	657	7089	806	العدد	شलगوم العيد
78.03	1.94	3.34	5.59	60.31	6.86	النسبة (%)	
2582	00	15	728	1248	591	العدد	بوقرانة
21.97	00	0.13	6.19	10.62	5.03	النسبة (%)	
11755	228	408	1385	8337	1397	العدد	مجموع البلدية
100	1.94	3.47	11.78	70.92	11.88	النسبة (%)	

المصدر : القسم الفرعي البناء و التعمير + معالجة المعطيات.

الشكل رقم 28 :

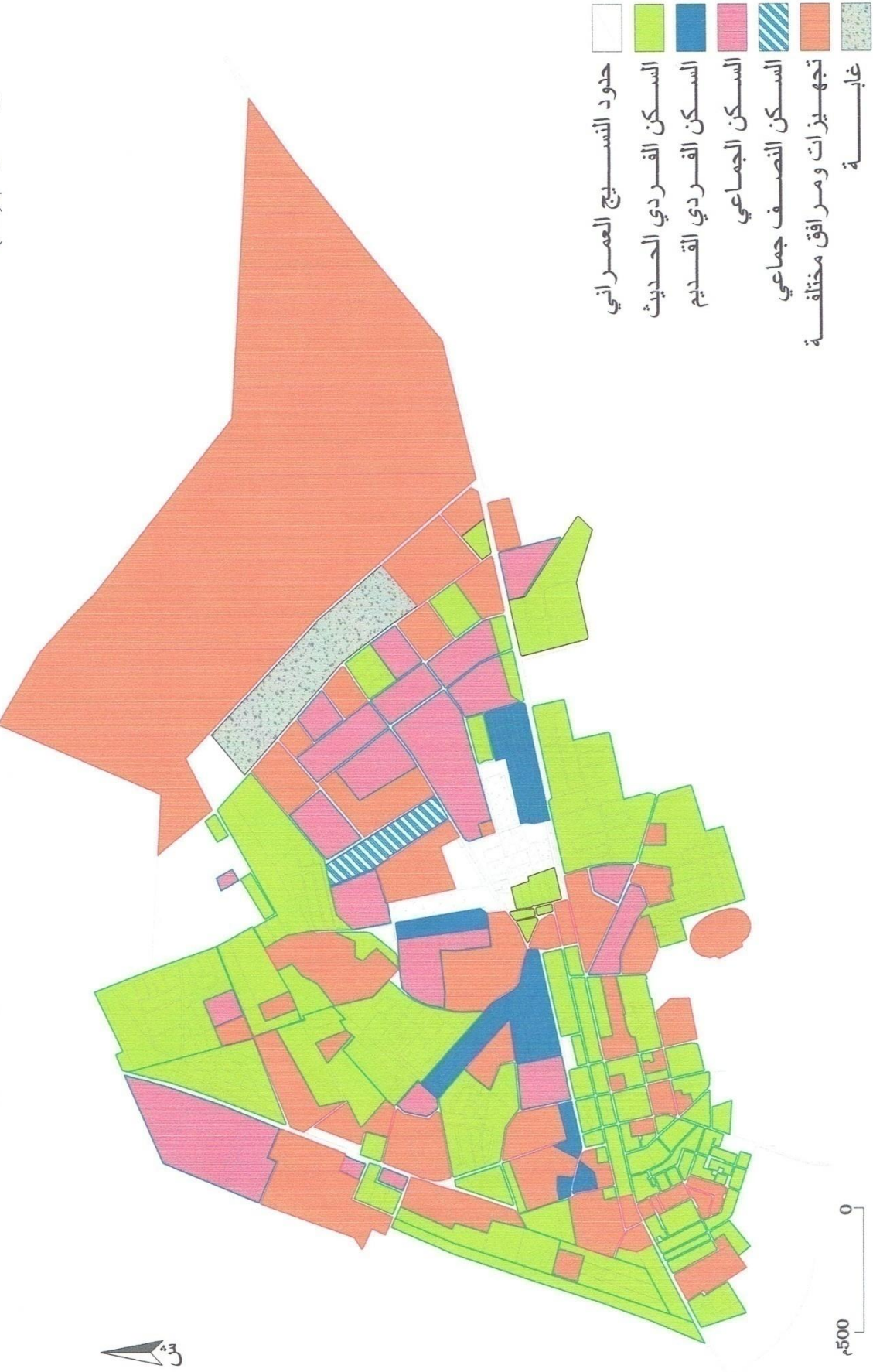


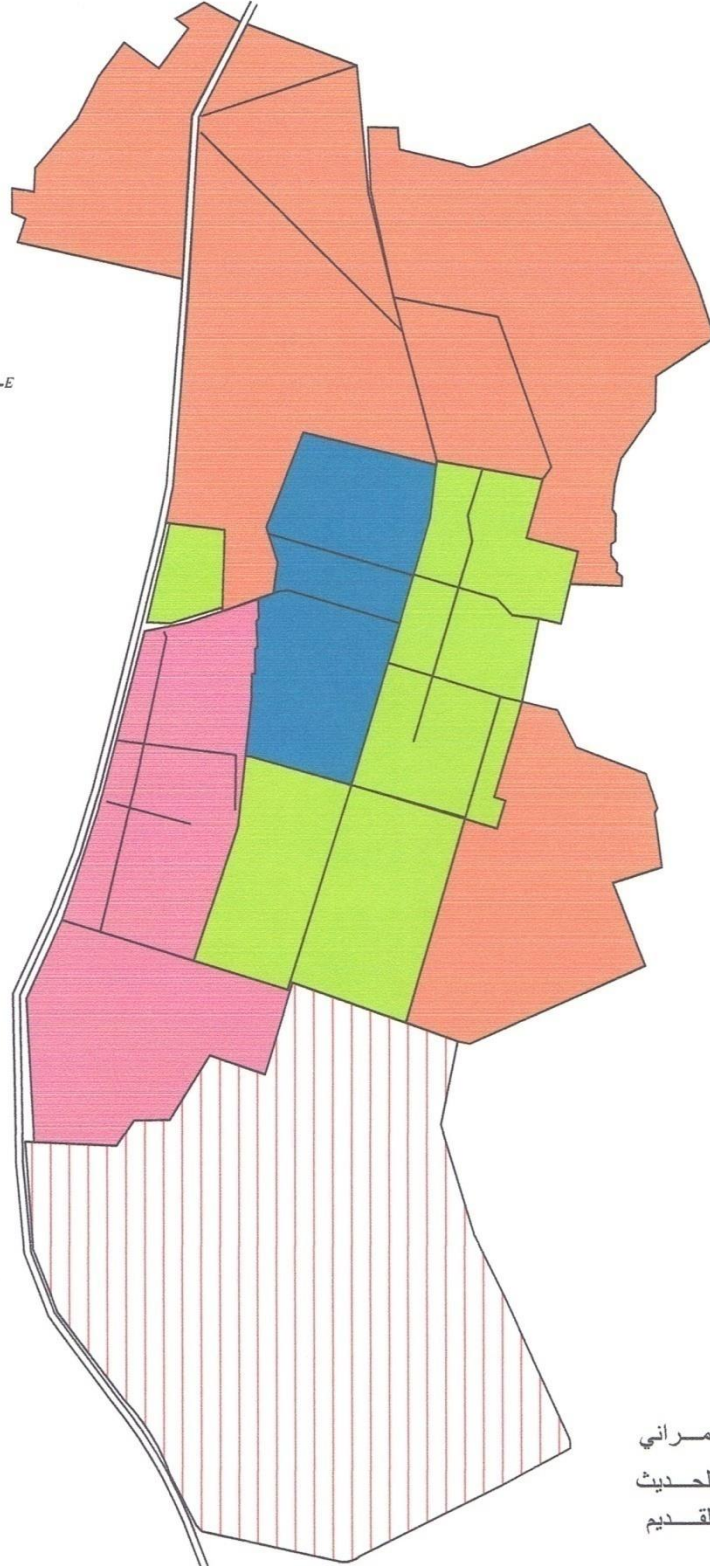
ملاحظة :

نلاحظ سيادة السكن الفردي بمدينة شलगوم العيد بحيث نجد ان الدولة ركزت على هذا النوع من السكن في مخططاتها للتهيئة .

خريطة رقم (23)

مدينة شلغوم العيد: الانمط السكنية (المركز)





0 200 م

- حدود النسيج العمراني
- السكن الفردي الحديث
- السكن الفردي القديم
- السكن الجماعي
- السكن الفوضوي
- توسع مدى قريب

المصدر / المخطط التوجيهي لبلدية شلغوم العيد

IV. 3 - 3 - الخصائص و الأنماط السكنية المتواجدة بالمراكز الريفية:

لقد عرف السكن في المجال الريفي تحولات هامة ذلك بإدخال انماط سكنية جديدة في البناء منذ الاستقلال ويغلب على المجتمع الريفي النمط التقليدي القديم يتوزع هذا النمط بصفة منتشرة في هذه المراكز بحيث تتميز بواجهة صماء وهي مبنية بمواد تقليدية محلية وهذه المباني تمر بحالة تدهور كبيرة وهي بحاجة الى تعديلات تتكون من طابق ارضي + الطابق الاول في بعض الاحيان و يتسم بنسق محلي وظيفي معبر عن طبيعة المجتمع. فجل التجمعات ذات اصل استعماري, حيث كانت عبارة عن مزارع و مراكز صغيرة و بمقارنة هذا الماضي مع التطورات التي شهدتها في ميدان السكن نجد انها تشكل نواة الانطلاقة في تعمير المجال الريفي كما ان لدولة دور كبير في هذا المجال أهمها :



الصورة رقم (10): مسكن ريفي قديم .

أ. نمط المحتشد:

هي مساكن ذات طابع استعماري شيدت خلال فترة سياسة الثورة التحريرية بهدف تجميع السكان و مراقبتهم , يمتاز المحتشد ببساطة شكله و تقسيماته الداخلية المتجانسة, بنيت الجدران من الحجارة اما السقف فهو من القرميد الاحمر, ارتفاعه لا يتعدى الطابق الارضي, طرأت عليه تغيرات وصل الى طابقين و هو مسكن يفتقر لأبسط الشروط الضرورية و بنيت هذه المحتشيدات خصيصا لغرض فرض العزلة على السكان لمنعهم من تقديم المساعدة للمجاهدين .

ب. نمط السكن الفردي القديم (استعماري) :

هو نمط و ليد الفترة الاستعمارية, يشكل النواة القديمة (القرية) يتكون من مباني محدودة الارتفاع طابق (سكن ارضي) مادة بنائه الحجارة و الياجور و سقفه قرميد حمراء اللون بعض المساكن تعاني من حالة انشائية متدهورة بسبب قدم عمرها.

ج. نمط السكن الريفي التقليدي و مكوناته الداخلية :

هذا النوع من السكن يميز الحياة البسيطة للسكان و يتكون من :

- ✓ المدخل "السقيفة" : المدخل في المسكن التقليدي يكون على شكل فضاء يسمح بالمحافظة على حرمة و تقاليد اهالي المنزل .
- ✓ الحوش : هو فضاء معزول عن الشارع و يكون عادة ذو شكل مستطيل له عدة وظائف "تجهيز الاكل, الالتقاء, الغسيل " كما له وظيفة مناخية "الاضاءة, التهوية " .
- ✓ بيت الضيوف : هو فضاء يستعمل لاستقبال الضيوف .
- ✓ الغرفة : عادة تطل على محيط الحوش و تستعمل للنوم .
- ✓ المجلس "المطبخ" : هو فضاء يستعمل في تجهيز الاكل و يحتوي على موقد .
- ✓ المخزن : هو فضاء يستعمل لتخزين المنتوجات الفلاحية .
- ✓ الاسطبل : يستعمل للتربية الحيوانات .

د. نمط البناء الذاتي :

بعد سنة 1962 تأخرت الدولة في النظر الى عنصر السكن في المجال الريفي الى غاية السبعينات نتيجة ثقل الازمة الاقتصادية و الاجتماعية التي ورثتها عن العهد الاستعماري فبدأت بتدعيم البناء الذاتي فكان حجم الانجاز رمزيا في كامل التجمعات نتيجة نقص الامكانيات, كما اخذت على عاتقها ايضا تكاليف انجاز مساكن لفئة الفلاحين, لتتواصل جهود الدولة لخلق توازن في التحولات الديموغرافية لذا قامت بفتح المجال للبناء الخاص و كان ذلك مع مطلع الثمانينات , اذن ففترة السبعينات و الثمانينات هي نقطة بداية الاهتمام بالعالم الريفي عامة و بالتجمعات على وجه الخصوص .

هـ. نمط السكن الريفي الحديث : كان هذا النمط من السكن على شكل ترميم المنازل قبل 1994 و المقدر بـ

120.000 دج مقدم من طرف البلدية

ظهر هذا النمط في سنة 1994 اي منذ تأسيس الصندوق الوطني للسكن (FONAL) , بحيث كان يعرف باسم " البناء الذاتي " – auto construction – و كانت تقدر قيمة الاعانة المالية المخصصة للشخص الواحد بـ : 120.000 دج , و فقد عرفت هذه الصيغة انتعاشا متزايدا بفضل الارتفاع المحسوس لقيمة الاعانة المالية التي تقدم لطالبي الاعانة , حيث انتقلت من 200.000 دج الى 500.000 دج و اخيرا 700.000 دج. مما اثر اكثر في هذا البرنامج هو دمجها في إطار المشاريع الجورية للتنمية الريفية فهو مدعم من طرف الدولة لأجل خدمة الارض وقد استفادت البلدية في سنة 2002 من 12 مسكن , و من 710 مسكن ضمن المخطط الخماسي الثاني 2010/2014 لتصل الى مجموع لي قدر بـ 824 مسكن و هي موزعة كما يوضحه الجدول رقم : 33 , كما ان الطلب في زيادة مستمرة للاستفادة من الاعانة المالية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للسكن حيث تجاوز عدد الملفات



المودعة على مستوى مصالح البلدية لاكثر من 2200 طلب .

الجدول رقم 33 : وضعية البناء الريفي 2002 - 2014 - بلدية شلغوم العيد -

المجموع الكلي	السكنات غير الموزعة	السكنات الموزعة				البرامج
		مجموع السكنات الموزعة	السكنات الغير منطلقة	السكنات المنطلقة	السكنات المنتهية	
10	/	10	/	/	10	1993
22	/	22	/	/	22	1994
07	/	07	/	/	07	1995
18	/	18	/	/	18	1997
29	/	29	/	/	29	1998
12	/	12	/	/	12	2002
11	/	11	/	02	09	2003
65	/	65	/	05	60	البرنامج الخماسي 2009/2005
26	/	26	/	15	11	برنامج 2009
710	/	710	389	290	31	البرنامج الخماسي 2014/2010
910	/	910	389	312	209	المجموع

المصدر : المديرية التقنية للبلدية APC

IV. 4 - المشاريع السكنية العمومية في بلدية شلغوم العيد :

كان ديوان الترقية و التسيير العقار OPGI يسمى سابقا « ديوان السكن للكراء المعتدل » و هي هيئة موروثه عن المستعمر الفرنسي, و قد ازداد دوره الوظيفي بفضل التنظيم الاقتصادي الجديد و خاصة بعد ظهور ازمة السكن و بذلك اصبح يسمى ديوان الترقية و التسيير العقاري بعد صدور القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 01 جوان 1985 المتضمن التنظيم الداخلي لدواوين الترقية و التسيير العقاري في الولاية 08/93 وهو يخضع لقوانين و قد اشرف على انجاز مشاريع هذه الهيئة عدة مكاتب دراسات عمومية و خاصة ساهمت في انجاز المخططات و متابعة الاشغال حيث قامت بإنجاز عدة مساكن جماعية تتوزع عبر البرامج التالية :

IV. 4-1 - برنامج السكن العمومي الإيجاري (LPL) :

كان يعرف سابقا بالسكن الاجتماعي, ظهرت سياسته في الفترة ما بين 1962 و 1977 كوسيلة لتلبية الحاجيات الضرورية للسكان آنذاك, وهو ممول من طرف الدولة بواسطة الخزينة العمومية وفقا لميزانية تحدد حسب المشروع لكنه اصبح في الوقت الراهن موجه فقط للفئة التي تسكن البيوت القصدية او تلك التي تعرضت منازلها للتخريب لحدوث كوارث طبيعية او غيرها كما يجب الا يتجاوز دخل الاسرة المستفيدة من هذه الصيغة من السكن متوسط الدخل الفردي الوطني المقدر ب 24000 دج. وقد استفادت بلدية شلغوم العيد كغيرها من المدن الجزائرية من هذا النوع من المساكن حيث قدرت حصة بلدية شلغوم العيد 3584 ب مسكن منذ نشأتها الى يومنا الحالي.

IV. 4-2 - برنامج السكن الاجتماعي التساهمي LSP:

ظهر هذا النوع من السكن بناء على التعليمات الوزارية رقم 83 المؤرخة في 28/04/2002 الصادرة عن وزارة السكن و التعمير و التي توضح كيفية تجسيد هذه المشاريع على ارض الواقع و هو موجه للفئة المتوسطة الدخل بحيث لا يتجاوز دخل الاسرة - الزوج + الزوجة - (الدخل القاعدي الأدنى $\times 6$) دج بالاضافة لقرض بنكي , حيث يمول هذا النوع من السكن من الصندوق الوطني للسكن و هي مؤسسة عمومية تابعة للدولة تقوم مقام و سيط بين الخزينة العمومية و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط حيث يستفيد منه الشخص بعد تقديم طلب و دفع مقدار معين من المال حسب دخله و مساحة المسكن, كما تمنح له الدولة دعمو الذي كان يقدر ب 500.000 دج و ارتفع ليصبح 700.000 دج , و من شروط الاستفادة من الدعم الا يكون قد استفاد من سكن اجتماعي أو قطعة ارض ملكة ضمن التخصيصات السكنية. و قد استفادة بلدية شلغوم العيد من هذا النوع من السكنات ضمن البرنامج الخماسي بحصة تقدر ب : 2467 مسكن, و قد قدمت كل التسهيلات لإنجاز و الاستفادة من مثل هذه البرامج.

IV. 4-3 - برنامج السكن التطوري :

ظهر هذا النوع من التخصيصات في إطار التعليمات المؤرخة في 1 أوت 1995 ، و المتعلقة بكيفيات و هي سياسة و جهة للفئات المتوسطة الدخل (24000 دج / 108000 دج) الاجتماعية المحدودة الدخل، و تتميز مساكنها بالتطور العمودي والأفقي، حيث تتكون هذه المساكن من مساحة إجمالية تتراوح بين 100 و 150م² قابلة للتوسع على 2 خلية قاعدية بمساحة 40 م² , مجهزة بمختلف الشبكات ، ويساهم المستفيدين في عملية تجهيز التخصيص. و استفادت بلدية شلغوم العيد و بتحديد في التجمع الثانوي 33 مسكن في سنة 1997 .

IV. 4 - 4 - برنامج السكن عن طريق البيع بالإيجار (LV) :

تم استحداث هذه الصيغة من السكن في 2001/04/23 مساندة للأشكال المذكورة سابقا و تعمل على تخفيف الضغط المسجل في السكن الاجتماعي, كما انه يمتاز بمبدأ الحصول على امتلاك المنزل على شكل تسديدات شهرية من طرف المستفيد, حيث يخضع هذا السكن لعدة شروط أهمها :

- الدخل الشهري الاسري لا يقل عن 24000 دج الحد الوطني الأدنى و لا يتعدى ست مرات الحد المذكور.
 - تسديد المبلغ مدة أقصاها 25 سنة و لا يتعدى السن 70 سنة .
 - دفع المبلغ الأول المقدر ب 25% من ثمن البيع على اربعة مراحل :
 - 10% عند قبول الملف,
 - 5% عند استلام المفتاح,
 - 5% عند امضاء العقد الأول للاستفادة,
 - 5% بعد سنة من امضاء العقد.
- اما المبلغ الباقي فيسدد على شكل ايجار شهري بدون فوائد.

وقد استفادة منه بلدية شلغوم العيد من 700 مسكن تتكفل بها شركة AADL , تقع بمخطط شغل الاراضي رقم : 03 غرب مركز المدينة .

IV. 4 - 5 - السكن الترقوي المدعم :

هي عبارة عن سكنات موجه للطبقة المتوسطة ذو مدخول شهري لا يقل عن 24000 دج, حيث يمكن للمستفيد اخذ قرض من البنك وهو دعم من طرف الدولة لتسديد تكاليف المسكن وفي كل مرة تخصم المستحقات من راتب المستفيد .

أ. السكن الجماعي : علما بان الطلبات المقدمة تصل الى 1451 طلب في بلدية شلغوم العيد , و بذلك فان هذه الانجازات من السكن ضمن الصيغ المختلفة تعتبر مؤشرات تنموية رامية لسياسة واعدة و هادفة للتخفيف و القضاء على ازمة السكن, لتستفيد بلدية شلغوم العيد من هذا النمط من 400 مسكن, 300 مسكن موزعة و 100 مسكن هي في طور الانجاز.

ب. السكن النصف الجماعي :

بدا بالانتشار في العشرية الاخيرة, يتكون من طابقين (R+1) اي 4 سكنات.

نتيجة :

وبعد هذا الشرح الموجز لأنواع السكن نلاحظ ان سياسة التعمير في بلدية شلغوم العيد اصبحت تركز اساسا على السكنات الجماعية , و ذلك للحد من الطلب المتزايد على السكن بتوفير اكثر عدد , مع استهلاك مساحة اقل .

IV. 5- البنية السكنية :

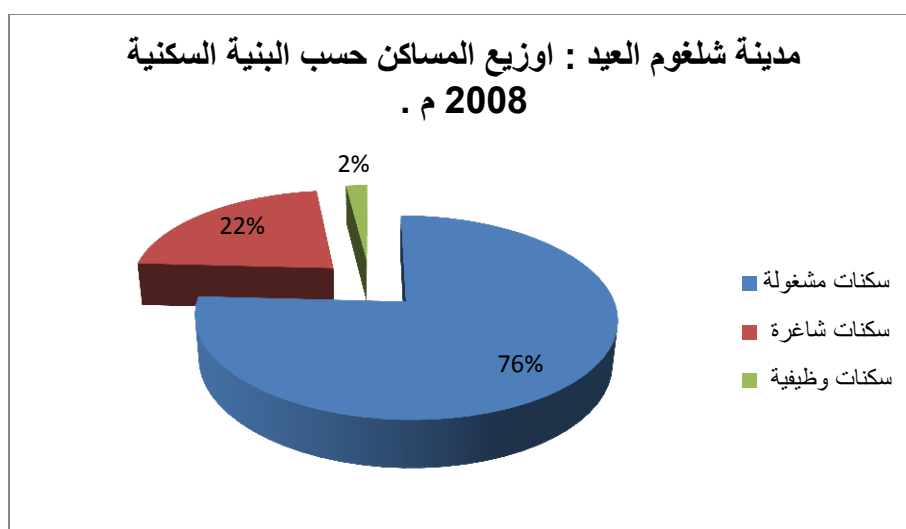
يشكل السكن الوظيفة الأساسية لأي مركز حضري وهو عادة ما يغلب أكبر نسبة من المجال ويعد من أهم احتياجات السكان وهذا ما جعله الإشكالية الأكثر انتشارا في بلدنا حيث تتوزع مناطق السكن داخل المدينة في مساحات متباينة ومتفاوتة وقد بلغ عدد المساكن في مدينة شلغوم العيد ب 11733 مسكن حسب تعداد 2008 حيث نجد أن 8985 مسكن مشغول أي ما يعادل 73.58 % من مجموع الكلي للمساكن , في حين أن المساكن الشاغرة قدرت بـ : 2521 مسكن أي ما يعادل 21.49 % من مجموع الكلي للمساكن و هي نسبة عالية و تلعب دورا مهما في ازدياد ازمة السكن , أما المساكن الوظيفية فقد قدرت بـ : 227 مسكن أي ما يعادل 1.93 % من مجموع الكلي للمساكن , والجدول التالي يبين عدد المساكن المشغولة وغير المشغولة .

الجدول رقم : 34 / مدينة شلغوم العيد : البنية السكنية لسنة 2008 .

وظيفية		شاغرة		مشغولة		التعيين
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	عدد المساكن
1.93 %	227	21.49 %	2521	73.58 %	8985	11733

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

الشكل البياني رقم (06) توزيع المساكن حسب البنية السكنية لسنة 2008 م



نتيجة :

و بعد هذا الشرح الموجز للأنماط السكنية نتطرق إلى نسبتها في كل مركز :

- ✓ لنميز عدة أنماط سكنية في مدينة شلغوم العيد , حيث يغلب عليها النمط الفردي الحديث بنسبة 58,17 % أي ما يعادل 4980 بناية من إجمالي المساكن الفردية , يليه نمط الفيلا بنسبة 24,63 % أي ما يعادل 2109 بناية , يليه نمط العمارة بنسبة 10,95 % أي ما يعادل 393 عمارة , يأتي بعده النمط الفردي التقليدي بنسبة 9,41 % أي ما يعادل 806 بناية , ليأتي في الأخير النمط الفوضوي بنسبة 7,67 % أي ما يعادل 657 مسكن .
- ✓ أما مركز بوقرانة يحتل النمط الفردي الحديث المرتبة الأولى بنسبة 45,77 % أي ما يعادل 1175 مسكن من إجمالي المساكن الفردية , يليه النمط الفوضوي بنسبة 28,35 % أي ما يعادل 728 مسكن يليه الفردي التقليدي بنسبة 23,02 % ما يعادل 591 مسكن يليه نمط العمارة بنسبة 9,80 % أي ما يعادل 15 عمارة و في المرتبة الأخيرة نمط الفيلا بنسبة 2,84 % ما يعادل 73 بناية .

I. المرافق و التجهيزات :

تعد التجهيزات عنصر مهيكلي في المجال و من أهم المعايير لقياس ديناميكية مركز حضري , وهي قاعدة أساسية تتركز عليها المدن و المراكز العمرانية في تطورها و تؤدي إلى تنشيط المجال الحضري و توسيعه , و هناك علاقة بين تحول المراكز و نوعية و مستوى التجهيزات الموجودة فيها , لتنشط العلاقة بين المراكز و تنقلات السكان من أجل قضاء مختلف الحاجيات و لها دور في التحولات الحضرية و من خلال المعاينة الميدانية لمختلف المرافق و التجهيزات على مستوى مجال الدراسة لاحظنا انها تتوفر على العديد من التجهيزات تختلف كما و نوعا من مركز لآخر و سنتطرق لها بالتفصيل فيما يلي :

I.1 - التجهيزات التعليمية⁰¹ :

يعتبر القطاع التعليمي من أهم القطاعات الاجتماعية لما له علاقة مباشرة مع السكان و يعتبر من أولويات أي دولة , هذا ما يجعلها واجهة اهتمام السلطات بشكل واضح و تعتبرها من أولوياتها الضرورية التي تجند لها كل طاقتها لتلبي احتياجات كافة السكان ولهذا فهو يشهد تطور مستمر في عدد الهياكل التعليمية فحظيرة الهياكل التعليمية بالمراكز ممثلة في الجدول التالي :

جدول رقم (35) : المؤسسات التعليمية في المراكز الحضرية لبلدية شلغوم العيد.

المركز	عدد مؤسسة الابتدائية	عدد الاكمائيات	عدد الثانويات +المتاقن	التكوين المهني
شلغوم العيد	22	07	1+3	03
بوقرانة	04	02	01	-
المناطق المبعثرة	10	-	-	-

المصدر : تحقيق ميداني مارس 2014.

من خلال الجدول تبين ان المركز يتوفر على اغلب الهياكل التعليمية بجميع اطوارها اما بالنسبة للتجمع الثانوي بوقرانة هو الاخر يتوفر على جميع الأطوار ما عدى الطور الرابع و المتمثل في التكوين المهني

اما المناطق المبعثرة فهي تعاني من نقص في الهياكل التعليمية الطور التعليمي الاول حيث تتوفر على 10 مدارس ابتدائية فقط في بعض المشاتي , كما نلاحظ غياب تام لباقي الاطوار وهذا ما ادى الى ارتفاع معدل اشغال القسم في المراكز التي تشهد اقبال هؤلاء التلاميذ .

I.1-1 - معدل اشغال القسم :

أ. الطور الابتدائي :

بلغ عدد تلاميذ الطور الابتدائي في مدينة شلغوم العيد ب 7400 متمدرس على مستوى 205 قسم لذا فان معدل اشغال القسم مرتفع قدر ب 36 تلميذ / حجرة مما يعكس ذلك على قدرة فهم التلميذ و الأستاذ على العطاء و بتالي كلما قل هذا المعدل زادت قدرة التلميذ على الاستيعاب و منه ارتفاع نسبة النجاح , اما في التجمع الثانوي حي جامع لخضر فقد قدر عدد التلاميذ ب : 896 تلميذ و عدد الاقسام بها 33 قسم اما معدل اشغال القسم فيتراوح ما بين 25-30 تلميذ / حجرة .

⁰¹MEHARZI. M K Les petites villes algériennes : Etude de cas, thèse de magister , institut de science de la terre, université de Constantine, 1985p74 .

ب. الطور المتوسط :

بلغ عدد التلاميذ في البلدية ب : 6320 تلميذ, يتوزعون على 11 إكمالية يشرف على تأطيرهم 369 استاذ بمعدل يتراوح ما بين 19-27 تلميذ/ استاذ وهو يختلف من إكماليه الى اخرى وهو جيد مقارنة بالمعدل الوطني 22 تلميذ / استاذ عموما فان البلدية لا تعاني نقص في المؤطرين اما معدل اشغال القسم فيتراوح بين 24-44 تلميذ/القسم عموما فهو جيد مقارنة بالمعدل الوطني 40 تلميذ/ القسم .

ج. الطور الثانوي :

التعليم الثانوي و التقني هو مؤشر أساسي لمعرفة مدى التطور الذي وصل اليه المجتمع ما لذا فان عدد تلاميذ مجال الدراسة بلغ 4508 تلميذ يتوزعون بنظام داخلي يشرف عليهم 223 أستاذ أي بمعدل 22 تلميذ / استاذ في الثانويات مقارنة بالمعدل الوطني المقدر ب 16 تلميذ / استاذ , اما المتقن فهو لا يعاني من اي نقص بحيث 15 تلميذ/استاذ , اما في ما يخص معدل اشغال القسم فانه يتراوح بين 31-43 تلميذ/ القسم مقارنة بالمعدل الوطني 34 تلميذ/القسم .

من خلال هذه الدراسة فان الطور الابتدائي يعاني من الاكتظاظ على مستوى مركز شلغوم العيد ومركز لتجمع الثانوي بوقرانة في الاقسام في الطورين المتوسط و الثانوي .

I. 1 - 2 - التكوين المهني :

يحتوي مركز شلغوم العيد على 03مراكز للتكوين المهني و التمهين يدرس بهما حوالي965 متربص يؤطروهم75 أستاذ بحيث هذا التجهيز يلبي حاجيات مدينة شلغوم العيد و ما يجاورها من مختلف البلديات المجاورة , بالاضافة لكون مدينة شلغوم العيد ستستفيد من معهد وطني للتكوين المهني و الذي هو في طور اعداد الدراسة من طرف مكتب الدراسات المختص .

الجدول رقم (36) :توزيع معدل إشغال القسم عبر الأطوار التعليمية للمراكز الحضرية.

اسم المركز	الطور الابتدائي			الطور المتوسط			الطور الثانوي		
	عدد المتدربين	عدد الاقسام	معدل اشغال القسم	عدد المتدربين	عدد الاقسام	معدل اشغال القسم	عدد المتدربين	عدد الاقسام	معدل اشغال القسم
شلغوم العيد	7400	205	36	4709	127	37	3556	116	31
بوقرانة	896	33	27	1611	36	44	952	22	43
المجموع	8296	238	31.5	6320	163	40.5	4508	138	37

المصدر: مديرية التربية لبلدية شلغوم العيد 2014.

I. 2 - التجهيزات الصحية :

من الأكيد أن الهياكل الصحية التي يمكن ان يستفيد منها سكان التجمعات كافية للتعبير بصدق عن المستوى الاجتماعي الذي وصلت اليه، كما ان ضعفها يمكن ان يفرز قراءات التهميش و النسيان لهذا سنقوم فيما يلي بالتعرف على نوعية هذه الهياكل الصحية و مستوى الخدمة من طرفها . و هل هي كافية على مستوى كل تجمع من التجمعات السكانية المدروسة ؟ ام ان هذه التجمعات تضطر لتكون تابعة لمراكز أخرى أكثر تدعيماً فيما يخص هذا النوع من التجهيز ؟

I. 2 - 1 - المستشفيات:

يوجد بمدينة شلغوم مستشفى (بوكننوشة المكي) يقع بالقطاع الحضري الجديد (مخطط شغل الاراضي رقم P.O.S 04) ، يتميز بقدرة استيعابه 120 سرير ، بمعدل 4 اسر/1000 ساكن، به مختلف المصالح، و45 طبيب منهم 27 طبيب عام و18 طبيب مختص يعني ان لا تعاني عجزا في المستشفيات كما يوجد بها مستشفى للولادة كما تحتوي المدينة على مصحة دولية تابعة للقطاع الخاص (C.I.L.M) و هي ذات بعد وطني ومركز للأمم و الطفولة، ومركز للطفولة المسعفة، ومركزين لتصفية الدم ملك للخواص .

كما نلاحظ الاكتظاظ الكبير الذي يعاني منه قطاع المستشفيات على مستوى بلدية شلغوم العيد و ذلك بسبب عدم توفر مستشفيات على مستوى البلديات المجاورة و هي : بلديات اولاد اخلوف - المشيرة - تاجنانت - بن يحي عبد الرحمان - و عين الملوك و لجوء سكانها الى مستشفى شلغوم العيد .

I. 2 - 2 - العيادة متعددة الخدمات:

تضم بداخلها بعض الاختصاصات: الفحص الطبي، مخبر التحاليل، قاعة للأشعة السينية، جراحة الأسنان وكذا حماية الأمومة و الطفولة إذ يتوفر مركز شلغوم العيد على 04 عيادات متعددة الخدمات مما يوفر تغطية أكثر لمجال المدينة، اما حي جامع لخضر فهو يعاني من عدم توفر مثل هذه المصالح .

I. 2 - 3 - قاعة العلاج :

يتوفر هذا النوع من التجهيز في جميع المراكز حيث يقدم الخدمات الأولية للسكان، كالحقن و تضميد الجروح كما تتوفر هذه المراكز على 45 صيدلية 28 منها لمركز شلغوم العيد و صيدليتان بحي جامع لخضر، اما المناطق المبعثرة (الريفية) فهي تتوفر على 05 قاعات علاج فقط و توجد في المشاتي التالية (مشتي بوفولة و مشتي تاهماشت، اوسكورت، عين بن ساحلي و البخابخة)، كما نلاحظ انه توجد بعض المشاتي و المناطق التي تعاني من العزلة فيما يخص التغطية الصحية مما يستلزم الانتقال للمدينة .

I. - 2 - 4 - عيادة التوليد:

تتوفر مدينة شلغوم العيد على عيادة واحدة للتوليد بالمستشفى و هي غير كافية و لهذا نلاحظهفي تعاني من الاكتظاظ بسبب كثرة الطلب و لا تحتوي على طبيب مختص في العمليات القيصرية و لهذا يتم اللجوء للمستشفى الجامعي بقسنطينة او العيادات الخاصة و بالاخص المتواجدة في مدينتي العلةمة و تاجنانت .

لتسجل بذلك بلدية شلغوم العيد خدمات صحية على العموم أفضل معدل في الولاية مما خلق بالمجال عوامل جذب للسكان من داخل المجال (المناطق الريفية) و من خارج الإقليم لتلقي العلاج سواء في القطاع العام أو الخاص .

الجدول رقم (37) : توزيع المرافق الصحية .

نوع التجهيز					اسم المركز
الصيدليات	قاعة العلاج	عيادة التوليد	العيادة متعددة الخدمات	المستشفيات	
28	04	01	04	01	شلغوم العيد
02	01	-	-	-	بوقرانة
-	05	-	-	-	المناطق المبعثرة
30	10	01	04	01	المجموع

المصدر : مديرية الصحة – ميله 2013.

I. - 3 - التجهيزات الإدارية و الأمنية :

إن التجهيزات الإدارية مرتبط عموما بالرتبة الادارية وحجم السكان اما التجهيزات الامنية فهي ذو اهمية لإعطاء المركز طابع حضري, لذا فان اهم المرافق الخدماتية تتركز بمركز البلدية اما التجمع ثانوي فهو يحتوي على :

- ملحق بلدي
- مقر حرس بلدي
- مكتب للبريد .
- بالإضافة لمركز للشرطة و ملحق اداري للبلدية في اطار الانجاز بحيث تعدت نسبة الانجاز 80 % , مع برمجت دخولهم للخدمة في السداسي الثاني من سنة 2015 م .

الجدول رقم (38): توزيع التجهيزات الإدارية و الأمنية عبر بلدية شلغوم العيد .

العدد	التجهيزات	
01	المجلس الشعبي البلدي	التجهيزات الإدارية
01	مقر الدائرة	
01	البنك الوطني للتوفير والاحتياط	
01	القرض الشعبي الجزائري	
01	البريد المواصلات	
01	مصلحة الضرائب	
01	فرع منافسة الأسعار	
01	مقاطعة سونلغاز	
01	مقر المحكمة	
01	مفتشية أملاك الدولة	
01	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
01	القسم الفرعي للسكن والتجهيزات العمومية	
01	بنك التنمية المحلية	
01+01	مقاطعة الغابات + اقليم للغابات	
01	الشركة الوطنية للتأمين	
02	الحماية المدنية	
01	مركز اعادة التربية	
02	الدرك الوطني	
02	الشرطة	
01	ثكنة عسكرية	
01	مصنع للألبسة العسكرية	

المصدر: تحقيق ميداني مارس 2014 م.

I. - 4 - التجهيزات الرياضية و الترفيهية والثقافية:

هي من بين الوظائف الأساسية للمدن (الوظيفة الثقافية) حيث تزداد المدن وزنا كلما توفر بها (المتاحف, المسارح, دور الثقافة) لكن ما لاحظناه هو شبه غياب هذه المرافق في منطقة الدراسة, فمركز شلغوم العيد يحتوي على دورين للشباب الأول (أحمد قرعيش) الذي يقع وسط المدينة بمساحة 300م² والثاني (العيفة صالح) الذي يوجد على الطريق الوطني رقم (05) بمساحة تقدر بـ 2425م², ومركز ثقافي الذي يقع بحي 20 أوت 1955 مساحته تقدر بـ 3500م², بالإضافة إلى مكتبة عمومية مساحتها 800م² تقع بمخطط شغل الاراضي رقم 04 (P.O.S) وقاعة محاضرات تحتوي على 300 مقعد وقاعة سينما ومسرح في طور الإنجاز اما المرافق الرياضية المتواجدة بالمركز هي ملعبين رئيسيين، تبلغ مساحة الأول 35000م² والثاني 60000م², إضافة إلى قاعة متعددة الرياضات منجزة بالإضافة لآخرى في طور الانجاز بسعة و اخرى مبرمجة بسعة 3000 مقعد و مسبح بلدي منجز و مسبح نصف اولمبي في طور الانجاز , بالإضافة الى 04 ملاعب جوارية (matico) موزعة على احياء المدينة , بالإضافة لعدة قاعات لممارسة مختلف الرياضات الفردية .

اما التجمع الثانوي حي جامع لخضر فانه يعاني من نقص في هذا النوع من التجهيزات بحيث يتوفر على مكتبة بلدية واحدة و ملعب بلدي واحد منجزين , مما يجعل ارتباط سكان التجمع الثانوي بالمركز و يشكل ضغط عليه .

I. 6 - التجهيزات التجارية⁰¹ :

تلعب دورا كبيرا في التحكم في ديناميكية المجال الحضري نظرا لما توفره من خدمات لسكان و حركية الزبائن و السلع و هي من أهم القواعد التي تتركز عليها المراكز في تطورها و نموها ومن هذا المنطلق قمنا بالتطرق للتجهيزات التجارية بمركز الدراسة فوجدنا نوعين من التجهيزات التجارية هي :

I. 6-1- تجهيزات عامة:

و تتمثل في محلات التجارة بكل أنواعها و الموضحة كالتالي:

- أ. التجارة الصافية:
و تتمثل في بيع منتجات الاستهلاك اليومي (مواد غذائية عامة، سميد ومشتقاته، خضر وفواكه، مكاتب، جراند، تبغ وكبريت، مواد التجميل، لوازم الخياطة، مواد بناء عامة،...)
- ب. التجارة الحرفية:
و تتمثل في الحرف التي تمارس كمهنة للاستزراق، (نجارة عامة، مجوهرات و حلي، خياطة و طرز، ميكانيكي، حلاق، خراطة المفاتيح،...)
- ج. التجارة الخدماتية:
و تتمثل في المهن ذات الخدمة العامة، (مقاهي، محطة بنزين، مدرسة سياقة، محامي، أطباء، صيدلية وتحاليل طبية،...).

I. 6-2 - تجهيزات خاصة (الاسواق) :

وهي التجهيزات المتمثلة في الأسواق، حيث تتميز بلدية شلغوم العيد باختلاف نوعية الاسواق سواء من حيث نوعية السلع أو الكميات (جملة - تجزئة) ونجد بالمركز السوق الأسبوعي للماشية، السوق الأسبوعي للسلع (مختلطة)، سوق الجملة للمواد الغذائية العامة بحي الإخوة بورني بمركز شلغوم العيد، واهمها سوق الجملة للخضر والفواكه بالمدخل الشرقي للمدينة , الذي أنشأ من طرف البلدية، بعد المداولة رقم 120/87 .

في 15/11/1987 وصادق عليها والي ولاية ميله في 10/02/1990، وهذا حسب نموذج القانون الأساسي النوعي المنشأ، وفقا للمرسوم رقم 200/83 المؤرخ 19/03/1983 المتعلق بكيفية إنشاء وتسيير المؤسسات العمومية المحلية.

لم يتغير موقع السوق منذ نشأته إلى يومنا هذا، وهو يقع بمحاذاة الطريق الوطني رقم 05، حيث كان السوق يسير من طرف المؤسسة العمومية الاقتصادية حسب المرسوم السابق الذكر إلى غاية 1995. وبعد سنة 1995 تم حل هذه المؤسسة وتحويل أصولها إلى بلدية شلغوم العيد، وبذلك تغير نمط تسيير السوق وأصبح يسير عن طريق منح حقوق الدخول من طرف المستأجر، وهذا الأخير يصبح مسؤولا عنه إثر فوزه بالمزايدة. تبلغ مساحة سوق الجملة 6,25 هكتار (62500م²)، منها 7560م² مخصصة للمربعات المنجزة والمقدر عددها بـ 169 مربع .

I. - 6 - 3 - الاصل الجغرافي للتجار بالبلدية :

يكتسي هذا العنصر أهمية بالغة في جلب الافراد و المساعدة على توفر فرص العمل , يواء كانوا تجار او عمال , و لقد قمنا بدراسة الاصل الجغرافي للتجار لوافدون الى بلدية شلغوم العيد وفق نوع السلع و الكمية (جملة - تجزئة) .

أ. الاصل الجغرافي لتجار سوق الجملة للخضر و الفواكه

يمتلك أهمية بالغة , فهو اكبر سوق جملة للخضر على مستوى الشرق الجزائري , و نظرا للموقع الممتاز الذي يتميز به السوق الجملة للخضر و الفواكه حيث انه يقع على المحور الرئيسي للطريق الوطني رقم 05, فان مجال نفوذه يتعدى حدود مجال الدراسة و هذا من خلال مشاركة 18 ولاية. اعلى نسبة للمشاركة هي من ولاية ميله بنسبة 34% من التجار اغلبيتهم من بلدية شلغوم العيد لأنهم يستفيدون من مقرات ثابتة و نسبة 66% هي من الولايات المجاورة و اعلى نسبة لتجار سجلت في ولاية سطيف بنسبة 17,5% من إجمالي التجار، حيث بلغ عدد تجار ولايات الشرق 264 تاجر⁰¹ .

ب. الاصل الجغرافي لتجار سوق الجملة للمواد الغذائية :

لا يقل أهمية من سوق الجملة للخضر و الفواكه , فهو الاخر يعتبر يعتبر من بين اكبر اسواق الجملة للمواد الغذائية بعد سوق الموجود بولاية سطيف , بالاضافة للموقع الممتاز الذي يتميز به السوق الجملة للمواد الغذائية العامة , حيث انه يقع على محوريين رئيسيين و هما الطريق الوطني رقم 05 و الطريق الوطني رقم 100 , فان مجال نفوذه يتعدى حدود مجال الدراسة , و هذا من خلال مشاركة اكثر من 7 ولايات . حيث لاحظنا بأن اعلى نسبة للمشاركة هي من ولاية ميله بنسبة تفوق 97 % من التجارة اغلبيتهم من بلدية شلغوم العيد , لكونهم هم ملاك المقرات و المحلات و 3 % من مختلف الولايات حيث تحتل ولايتي سطيف و قسنطينة النسبة الاكبر , و الباقي للولايات مثل (قالمة , بجاية , الجزائر و باتنة , جيجل , تبسة , سوق اهراس و ام البواقي) .

01 شلغوم نسيم " دور الاسواق في هيكلية المجال-حالة سوق الجملة للخضر و الفواكه بمدينة شلغوم العيد-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير و التقنيات الحضرية، كلية علوم الأرض و الجغرافيا، قسم تسيير و تقنيات حضرية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2011(ص103).

ج. الأصل الجغرافي لتجار الأسواق التجزئة الأسبوعية⁰¹ :

تتمثل في نوعين من الأسواق و هي :

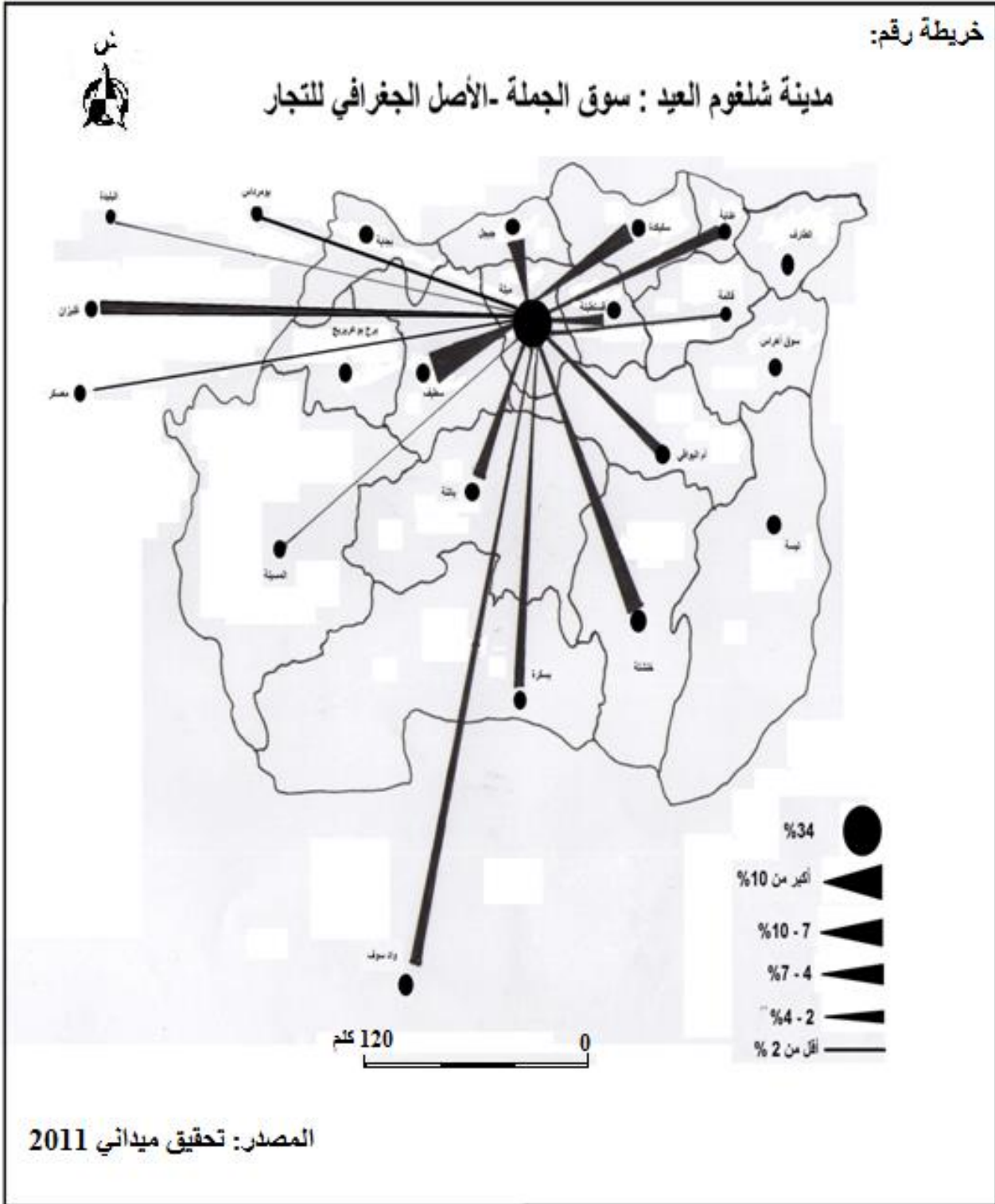
➤ السوق الأسبوعي لمختلف السلع بشلغوم العيد :

تختلف نسبة المشاركة من منطقة الى اخرى , و ابرز نسبة سجلت من التجار المحليين ب 28% بحكم تواجده بتراب البلدية , و مجال نفوذ هذا السوق يتعدى حدود البلديات المجاورة لشلغوم العيد لهذا يقصده تجار سطيف تاجنانت و قسنطينة بالنسب التالية على التوالي 20% 14,28% 11,42% اما باقي البلديات المجاورة لبلدية شلغوم العيد مساهمتها محدودة بين (8,6-2,9%) بحكم عامل القرب, و اهمها فرجيوه- التلاغمة – عين الملوك.

➤ سوق الماشية بشلغوم العيد:

يحتل السوق مكانة خاصة باعتباره من اقدم الاسواق في الشرق الجزائري لذا فان مجال نفوذه يتعدى حدود الدائرة ليصل الى ولاية المسيلة و تحتل اكبر نسبة من التجار ب 28% يليها تجار ولاية سطيف و قسنطينة ب 14,06% بسبب عامل القرب, تليها نسبة تجار البلدية ب 12,5% كما لمشاركة تجار البلديات المجاورة نسب تراوحت بين 6,25-1,56% وهي (فرجيوه, واد العثمانية, عين الملوك , المشيرة) و بهذا فان السوق يخلق ديناميكية بين بلديات مجال الدراسة.

⁰¹ - داودي دلال، مخلوط شهيرة , التنمية و التهيئة في دائرة شلغوم العيد مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض و الجغرافيا، التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2002 ص 63, 70, 72 .



الخريطة : شلغوم نسيم " دور الاسواق في هيكله المجال-حالة سوق الجملة للخضر و الفواكه بمدينة شلغوم العيد-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير و التقنيات الحضرية، كلية علوم الأرض و الجغرافيا، قسم تسيير و تقنيات حضرية، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2011(ص103).

I. 7 - المنشآت الصناعية :

تقع "المنطقة الصناعية و منطقة النشاطات"، بالجهة الشرقية للمدينة شلغوم العيد، التي يعود إنشاء الجزء الجنوبي منها أي:(المنطقة الصناعية) إلى سنة 1974 م، حيث بدأت معظم المصانع بالعمل سنة 1986م والتي تحتل مساحة 210.40 هكتار، و تعد الوحيدة على مستوى الولاية والتي كانت مسيرة من طرف مكتب الدراسات والإنجازات العمرانية لولاية قسنطينة **URBACO**، أما الجزء الشمالي أي(منطقة النشاطات) فقد أنشأت سنة 1992م ومساحتها 13.62 هكتار والمسيرة من طرف الوكالة العقارية لولاية ميلة. أي مجموع المساحة يقدر بـ 224.02 هـ. فوجد بالمنطقة الصناعية عدة مصانع مختلف الإنتاج نذكر منها:

✓ مصنع المنظفات ومواد الصيانة ENAD(هنكل) والذي يقع في الناحية الشمالية الشرقية للمدينة بجانب الطريق الوطني رقم(05) مقابل سوق الجملة للخضر والفواكه، تقدر مساحته بـ 23 هكتار، وإنتاجه يشكل 30 % من الإنتاج الوطني.

✓ مصنع مواد البناء EMAC.

✓ مصنع خاص بالأحذية و الألبسة العسكرية.

✓ مطحنة ومصانع أخرى.

■ أما منطقة النشاطات فهي ذات صناعات مختلفة والهدف من إنشاء هذه المنطقة هو إبعاد النشاطات المزعجة و الثقيلة عن المناطق السكنية وتخفيف الضغط على المدينة منها مصنع البلاط.

خريطة رقم (26)

بلدية شلغوم العيد: توزيع التجهيزات (المركز)



المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1/5000+معالجة شخصية

خريطة رقم (27) بلدية شلغوم العيد: توزيع التجهيزات
(التجمع الثانوي)



- التجهيزات التعليمية والتكوينية
- التجهيزات الصحية
- التجهيزات الادارية والخدمات الامنية
- التجهيزات الاجتماعية والدينية
- التجهيزات الرياضية والثقافية والترفيهية

- مساحات شاغرة
- مساحات خضراء
- حدود النسيج العمراني

0 300 م

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 1/5000+ معالجة شخصية

II. الشبكات الحضرية :

تعد الشبكات من الهياكل والمنشآت الأساسية لأي تجمع حضري , سواء كانت خاصة بالموصلات , أو تزود السكان بالمياه الصالحة للشرب , أو الصرف الصحي , أو الكهرباء و الغاز أو حتى الاتصال , فدراسة الشبكات ضرورية جدا , اذ تعتبر مؤشرا جيدا لمعرفة الحالة الصحية و الاجتماعية للسكان , كذلك تمكنا من معرفة أماكن التدخل و المناطق التي تعاني من العجز .

II. - 1 - شبكة الطرق :

تعتبر الطرق من الهياكل المكونة للمجال الحضري , لأنها تعمل على الربط بين التجمعات السكنية , و تنشيط الحركة التجارية , كذلك فك العزلة و احداث ديناميكية بين المناطق , و تنمية اقتصاد المدن , فهي عامل يضمن خلق و تواصل الوظيفة الاجتماعية و الاقتصادية , و بالتالي قيام المدينة بوظائفها .

على غرار ذلك , تعد بلدية شلغوم العيد منطقة عبور حتمية بين الشرق و الوسط , و الشمال و الجنوب , تستفيد من شبكة لا بأس بها من الطرق .

II. - 1 - 1 - تصنيف الطرق حسب النوع والطول:

من الجدول رقم(39) نلاحظ تنوع الطرق بالمجال بحيث يصل طول الطرق الوطنية الى 44.866 كم, ولائية إلى 7.810 كم أما الطرق البلدية بلغت 104.700 كم.

جدول رقم (39):بلدية شلغوم العيد: تصنيف الطرق حسب الطول و النوع.

المجموع	بلدية			ولائية	وطنية	طريق سيار	طول الطرق(كم)	
	مجموع طرق البلدية	غير معبدة	معبدة				البلدية	البلدية
180.486	104,700	19.00	85.7	7.81	43.866	24,11	الطول	شلغوم العيد
	100	% 18.14	81.85 %					
% 100	% 58.01			%4.32	24.30 %	13.35 %	النسبة %	

المصدر: القسم الفرعي للأشغال العمومية.

أ_ الطرق الوطنية:

بلغ طول شبكة الطرق الوطنية على مستوى بلدية شلغوم العيد 43.866 كلم اي ما يعادل نسبة : 24.30 % من مجموع شبكة طرق البلدية و هي مقسمة كالتالي :

➤ الطريق الوطني رقم "05":

و الذي يعتبر الشريان الرئيسي و أهم طريق بالمجال نظرا للدور الذي يلعبه هذا الطريق على المستويين المحلي و الوطني حيث بلغ طول الجزء الواقع منه ببلدية شلغوم العيد 12.600 كم .

فهو المحور أساسي لمعظم حركة البضائع و المسافرين فله الفضل الكبير في تنقل السكان داخل و خارج المجال شرقا و غربا , كما تظهر أهميته خاصة ببلدية شلغوم العيد لمروره بوسط المدينة فكان سببا في تموقع أهم الهياكل الأساسية الاقتصادية من وحدات صناعية و سوق الجملة للحضر و الفواكه و السوق الأسبوعي , وحتى التجهيزات الإدارية للبلدية, و الأمن و البريد وغيرها من الهياكل الواقعة على طول الطريق.

➤ الطريق الوطني رقم "100":

يكتسي هذا الطريق أهمية بالغة و خاصة من الناحية الاقتصادية , فهو يربط ولاية جيجل اي ميانء جن جن بولاية باتنة مرورا بولاية ميله و ببلدية شلغوم العيد , حيث بلغ طول الجزء الواقع منه بالمجال 22.266 كم في الجهة الجنوبية لبلدية شلغوم العيد مارا بالمركز الحضري بقرانة.

ب_ الطرق الولائية:

بلغ طول شبكة الطرق الولائية على مستوى بلدية شلغوم العيد 7.81 كلم اي ما يعادل نسبة : 4.32 % من مجموع شبكة طرق البلدية و هي مقسمة كالتالي :

➤ الطريق الولائي رقم "115":

يبلغ طول الجزء الواقع منه بالمجال 0.810 كم و هو الطريق الرابط بين مراكز البلديات الثلاث بالمجال.

➤ الطريق الولائي رقم "03":

يقع ببلدية شلغوم العيد بطول 7 كم, حيث يربط المدينة ببعض المراكز الريفية المجاورة لها.

ج_ طرق البلدية:

يبلغ طولها بالمجال 104.700 كم ببلدية شلغوم العيد. ونجد منها 19.00 كم غير معبدة أي بنسبة 18.14 % من الطرق البلدية .

وهي تربط مراكز البلديات بالمناطق الثانوية و الريفية.

➤ كثافة طرق البلدية :

حسب الجدول رقم (40) فان كثافة الطرق البلدية في منطقة الدراسة بالنسبة للمساحة الاجمالية للمجال قد بلغت 70.26 كم²/كم² أما كثافة الطرق بالنسبة للسكان تقدر بـ : 2.19 كم/1000ن .

جدول رقم (40):بلدية شلغوم العيد:كثافة الطرق البلدية بالنسبة للمساحة و السكان.

البلدية	المساحة(كم ²)	طول شبكة الطرق(كم)	كثافة الطرق(كم/100كم ²)	السكان 2008	كثافة الطرق(كم/1000ن)
شلغوم العيد	258,30	181,486	70.26	82554	2.19

المصدر:مديرية التخطيط و التجهيز معالجة شخصية.

د. الطريق السيار شرق- غرب:

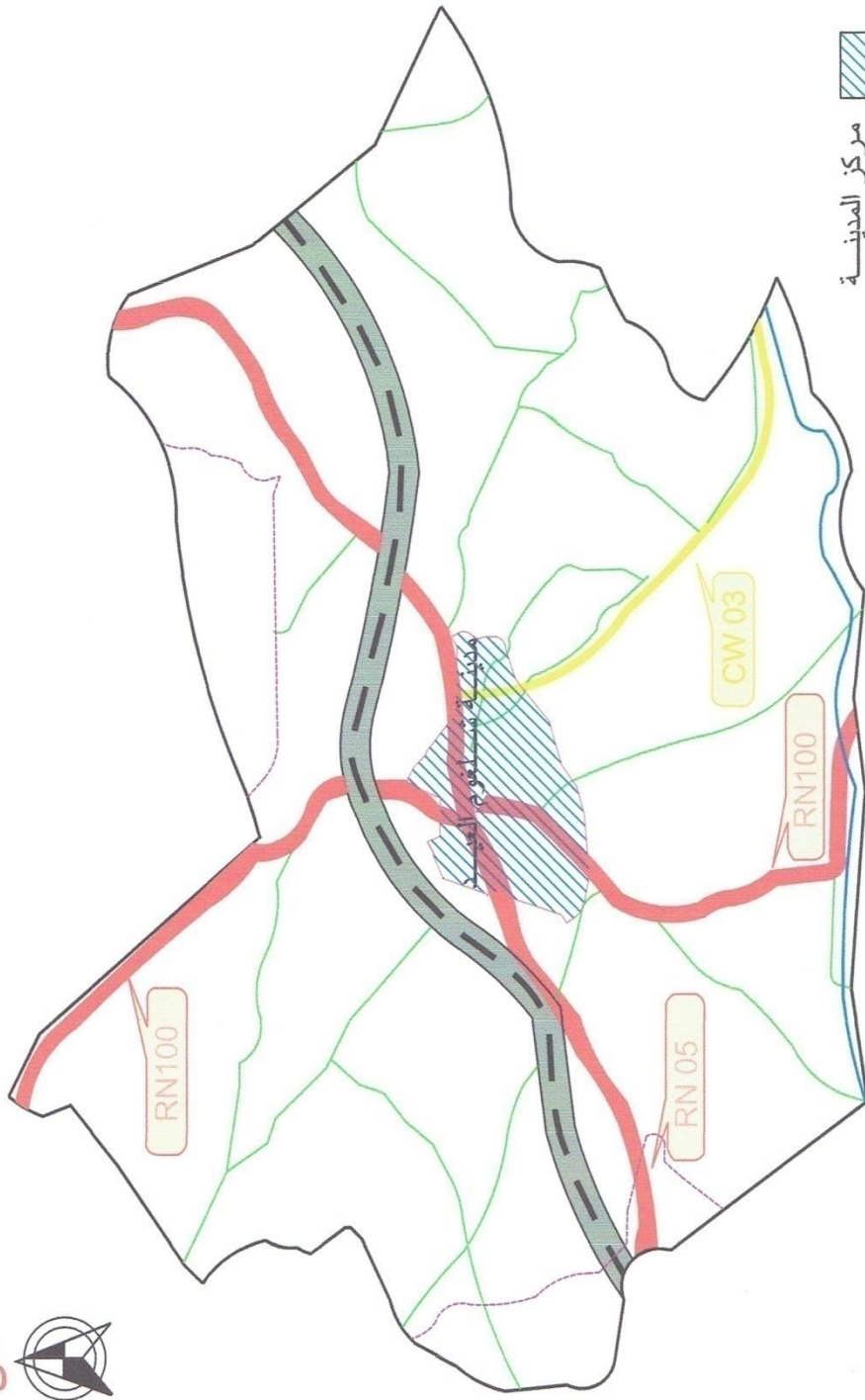
استفادت ولاية ميله من مشروع الطريق السيار او ما يعرف بمشروع القرن, بحيث بلغ طوله **24.11 كلم** ويمتد من حدود لبلدية واد العثمانية الى حدود بلدية تاجنات مرورا من الجهة الشمالية لمركز بلدية شلغوم العيد , و بالنسبة للمحولات فبلدية شلغوم العيد تعاني الموت البطيء لعدم انجاز محول بها رغم دورها الكبير في تطور النشاط الاقتصادي لتوفرها على مختلف النشاطات الاقتصادية و الأسواق التجارية .







هـ. السكة الحديدية:

نجدها محدودة في الجزء الجنوبي لبلدية شلغوم العيد, ولها دور كبير في ربط المجال بالموانئ القريبة و بالتالي توزيع و استقبال الإنتاج الصناعي و الفلاحي و جلب الموارد الأولية من خارج بالاضافة لنقل المسافرين و هي شبكة موروثه من العهد الاستعماري, و يربط هذا الخط قسنطينة بالجزائر العاصمة و بفضل الترميمات أصبحت لا بأس بها .

الخريطة رقم (28)

بلدية / شلغوم العيد شبكة الطرق



-  مركز المدينة
-  طريق وطني
-  طريق ولائي
-  طريق بلدي
-  طريق السيار شرق-غرب
-  خط سكة حديدية

1 كم
0

المصدر / القسم الفرعي للاشغال العمومية 2014

II - 2 - الشبكات التقنية :

يقصد بالشبكة التقنية تلك المنشآت الأساسية , الواجب توفيرها في المدينة , حتى تكون مهينة لحياة لائقة , فيها يلعب العامل الطبوغرافي دورا هاما في مد القنوات التزويد بمختلف الشبكات التقنية من خطوط كهربائية, قنوات الغاز, خطوط الهاتف, المياه الصالحة للشرب, شبكة الصرف الصحي و الانترنت و تتمثل في ما يلي :

II - 2 - 1 - شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب(AEP):

نسبة التغطية 100 % , فكل مساكن مركز المدينة و التجمع الثانوي مزودة بالمياه الصالحة للشرب , عدا المساكن الموجودة في المنطقة المبعثرة فنسبة التغطية ضعيفة نوعا ما, الا ان المصالح المعنية و المتمثلة في البلدية تعمل جاهدة لرفع النسبة من هذا العنصر الى 100 % , حيث تقوم بحفر التنقيبات و انجاز خزانات للمياه مع انجاز الشبكات لربط مختلف السكان . حيث تبلغ طول شبكة المياه الصالحة للشرب ببلدية شلغوم العيد ب 276.78 كلم بنسبة ربط تقدر ب 85% مقارنة ب 45% سنة 1999, أما بالنسبة لكمية الاستهلاك الفردي تقدر ب 174 ل/ يوم للفرد سنة 2009 مقارنة ب 80 ل/يوم للفرد سنة 1999 , والجدول رقم (41) يوضح ذلك:

جدول رقم (41): بلدية شلغوم العيد: شبكة المياه الصالحة للشرب.

البلدية	طول الشبكة(كلم)	نسبة الربط %	نصيب الفرد(ل/ثا)
شلغوم العيد	276.78	85	174

المصدر: قسم فرع الموارد المائية شلغوم العيد.

أ. طاقة التعبئة:

يعتمد في تزويد سكان البلدية بالمياه الصالحة للشرب على ثلاث مصادر للمياه (التنقيبات, المنابع الطبيعية و الآبار) و هناك مصدر جديد يتعلق الأمر بمياه سد بني هارون .

حيث نجد 28 تنقيب, و 14 بئر, و 10 ينابيع موزعة عبر بلديات الإقليم بمنسوب يقدر ب 229.5 ل/ثا , منها 184 م/ثا مصدرها التنقيبات, 13 ل/ثا مصدرها الآبار و 32.5 م/ثا مصدرها الينابيع, بالإضافة إلي سد بني هارون 43 ل/ثا, وسد حمام قروز 30 ل/ثا و الجدول رقم(42) يوضح ذلك:

الجدول رقم(42): بلدية شلغوم العيد: مصادر المياه سنة 2014.

مجموع الصبيب	الينابيع		الآبار		التنقيبات		المصادر البلدية
	الصبيب(ل/ثا)	العدد	الصبيب(ل/ثا)	العدد	الصبيب(ل/ثا)	العدد	
163	10	05	03	04	150	17	شلغوم العيد
229.5	32.5	10	13	14	184	28	المجموع الدائرة

المصدر: القسم فرعي الموارد المائية شلغوم العيد.

ب. طاقة التخزين:

تقدر طاقة التخزين على مستوى إقليم بلدية شلغوم العيد ب 7980 م³ مستغلة كليا، و 2000 م³ في طور الإنجاز للقضاء على العجز المسجل في طاقة التعبئة الذي يقدر ب 13% سنة 2013 مقارنة ب 50 % سنة 1999 هناك عملية في إطار البرنامج القطاعي على مستوى المركزية تحت عنوان ما بعد بني هارون و هذا لجلب المياه من خزان 5000 م³ المتواجد بالمنطقة الصناعية إلى خزانات مركز شلغوم العيد و بوقرانة ليصبح التزويد 24 سا/24 سا .

.II - 2 - 2 - شبكة الصرف الصحي :

نسبة التغطية 100 % , في مركز المدينة اما التجمع الثانوي فقط بلغت حوالي 85 % الربط بشبكة الصرف الصحي , عدا المساكن الموجودة في المنطقة المبعثرة فنسبة التغطية ضعيفة نوعا ما , الا ان المصالح المعنية و المتمثلة في البلدية تعمل جاهدة لرفع النسبة من هذا العنصر الى 100 % , حيث تقوم لربط مختلفة السكان بانجاز شبكة الربط بالصرف الصحي . حيث بلغ طول شبكة الصرف الصحي عبر الإقليم 153.350 كلم و بنسبة ربط 96% , كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(43): بلدية شلغوم العيد: شبكة الصرف الصحي.

البلدية	طول الشبكة (كلم)	نسبة الربط (%)
شلغوم العيد	153.350	96

المصدر: قسم فرع الموارد المائية شلغوم العيد.

.II - 2 - 3 - شبكة الكهرباء: "تغطية جيدة"

يعد الكهرباء عاملا هاما ليس لحياة البشر فحسب, بل في ديناميكية النشاطات الاقتصادية المختلفة فالطاقة الكهربائية هي المحرك الأساسي لكل الميادين في حياة البشر حيث تمون بلدية شلغوم العيد بخطين كهربائيين مصدرهما مدينتي سكيكدة و بجاية ذات الضغط العالي جدا و الذي يمر اولا بمحطة لتخفيض التوتر من 220الى 60 كيلو فولط متواجدة بواد العثمانية و محطة كذلك لتخفيض التوتر من 60 الي 30 كيلو فولط بشلغوم العيد الذي بدوره يخفضه إلى 220 فولط أو 380 فولط , ليصبح قابل للاستهلاك من طرف السكان.

حيث بلغت نسبة التغطية 100 % , في مركز المدينة اما التجمع الثانوي فقط بلغت حوالي 95 % الربط بشبكة الكهرباء , عدا المساكن الموجودة في المنطقة المبعثرة فنسبة التغطية ضعيفة نوعا ما و اقدر بحوالي 92 % , الا ان المصالح المعنية و المتمثلة في البلدية تعمل جاهدة لرفع النسبة من هذا العنصر الى 100 % , حيث تقوم لربط مختلفة السكان بانجاز شبكة الكهرباء , مع دراسة امكانية وضع اعمدة انارة عمومية تعمل بالطاقة الشمسية .

و الجدول رقم(44) يوضح نسبة ربط مراكز منطقة الدراسة بشبكة الكهرباء.

II. - 2 - 4 - شبكة الغاز الطبيعي (المدينة) :

غاز المدينة لا يقل أهمية عن الطاقة الكهربائية , بفضل ما يوفره من طاقة داخل المنزل , و يخفف عناء السكان , و حتى القطاعات الاقتصادية المختلفة , وهو عامل هام في جذب الاستثمارات , حيث كان أول مد لشبكة الغاز الطبيعي سنة 1974 بتزويد مدينة شلغوم العيد بهذه المادة , إلا أنها لم تعرف ذلك المستوى الذي بلغه التزود بالكهرباء. إن جميع مساكن مركز المدينة مزودة بشبكة الغاز أي بنسبة ربط وصلت الى 100 % , إلا أننا نلاحظ وجود قنوات من الأنابيب المرتفعة الضغط مما يتطلب رواق إرتفاق , الا ان التجمع الثانوي ياني كثيرا من هذا الجانب فمعظم السكنات تستعمل غاز البروبان , كما أن مشتى واد ذكري ستستفيد من عملية الربط بالغاز وهي اول تجمع ريفي يستفيد من هذا النوع من التجهيزات .

- جدول رقم (44) :بلدية شلغوم العيد: نسبة الربط بشبكة الكهرباء و الغاز.

المراكز	نسبة ربط الكهرباء(%)	نسبة ربط الغاز(%)
شلغوم العيد	100	100
بوقرانة	98	85
بوعزيز خليفة	99	00
المناطق المبعثرة	92	00

المصدر: الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز

II. - 2 - 5 - شبكة الهاتف و الانترنت:

أ- شبكة الهاتف:

يعتبر الهاتف من وسائل الاتصال التي تسهل الحياة العصرية في التجمعات و المراكز الحضرية خاصة رغم تراجع دوره في الأونة الأخيرة إلا انه لا يمكن الاستغناء عنه في خدمة الفاكس و الانترنت و في مختلف الإدارات و المؤسسات , حيث وصل عدد الخطوط الربط الى 10378 خط و بنسبة ربط تصل الى 60.30 % , اما المناطق المبعثرة فهي لا تتوفر على اي خط من خطوط الهاتف .

و الجدول التالي يبين وضعية الهاتف على مستوى مجال الدراسة.

جدول رقم (45) : بلدية شلغوم العيد: نسبة الربط بالهاتف.

البلدية	خطوط الربط	نسبة الربط %
شلغوم العيد	10378	60.30
المناطق المبعثرة	00	00

المصدر: اتصالات الجزائر بشلغوم العيد.

ب- شبكة الانترنت:

وهي لا تقل أهمية على شبكة الهاتف في الحياة الاجتماعية, إذ تسهل الكثير من الخدمات لمستعمليها, حيث نجد 3 أنواع من شبكات الانترنت بمجال الدراسة بطاقة إجمالية تقدر ب 3360 خط , و بمعدل ربط يصل إلي 95.35 % , و الجدول التالي يبين وضعية الانترنت على مستوى بلديات مجال الدراسة.

جدول رقم (46) : بلدية شلغوم العيد: نسبة الربط بشبكة الانترنت.

البلدية	الطاقة(خط)	خطوط الربط (خط)	معدل الربط (01 %)	نسبة الربط%
شلغوم العيد	3360	3204	95.35	18.60
المناطق المبعثرة	/	/	/	/
المجموع	3360	3204	95.35	18.60

المصدر: اتصالات الجزائر بشلغوم العيد.

نتيجة :

من خلال دراسة التجهيزات العمومية (المرافق المكتملة للمجال السكني) تبين ما يلي :

- لا تعاني بلدية شلغوم العيد من غياب المنشآت الأساسية , و تتوفر على مختلف التجهيزات العمومية و هذا ما جعلها منطقة مستقطبة للسكان , مما يؤدي بالضرورة الى زيادة الطلب على السكن و تسريع النمو العمراني .
- تتوفر التجمعات الحضرية على مختلف التجهيزات الصحية , أما بالنسبة للمناطق المبعثرة فهي تعاني نقصا , حيث نجد هناك مشاتي تعاني من العزلة كبيرة و لا تتوفر على أدنى الخدمات الصحية .

ثالثا : وضعية الفلاحة في ظل هذا التوسع العمراني :

مقدمة :

أدى التوسع العمراني لمدينة شلغوم العيد الى استهلاك العديد من الأراضي الزراعية ذات الخصوبة العالية

, مما يؤثر سلبا على المصادر الطبيعية الغير متجددة مثل أهم عنصر و هو تربة الزراعية , و التي يمكن ان تشكل تهديدا لمستقبل القطاع الزراعي اذ استمر التجاهل لقيمتها الطبيعية و الاقتصادية , كما يؤثر أيضا على الانتاج الفلاحي .

لذا يجدر بنا التعرف على استخدام الأرض في المنطقة و أنواع المحاصيل و الغلات السائدة بها .

I. مراحل استهلاك العمران للأراضي الزراعية :

بالرغم من أن سيرورة التوسعات العمرانية لمدينة شلغوم العيد حديثة , الا ان ظاهرة استهلاك اخصب الاراضي الزراعية اصبحت واقعا سائدا عبر مختلف مناطق المجال الشبه الحضري المحيط بها , اذا توطنت معظم الاشكال العمرانية للمدينة في قلب اخصب الاراضي الزراعية للمنطقة .

لقد استهدفت هذه التوسعات استهلاك ما يقارب 586.24 هكتار من الاراضي الزراعية ذات الجودة العالية منذ نشأة النواة الاولى للمدينة الى غاية الآن , اي ما يمثل نسبة 2.34 % من المساحة الصالحة للزراعة للمجال و تطورت هذه الحالة عبر عدة مراحل تتناسب مع النمو العمراني و الاقتصادي للمدينة كما يوضحه الجدول رقم (47) و هي :

I. 1 - المرحلة الاولى : قبل 1962 :

لم تكن وتيرة استهلاك الاراضي الزراعية هامة في هذه المرحلة , حيث لم تتجاوز المساحة المستهلكة 18.38 هكتار , و ذلك راجع لعدة اسباب اهمها :

- ضعف حجم المشاريع السكنية و الاقتصادية .
- سياسة الاضطهاد الممارسة من طرف المستعمر الفرنسي , بحيث ان المستعمر يسيطر على اخصب الاراضي لاستغلالها على احسن وجه , و ذلك لتوجيه الانتاج نحو فرنسا .

I. 2 - المرحلة الثانية 1962 - 1974 :

اخذت التوسعات العمرانية للمدينة على حساب الاراضي الزراعية المحيطة بها في هذه الفترة وتيرة مرتفعة , حيث تم اقتطاع 38 هكتارا , اي ما يعادل نسبة 0.15 % من مجموع المساحة الصالحة للزراعة و تمثلت هذه التوسعات في عدة مشاريع سكنية , و التي كانت في جميع الاتجاهات الاربع (بمحيط مدينة) .

I. - 3 - المرحلة الثالثة : 1974 - 1987 :

أخذت التوسعات العمرانية للمدينة على حساب الاراضي الزراعية المحيطة بها في هذه الفترة وتيرة جد مرتفعة , حيث تم اقتطاع 322 هكتارا , اي ما يمثل نسبة 1.29 % من مجموع المساحة الاراضي الصالحة للزراعة . حيث تميزت هذه التوسعات بالتوطنات الصناعية (المنطقة الصناعية) و يليه السكن و ما يتبعه من تجهيزات قاعدية .

I. - 4 - المرحلة الرابعة : 1987 - 1998 :

في هذه المرحلة انخفضت وتيرة التوسع العمراني مقارنة بالفترة السابقة , لكن تبقى المساحة المستهلكة من طرف العمران كبيرة , حيث قدرت المساحة المستهلكة بـ : 98.36 هـ أي ما يمثل نسبة 0.39 % من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة .

I. - 5 - المرحلة الخامسة : 1998 - 2008 :

في هذه المرحلة استمر استهلاك الاراضي الزراعية لصالح التوسع العمراني , لكنه انخفض مقارنة بالفترة السابقة , حيث تم استهلاك في هذه المرحلة مساحة تقدر بـ : 86.50 هـ أي ما يمثل نسبة 0.35 % من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة , و ذلك يعود لسبب مهم و هو الاعتماد على السكنات الجماعية بدلا من التحصيلات التي تستهلك مساحة أكبر .

I. - 6 - المرحلة السادسة : 2008 - 2014 :

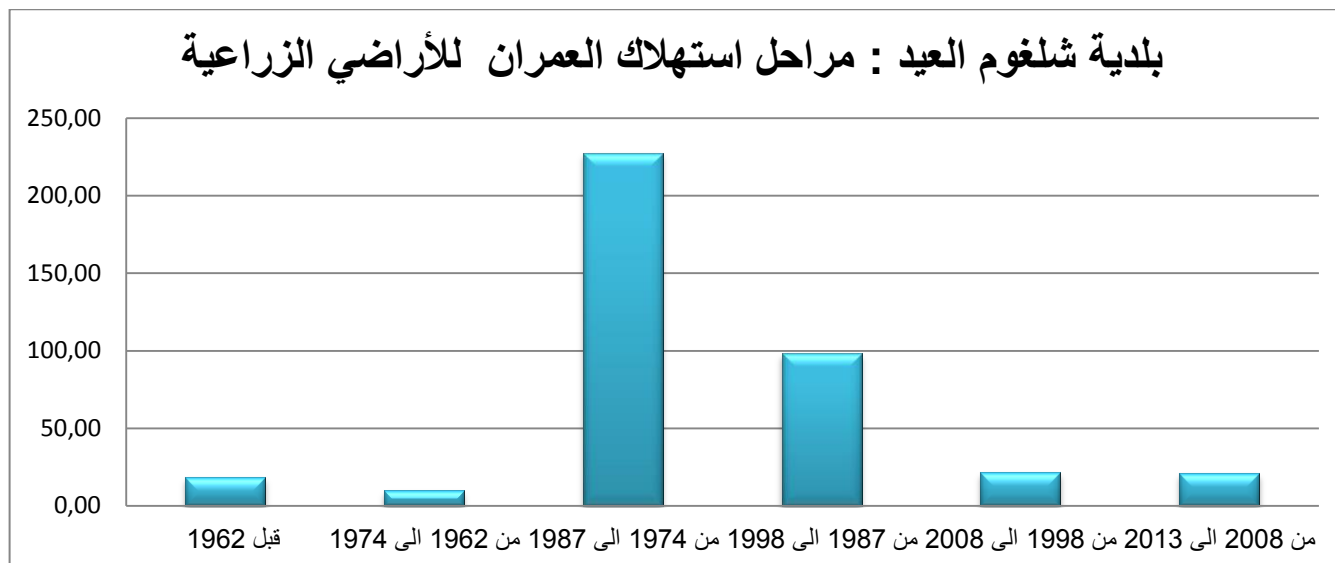
في هذه المرحلة استمر استهلاك الاراضي الزراعية لصالح التوسع العمراني , لكنه انخفض مقارنة بالفترة السابقة , حيث قدرت المساحة المستهلكة بـ : 23 هـ أي ما يمثل نسبة 0.09 % من مجموع الاراضي الصالحة للزراعة التابعة لمستثمرات الجماعة الفلاحية (ex das-chelihi mohamed) و هي اراضي خصبة ذات جودة عالية .

الجدول رقم (47) : مراحل استهلاك العمران للاراضي الزراعية

النسبة المئوية	الاراضي الصالحة للزراعة	المساحات (المركز)	الفترات
0,07	25045	18,38	قبل 1962
0.15	25045	38	من 1962 الى 1974
1.29	25045	322	من 1974 الى 1987
0,39	25045	98,36	من 1987 الى 1998
0.35	25045	86.5	من 1998 الى 2008
0.09	25045	23	من 2008 الى 2014
2.34	25045	586.24	المجموع

المصدر : القسم الفرعي الفلاحي شلغوم العيد

الشكل رقم (30) :



II. توزيع العام للأراضي الزراعية :

II. 1 - استخدام الأراضي الزراعية :

الجدول رقم (48) : استخدام الأراضي الزراعية

النسبة الى الأراضي الزراعية	مساحات مستغلة	النسبة الى الأراضي الزراعية	المساحة الفلاحية المستغلة SAU	النسبة الى المساحة الاجمالية	المساحة الفلاحية الكلية SAT	المساحة الاجمالية	السنوات	البلدية
3.86 %	890	89.21 %	23045	96.96 %	25045	25830	2014	شلغوم العيد

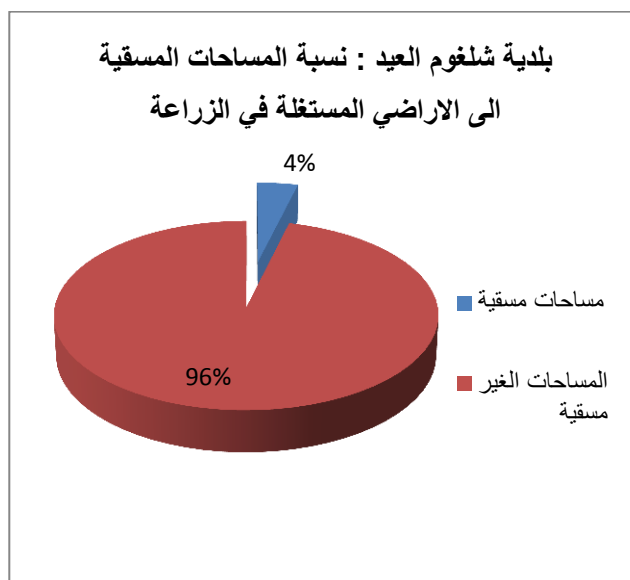
المصدر : القسم الفرعي الفلاحي شلغوم العيد

من الجدول السابق وجدنا ان:

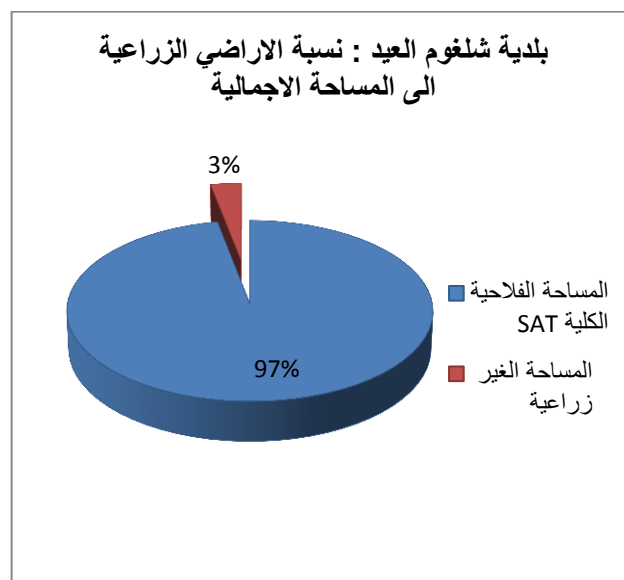
بلدية شلغوم العيد تمتلك من حيث الأراضي الزراعية 96.96 % من مساحة البلدية كما هو مبين في الشكل رقم (31) , و هو ما يدل على أن البلدية تملك مؤهلات كبير في هذا القطاع , كما ان استواء السطح و سمك التربة ادى الى استغلال تقريبا معظم المساحات الصالحة للزراعة في مجال شلغوم العيد , حيث يشغل 92.01 % من المساحة الصالحة للزراعة ما يدل على اهتماما السكان بالزراعة كنشاط له دور فعال في حياة المهنية و العادية .

اما بالنسبة للأراضي المسقية فهي قليلة حيث تحتل مساحة تقدر بـ : 890 هـ أي ما يمثل نسبة 3.86 % من مجموع الأراضي المستغلة في الزراعة كما هو مبين في الشكل رقم (32) , وهذا راجع الى نوع الاستغلال الزراعي بالإضافة الى نقص الموارد المائية فهي تعتمد على الابار بالدرجة الاولى . ونظرا لوفرة الأراضي ذات الجودة العالية والمردود العالي والمحاذية لواد الرمال والمتمثلة في المرجة , برمجت الدولة مشروع محيط مسقي بمساحة تقدر بـ : 3000 هـ , ضمن مشروع سد بني هارون كمرحلة

اولية يقع في الشمال الشرقي لمركز البلدية مع برمجة محيط مسقي مستقبلا كمرحلة ثانية يقع في الجنوب الغرب على ضفاف واد الرمال .



الشكل رقم (32)



الشكل رقم (31)

II -2- تقسيم الاراضي حسب نوع الملكية العقارية :

يتخذ النشاط الفلاحي اشكال مختلفة وهي عبارة عن مستثمرات جماعية وفردية مزارع نموذجية وقطاع خاص بحيث :

- المستثمرات الجماعية تشغل 38.46 % من مساحة المجال .
- المستثمرات الفردية تشغل 2.01 % من مساحة الاراضي الزراعية .
- القطاع الخاص تشغل اكبر نسبة 55.66 % من المساحة .
- المزارع النموذجية تشغل الا 3.87 % من مساحة الاراضي الزراعية .

II -2- 1 - القطاع الخاص :

ونقصد بها الفلاحون الخواص الذين يمتلكون الاراضي ولهم حق التصرف و هو القطاع المسيطر من حيث المساحة و عدد العمال , حيث بلغ عدد القطع الفلاحية 2384 و تستغل مساحة تقدر بـ 14377 هـ , اما عدد العمال في هذا القطاع بلغ 2371 عامل (الجدول رقم - 49) .

II . 2 - 2 - القطاع العام :

وهي الاراضي التي تؤول ملكيتها للدولة , و هي موزعة بين مستثمرات جماعية وفردية ومزارع نموذجية و هي موزعة كالتالي :

أ. المستثمرات الجماعية :

هي عبارة عن مجموعة من الفلاحين ينتفعون من قطعة ارضية بشكل دائم و عددها بمنطقة شلغوم العيد 85 مستثمرة , تستغل مساحة تقدر بـ : 9935 هـ , و قد بلغ عدد العمال بهذه المستثمرات 545 عامل .

ب. المستثمرات الفردية :

وهي عبارة عن قطعة ارض يشرف عليها فرد واحد فقط عددها بلغ عددها في بلدية شلغوم العيد 79 مستثمرة بمنطقة شلغوم العيد وتشغل مساحة 518 هـ , و يقدر عدد العمال بها بـ 79 عامل .

ج. المزارع النموذجية :

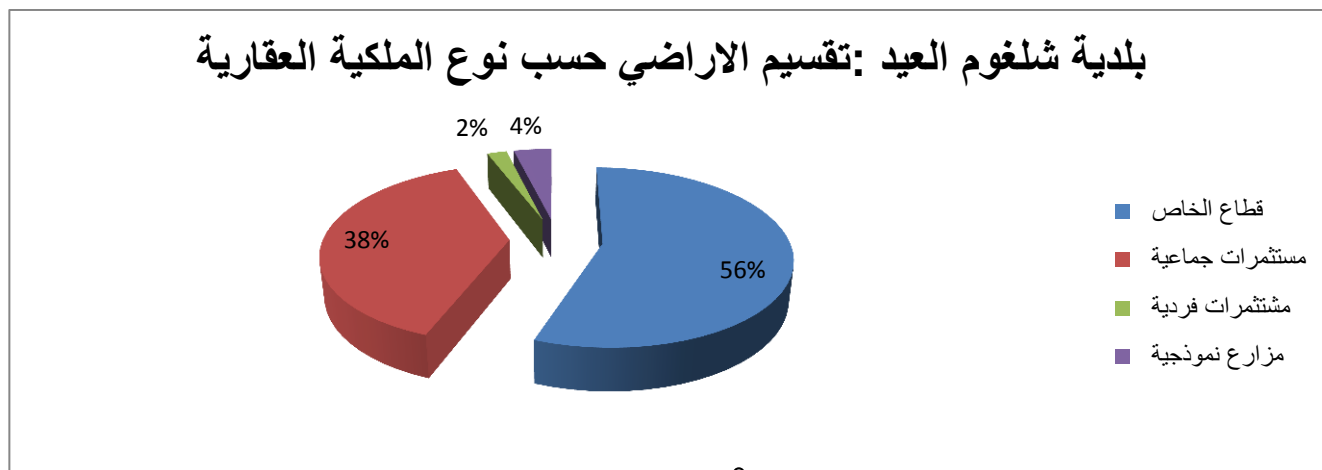
هي اراضي تابعة للدولة وهي عبارة عن نمط جديد بحيث توجد في منطقة شلغوم العيد مزرعة نموذجية واحدة " مزرعة مراد يوسف " , و يبلغ عدد العمال بالمزرعة 26 عامل و تحتل مساحة تقدر بـ 1000 هـ .

الجدول رقم (49) : تقسيم الاراضي حسب نوع الملكية العقارية .

النسبة من المساحة الاجمالية	العدد القطع الفلاحية	المساحة (هـ)	العمال		
55,66 %	2384	14377	2371	قطاع الخاص	بلدية شلغوم العيد
38,46 %	85	9935	545	مستثمرات جماعية	
2,01 %	79	518	79	مستثمرات فردية	
3,87 %	01	1000	26	مزارع النموذجية	
100 %	2549	25830	3021	المجموع	

المصدر : القسم الفرعي الفلاحي شلغوم العيد

الشكل رقم (33) :



✓ * توزيع الاراضي على المستفيدين حسب حجم الملكية :

الجدول رقم (50) : توزيع الاراضي على المستفيدين حسب حجم الملكية

النسبة	العدد المستفيدين	المساحة المستغلة
0.34 %	106	0 - 1 هـ
1.81 %	433	1 - 5 هـ
4.29 %	1050	5 - 10 هـ
42 %	9988	10 - 15 هـ
51.56 %	12343	اكثر من 20 هـ
100 %	23920	المجموع

المصدر : القسم الفرعي الفلاحي شلغوم العيد

هذا العنصر له دور اساسي في تحديد طبيعة و نوعية الاستغلال الزراعي و الفلاحي , فمن خلال الجدول رقم (50) نلاحظ أن :

- المساحات اكثر من 20 هـ :

تمثل الاعلى نسبة من حيث عدد المستفيدين من القطع الأرضية ذات المساحة الواسعة و الأكثر من 20 هـ بحيث قدر عددهم بـ : 12343 مستفيد , بنسبة تقدر بـ : 51.56 % من مجموع المستفيدين .

- المساحات من 10 - 15 هـ :

هذه الفئة ايضا تمثل نسبة عالية نوعا ما , حيث يقدر عدد المستفيدين بـ : 9988 مستفيد من القطع الأرضية ذات المساحة المتوسطة (من 10 هـ - 15 هـ) , اي ما يعادل 42 % من مجموع المستفيدين .

- المساحات من 05 - 10 هـ :

يقدر عدد المستفيدين في هذه الفئة بـ : 1050 مستفيد اي ما يعادل 4.29 % من مجموع المستفيدين .

- المساحات من 01 - 05 هـ :

كما يقدر عدد المستفيدين في هذه الفئة بـ : 433 مستفيد اي ما يعادل 1.81 % من مجموع

المستفيدين .

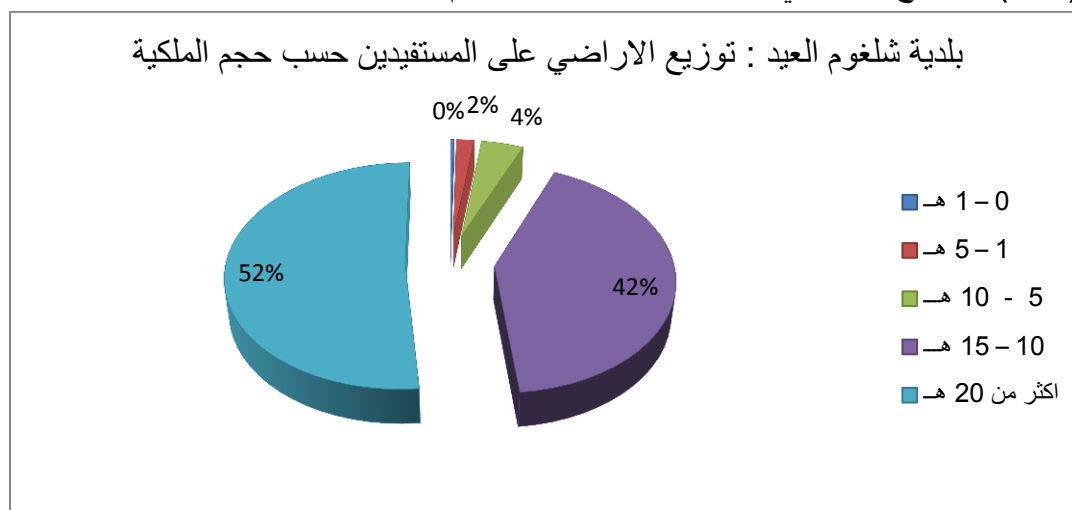
- المساحات من 00 - 01 هـ :

و هي الفئة التي الأقل نسبة في البلدية من حيث عدد المستفيدين , حيث قدر عددهم بـ : 106 مستفيد اي ما يعادل نسبة 0.34 % من مجموع المستفيدين .

نتيجة :

من خلال ما سبق نستنتج أن اكبر عدد من المستفيدين يسيطرون على مساحات شاسعة , وهذا نتيجة لطبيعة الملكية العقارية التي اغلبها هي اراضي عرش و مستثمرات فلاحية , هذا ما يصعب من عملية تجزئتها

الشكل رقم (34) : توزيع الاراضي على المستفيدين حسب حجم الملكية :



III. أهم المحاصيل الزراعية و المنتوجات الفلاحية :

نظرا للامكانيات الطبيعية و البشرية الهامة التي تزخر بها المنطقة , جعل للانتاج الفلاحي دورا اساسيا و مهما في النشاط الاقتصادي المحلي والاقليمي , حيث تتميز بلدية شلغوم العيد بتنوع انتاجها الفلاحي .

III. - 1 - الانتاج النباتي:

له اهمية كبيرة في مجال الدراسة , حيث أدت الامكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها المنطقة الى تنوع المحاصيل من : الزراعات الواسعة , الخضروات الى الاشجار المثمرة :

III. - 1 - 1 - الزراعات الواسعة :

و تخص زراعة المحاصيل الكبرى كالحبوب (القمح بنوعيه الصلب و اللين , الشعير ... الخ) و زراعة الأعلاف الخاصة بتربية المواشي , حيث تعتبر من اهم المحاصيل المزروعة بالمجال .

أ. توزيع مساحات الحبوب حسب الصنف :

زراعة الحبوب من المحاصيل المهمة بالبلدية و ذات انتشار كبير و واسع بأصنافها (القمح بنوعيه الصلب و اللين , الشعير و الخرطال) , كونها المنتج التاريخي القديم جدا لدى سكان المنطقة باعتبار أن هذا المحصول يلائم و المناخ الشبه جاف إضافة لاحتواء البلدية على الاراضي الخصبة .
بصفة عامة تظهر مساحة الحبوب تتوزع بشمال و جنوب البلدية بالإضافة للضغط لاستعمال الزراعي على هذه الاراضي دون مراعاة امكانيات الجودة للوسط الطبيعي بها .

➤ القمح الصلب :

يحتل القمح الصلب اكبر مساحة مقارنة بالحبوب الاخرى , و هي في تزايد لكن بصفة بطيئة جدا حيث بلغت المساحة المستغلة لانتاج القمح الصلب في الموسم الفلاحي (2011-2002) بـ : 5425 هـ لترتفع في الموسم الفلاحي (2013-2014) و تبلغ 6000 هـ , بالرغم من الامكانيات التي تزخر بها المنطقة التي تساعد مثل هذا النوع من الزراعات .

➤ القمح اللين :

يأتي في المرتبة الثانية بعد القمح الصلب من حيث المساحة المستغلة في هذا الصنف , لكنها تشهد انخفاضاً حيث كانت في الموسم الفلاحي (2002-2011) بـ : 6832 هـ لتتخف في الموسم الفلاحي (2014-2013) و تبلغ 3000 هـ .

➤ الشعير :

من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المستغلة في إنتاج الشعير تحتل المرتبة الثالثة من حيث مساحة مقارنة بالحبوب الأخرى , و هي في تزايد لكن بنسبة جيدة , حيث بلغت المساحة المستغلة لإنتاج الشعير في الموسم الفلاحي (2002-2011) بـ : 1063 هـ لترتفع في الموسم الفلاحي (2014-2013) و تبلغ 3600 هـ , و ذلك لما يملكه هذا الصنف من قيمة اقتصادية .

➤ الخرطال :

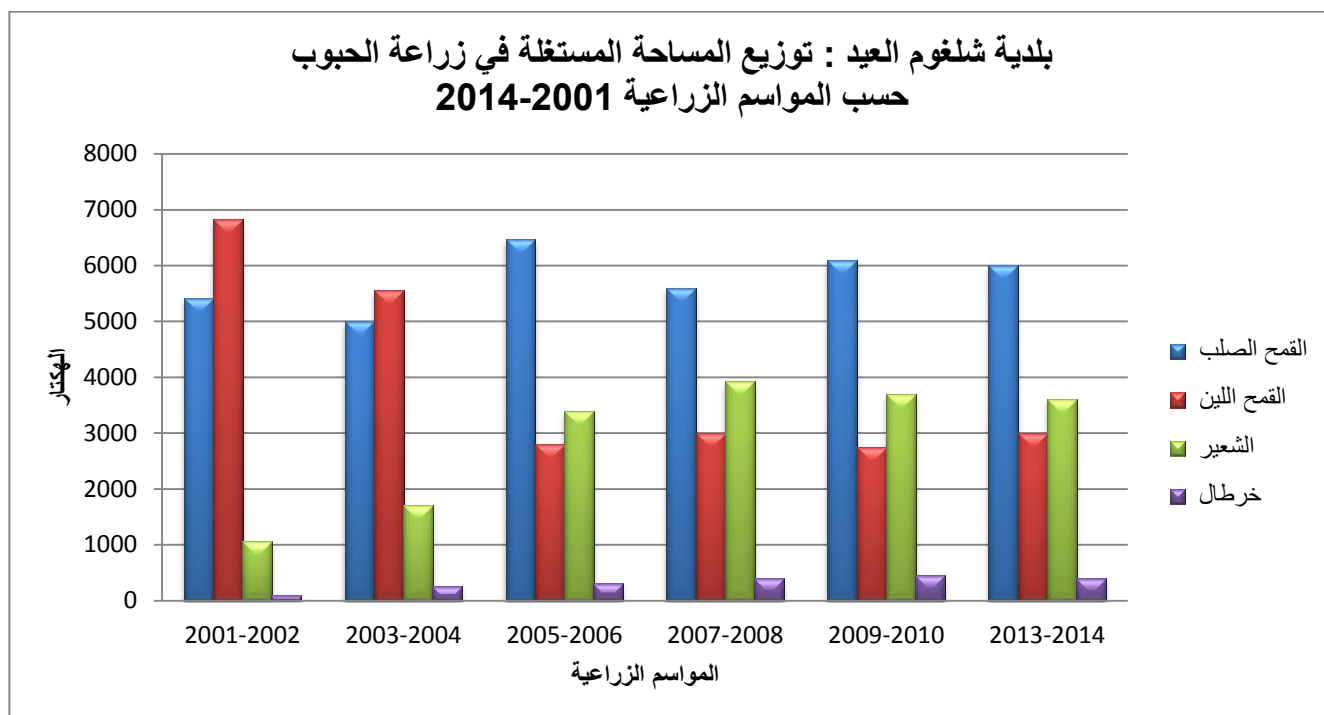
من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المستغلة في إنتاج الخرطال تحتل المرتبة الرابعة من حيث مساحة مقارنة بالحبوب الأخرى , فبالرغم من كون المساحة المستغلة في تزايد لكن بنسبة جيدة إلا أنها لازلت لتكفي , حيث بلغت المساحة المستغلة لإنتاج الخرطال في الموسم الفلاحي (2002-2011) بـ : 100 هـ لترتفع في الموسم الفلاحي (2014-2013) و تبلغ 400 هـ , و ذلك لما يملكه هذا الصنف من قيمة اقتصادية .

الجدول رقم (51) : توزيع المساحات المستغلة في زراعة الحبوب حسب المواسم الزراعية 2001-2014

الانتاج السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	خرطال
2001-2002	5425	6832	1063	100
2003-2004	5001	5556	1700	260
2005-2006	6468	2792	3385	310
2007-2008	5600	3000	3920	400
2009-2010	6100	2750	3700	450
2014-2013	6000	3000	3600	400

المصدر : القسم الفرعي الفلاحي شلغوم العيد

الشكل رقم (35) :



ب. توزيع محصول الحبوب حسب المواسم الزراعية :

ان زراعة الحبوب من المحاصيل المهمة بالبلدية و ذات انتشار كبير و واسع بأصنافها (القمح بنوعيه الصلب و اللين , الشعير و الخرطال) , كونها المنتج التاريخي القديم جدا لدى سكان المنطقة باعتبار أن هذا المحصول يلائم و المناخ الشبه جاف إضافة لاحتواء البلدية على الاراضي الخصبة .
بصفة عامة تظهر مساحة الحبوب تتوزع بشمال و جنوب البلدية بالإضافة للضغط لاستعمال الزراعي على هذه الاراضي دون مراعاة امكانيات الجودة للوسط الطبيعي بها .

➤ القمح الصلب :

يحثل انتاج القمح المرتبة الاولى مقارنة بالحبوب الاخرى , حيث كان يقدر في الموسم الفلاحي 2001-2000 بـ : 8480 قنطار يشهد ارتفاع بعد هذا الموسم الفلاحي و يبلغ انتاج مرتقعا بلغ 107900 قنطار في الموسم الفلاحي 2013-2012 , و هي في تزايد لكن بصفة بطيئة جدا حيث بلغت المساحة المستغلة لانتاج القمح الصلب في الموسم الفلاحي (2002-2011) بـ : 5425 هـ لترتفع في (2014-2013) الى 6000 هـ , بالرغم من الامكانيات التي تزخر بها المنطقة التي تساعد مثل هذا النوع من الزراعات .

➤ القمح اللين :

يأتي في المرتبة الثانية بعد القمح الصلب من حيث المساحة المستغلة في هذا الصنف , لكنها تشهد انخفاضا حيث كانت في الموسم الفلاحي (2002-2011) بـ : 6832 هـ لتتخفف في الموسم الفلاحي (2014-2013) و تبلغ 3000 هـ .

➤ الشعير:

من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المستغلة في إنتاج الشعير تحتل المرتبة الثالثة من حيث مساحة مقارنة بالحبوب الأخرى , و هي في تزايد لكن بنسبة جيدة , حيث بلغت المساحة المستغلة لإنتاج الشعير في الموسم الفلاحي (2002-2011) بـ : 1063 هـ لترتفع في الموسم الفلاحي (2013-2014) و تبلغ 3600 هـ , و ذلك لما يملكه هذا الصنف من قيمة اقتصادية .

➤ الخرطال:

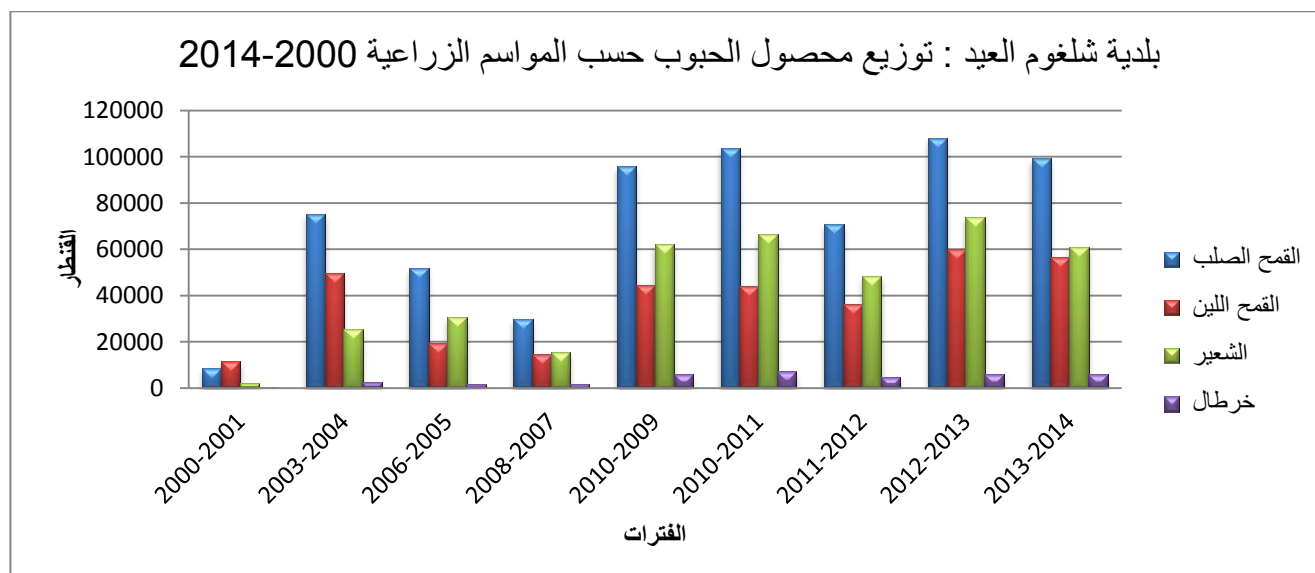
من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة المستغلة في إنتاج الخرطال تحتل المرتبة الرابعة من حيث مساحة مقارنة بالحبوب الأخرى , فبالرغم من كون المساحة المستغلة في تزايد لكن بنسبة جيدة الا انها لازلت لتكفي , حيث بلغت المساحة المستغلة لإنتاج الخرطال في الموسم الفلاحي (2002-2011) بـ : 100 هـ لترتفع في الموسم الفلاحي (2013-2014) و تبلغ 400 هـ , و ذلك لما يملكه هذا الصنف من قيمة اقتصادية .

الجدول رقم (52) : توزيع محصول الحبوب حسب المواسم الزراعية 2000-2014

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال
2001-2000	8480	11350	1985	350
2004-2003	75351	49573	25200	2620
2005-2006	51744	19544	30465	1550
2007-2008	29670	14450	15560	1750
2009-2010	95632	44550	62000	5950
2011-2010	103700	44000	66600	7200
2012-2011	70700	36000	48500	4800
2013-2012	107900	59900	74000	6000
2014-2013	99200	56500	61037	6000

المصدر : مديرية الفلاحة ميلة

الشكل رقم (36) : توزيع محصول الحبوب حسب المواسم الزراعية 2000-2014



ج. المردود الزراعي :

يعتبر المردود الزراعي أحد المعايير الأساسية التي يمكن أن تعطي لنا صورة واضحة عن القيمة الزراعية للأراضي , و مدى أهميتها الاقتصادية في جهاز الانتاج .

الجدول رقم "53" : توزيع المردود الزراعي حسب المواسم الزراعية 2001-2014

الخرطال	الشعير	القمح اللين	القمح الصلب	السنوات	
5	5	4	4	2002-2001	بلدية شلغوم العيد
10.08	15	9	15	2004-2003	
5	9	7	8	2006-2005	
4.38	3.97	4.82	5.3	2008-2007	
16	18	16	17	2010-2009	
12	13	12	12	2014-2013	

المصدر : مديرية الفلاحة ميله

فمن خلال الجدول رقم " 53 " يتضح أن مردود كل محصول يختلف من صنف لآخر , و الملاحظ ايضا أن المردود ضعيف في كل المواسم الفلاحية بسبب المناخ و الاعتماد على التساقط الامطار لسقي المحاصيل .

➤ القمح الصلب : في تذبذب .

مردود القمح الصلب لا يتعدى 17 ق/هـ في احسن المواسم , اذ سجلنا في المواسم 2001-2002 مردود 4 ق/هـ , و هذا راجع للجفاف و قلة الامطار , و احسن مردود في الموسم 2010-2009 حيث بلغ 17 ق/هـ , بحيث نجد ثلاث مواسم فلاحية اكبر من المتوسط الذي بلغ 10.21 ق/هـ هي :

- ✓ الموسم الفلاحي (2004-2003) بـ 15 ق/هـ .
- ✓ الموسم الفلاحي (2010-2009) بـ 17 ق/هـ .
- ✓ الموسم الفلاحي (2014-2013) بـ 12 ق/هـ .

➤ القمح اللين :

مردوده ايضا في تذبذب , حيث سجلنا احسن مردود في موسم 2010-2009 بـ : 16 ق/هـ , و اسوء مردود في الموسم الفلاحي 2008-2007 بـ 4.82 ق/هـ .

بحيث نجد ثلاث مواسم فلاحية اكبر من المتوسط الذي بلغ 8.80 ق/هـ هي

- ✓ الموسم الفلاحي (2004-2003) بـ 9 ق/هـ .
- ✓ الموسم الفلاحي (2010-2009) بـ 16 ق/هـ .
- ✓ الموسم الفلاحي (2014-2013) بـ 12 ق/هـ .

➤ الشعير :

مردوده لا يختلف عن المحصولين السابقين وهو ايضا في تذبذب , حيث سجلنا احسن مردود في موسم الفلاحي 2010-2009 — : 18 ق/هـ , و اسوء مردود في الموسم الفلاحي 2008-2007 — 3.97 ق/هـ .

بحيث نجد ثلاث مواسم فلاحية اكبر من المتوسط الذي بلغ 10.66 ق/هـ هي :

- ✓ الموسم الفلاحي (2004-2003) — 15 ق/هـ .
- ✓ الموسم الفلاحي (2010-2009) — 18 ق/هـ .
- ✓ الموسم الفلاحي (2014-2013) — 13 ق/هـ .

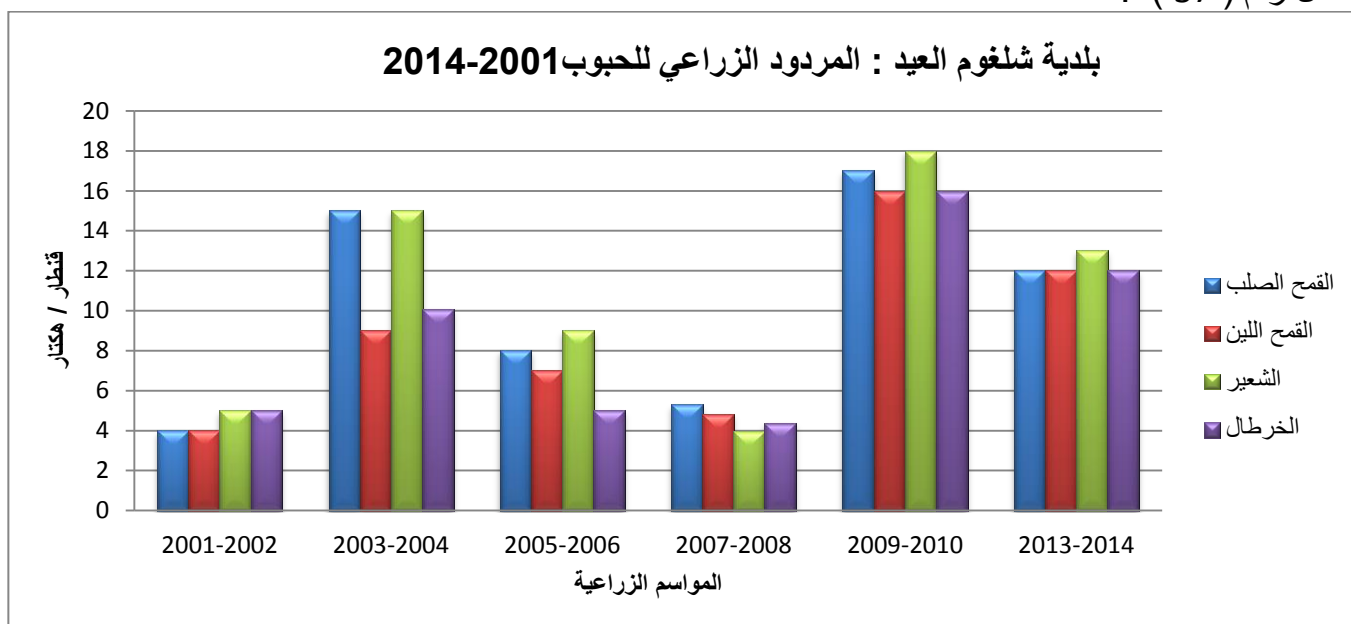
➤ الخرطال :

مردوده لا يختلف عن المحصولين السابقين وهو ايضا في تذبذب , حيث سجلنا احسن مردود في موسم الفلاحي 2010-2009 — : 16 ق/هـ , و اسوء مردود في الموسم الفلاحي 2008-2007 — 4.38 ق/هـ .

بحيث نجد ثلاث مواسم فلاحية اكبر من المتوسط الذي بلغ 8.74 ق/هـ هي :

- ✓ الموسم الفلاحي (2004-2003) — 10.08 ق/هـ .
- ✓ الموسم الفلاحي (2010-2009) — 16 ق/هـ .
- ✓ الموسم الفلاحي (2014-2013) — 12 ق/هـ .

الشكل رقم (37) :



نتيجة :

بعد تعرضنا بتحليل مردود الحبوب تبين أنه ضعيف رغم المساحة الكبيرة المخصصة له , حيث يحتل القمح الصلب المرتبة الاولى ثم يليه في السنوات الاخير الشعير ثم القمح اللين و اخيرا الخرطال , و هذا راجع لعدة اسباب , نذكر منها :

- قلة التساقط و تذبذبه و كذلك تأثير الجياد على المزروعات و المحاصيل .
- تقنيات الزراعة المتبعة من طرف الفلاحين .
- تقلص المساحة الزراعية نتيجة التوسع العمراني , مما ادى الى التوسع العمودي لرفع طاقة الانتاج .

III. 1-2 - إنتاج الخضروات :

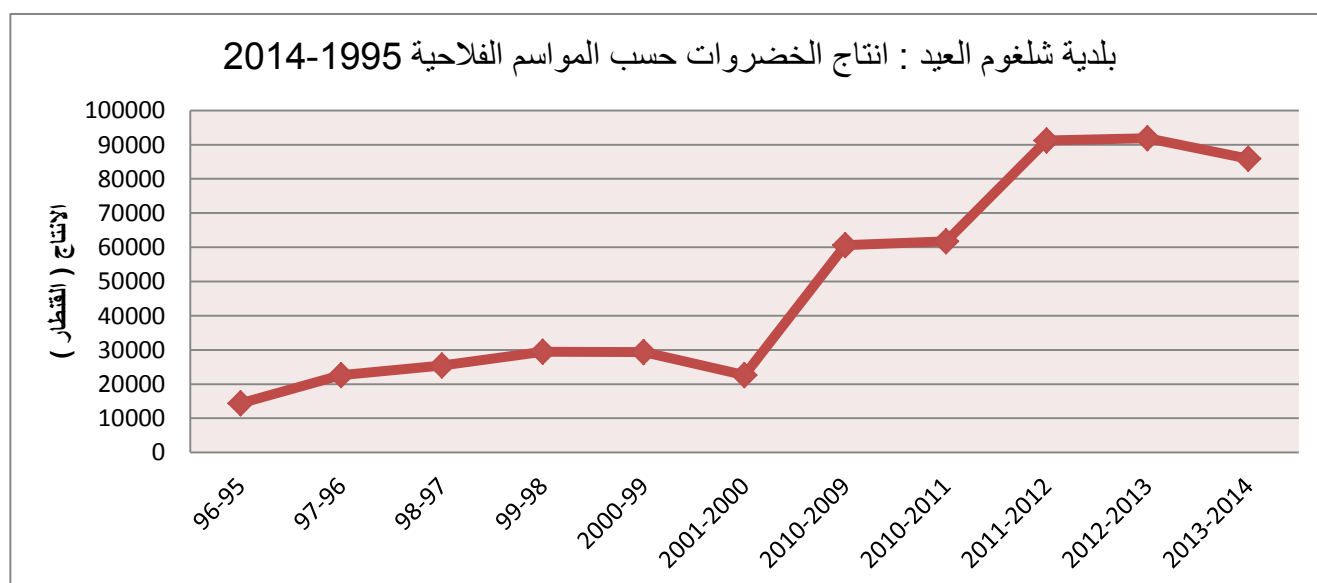
رغم أن المجال البلدية يتوفر على احواض زراعية غنية بالتكوينات الفيضية على طول امتداد المصاطب الواسعة , و المصادر المائية الهامة في كل من واد الرمال و واد ذكري الا ان مساحة الخضر قليلة جدا , و تتمثل زراعة الخضر اساسا في البطاطا , الجزر , الطماطم , الفلفل..... الخ .وتحتل منطقه شلغوم العيد مرتبة جيدة من حيث المردودية ب 92.7 ق/هـ — كما ان انتاج الخضروات شهد قفزة نوعية , حيث كان الانتاج يقدر في الموسم الفلاحي 1996-1995 بـ : 14426 ق ليلعب في الموسم الفلاحي 2001-2000 بـ : 22668 ق و التي تعتبر نقطة التحول , ليستمر في الارتفاع و يبلغ في الموسم الفلاحي (2014-2013) بـ : 85900 ق , و هذا يرجع لاستغلال القدرات التي يزرع بها المجال , بالاضافة لمشروع المحيط المسقي الذي في طور الانجاز بمساحة تقدر بـ : 3000 هـ كمرحلة اولية قابلة للزيادة , مما يعمل على رفع انتاج الخضر في مجال البلدية .

الجدول رقم (54) : إنتاج الخضروات حسب المواسم الفلاحية 2014-95

الانتاج (ق)	السنوات	
14426	96-95	بلدية شلغوم العيد
22665	97-96	
25450	98-97	
29490	99-98	
29380	2000-99	
22668	2001-2000	
60665	2009-2010	
61765	2011-2010	
91204	2012-2011	
91880	2013-2012	
85900	2014-2013	

المصدر : القسم الفرعي الفلاحي شلغوم العيد

الشكل رقم (38) :



III - 1 - 3 - إنتاج الاعلاف :

ويعتبر من أهم المحاصيل الزراعية في البلدية من حيث المساحة المخصصة لزراعته و مردود الانتاج , فاننتاج الاعلاف عرف تذبابا في الفترة الممتدة بين 1995- 2014 , اذ نسجل ادنى انتاج للاعلاف في الموسم الفلاحي (97-96) ب : 525 ق , و هذا يرجع ال تناقص المساحة المستغلة لزراعته بالاضافة للجفاف و نقص الامطار , أما اعلى انتاج فقد سجل بمنطقة في الموسم الفلاحي (2012-2013) ب : 92300 ق , و هذا يعود الى ارتفاع المخصصة لزراعته لتدعيم النشاط الفلاحي بالعلف للحيوانات .

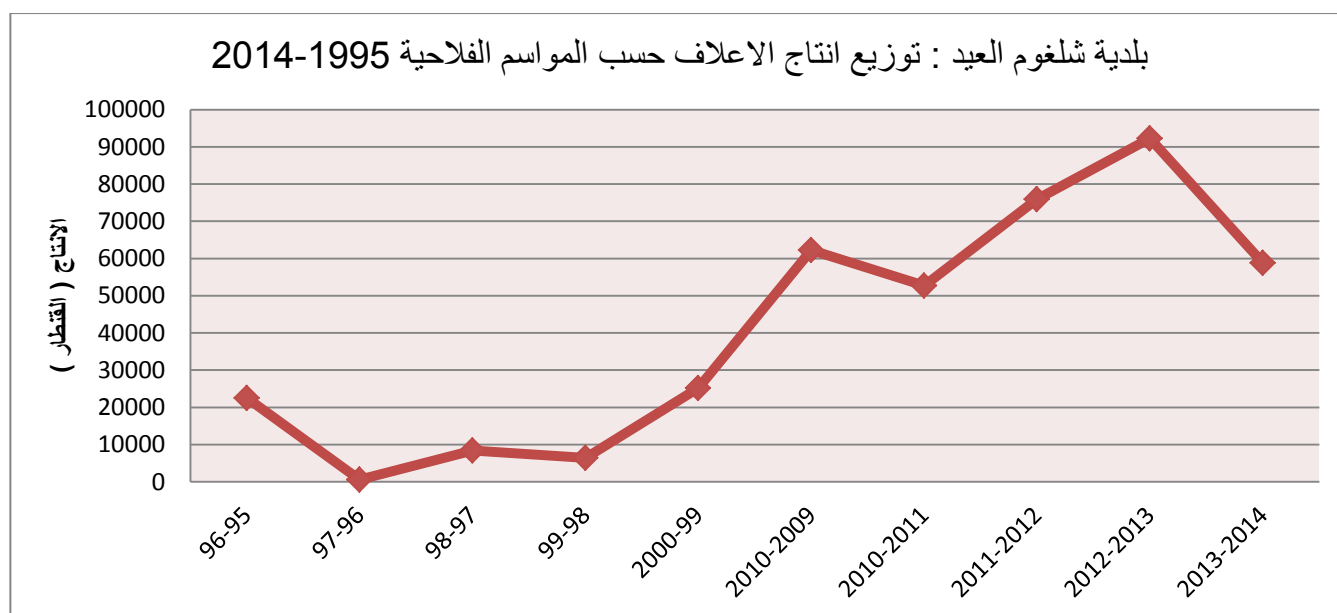
حيث وصل المردود الى 63025 ق/ سنة بمردودية 20.3ق/ هـ

الجدول رقم (55) : انتاج الأعلاف حسب المواسم الزراعية 2014-1995

الانتاج (ق)	السنوات	
22500	96-95	بلدية شلغوم العبيدة
525	97-96	
8400	98-97	
6400	99-98	
25200	2000-99	
62264	2009-2010	
52700	2011-2010	
75950	2012-2011	
92300	2013-2012	
58783	2014-2013	

المصدر : القسم الفرعي الفلاحي شلغوم العبيد

الشكل رقم (39) :



III. - 1 - 4 - محاصيل الأشجار المثمرة :

تعتبر زراعة الأشجار المثمرة فكرة جديدة بالنسبة للمجال , وقد عرفت البلدية هذا النوع من النشاط نتيجة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية (PNDA) الذي حث الفلاحين على تغيير النشاط من الزراعات الواسعة الى خلق بساتين , و اغبيتها هي بساتين زيتون , بحيث قدرت المساحة المغروسة سنة 2002 م بـ 41 هكتار ليرتفع و يصل الى 73 هكتار سنة 2014 م .

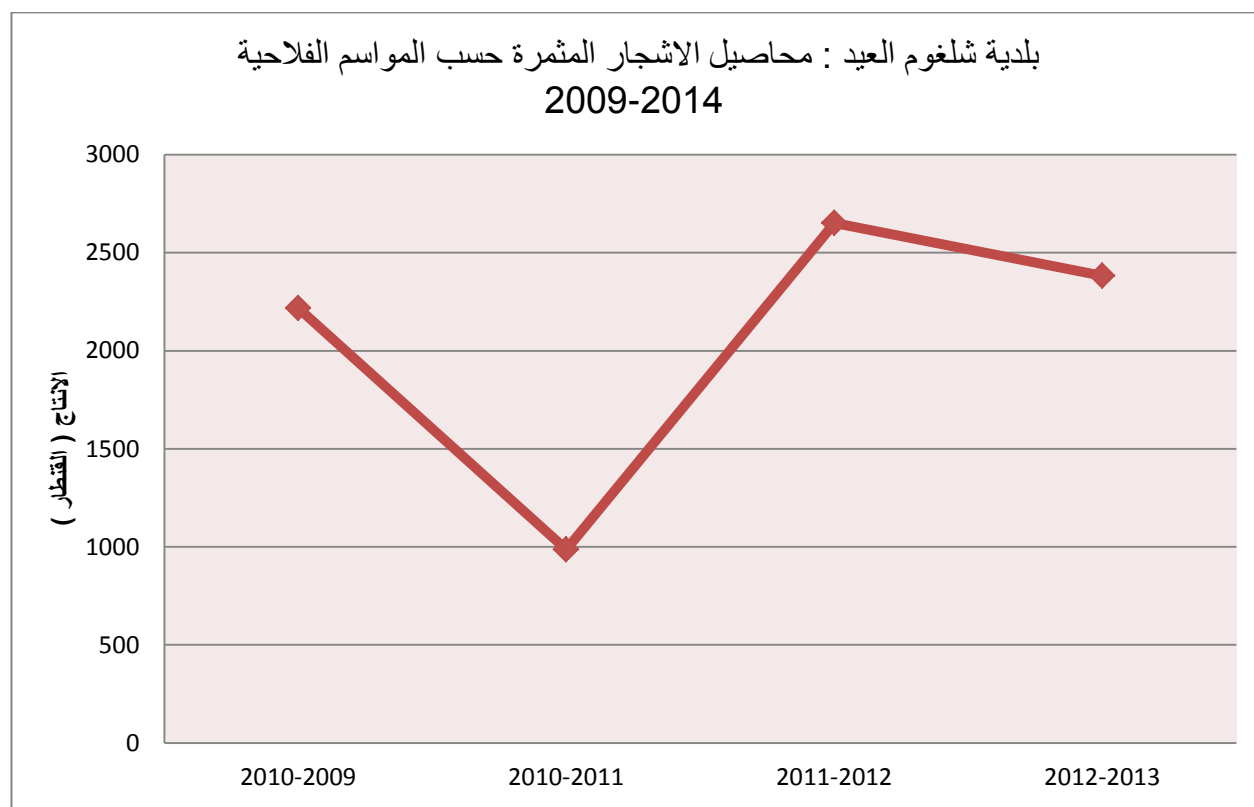
أما الانتاج فهو يعرف عدم استقرار و تذبذب حيث بلغ في الموسم الفلاحي (2009-2010) 2217 قنطار , ليصل في الموسم الفلاحي (2012-2014) الى 2382 قنطار , و هو موجه للاستهلاك المحلي .

الجدول رقم (56) : محاصيل الأشجار المثمرة حسب المواسم الفلاحية 2009-2014

السنوات	محاصيل (ق)
2009-2010	2217
2011-2010	987
2012-2011	2652
2014-2013	2382

المصدر : القسم الفرعي الفلاحي شلغوم العيد

الشكل رقم (40) :



III. - 2 - الثروة الحيوانية :

ان الثروة الحيوانية تلعب دورا كبيرا في تدعيم النشاط الفلاحي من حيث التنمية الاقتصادية , لما توفره من انتاج و خلق فرص عمل .

III. - 2 - 1 - تربية الحيوانات :

يعد هذا إنتاج الحيواني من اهم المصادر الإقتصادية التي تعود بالفائدة على البلد و البلدية , لما يوفره من منتوج و توفير مناصب شغل لليد العاملة , ويكون على عدة أشكال تتمثل في أبقار، اغنام، ماعز أو على شكل إنتاج موجه للإستهلاك على شكل بيض ، لحوم بيضاء وحمراء ، حليب و صوف .

و من خلال الجدول رقم (57) نلاحظ تخصص المنطقة أكثر في تربية الاغنام تليها الابقار ثم الماعز .

❖ تربية الاغنام : سيادة مطلقة

يعتبر هذا النوع من النشاط من ضمن اهتمامات البلدية , منطقة شلغوم العيد تعرف بتخصصها منذ السابق بهذا النوع من الماشية وهذا ما يمتاز به سهل شلغوم العيد من ظروف مناخية مناسبة لتربية الماشية لقد عرف نموا مستمرا ليعرف استقرار فيما بعد , اذ بلغ عدد رؤوس الاغنام في الموسم الفلاحي (1996-1995) 15211 رأس غنم , ليصل في الموسم الفلاحي (2005-2006) الى 29230 رأس غنم , ليعرف بعد ذلك نوع من الاستقرار ليقدر في الموسم الفلاحي (2013-2014) الى 30536 رأس غنم , هذه الثروة الحيوانية تتباين في توزيعها من منطقة إلى أخرى .

و يفسر سبب هذا التذبذب في السنوات الاخيرة الى غلاء الاغذية بالرغم من مجهودات الدولة للنهوض بهذا القطاع . كما يفسر تركيز الماشية بالمنطقة إلى توفير الغذاء المتمثل في الأعلاف وبقايا الحبوب .

❖ تربية الابقار :

لا يقل اهمية عن النشاط السابق لما يوفره من منتوجات اخرى من حليب و مشتقاته و اللحم الاحمر و هو ايضا يدخل من ضمن اهتمامات البلدية , و لما تمتلكه البلدية من امكانات طبيعية هامة و المتمثلة في المرجة على طول مجرى واد الرمال و واد ذكري . فلقد عرف هذا النشاط تطور و نمو , حيث كان يقدر عدد رؤوس الابقار في الموسم الفلاحي (1995-1996) 3211 رأس بقر , ليرع تذبذبا في السنوات التالية , ليشهد ابتداءا من الموسم الفلاحي (2007-2008) نمو معتبرا ليصل الى 6203 رأس بقر في الموسم الفلاحي (2013-2014) , و هذا راجع للسياسة الدولة لدعم هذا النشاط .

❖ تربية الماعز :

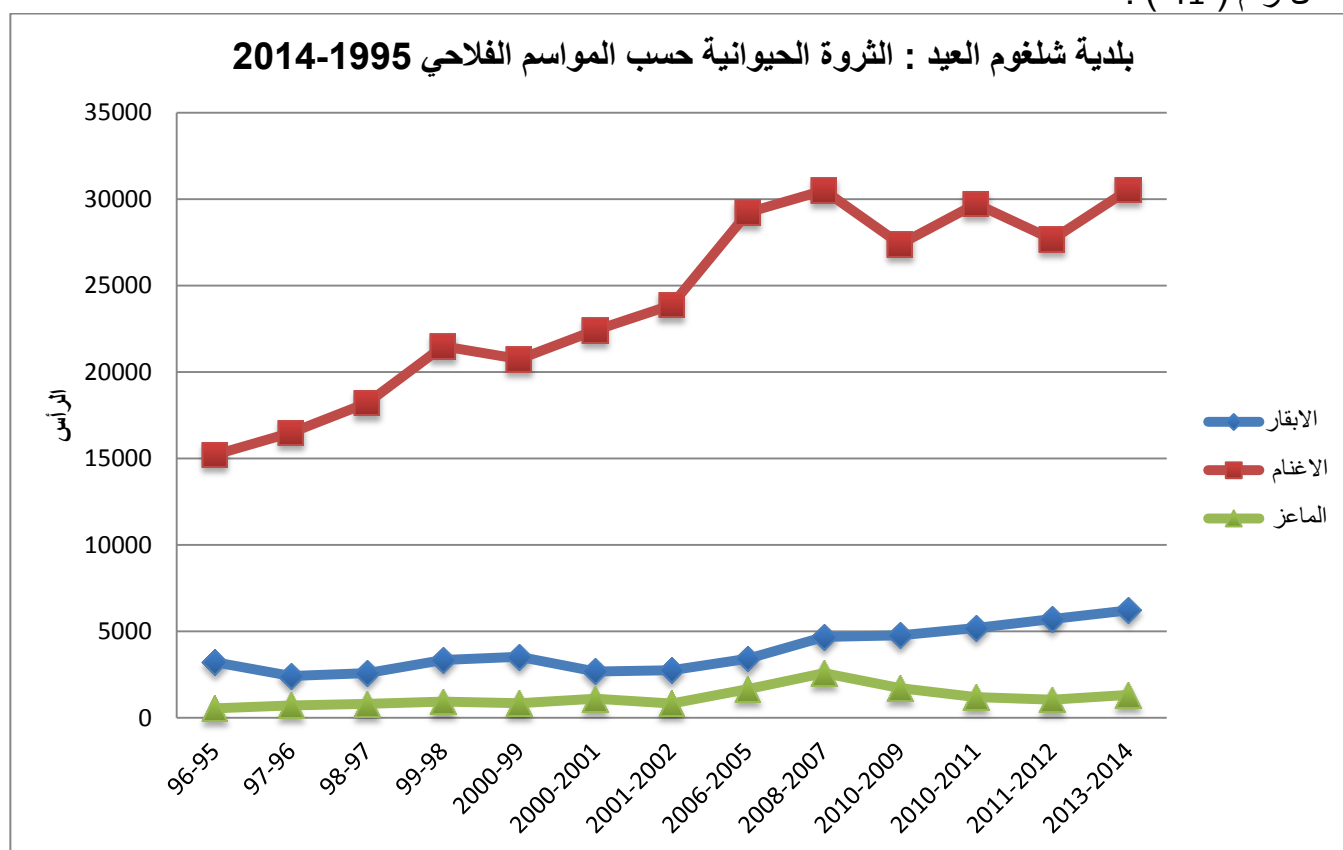
يعتبر هذا النوع من النشاط اقل اهمية من النشاطات السابقة في تربية المواشي , الا انه عرف نمو و زيادة جد معتبرة , فلقد بلغ عدد الرؤوس في الموسم الفلاحي (1995-1996) 550 رأس ماعز , ليرتفع في الموسم الفلاحي (2007-2008) و يصل الى 2588 رأس ماعز , و ينخفض بعد ذلك ليصل في الموسم الفلاحي (2013-2014) الى 1329 رأس ماعز , وهي مخصصة بشكل اساسي .

الجدول رقم (57) : توزيع الثروة الحيوانية حسب المواسم الفلاحي 2014-1995

الماعز	الاعنام	الابقار	السنوات	
550	15211	3211	96-95	بلدية شلغوم العيد
712	16480	2408	97-96	
802	18211	2580	98-97	
940	21498	3347	99-98	
841	20742	3529	2000-99	
1091	22406	2669	2001-2000	
820	23881	2750	2001-2002	
1652	29230	3408	2006-2005	
2588	30501	4681	2008-2007	
1706	91273	4766	2010-2009	
1200	29723	5197	2011-2010	
1038	27680	5703	2012-2011	
1329	30536	6203	2014-2013	

المصدر : مديرية الفلاحة ميلا

الشكل رقم (41) :



نتيجة :

كل المعطيات الخاصة بالثروة الحيوانية , تظهر لنا أن ثروة الاعنام هي المسيطرة بأعداد تفوق الانواع الاخرى (ماعز - ابقار) و يليها تربية الابقار رغم التذبذب المستمر طيلة المواسم الفلاحية الا في السنوات الاخيرة , أما تربية الماعز فتعرف زيادة جيدة نوعا ما , و السبب راجع للدعم الفلاحي.

III. - 2 - 2 - الإنتاج الحيواني :

يمتلك الإنتاج الحيواني أهمية بالغة , لما يوفره من مواد استهلاكية للفرد , بالإضافة لفائدته الاقتصادية التي تعود على الفرد و الدولة , و يختلف هذا الانتاج حسب نوع الحيوان من لحوم حمراء , لحوم بيضاء , الحليب و البيض الخ .

أ. انتاج اللحوم :

يكتسي هذا النوع من الانتاج أهمية بالغة , في التموين بمادة اللحم , و هي نوعان :

➤ اللحوم الحمراء :

هذا النوع له عدة مصادر مختلفة و هي الابقار و الاغنام و الماعز , و لقد عرف زيادة و نمو في الانتاج , حيث قدر الانتاج في الموسم الفلاحي (1995-1996) بـ : 2602 قنطار , ليبلغ اقصى شهبه المجال في الموسم الفلاحي (2011-2012) بـ : 16541 قنطار , ليشهد انخفاض طفيف في الموسم الفلاحي (2013- 2014) و اصبح يقدر بـ : 9496 قنطار , بحيث يقدر نصيب الفرد ب 5.3 كغ/ فردي في السنة على مستوى شلغوم العيد .

و يعود سبب النمو الى عدة عوامل اهمها :

- وفرة الاغذية و المراعي .
- دعم المتواصل للدولة للنهوض بالقطاع و دعم الفلاح .

➤ انتاج اللحوم البيضاء :

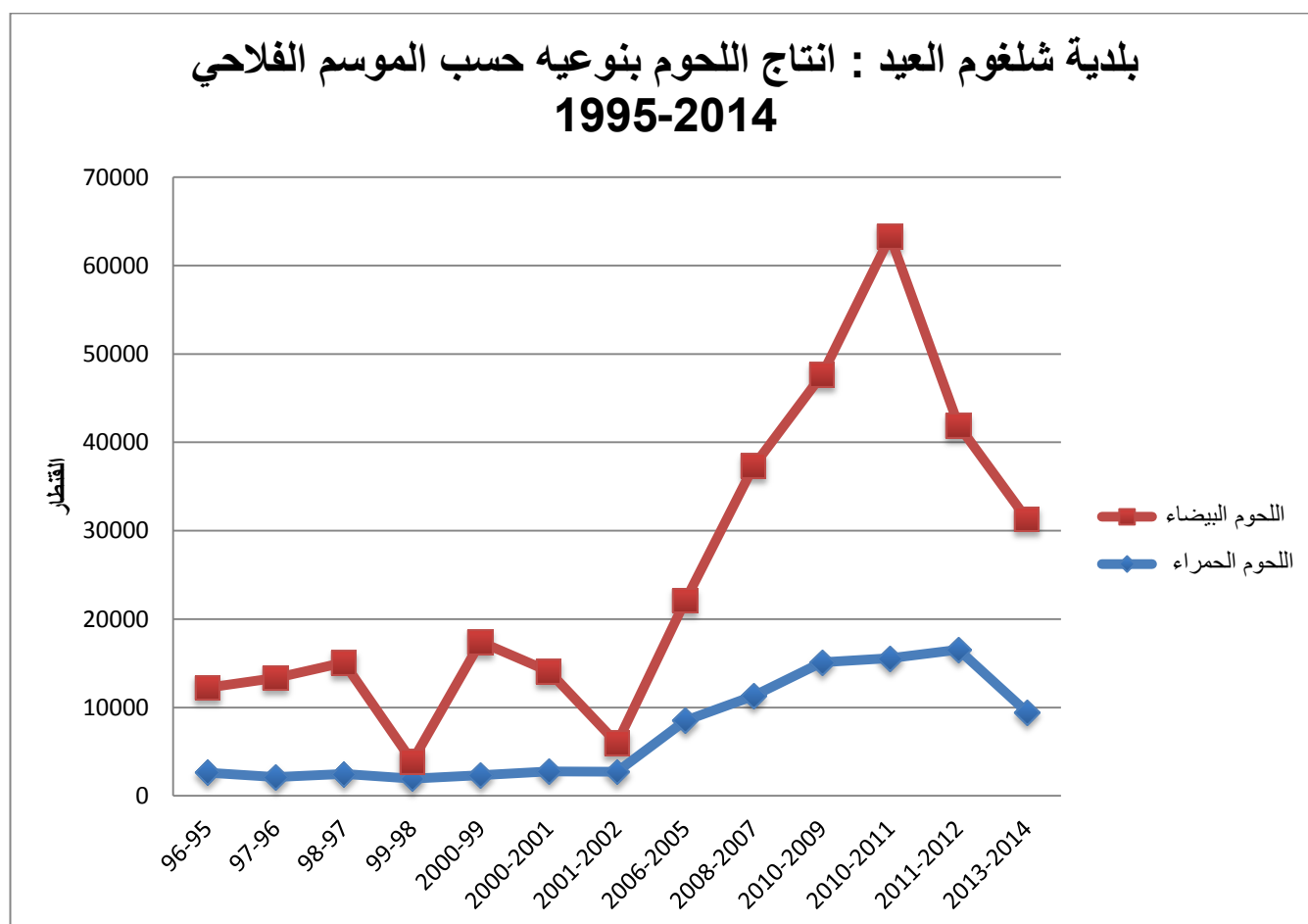
له أهمية بالغة جدا , فهذا النوع من اللحوم يعتبر من اهم مواد المستهلكة من طرف نظرا لسعره المنخفض , بالإضافة لقيمتة الاقتصادية , و لقد عرف زيادة و نمو في الانتاج , حيث قدر الانتاج في الموسم الفلاحي (1995-1996) بـ : 9625 قنطار , ليبلغ اقصى شهبه المجال في الموسم الفلاحي (2010-2011) بـ : 47700 قنطار , ليشهد انخفاض طفيف في الموسم الفلاحي (2013- 2014) و اصبح يقدر بـ : 21815 قنطار , واللحوم البيضاء: وصل معدل نصيب الفرد منه الى 17 كغ/ فردي في السنة على مستوى منطقة شلغوم العيد .

الجدول رقم (58) : إنتاج اللحوم بنوعيه حسب المواسم الفلاحية 1995-2014

اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	السنوات	
9625	2602	96-95	بلدية شلغوم العيد
11214	2110	97-96	
12602	2460	98-97	
1948	1955	99-98	
15065	2350	2000-99	
11325	2755	2001-2000	
3225	2730	2001-2002	
13584	8508	2006-2005	
26018	11308	2008-2007	
32580	15098	2010-2009	
47700	15583	2011-2010	
25387	16541	2012-2011	
21815	9469	2014-2013	

المصدر : القسم الفرعي الفلاحي شلغوم العيد

الشكل رقم (42) :



ب. إنتاج الحليب :

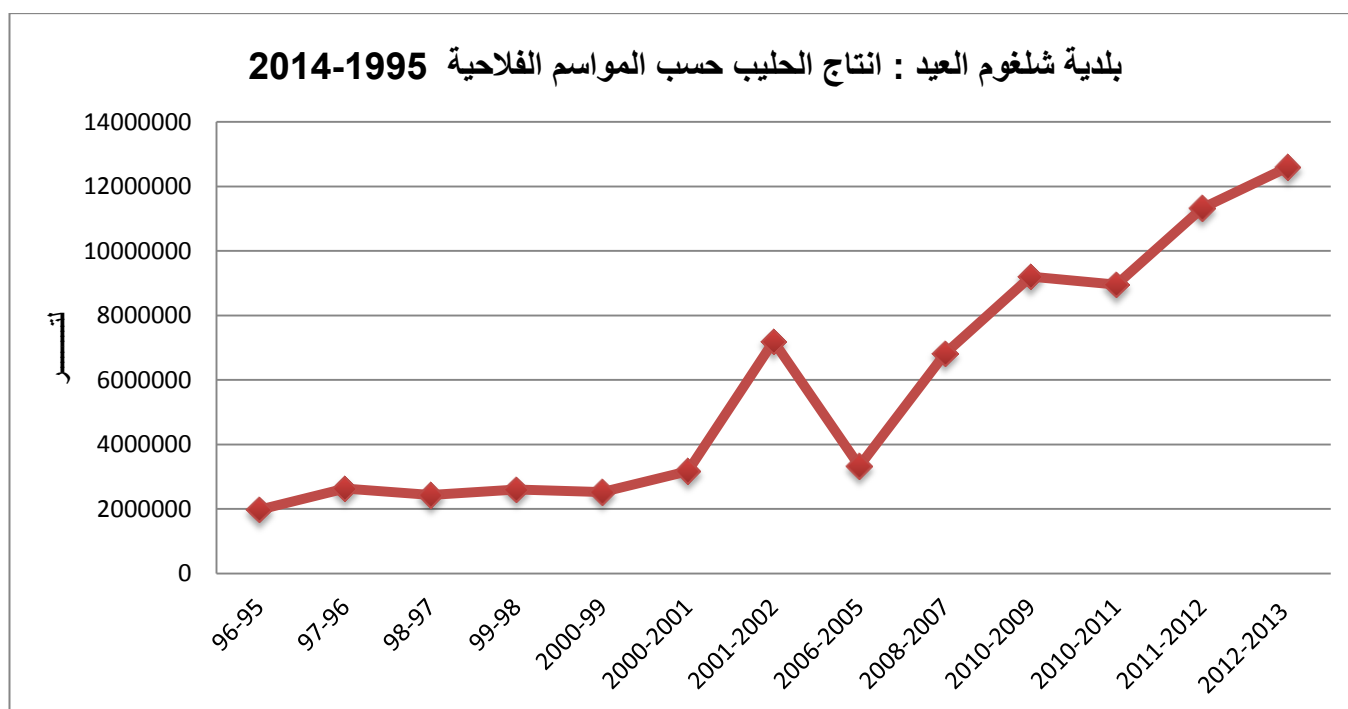
يعرف إنتاج الحليب تزايدا مستمرا في المواسم الفلاحية , حيث بلغ انتاج الحليب بالمجال في الموسم الفلاحي (1995 - 1996) بـ : 1.980.000 لتر ليبلغ اقصى شفهه المجال في الموسم الفلاحي (2013-2014) و اصبح يقدر بـ : 12.595.000 لتر , حيث ان انتاج الحليب مرتب بشكل مباشر بعدد رؤوس البقر في كل منطقة بحيث معدل نصيب الفرد من الحليب بـ 89.9 ل/فرد في السنة .

الجدول رقم (59) : توزيع انتاج الحليب حسب المواسم الفلاحية 1995-2014

الانتاج (الوحدة)	السنوات	
1.980.000	96-95	بلدية شلغوم العيد
2.629.000	97-96	
2.429.600	98-97	
2.602.820	99-98	
2.526.050	2000-99	
3.167.000	2001-2000	
7.200.000	2002-2001	
3 328 700	2006-2005	
6 820 210	2008-2007	
9.201.000	2010-2009	
8.952.000	2011-2010	
11.324.000	2012-2011	
12.595.000	2014-2013	

المصدر : القسم الفرعي الفلاحي شلغوم العيد

الشكل رقم (43) :



ج. إنتاج البيض :

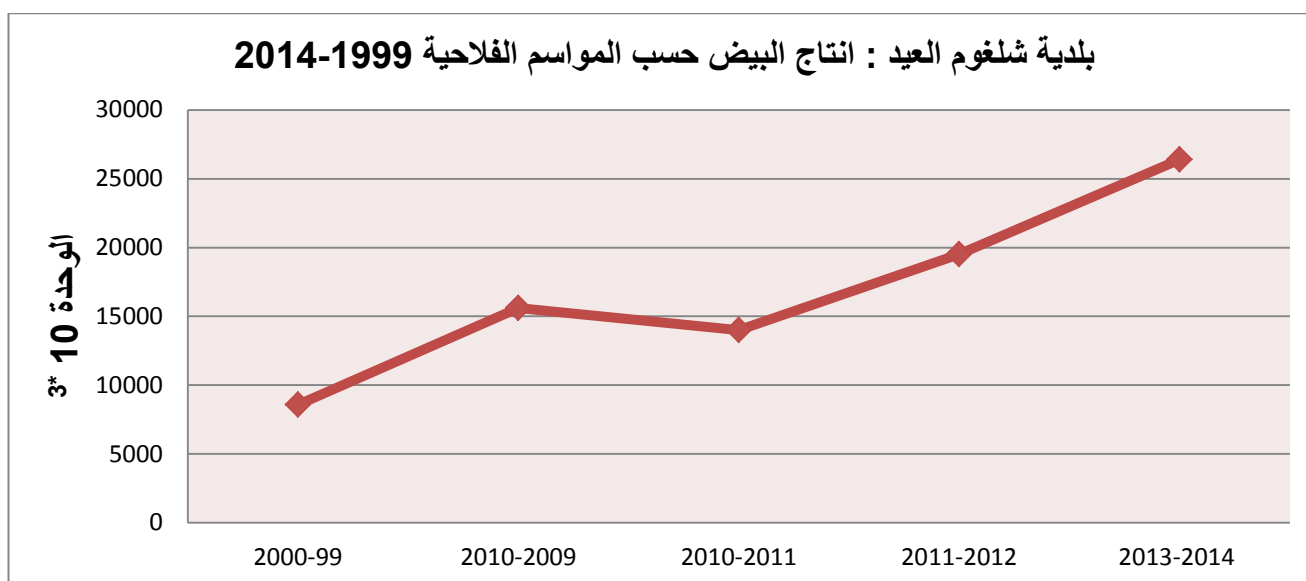
ان تركيز انتاج البيض بمنطقة شلغوم العيد يفسر بالاهمية التجارية , كما ان الانتاج في زيادة مستمرة هو كذلك , اذ قدر الانتاج في الموسم الفلاحي (2000-1999) بـ : (8572) 10^3 الى ان وصل اقصاه في الموسم الفلاحي (2014-2013) بـ : (26400) 10^3 , و هذه الزيادة تفسر اللجوء الى هذا النوع من الدجاج و التخلي التدريجي عن دجاج اللحم , و كذا بفضل الدعم الفلاحي المعتمد من طرف الدولة .

الجدول رقم (60) : انتاج البيض حسب المواسم الفلاحية 1999 - 2014

الانتاج (الوحدة) 10^3	السنوات	
8572	2000-99	بلدية شلغوم العيد
15607	2010-2009	
14000	2011-2010	
19504	2012-2011	
26400	2014-2013	

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية ميلة

الشكل رقم (44) :



د. انتاج الصوف :

يكتسي اهمية مميزة في المنطقة , لانه من المنتوجات التي تعرف استهلاكا واسع من طرف العائلات و الافراد , فانتاج الصوف بالمجال يصل الى نسبة 60 % بمنطقة شلغوم العيد .

نتيجة :

عرف الانتاج الحيواني قفزة نوعية خلال المواسم الفلاحية ابتداءا من بداية الالفية و خاصة في المراسم الفلاحية الاخيرة , و هذا بفضل روج السكان و الفلاحين الى نشاطهم الاصلي (الفلاحة) , و كذلك بالدعم الموجه للفلاحين من المشاريع الجوارية المندمجة الى الوكالات الوطنية للدعم الشباب و محاربة البطالة و ما توفره هذه المشاريع و الصناديق من سيولة مالية و عتاد للنهوض بالانتاج الحيواني و تحقيق الاكتفاء الذاتي .

خلاصة الفصل :

لقد شهدت منطقة الدراسة نمو عمراني سريع , حيث عرفت عدة مشاريع سكنية بمختلف الصيغ , و تجهيزات عمومية , كمت لاحظنا سيطرة النمط السكني الفردي و بالأخص السكن الفوضوي مقارنة بالسكن الجماعي , أدى الى استهلاك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية .

- تتوفر على مختلف التجهيزات العمومية و هذا ما جعلها منطقة مستقطبة للسكان , مما يؤدي بالضرورة الى زيادة الطلب على السكن و تسريع النمو العمراني .
- تتوفر التجمعات الحضرية على مختلف التجهيزات الصحية , أما بالنسبة للمناطق المبعثرة فهي تعاني نقصا , حيث نجد هناك مشاتي تعاني من العزلة كبيرة و لا تتوفر على أدنى الخدمات الصحية .

كما تزخر مدينة شلغوم العيد بامكانات زراعية جد هامة حيث نلاحظ مايلي :

- * تحتل المساحة الصالحة الزراعة نسبة عالية تفوق 90% من مجموع مساحة البلدية.
- * انتشار و سيادة الزراعات الواسعة خاصة الحبوب , بالاضافة لبعض الزراعات المسقية على ضفاف الاودية .
- * محاولة التنويع الانتاج الفلاحي خارج الحبوب مثل انتاج البيض و مختلف اللحوم .. الخ و ذلك لتعويض المساحات الزراعية المستهلكة نتيجة التوسع العمراني .
- * استعمال للمكننة الحديثة , لمضاعفة الانتاج و تحقيق المردود الأمثل .
- * تعويض ضيق المساحة و نقص اليد العاملة الزراعية بمضاعفة مردود الهكتار عن طريق الاستخدام الجيد للأسمدة و الري و انتقاء البذور
- * نظام السقي السائد هو عن طريق الرش المحوري .
- * المجال يعاني من عجز في الموارد المائية واعتمادهم على المياه الجوفية مما يعتبر ايضا عائق في وجه التنمية بالمجال خاصة التنمية الفلاحية هو تناقص التساقط السنوي فهو يؤثر سلبا على المردود الزراعي .
- * دعم الدولة لكل سواء عمومي أو خاص و هذا في اطار المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA , الذي يهدف الى تكثيف الزراعي عن طريق تطبيق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDR , مما أدى الى ارتفاع في الانتاج لكل المحاصيل سواء كانت نباتية او حيوانية .

الفصل الرابع

الأسباب و النتائج المترتبة عن التوسع العمراني على حساب

الأراضي الزراعية و الحلول المقترحة للحد من الظاهرة

أولاً : الأسباب المؤثرة في توسع العمراني للمدينة :

- I. إهمال القطاع الزراعي .
- II. أزمة السكن و حتمية النمو الديموغرافي .
- III. عدم تطبيق النصوص الخاصة بالمحافظة على الأراضي الزراعية
- IV. عدم احترام مخططات التهيئة العمرانية .
- V. أصل الملكية العقارية .

ثانياً : النتائج المترتبة عن التوسع العمراني و الأفاق المستقبلية :

- I. نتائج و آثار الزحف العمراني على الأراضي الزراعية
- II. تقدير الاحتياجات المساحية السكنية المستقبلية.

ثالثاً : الحلول المقترحة للتحكم في التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .

مقدمة الفصل :

بعد الدراسة التحليلية للوضعية الراهنة للمجال العمراني لمنطقة شلغوم العيد تكمننا من تشخيص أهم النقائص و المشاكل التي تعاني منها , و أهم ما تعاني منه هو استهلاك المجال للأراضي الزراعية الخصبة بالمنطقة , و كذلك نقص في بعض التجهيزات و الوقوف على وضعيتها الحقيقية , و من أهم ما يميز نسيجها العمراني ما يلي :

- انتشار السكنات الفردية (منظمة – فوضوية) على مساحة كبيرة مقارنة مع السكن الجماعي او النصف جماعي.
 - تدهور النسيج العمراني الحضري في بعض القطاعات بالمركز القديم للمدينة .
 - الاستهلاك الغير عقلاني للأراضي الزراعية الخصبة ذات الجودة العالية .
- و بالتالي فان ظاهرة استهلاك المجال تتطلب اليوم حلول منطقية و قابلة للتطبيق و ذلك للحد أو التخفيف من حدة هذه الظاهرة , و من أجل توجيه نحو توسع عقلاني للاستهلاك و الاستغلال الراشد للمجال , لابد من انجاز خطة لعملية التهيئة العمرانية و التوسع العمراني , و هذا سيكون محور دراستنا خلال هذا الفصل و تحقيق بعض الأهداف المرغوب فيها :

- وضع استراتيجية واضحة من أجل التوسع المستقبلي و ذلك باستخدام بعض المعايير و التقنيات بهدف التقليل من الاستهلاك اللاعقلاني للأراضي الزراعية ذات الجودة العالية .
- ضبط و تحديد كل عنصر من العناصر التي ستكون المجال العمراني و تحديد المساحات اللازمة .
- الاقتراحات و التوصيات .

أولا : العوامل المؤثرة في توسع العمراني على الاراضي الزراعية

بعد تطرقنا من خلال الدراسة السابقة لحالة المجال المدروس منذ نشأته إلى وقتنا الحالي, تبين أن هناك عدة عوامل كان لها دور فعال في التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية والاختلالات في المجال العمراني من خلال وقوفنا عند طبيعة نمو العمراني للبلدية نجد انه لم يكن أبدا محض الصدفة بل صاغت عدة عوامل متعددة ساعدت هذا النمو و بعدت اشكال مختلفة , لنجد أن التجمعات العمرانية مقسمة الى قطاعات عمرانية منظمة مهيكلة و اخرى غير منظمة و غير مهيكلة , فكانت التنظيم المنطق السائد و العشوائية في بعض الاحيان و هذا ما سنحاول معرفته في هذا العنصر أي معرفة العوامل التي أثرت في تطور العمران داخل مدينة شلغوم العيد و تفسير أسباب وضعيتها الراهنة .

I. اهمال القطاع الزراعي :

I. 1 - تأثير القطاع الصناعي :

- أ. منذ الاستقلال اعطيت الاولوية للقطاع الصناعي الذي خصصت له الدولة اعتمادات مالية هامة قصد اخراج البلاد من التبعية و امتصاص البطالة و تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد المصنعة و مختلف المجالات و تزويد الزراعة بما تحتاج اليه من الآلات و الاسمدة و غيرها , لكن الازمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر نتيجة لتدهور اسعار النفط , كان لها تأثير كبير على القطاع الصناعي مما ادى الى الانعكاس سلبا على القطاع الفلاحي الذي ظل يعاني من نقص الوسائل و غلاء أسعار البذور و الأسمدة فضلا عن الآلات و العتاد الفلاحي .
- ب. ان التباين الكبير بين الدخل الزراعي و الصناعي و الامتيازات الكثيرة التي منحت للعامل الصناعي (كالتنقل – السكن الخ) كانت سببا في هجرة اليد العاملة من الزراعة الى الصناعة التي اصبحت توفر للعامل وظيفة قارة و دخلا أحسن بكثير من الوظيفة الزراعية .

I. 2 - غياب استراتيجية لتطوير القطاع الفلاحي :

- ان غياب استراتيجية الفعالة لتطوير القطاع الفلاحي من بين الاسباب الرئيسية لتدهور الزراعة , فغياب استراتيجية فعالة مبنية على النظرة المستقبلية المتبصرة و على تحديد الاهداف و الاولويات و الوسائل و وضع الآليات الضرورية لمتابعة تطبيق النصوص التشريعية و التعليمات الخاصة بالقطاع ميدانيا .
- لذلك فان الدراسة التي قامت بها وزارة التجهيز و البيئة تحت عنوان " جزائر الغد " تم فيها ابراز العيادي من الاختلالات و النقائص التي يعاني منها القطاع الزراعي و التي نذكر بينها مايلي⁽¹⁾ :
- عدم وجود استراتيجية زراعية طويلة الامد مبنية على الاولويات التي تتناسب مع الاحتياجات الاساسية للمواطنين .
 - عدم استقرار السياسات العقارية .
 - عدم ملائمة الوسائل المخصصة للزراعة لاحتياجات القطاع .
 - عدم وجود نظام تمويل ملائم و استثمار محفز .
 - الصناعات الميكانيكية و الكيماوية عاجزة عن تلبية الاحتياجات النوعية المتزايدة للقطاع الفلاحي .
 - عدم ملائمة سياسة الأجور و المداخليل لخصوصيات القطاع .
 - غياب أدوات تأسيسية تتكفل بالطابع المتقلب الذي يتسم به النشاط الفلاحي باستثناء صندوق الضمان الزراعي .

- النقص الشديد في ادماج الصناعات الغذائية في الانتاج الوطني .
- عدم ملائمة سياسة الأسعار و الجباية للقطاع الفلاحي .
- عدم وجود هيئات محايدة لتقييم معطبات القطاع الفلاحي و متابعتها ميدانيا .

I. - 3 - ارتفاع أسعار الآلات الفلاحية :

حيث ارتفع سعر الجرار من 10 ملايين سنتيم سنة 1987 الى حوالي 400 مليون سنتيم سنة 2014 م , كما ارتفع سعر آلة الحصاد و الدراس الى 13 مرة , مما أدى الى انخفاض المبيعات الخاصة بهذه الآلات , بالإضافة الى ارتفاع أسعار البذور و الأسمدة و الأدوية النباتية , حيث تضاعف السعر 18 مرة خلال الخمس سنوات الأخيرة , مما أدى الى عجز الفلاحين عن شرائها , و أدى الى انعكاسات جد سلبية على المردود الفلاحي , و تخلي الفلاحين عن النشاط الفلاحي و تحويل الأراضي عن طابعها الفلاحي و ممارسة نشاطات أخرى بها لا علاقة لها بالزراعة , مثل استخدام بعض الاراضي الواقعة قرب الطريق الوطني رقم 05 و 100 لتصنيع و بيع مواد البناء .

II. أزمة السكن و حتمية النمو الديموغرافي :

ان النمو الديموغرافي السريع الذي شهدته منطقة الدراسة أدى الى وقوع اختلال كبير في توزيع السكان بين الريف و المدينة , و نتج عنه عجز الحظيرة السكنية عن استيعاب حجم السكان المتزايد بوتيرة سريعة , خلق أزمة سكن خانقة , مما يستلزم على الهيئات المسؤولة انجاز مشاريع سكنية للحد من الظاهرة و استلزم الأمر التوسع على حساب الاراضي الزراعية الخصبة , و كان لهذا النمو الديموغرافي و أزمة السكن عدة أسباب :

II. - 1 - الهجرة و النزوح الريفي :

النزوح الريفي هو انتقال أشخاص من مكان لأخر بغرض السكن و الاستيطان و يقصد بالهجرة عموما انتقال الأفراد من مكان الى اخر من أجل البحث على مستوى معيشي افضل , لذلك فهي تعتبر من أهم العناصر في أي دراسة عمرانية و المرتبطة أساسا بتغيير حجم السكان و تغيير خصائصهم الاجتماعية و الاقتصادية و الديموغرافية و مقياس لعوامل الجذب و الطرد التي تميز المدينة , و من بين الاسباب التي ساعدت ارتفاع نسبة الهجرة و النزوح الريفي ما يلي :

أ. العوامل الاجتماعية :

ان تحسن في الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المركز جعله كمركز جذب للسكان من بعض التجمعات الأخرى فالنمو الديموغرافي يرتبط ارتباطا وثيقا بتوسع المراكز العمرانية و نموها فبتزايد النمو الديموغرافي يزيد استهلاك المجال , بالإضافة الى عامل الهجرة نحو هذه المراكز نظرا لتحسن المستوى المعيشي بها . فبعد دراستنا للتجهيزات (الصحية و الادارية و التجارية ...) تبين ان اغلبية المراكز الريفية لا تتوفر على التجهيزات الاولى لذا يتطلب تنقل السكان من اجل اقتناءها كمحلات المواد الغذائية العامة و قاعة للعلاج التي هي اي لا يتعدى حدود التجمع , فهي متوفرة نسبيا في المناطق الريفية الا انه لازالت توجد مناطق تعاني العزلة , كما ان العجز الذي تشهده الهياكل الصحية من نقص الوسائل و الأدوية بالإضافة لسوء التسيير , يجبرهم الى التنقل للمركز للحصول على هذه الخدمة , و لان المستشفى شريان هذا القطاع فمستشفى شلغوم العيد يستقطب مرضى من داخل الدائرة و الدوائر المجاورة و حتى من الولاية (كبلدية عين الملوك واد سقان احمد راشدي و غيرها من البلديات

المجاورة) وكما يستقبل مرضى ولايات اخرى كالمسيلة , بسكرة , قالمة , سطيف , تيسة حيث بلغ عددهم حوالي 1859 مريض اي ما يعادل نسبة 3,15% من المجموع العام للفحوصات لسنة 2012 المقدر بـ : 58938 فحص طبي و التي اجريت بمختلف المصالح الموجودة به من (الطب الداخلي, طب الأطفال, الجراحة , الولادة, الاستجالات) , أما التجهيزات المتوسطة فهي تستدعي حركة السكان من اجلها .

ب. العوامل الاقتصادية :

ان وجود بعض المنشآت الصناعية و المتكونة من المنطقة الصناعية بالاضافة لمنطقة النشاط , ادى الى توفر مناصب شغل و تمركز الخدمات في المركز, هذا كله يؤدي الى توسع مركز نتيجة النزوح من الارياف و التجمع الثانوي و البلديات المجاورة مما ادى الى الطلب المتزايد على السكن و المرافق الاخرى و تغير في البيئة العمرانية.

ج. التجارة:

تعتبر التجارة من اقوى العلاقات بين البلديات وخلق ديناميكية في البلدية. لأنها تساعد السكان على اقتناء متطلباتهم من اقرب سوق و كذا تسويق منتوجاتهم بالأسواق الموجودة بالمنطقة و بذلك فهي تستخدم مواردها لبناء قاعدة اقتصادية قوية.

د. العوامل الامنية :

لعبت الأوضاع الأمنية الأخيرة او ما يعرف بالعيشية السوداء التي عرفتها البلاد بصفة عامة, و بلدية شلغوم العيد بصفة خاصة دور في تحريك سكان المناطق النائية بالمنطقة الى الهجرة نحو التجمعات الحضرية, حيث أدت إلى هجرة مكثفة الى المدن المجاورة, فمركز شلغوم العيد عرف هجرة وافدة مهمة, بنسبة كبيرة .

هـ. حدة الفوارق الجهوية :

يملك هذا العنصر أهمية بالغة في ارتفاع وتيرة النزوح الريفي و الهجرة الوافدة نحو مركز مدينة شلغوم العيد , فهي علاقة تكامل بين حدة الفوارق الجهوية و عملية الهجرة و النزوح الريفي فكلما زادت الاولى ارتفعت الثانية , فلقد شهدت مدينة شلغوم العيد التدفقات السكانية كبيرة جدا , فمن حيث العلاقة الادارية فبلدية شلغوم العيد هي مقر دائرة و تتمركز بها مختلف التجهيزات العمومية و الادارية , هذه التدفقات اغلبها من سكان المناطق الريفية و البلديات بلديات الدائرة بالاضافة للبلديات المجاورة و التي تعاني من نقص فادح في التجهيزات العمومية و الادارية .

جدول رقم (61) : ترتيب اهم التجمعات المحيطة بمجال الدراسة حسب مستوى التجهيزات .

المستوى 5	المستوى 4	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	البلديات
					ميلة
					شلغوم العيد
					تاجنانت
					التلاغمة
					واد العثمانية
					فرجيوة
					عين الملوك
					بن يحي عبد الرحمان
					اولاد اخلوف
					المشيرة
					بوحاتم

المصدر : مخطط التهيئة و التعمير لولاية ميلة

و. العوامل السياسية :

يعتبر من بين أهم العناصر التي أدت إلى ارتفاع وتيرة النمو العمراني في البلدية و الشيء الذي أدى إلى تغيير اتجاه التوسع, سواء عن طريق الامتداد أو عن طريق القيام بعملية التكتيف أو استحداث مركز جديد ثانوي , و هذا بإصدار قرارات سياسة في انجاز تجمعات بجميع مكوناتها من سكن تجهيزات, طرق, شبكات مختلفة, و كذا بتوسيع هذه المراكز, و خلق أقطاب تنموية و بهذا يزداد الطلب على العقار, كما يتم تكتيف و ملء الجيوب الفارغة في النسيج العمراني, مما يؤدي إلى تحول هذه المراكز و نموها مثل مركز شلغوم العيد. كما لعب التقسيم الإداري دور لا يستهان به في وضع الاطار العام للشبكة الحضرية في الجزائر¹⁶, و الاساس الإداري يعتمد على قرار حكومي, يسند للمراكز العمرانية في اطار سياسة تهيئة الاقليم مستويات معينة في الهيراركية الادارية¹⁷.

تمت ترقية شلغوم العيد في سنة 1974 م الى مقر دائرة, بالإضافة الى التقسيم الإداري لسنة 1984 م, هذا ما أدى الى استفادتها من مجموعة من الاستثمارات و اصبحت تقوم بمهام ادارية عديدة مما أدى الى زيادة في الوظائف الاقتصادية التي لها دور مهم في دفع عملية التنمية في مجال الدراسة.

¹⁶ تيجاني بشير: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر, 2000, ص 51 .

¹⁷ العروق محمد الهادي, مفهوم الحضري في الجزائر : اسس التصنيف, الانساق و تراتيب المدن, مجلة مخبر التهيئة العمرانية جامعة قسنطينة. العدد 07-2007, ص 10.

ز. العامل التاريخي :

له اهمية بالغة و من بين أهم العناصر , فهو يبين لنا مجال تنقل الاشخاص و هجرتهم نظرا لارتباطهم الاسري , فبلدية شلغوم العيد كانت ابان الحكم العثماني تابعة لقبيلة اولاد عبد النور, لكن بعد الاحتلال الفرنسي عمل على كسر الروابط القبلية و عمل على تقسيمها , و في سنة 1874 م و تحت نفس الاسم أنشئت البلدية المختلطة التي تضم كل من المشيرة, أولاد اخلوف, بئر الشهداء, تاجنانت, بن يحيى عبد الرحمان, عين الملوك, واد العثمانية, التلاغمة, واد سقان, المغسلة , ثم في 8 أكتوبر 1921 م أنشئت البلدية ذات السلطات المطلقة , ليستمر التقسيم و يصل الى التقسيم الحالي و هو أن شلغوم العيد مقر دائرة مؤلفة من ثلاث بلديات شلغوم العيد , واد العثمانية و عين الملوك .

ح. الموقع الاداري :

تحتل البلدية موقع استراتيجي جد مهم , بحيث تعتبر همزة وصل بين عدة ولايات و مدن كبرى مثل : قسنطينة , سطيف و باتنة و ميلة , كما يمر بها طريقين وطنيين و هما الطريق الوطني رقم 05 و الذي أنشأ سنة 1982 م و يربط بين الجزائر العاصمة و قسنطينة و 100 فهو يربط بين بين جيجل و باتنة بالاضافة للطريق السيار شرق غرب و خط لسكة الحديدية .

ط. العامل الطبيعي (الجغرافي) :

يعتبر من العناصر المهمة التي ساعدت في تطور الظاهرة , فبلدية شلغوم العيد تتميز بوحدة طبيعية متجانسة يغلب عليها طابع الانبساط , كما انه لا يشكل أي عائق طبيعي على توسع المدينة و خاصة من الناحية الشمالية الغربية للمركز الحضري , بالإضافة للتركيب الجيولوجية الهشة و التي في معظمها تتكون من رسوبيات تنتمي للزمن الرابع , مما يقلل من التكلفة المالية لانجاز مشاريع .

III. عدم تطبيق النصوص التشريعية : (الخاصة بالمحافظة على الأراضي الزراعية).

إن متصفح للتشريع الخاص بالعقار و العمران يجد العديد من النصوص القانونية و المراسيم و الأوامر التي أكدت كلها على وجوب المحافظة على الأراضي الزراعية باعتبارها ثروة وطنية ذات بعد استراتيجي اذ لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجزائر دون حماية هذه الموارد الحيوية و تنميتها , لكن تغاضي السلطات المحلية عن المخالفين للتعليمات و الأوامر و القوانين .

و تداركا للأمر جاء مرسوم التشريعي المؤرخ في 18 مايو 1994 م ليملاً الفراغ و يدعم سلطة الردع (شرطة العمران) لها صلاحيات كافية لملاحظة الأخطاء و اتخاذ الإجراءات المستعجلة اللازمة , و رغم ذلك ازداد البناء الفوضوي انتشارا مع الموجة الجديدة للنزوح الريفي نتيجة لتدهور الناحية الأمنية في الأرياف خلال الفترة (1992-1998م) مما أدى الى تآكل مساحات زراعية إضافية بمنطقة الدراسة .

IV. عدم احترام مخططات التهيئة العمرانية :

إذا كان الهدف الرئيسي من سن القوانين السالفة الذكر هو الحفاظ على الأراضي الزراعية و حمايتها من التوسع العمراني المنظم و الفوضوي , فان أدوات التهيئة العمرانية المنبثقة عنها جاءت لتجسيد تلك الأهداف ميدانيا , عن طريق جملة من القوانين و المراسيم التشريعية التي تمنع البناء فوق الأراضي الزراعية إلا للضرورة القصوى .

و لكن رغم وجود المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير (PDAU) و التي تحدد بوضوح القطاعات القابلة للتعمير و القطاعات التي يمنع البناء فوقها و رغم وجود مخططات استعمال الأرض (POS) التي توضح كيفية استعمال كل قطاع , فان التجسيد الميداني لهذه المخططات يعد ضعيفا للغاية إما لنقص الكفاءة السلطات البلدية و جهلها بقوانين التهيئة العمرانية و أدواتها او لضيق نظرتها و استخفافها بهذه المخططات نتيجة لنقص الوعي و طغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة في غياب أجهزة الردع للمخالفين لهذه النصوص القانونية .

و اذا كان المعلوم أن أي تدخل لتغيير المجال يمر عبر عدة هيئات هي : البلدية , الوكالة العقارية المحلية مصلحة أملاك الدولة , الوزارة المعنية كوزارة الفلاحة اذا تعلق الأمر بأرض فلاحية ثم في الأخير يتم مراقبة الملف من طرف مصلحة البناء و التعمير للتأكد من مطابقة المشروع لمقاييس البناء و توجيهات المخطط العمراني و مخطط استعمال الأرض⁽³⁾ , فان هذه الإجراءات نجدنا غير محترمة تماما من طرف السلطات البلدية التي أصبحت تتصرف في المساحات العقارية التابعة للبلدية و لأغراض سياسية و دون المرور بالهيئات السالفة الذكر و دون استشارة المصالح الخاصة بالبناء و التعمير

(DUCH) فكانت المحصلة النهائية لهذا الخرق للقوانين هو التوسع العمراني على حساب اجود الأراضي الزراعية . فبلدية شلغوم العيد فقدت ما يقارب 586.24 هكتار من الأراضي الفلاحية نتيجة للتوسع العمراني و هي مرشحة للزيادة لتصل إلى 996.06 هـ .

V. أصل الملكية العقارية :

هذا العنصر له دور جد فعال في تفحيل الظاهرة , حيث أن كلما اختلفت نوعية الملكية العقارية نجد نمط سكني معين و بدرجة تجهيزات عمومية و تهيئة مختلفة كما نلاحظ أيضا اختلاف في وتيرة التوسع العمراني .

حيث نلاحظ أن اكبر نسبة استهلاك العمران للأراضي كان حساب أراضي التي تعود ملكيتها للدولة , و ذلك لسهولة إجراءات عملية منح الامتياز و التنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية كما ينص عليه مرسوم تنفيذي يتضمن تطبيق أحكام الأمر 06-11 المؤرخ في 6 شعبان عام 1427 الموافق 30 أوت سنة 2006 , و التعليمات الوزارية المشتركة رقم : 191 و المؤرخة في 29 مارس 2011 و التي تنص على كيفية اقتطاع الأراضي الفلاحية الواقعة خارج المحيط العمراني و التي تمتاز بالقيمة الإنتاجية المعدومة أو الضعيفة لانجاز برامج السكن و التجهيز العمومي و القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 أفريل 1991 الذي يحدد الأسس المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة , و هذا بسبب كثرة الطلب على السكن و لأغراض سياسية يلجأ إلى هذه القوانين لاقتطاع الأراضي و انجاز المشاريع السكنية حتى لو كانت هذه الأراضي تمتاز بالخصوبة العالية

هذا بالرغم من وجود عدة قوانين تمنع التوسع على حساب الأراضي الخصبة مثل التعليمات الرئاسية المؤرخة في 14 أوت 1990 القاضي بالحد من هذا الزحف العمراني على الأراضي الزراعية .

أما بالنسبة لأراضي القطاع الخواص فيعود السبب إلى القيمة الاقتصادية , فارتفاع سعر المتر المربع للأرض أدى بالخواص إلى تقسيم الأرض و بيعها على شكل سكنات فردية في أغلب الأحيان تكون أحياء فوضوية تفنقت إلى كل أشكال التهيئة العمرانية .

نتيجة:

إن ما يمكن استخلاصه مما سبق عرضه في هذا المبحث أن أسباب التعدي على العقار الفلاحي متعددة و متداخلة يصعب حصرها , فالتهميش الذي ظل يعاني منه القطاع الزراعي منذ الاستقلال ضمن المخططات التنموية فتح الباب لكل أشكال التسيب و الإهمال و سوء استغلال الأرض الفلاحية مما أدى إلى هجرة اليد العاملة الزراعية إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى كما أن التأخر في معالجة المشكل العقاري جعل الفلاحين لا يشعرون بأي ارتباط بالأرض التي يستغلونها بل أصبحوا يتنازلون بسهولة , كما أن نقص الوعي لدى السلطات المحلية جعلها لا تتوانى في الحاق الأراضي الفلاحية ذات المردود العالي بالاحتياطات العقارية المخصصة للتعمير مستغلة في ذلك ظروف أزمة السكن و الثغرات الموجودة في القوانين المتعلقة بنزع الملكية للمنفعة العمومية .

كما أن مشكل استهلاك الأراضي الزراعية لا يرتبط بغياب النصوص القانونية , و إنما بعدم تطبيق هذه القوانين و المراسيم و الأوامر و التعليمات التي نصت كلها على وجوب حماية الأراضي الزراعية من كل أشكال التوسع العمراني .

ثانيا : نتائج التوسع العمراني على الأراضي الزراعية و الافاق المستقبلية :I. نتائج و آثار الزحف العمراني على الأراضي الزراعية:

نتج عن التوسع العمراني في بلدية شلغوم العيد اثار سلبية على الأراضي الزراعية الخصبة , في عدة مجالات أهمها :

I. - 1 - من حيث المساحة المستهلكة :

عرف التوسع العمراني في بلدية شلغوم العيد وتيرة سريعة , أدى الى تراجع المساحات المزروعة في مجال البلدية و زيادة مساحة المناطق المبنية بشكل رهيب , حيث كانت تقدر مساحة المركز قبل 1962 م ب : 18.38 هـ لترتفع و تصل 626.28 هـ سنة 2014 م , فإذا اعتبرنا بأن التجمع الثانوي حي جامع لخضر و الذي تبلغ مساحته حاليا 40.14 هـ يمتاز بأراضي اقل خصوبة و بمردود فلاحي ضعيف , و بأنها تمتاز بخصوصيات و تكوينة جيولوجية تساعد على البناء , نجد أن استهلاك مساحة تقدر بـ : 586.24 هـ من الأراضي الفلاحية الخصبة و المتواجدة بالمركز , و هي مرشحة للزيادة لتصل إلى 996.06 هـ على المدى البعيد , و ذلك وفق المشاريع المقترحة في المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية (PDAU) , حيث برمجت عدة مشاريع سكنية و تجهيزات عمومية (تم الانطلاق في عملية الانجاز) على المدى القريب بمساحة تقدر بـ 345.62 هـ و على المدى البعيد بمساحة تقدر بـ : 64.20 هـ , تقع في الجهة الغربية و الشمالية عربية للمركز و تعود الملكية العقارية للمستثمرة الجماعية " شليحي محمد" نظرا لسهولة إجراءات عملية إلغاء التصنيف للقطع الأرضية من أراضي زراعية إلى أراضي قابلة للتعمير , لانجاز مشاريع ذات المنفعة العامة .

I. - 2 - انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية :

أدى فقدان منطقة الدراسة مساحات هامة من الاراضي الزراعية لحساب العمران , مما ادى الى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المنتجة على مستوى البلدية , حيث كان يقدر بـ : 0.30 هكتار/فرد سنة 2008 م لينخفض و يصل الى 0.24 هكتار للفرد سنة 2014 م .

I. - 3 - تراجع اليد العاملة الزراعية :

ان وجود المنطقة الصناعية بالاضافة لترقية الادارية التي شهدتها المنطقة , ساهم الى حد كبير في استقطاب اليد العاملة الزراعية , لكن نسبة العاملين بالزراعة ارتفع نسبيا الى 19.53 % فقط سنة 2008 بعدما كانت النسبة اقدر بـ : 10.28 % فقط سنة 1998 , هذا الارتفاع نتيجة لسياسة التجديد الريفية و النهوض بالقطاع الفلاحي , و هي ضعيفة مقارنة بالقطاع الثالث الذي بلغت نسبة اليد العاملة فيه بـ : 68.80 % , بدل دلالة واضحة على تدهور وضعية القطاع الفلاحي .

I. 4 - تزايد الضغط على الموارد المائية :

يؤدي نمو المدينة و توسعها و تعدد نشاطاتها الى زيادة الطلب على المياه الصالحة للشرب لتلبية حاجيات سكانها المتزايدة و هذا يكون على حساب القطاع الفلاحي و متطلباته من الري , فالتجمع السكاني و ظواحيه اصبح يستهلك بشكل كبير معظم مياه التنقيبات , و التي اصبحت لا تلبى كل الاحتياجات مما أدى الى ربط بعض الخزانات المتواجدة بالمدينة بسعة 2000 م³ بشبكة التوريد مياه سد بني هارون .

I. 5 - التصحر :

ظهور علامات التصحر لإن القضاء على الأراضي الزراعية وانتشار العمران يساعد بدرجة أو بأخرى على تمهيد الطريق أمام التصحر . , كما كان للقضاء على الغطاء النباتي المحيط بالمدينة و داخلها نتيجة التوسع الغير الفوضوي و الغير مدروس دور فعال في التصحر .

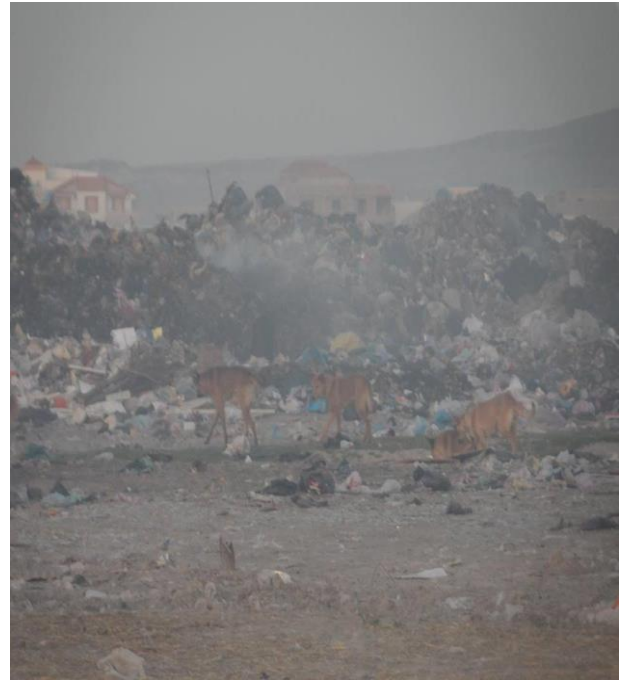
I. 6 - تقلص المساحة الزراعية :

تقلص المساحة الزراعية حيث تغير النمط الزراعي من التوسع الأفقي الى التوسع العمودي , و ذلك برفع طاقات انتاج الارض باستعمال المكننة و الاسمدة و جميع الوسائل الحديثة لتعويض تقلص المساحة , كما برمج مشروع انجاز بحيط مسقي بمساحة اجمالية تقدر بـ : 2000 هـ في الجهة الشرقية للبلدية , لتغيير نمط الاستغلال من الزراعات الواسعة الى زراعات مكثفة و مسقية .

I. 7 - من حيث التأثير على البيئة :

ان التوسع العمراني غير المتحكم فيه أدى الى انتشار العديد من المساكن الفوضوية الغير مرتبطة بشبكة الصرف الصحي التي تستعمل حفر للصرف الصحي (Fosse septique) اصبحت مصدرا خطيرا لتلوث المياه الجوفية نتيجة للافرازات النفايات المنزلية , بالاضافة لتسرب كميات هامة من الاسمدة المتسعملة في الزراعة مما أدى الى ارتفاع نسبة النترات بشكل كبير في العديد من الاسمطة المائية التي كانت معدة لتزويد المدينة بمياه الشرب, بالاضافة لافرازات المنطقة الصناعية فمن وقت لأخر يحدث انكسار لشبكة الصرف مما يؤدي الى الافراز في الاراضي الزراعية , حيث ادت هذه الافرازات في 2014 م الى قتل العديد من اسماك سد قروز , بالاضافة لانتشار المفرغات الفوضوية في كل مكان و ما يترتب عنها من تلويث للبيئة . كما أن تلوث الهواء في المنطقة اصبح مصدرا لمرض الربو و الحساسية المفرطة , حيث يتمثل في نفايات مصنع مواد التنظيف (هنكل) و المفرغة العمومية و ارتفاع عدد السيارات و اختناق الطرقات الشيء الذي أدى الى تلوث الهواء .

كما النمو العشوائي للمساكن كان له دور كبير المساعدة على التلوث والإخلال بالنظام البيئي .



الصورة رقم (12) : مفرغة فوضوية

I. - 8 - انتشار البناء الفوضوي :

بلغ عدد المساكن الفوضوية بمنطقة الدراسة ما يقارب 1385 مسكن , و هو ما يمثل نسبة 11.78 % من الحظيرة السكنية الاجمالية بالمنطقة , أما بمركز المدينة فقد بلغ عدد المساكن الفوضوية 657 مسكن , و معلوم أن السكن الفوضوي لا يخضع لقواعد البناء و لا لمخططات التعمير , مما جعله في المركز ينتشر فوق الأراضي ذات القيمة الزراعية العالية و التي تعتبر مناطق محمية بقوة القانون مثال على ذلك السمان الفوضوية التي أنجزت على ضفة واد الرمال و التي تقع جنوب المركز و مزرعة بوعزيز خليفة التي تقع شرق المنطقة الصناعية و قريبة من واد ذكري و تم ضمها لداخل المحيط العمراني , و هذه المناطق مهددة بالفيضان .

II. تقدير الاحتياجات المساحية السكنية المستقبلية :

قدر عدد المساكن في مركز بلدية شلغوم العيد حسب احصائيات 2008 حوالي 17067 مسكن و عدد سكاني قدر بـ : 82554 نسمة , و بقسمة عدد السكان على عدد المساكن نتحصل على معدل شغل المسكن (T.O.L) في المدينة اذن : $T.O.L = 4.84$, في حين أن المعدل الوطني لشغل المسكن = 6 .

اذن في هذه الحالة سنعتمد في دراستنا هذه على معدل لشغل المسكن لسنة 2008 في مدينة شلغوم العيد .

II. 1 - الاحتياجات السكنية 2014 :

حسب الاسقاطات السكانية قدر عدد السكان لسنة 2014 م حوالي 93847 نسمة اذن :
الاحتياجات السكنية لسنة 2014 = (عدد السكان لسنة 2014 / 4.84) - عدد المساكن لسنة 2008
 $= 93847 / 4.84 - 17067 = 2323$ مسكن .
اذن عدد المساكن التي يجب توفيرها حتى سنة 2014 هي : 2323 مسكن .
اجمالي عدد المساكن = 19390 مسكن .

II. 2 - الاحتياجات السكنية على المدى القريب 2018 :

قدر عدد السكان لسنة 2018 حوالي 102221 نسمة .
الاحتياجات السكنية لسنة 2018 = (عدد السكان لسنة 2018 / 4.84) - عدد المساكن 2014 .
 $= 102221 / 4.84 - 19390 = 1730$ مسكن .
اذن عدد المساكن التي يجب توفيرها حتى سنة 2018 هي : 1730 مسكن .
اجمالي عدد المساكن = 21120 مسكن .

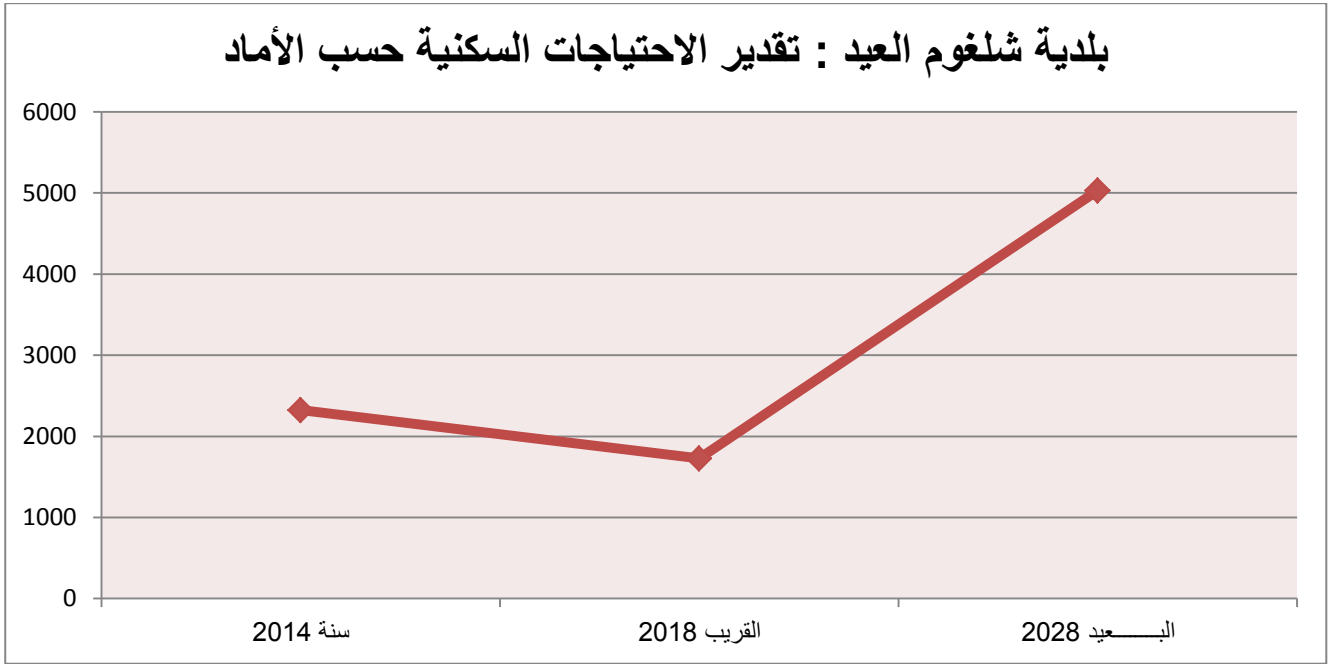
II. 3 - الاحتياجات السكنية على المدى البعيد 2028 :

قدر عدد السكان لسنة 2028 حوالي 126576 نسمة .
الاحتياجات السكنية لسنة 2028 = (عدد السكان لسنة 2028 / 4.84) - عدد المساكن 2018 .
 $= 126576 / 4.84 - 21120 = 5032$ مسكن .
اذن عدد المساكن التي يجب توفيرها حتى سنة 2028 هي : 5032 مسكن .
اجمالي عدد المساكن = 26152 مسكن .

الجدول رقم (62) : تقدير الاحتياجات المساحية السكنية حسب مختلف الاماد .

البعيد 2028		القريب 2018		سنة 2014		عدد سكان 2008	معدل النمو
الاحتياجات السكنية(مسكن)	عدد السكان نسمة	الاحتياجات السكنية (مسكن)	عدد السكان نسمة	الاحتياجات السكنية (مسكن)	عدد السكان نسمة	82554 ن	2.16 %
5032	126576	1730	102221	2323	93847		

المصدر : معالجة شخصية



من خلال الجدول رقم (62) و المنحنى البياني (رقم نلاحظ أن الاحتياجات السكنية في بلدية شلغوم العيد سنة 2014 يقدر بـ : 2323 مسكن , أما الاحتياجات السكنية على المدى القريب 2018 م نلاحظ أن هناك انخفاض طفيف في احتياجات السكن حيث سيبلغ الاحتياج 1730 مسكن ليرتفع على المدى البعيد سنة 2028 و يبلغ 5032 مسكن و هذا ما يدل على أن مدينة شلغوم العيد في الطريق الى استهلاك كبير للمجال المحيط بها (وعاء عقاري – أنظر الخريطة رقم 19) و الذي يعبر عن اراضي فلاحية خصبة من أجل توفير احتياجات و متطلبات السكان السكنية و الخدماتية .

خلاصة :

يستخلص من هذا الفصل أن للتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في بلدية شلغوم العيد كان له تأثير سلبي شديد , من حيث المساحة المستهلكة من الأراضي الزراعية الخصبة ذات الجودة العالية , بالإضافة لانخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية , و مدى تأثيره على البيئة .

كمت قمنا بحساب الاحتياجات المستقبلية للسكن و الاحتياجات مساحية المستقبلية على المدى القريب و البعيد مما يعني أنه سيتم استهلاك مساحة جد هامة في ظرف قصير جدا , في حالة عدم التحكم في النمو السكاني و الحد من الهجرة الوافدة اللذان يساهمان في ارتفاع عدد الطلبات على السكن و مختلف التجهيزات العمومية

ثالثا :الحلول المقترحة للتحكم في التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية :

بنيت مدينة شلغوم العيد أصلا فوق اراضي زراعية و أي توسع مستقبلي لنسيجها العمراني لن يكون الا على حساب الأراضي الزراعية لذا ينبغي أن تخضع حركة التعمير في المستقبل لدراسة عميقة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية :

- طبيعة التربة و قيمتها الزراعية و درجة خصوبتها (شديدة الخصوبة , خصبة , متوسطة الخصوبة , ضعيفة الخصوبة) .
 - احترام توجيهات مخططات التهيئة العمرانية و مخططات استعمال الأرض (POS) لتجنب فوضى التعمير و الاستهلاك المفرط للعقار و حماية الأراضي الزراعية ذات المردود العالي .
- و في هذا الصدد أقدم بعض الاقتراحات الخاصة بالتوسع العمراني المستقبلي لبلدية شلغوم العيد :

1. تشجيع التوسع في التجمع الثانوي :

كخلق مدينة جديدة بالتجمع الثانوي " حي جامع لخضر " , لأن هذا النوع من المدن من شأنه أن تساهم في التخفيف من حدة أزمة السكن و استيعاب الفائض السكاني بما ستوفره من امكانيات الاستقبال و فرص التشغيل و التجهيزات و المرافق المختلفة التي ستكون عوامل جذب قوية للسكان , مما سيمكن من التحكم في التعمير المستقبلي و تحسين الاطار الحضري و اعادة توزيع السكان و حسن استغلال المجال مع المحافظة على الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية , بالاضافة لكون الاراضي بحي جامع لخضر تتميز برودود زراعي ضعيف .

2. تجهيز مناطق السكن الحضري (ZHUN) :

و التي تم انجازها في ظروف استعجالية لمواجهة ارتفاع الطلب على السكن , لكن هذه الأحياء بقيت تعاني الى يومنا هذا من نقص المرافق الضرورية و نقص الخدمات كمت هو الحال في حي 500 مسكن و حي عبد الله باشا

3. التحكم في النمو السكاني :

التقديرات السكانية التي تم اجراؤها بمنطقة الدراسة تعبر بوضوح على أن المنطقة وصلت الى درجة التشبع و ليس باستطاعتها استقبال أي زيادة غير طبيعية مستقبلية , لذلك يجب على السلطات المحلية محاربة السكن غير الشرعي و وضع حد للنزوح الريفي و الهجرة نحو هذه المنطقة لينخفض معدل السكاني , و حفاظا على المجال الزراعي من جهة و على الاطار المعيشي للسكان من جهة أخرى .

4. تغيير النمط السكني :

التركيز على النمط السكني الجماعي العمودي (اي العمارات) و الذي يتم تصميمه وفق معايير البناء و التعمير الحديثة , فهذا النوع يمكنه استيعاب أكبر عدد من السكان في مساحة أقل , مع العمل تقليص من نمط السكنات الفردية المنظم (التخصيصات السكنية) و ذلك بعدم منح رخص البناء فوق الاراضي الفلاحية حتى و لو كانت ملك للخواص .

5. القضاء على السكنات الفردية الفوضوية :

أما بالنسبة للسكن الفردي الفوضوي فيجب الحرص على عدم الانشاء مع تعريض صاحب البناية للمتابعة القضائية , و اقترح ما يلي :

- تفعيل دور شرطة العمران و مفتشي التعمير للقيام بمهامهم على الوجه الأكمل و ممارسة الرقابة الفعالة للحد من انتشار البناء غير قانوني .
- تطبيق القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 م الذي جاء لسد الثغرات الموجودة في القانون 90-29 (المتعلق بالتهيئة العمرانية) في مجال تعزيز جهاز الرقابة و سلطة الردع , حيث يعطي هذا القانون كامل السلطات لرئيس المجلس الشعبي البلدي و الوالي لزيارة ورشات البناء و توقيف كل بناية غير قانونية دون اللجوء الى القضاء و انتظار حكم صادر عن المحكمة .

و يتضمن هذا القانون عدة نقاط متعلقة بالرقابة و تهديم البنايات الغير شرعية , و أهم هذه النقاط :

- هدم البنايات غير المرخصة أو اجراء مطابقة لبعض البنايات أو اجزاء منها وفقا للمعايير المعمول بها في مجال البناء و التعمير .
- تحميل صاحب المخالفات نفقات التدخل .

6. السهر على تطبيق القوانين التي تمنع استهلاك الاراضي الزراعية :

ان التعمير الذي شهدته منطقة الدراسة يعود بالدرجة الأولى الى عدم احترام التشريع العمراني و التعدي على النصوص القانونية الصريحة المتعلقة بالمحافظة على العقار الفلاحي سواء من طرف المواطنين أو من قبل السلطات المحلية في ظل انعدام الرقابة و غياب سلطة الدولة لردع المخالفين و انزال أشد العقوبات بالعابثين بالممتلكات العمومية , لذا اقترح التطبيق الصارمة للقوانين التالية :

- التعلية الرئاسية رقم 05 المؤرخة في 14 أوت 1955 م و التي تضع حدا للتلاعب بالعقار الفلاحي و نصت على وجوب منع كل اشكال التعدي على الأراضي الفلاحية .
- تطبيق القوانين الخاصة بالمحافظة على العقار الفلاحي بصرامة .

7. تعزيز الاجراءات الخاصة بالوقاية من خطر الفيضان :

توجد بالبلدية مناطق مهددة بخطر الفيضان لذلك يتوجب على السلطات اتباع التوصيات التي وردت في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير , و التي نذكر منها :

- رسم خريطة لتحديد المناطق المعرضة لخطر الفيضان , مع الحرص على عدم انجاز مشاريع فوقها .
- انجاز قناة لحماية المدينة من خطر الفيضان .

8 . الحد من ظاهرة النزوح الريفي :

للحد من ظاهرة النزوح الريفي يجب على السلطات المحلية العمل على تثبيت السكان في الريف , أو السعي على القيام بالعملية العكسية لظاهرة النزوح الريفي و ذلك بتوفير مختلف التجهيزات العمومية و المرافق الرئيسية بالريف مثل :

- المدارس الابتدائية .
- شق و تعبيد الطرقات الريفية لفك العزلة .
- انجاز مراكز صحية جوارية .
- توفير شبكات الربط بالكهرباء و الانارة العمومية .
- توفير مختلف صيغ البناء الريفي .
- انشاء مندوبيات للبلدية ببعض المشاتي , لتسهيل بعض الأمور الادارية (شهادات الميلاد , الاقامة الخ) و ذلك لتقريب الادارة اكثر من المواطن الريفي .
- تفعيل و تنشيط المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) لجميع المشاتي .

9 . حماية البيئة :

ان البيئة و العناية بها يتطلب في الأساس تنظيم العمران و احترام قواعد النظافة و المحافظة على المساحات الخضراء و الثروات الطبيعية و احترام القوانين و النظم في كل ما يتعلق بالفلاحة و الغابات و المحيطات المحمية , و تنظيم الصناعة و مخلفاتها , و الاعتناء بالفضلات الناجمة عن الاستهلاك بكل انواعها و في كل ما يتعلق بالصحة و كل ما ينعكس على الطبيعة من مؤثرات أو تلوث , فيجب على السلطات المعنية بالبلدية انشاء :

- مركز للردم التقني .
- خلق مساحات خضراء داخل المدينة و تشجير الأرصفة لأنها تعمل على تقليل الضوضاء و تلطيف الجو .
- توطين الصناعات بعيدا عن التجمعات السكنية

10. تعويض ضيق المساحة و نقص اليد العاملة الزراعية بمضاعفة مردود الهكتار عن طريق الاستخدام الجيد للأسمدة و الري و انتقاء البذور .

11. استغلال كل المساحات غير المبنية داخل النسيج العمراني , مع احترام مخططات استعمال الأرض .

12. ازالة البنايات الهشة في مركز المدينة و استغلال أماكنها لانجاز هياكل قاعدية أو سكنات جماعية

تتميز بالعلو (طابق ارضي + 14) , مع الحفاظ على استعمال الطوابق الأرضية للمختلف الخدمات مثل : الادارات و النشاط التجاري .

13. الحد من الامتداد الأفقي للعمران على حساب الأراضي الزراعية عن طريق التوسع بالامتداد العمودي للمباني السكنية.

14. توجيه التوسع الحضري المستقبلي إلى مناطق غير منتجة , وكذلك تحسين مراقبة و مكافحة التلوث

خلاصة الفصل :

بعد ادراك معظم الاسباب التي ساعدت في ارتفاع وتيرة استهلاك العمران للأراضي الفلاحية الخصبة ببلدية شلغوم العيد و عديدة يوجد ما يمكن التحكم فيه و الاخرى حتمية , حيث أن مدينة شلغوم العيد و ما حولها كلها اراضي ذات جودة عالية , أي كل توسع جديد سوف يكون على الاراضي الزراعية الخصبة , ثم تطرقنا الى النتائج المترتبة عن استهلاك لمساحات شاسعة من الاراضي ذات الجودة العالية بالاضافة لتأثير هذا التوسع على المجال البيئي , حيث لاحظنا الانتشار الواسع للمفرغات الفوضوية و ما ينعكس منها من تلويث للجو و للمياه و الامراض المترتبة عنها , بالاضافة للاحتياجات المستقبلية للسكن و ما يستهلكه من اراضي , تطرقنا الى اقتراحات و توصيات من أجل وضع حد لهذه المشكلة أو ترشيد استهلاك الاراضي الزراعية و حمايتها , عن طريق التكتيف الحضري و استغلال الجيوب الفارغة من أجل البناء , بالاضافة لاقتراح مناطق جديدة للتوسع المجالي والاقتراح الامثل يتواجد حي جامع لخضر أين الاراضي الفلاحية ذات مردود ضعيف جدا و الطبيعة الصخرية لمعظم مناطقه , بالاضافة لتفعيل المخطط الوطني للتنمية الريفية (PPDRI) لتجهيز الريف و تثبيت السكان بالريف و الحد من ظاهرة النزوح الريفي , و ذلك للحد أو ترشيد التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية .

الذاتفة

العامفة

الخلاصة العامة

لقد استعرضنا في هذا البحث ظاهرة التوسع العمراني على الاراضي الزراعية , اسبابه و نتائجه على مجال بلدية شلغوم العيد بغية تشخيصها كخطوة أولى و محاولة تقديم بعض الحلول و التوصيات , رغم أن هذه الظاهرة ليست وليدة اليوم بل هي ظاهرة قديمة , و أصبحت مألوفة في الجزائر خاصة و العالم العربي عامة , أما بالنسبة للجزائر فكل المدن الاستعمارية أنشأت على الاراضي الفلاحية الخصبة و ذلك بغية السيطرة عليها , فكان كل توسع عمراني لهذه المدن على حساب الارضي الزراعية الخصبة .

و منه فان نشأة المدن تقوم على عدة أسس و مبادئ يجب احترامها و الحرص على اتباعها , و من بين هته الأسس , التخطيط المستقبلي الجيد و الاستهلاك العقلاني و الحكامة الحضرية لتتجنب تكرار الأخطاء , بحيث نحافظ على الاراضي الفلاحية و نستغل الأراضى الصالحة للتعمير أحسن استغلال لتوفير ما يجب توفيره من مساكن و تجهيزات عمومية و مساحات خضراء .

ان استهلاك المجال الفلاحي في بلدية شلغوم العيد كان واضحا من جميع الجوانب نظرا للمشاريع السكنية و الاستثمارات التي اكتسبتها المنطقة و بروز بشكل جلي ظاهرة الهجرة الوافدة للبلدية من البلديات المجاورة بالاضافة لظاهرة النزوح الريفي , كل هذا أدى الى التوسع العمراني على الاراضي الزراعية بدون عقلانية و بدون تفكير في نتائج الوخيمة المترتبة عنه .

عموما ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو أن لمكافحة التوسع على حساب الاراضي الزراعية الخصبة و جعل الاستهلاك عقلاني , لا يمكن في النصوص القانونية بقدر ما يكمن في السهر على تطبيقها من طرف الهيئات و المصالح التقنية المعنية بهذه العملية مع مراعاة مبدأ ترشيد الاستهلاك و مبدأ التنمية المستدامة التي تعمل على حماية و منع التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية و المحافظة على البيئة .

الموقف

قسم التهيئة العمرانية
سلك ما بعد التدرج (ماجستير)

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة
كلية علوم الأرض والجغرافيا
والتهيئة العمرانية

استمارة علمية

في المكان المناسب (X) ضع علامة

رقم المسكن: اسم الحي: عدد العائلات في المسكن.....:

عدد الاولاد: عدد الأطفال المتمدرسين.....:

المستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
عدد الأطفال المتمدرسين				
مكان الدراسة				

المستوى الثقافي لأفراد الاسرة :الاب:الام:الاولاد.....:

عدد المشتغلين في الاسرة: عدد البطالين.....:

النشاط الاقتصادي		فلاحة	صناعة	بناء و اشغال عمومية	خدمات	اخرى
عدد المشتغلين						
العدد	داخل التجمع					
	خارج التجمع					

مكان الإقامة السابق : الحي: البلدية: الولاية: سنة القدوم الى الحي.....:

سبب الإقامة بهذا التجمع : العمل السكن أسباب أخرى ما هي.....:

ما هي وضعيتكم اتجاه المسكن ؟ مالك مستأجر أخرى.....:

تاريخ انشاء المسكن.....:

نوع المسكن :

جماعي فردي نصف جماعي

حالة المسكن :

جيدة حسنة رديئة

مادة بناء المسكن :

اسمنت قصدير أخرى ما هي.....:

- هل لديكم قنوات صرف المياه ؟ نعم لا - هل انتم موصولون بشبكة الهاتف ؟ نعم لا

- هل لديكم مياه صالحة للشرب ؟ نعم لا - هل انتم موصولون بشبكة الكهرباء؟ نعم لا

- من اين تقتني حاجياتكم اليومية ؟

من الحي (المشتة) الذي تسكن فيه من التجمع الرئيسي (مركز المدينة)

- اين يتم استخراج الوثائق الإدارية ؟

من الحي (المشتة) الذي تسكن فيه من التجمع الثانوي (جامع لخضر) من التجمع

الرئيسي (مركز المدينة)

- اين تتم قضاء حاجياتكم الصحية ؟

قطاع صحي مستشفى طب عام طب مختص

استمارة علمية

في المكان المناسب (X) ضع علامة

1- السكن :

- اسم المشتى :

- البعد عن المركز :

- عدد المساكن بالمشتى :

- عدد السكان بالمشتى :

- هل يستعمل المسكن لـ :

- مسكن فقط , سكن + تربية الحيوانات , سكن + تجارة

- سكن + تخزين , هل يتوفر على حوش

- عدد الغرف بالمسكن :

- عدد الطوابق بالمسكن :

- المواد المستعملة في بناء المسكن :

ارضية المسكن	
	الطين
	الاسمنت
	كرلاج
	مادة اخرى

مادة بناء السقف	
	دالة
	قرميد
	الترنيت
	مادة اخرى

مادة البناء الجدران	
	طوب عربي
	طوب غربي
	حجارة
	مادة أخرى

استمارة علمية

في المكان المناسب (X) ضع علامة :

التجهيزات الخاصة بالمشاتي :

هل تتوفر المشتى على التجهيزات التالية :

- المدرسة :
- المسجد :
- المركز الصحي :
- مركز للبريد :
- ملعب جوارى :
- هل المشتى مجهزة بالكهرباء : نعم , لا
- اذا كانت الاجابة بنعم , فما هي نسبة تغطية شبكة الكهرباء :
- هل تتوفر المشتى على الانارة الريفية : نعم , لا
- هل المشتى مجهزة بغاز المدينة : نعم , لا
- اذا كانت الاجابة بنعم , فما هي نسبة التغطية بشبكة الغاز :
- هل توجد مصادر للتمويل بالغاز : نعم , لا
- اذا كانت الاجابة بنعم , فما هي تلك المصادر :
- هل الطرق المؤدية للمشты مهيأة : نعم , لا
- إذا كانت مهيأة , فما هي طبيعة التهيئة :

- 1- معبدة , 2- أم بالتوفنة فقط , 3- اخرى

- ما هي مصادر التزويد بمياه الشرب : عن طريق

• شبكة التزويد بالمياه

• تنقيب

• بئر

• خزان

• اخرى

حسب رأيكم كسكان للمشتى , ما هي النقائص الموجودة داخل المشتى و ما هي أمنيتك اتجاهها ؟

.....

.....

إذا كانت لديك ملاحظات او اقتراحات فاذاكرها و اكتبها على الورقة :

.....

.....

هذه الاستمارة هدفها البحث العلمي

معهد علوم الأرض و الجغرافيا –

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

- ❖ القانون رقم 90 - 29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتضمن قانون التهيئة و التعمير .
- ❖ القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية .
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 87 - 91 المؤرخ في 21 فيفري 1987 و المتعلق بدراسة تأثير التهيئة العمرانية حيث نص على ضرورة دراسة أثر مشاريع التهيئة العمرانية على الأراضي الزراعية و الأماكن المحمية .
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 90 - 78 المؤرخ في 27 فيفري 1990 يتعلق بدراسات التأثير على البيئة .
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 91 - 175 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يعرف القواعد العامة للتهيئة و التعمير و البناء .
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 91 - 176 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد كيفية منح شهادة التعمير و رخصة التجزئة ،شهادة المطابقة و رخصة الهدم , بحيث يمنع منعاً باتاً انجاز سكنات فوق أراضي فلاحية خصبة و مستغلة في هذا النشاط .
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 91 - 177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير .
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 91 - 178 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد و إقرار مخطط شغل الأراضي , هذا المرسوم التنفيذي يعمل على تجنب الأراضي الزراعية .
- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 91 - 454 المؤرخ في 23 نوفمبر 1991 الذي يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة و العامة التابعة للدولة و تسييرها و يضبط كفاءات ذلك .
- ❖ التعليم رقم 162 و 289 الصادرة بتاريخ 16 أوت 2008 و 10 نوفمبر 2008 عن السيد رئيس الحكومة و المتضمنة الحماية و المحافظة على الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية .
- ❖ القانون 16/08 المتضمن التوجيه الفلاحي .
- ❖ الأمر رقم 66 - 62 المؤرخ في 26 مارس 1966 المتعلق بالمناطق و الأماكن السياحية .
- ❖ الأمر رقم 67 - 281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بالحفريات و حماية الأماكن و الآثار التاريخية و الطبيعية .
- ❖ الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 26 ديسمبر 1975 المعدل و المتمم و المتضمن القانون المدني الذي نص على وجوب الحفاظ على مزارع التسيير الذاتي و منع تأجيرها أو استغلالها لأغراض شخصية .
- ❖ الأمر رقم 75 - 74 المؤرخ في 12 نوفمبر 1975 المتضمن إعداد مسح الأراضي العام و تأسيس السجل العقاري .
- ❖ الأمر رقم 83 - 03 المؤرخ في 5 فيفري 1983 الخاص بحماية البيئة .
- ❖ الأمر رقم 85-01 المؤرخ في 15 أوت 1985 م - المادة 12 التي تشترط موافقة المصالح الفلاحية للترخيص بالبناء فوق أرض فلاحية .
- ❖ الأمر رقم 87 - 03 الموافق لـ 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية .
- ❖ التعليم رقم 01 الصادرة بتاريخ 19 أفريل 2010 عن السيد الوزير الأول .
- ❖ القانون رقم 03-10 المؤرخ في 15 أوت 2010 و المحدد لشروط و طرق استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الدولة الصادر في الجريدة الرسمية رقم 46 .
- و بموجب هذا القانون سيتسنى للفلاحين المستثمرين استغلال الأراضي عن طريق الامتياز مما سيسمح بكشف الآلاف من عمليات تحويل الأراضي الفلاحية عن طبيعتها .
- ❖ الأمر 74-26 المتعلق بالاحتياطات العقارية للبلدية فتح هذا الأمر الباب للتجاوزات و المبالغة في استهلاك العقار الفلاحي باعتباره لم يضع قيودا كثيرة تمنع من تحويل الأراضي التابعة لمزارع التسيير الذاتي و

تعاونيات قدماء المجاهدين و الأراضي التابعة للصندوق الوطني للثورة الزراعية ضمن الاحتياطات العقارية البلدية القابلة للتعمير , و إذا كانت هذه الأراضي الزراعية مستغلة فعلا يكفي الحصول على قرار من الوالي لحيازتها بناء على اقتراح من المجلس التنفيذي الولائي و هذا دون استشارة مصالح وزارة الفلاحة حسب ما نصت عليه المادة 12 من الأمر , و تبقى الأراضي الوحيدة التي يشترط فيها موافقة وزير الفلاحة لإدخالها ضمن المحيط العمراني هي الأراضي المسقية حسب ما نصت عليه المادة 09 من هذا الأمر .

❖ قانون مخطط شغل الأراضي :

تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 91 - 178 المؤرخ في 28 ماي 1991 و خاصة المادة 18 النقطة 1 القانون يتكون من :

1- مذكرة تقديم.

2- القواعد الخاصة بكل المنطقة المتجانسة، محددة استخدام الأراضي و البناء و هي بالتالي تشكل الأداة القانونية التي تسمح بتحقيق الأهداف العمرانية و الهندسية , أهمها :

➤ المادة الأولى : مجال التطبيق

طبقا للأحكام : الدستور و مواده 81 (الفقرة 1) 3° و 4° و 166 (الفقرة 2).

➤ المادة الثانية :

- يمنع إنشاء المباني لأي غرض كان بدون رخصة إدارية مسبقة : "رخصة البناء".
- يمنع القيام بأعمال الهدم بدون رخصة مسبقة : "رخصة الهدم".
- يمنع القيام بأعمال تجزئة الأرض إلى حصتين أو أكثر دون رخصة تخصيص مسبقة.

➤ المادة الثالثة :

- يمنع القيام بأعمال تحويل المجال العمراني .
- استغلال الأراضي.
- بناء الأسيجة .
- قلع الشجيرات .
- بدون ترخيص مسبق من الإدارات المعنية.

➤ المادة الرابعة :

مجال تطبيق هذا القانون ينقسم إلى 4 مناطق متجانسة (أنظر الملف البياني)

1. المنطقة رقم 01 منطقة التهيئة و التقنين.
2. المنطقة رقم 02 منطقة المرافق.
3. المنطقة رقم 03 منطقة التكتيف.
4. المنطقة رقم 04 منطقة غير قابلة للتعمير.

المصادر و

المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

➤ الكتب:

- (1) التيجاني بشير, التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون الجزائر (2000).
- (2) عبد الله عطوي, جغرافية المدن, دار النهضة العربية, بيروت (2003) .
- (3) شريف رحمانى : الجزائر غدا , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 1994
- (4) آلان ريلان (Alaine Ruellan) , الرئيس الأسبق للاتحاد العالمي لعلم التربة , مجلة العلم و الحياة , 2002 م .

➤ رسائل الماجستير:

- (1) عبد السلام لعياضي, التنمية المحلية و الفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد:الفاعلون و البرامج , رسالة ماجستير, جامعة منتوري قسنطينة , (2009).
- (2) زاوية سليم " المجال الشبه الحضري لمدينة قسنطينة بين اشكالية المفهوم و آثار الديناميكية .
- (3) سليم براقدي,مدينة عين البيضاء, النمو الحضري , إشكاليات التوسع و المشكلات المتعددة , تشخيص تحليل و معالجة , رسالة ماجستير , جامعة منتوري قسنطينة (1983).
- (4) بوشفرة حسينة , إشكالية التوسع العمراني بمدينة جيجل و حتمية إعادة الانتشار إلي التوابع , رسالة ماجستير, جامعة منتوري قسنطينة,(2006).
- (5) مدور وليد,التحولات الحضرية في منطقة جبلية حالة مراكز منطقة وادي عبدي(الأوراس) , (ثنية العابد,شير,منعة,تيغرغار), رسالة ماجستير,جامعةمنتوري قسنطينة, (2010).
- (6) نوال هبهبوب , التنظيم المجالي حول المدن الصغرى لولاية سكيكدة حالة مدن : (عزابة,الحروش,القل) , رسالة ماجستير,جامعةمنتوري قسنطينة, (2006).
- (7) فاطمة الزهراء بيدي : ولاية ميلة , التنظيم الترابي و التنمية المحلية , رسالة ماجستير , جامعة منتوري قسنطينة

➤ مذكرات التخرج:

- (1) داودي دلال,مخبوط شهيرة, التنمية و التهيئة في دائرة شلغوم العيد,فرع التهيئة الإقليمية, مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة, جامعة قسنطينة (2002).
- (2) ربوح آمنة, علمي سميرة, التنظيم المجالي وآفاق التوسع مدينة شلغوم العيد , قسم التهيئة الحضرية , مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة , جامعة قسنطينة (2003).
- (3) بوقرة بلال , تسيير النفايات الحضرية الصلبة في مدينة شلغوم العيد , قسم التسيير و التقنيات الحضرية , مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة, جامعة قسنطينة (2012).

- (4) شلغوم نسيم , دور الأسواق في هيكلة المجال حالة سوق الجملة للخضر و الفواكه بمدينة شلغوم العيد, قسم التهيئة الحضرية , مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة , جامعة قسنطينة (2011).
- (5) صابلاي فاطمة الزهراء ونوقي مريم : التحسين الحضري بمدينة جيجل دراسة حالة المنطقة ب- بحى 40 هكتار . قسم تسيير التقنيات الحضرية كلية علوم الأرض جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2010، ص:22.
- (6) ¹ - حفصي عمر ، إبراهيم معزوز، مراد مرخوفي: التوسع العمراني في إطار العمارة المحلية "دراسة حالة مدينة مشونش" مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، سنة 2001 ص:7

.II مصادر أخرى:

- (1) المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير لكل من البلديات : شلغوم العيد,

.III المراجع باللغة الفرنسية:

- 1) Nacira Maghraoui Chouguiat ; QUEL HABITAT POUR L'ALGERIE ? ;La nouvelle ville de constantine ; Préface de Marc cote.
- 2) PLAN D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE DE LA WILAYA DE MILA (PATW) ; Rapport d'établissement ; septembre 2010.
- 3) Centre National des Etudes et Analyses en Population et Développement– CENEAP « COMMUNE DE CHELGHOU M LAID **RAPPORT DIAGNOSTIC**»
- 4) Merlin.P, F.Choay : Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement , Eyroles , Paris 2000, page 39
- 5) A.Zucchell: Introduction A L'urbanisme Operationnel Et a la Composition Urbaine 1984-Page: 32
- 6) saidi menia : consommation de l'espace agricole dans l'agglomération de annaba . département architecture et l'urbain thème de magistère . université de constantine , 2000, p 12
- 7) Marc cote les mutations rurales en Algérie : le cas des hautes plaines de l'Est 2eme édition, 1981, opu, Alger

الفهرس

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
34	المظاهر التضاريسية	01
36	توزيع الارتفاعات	02
38	فئات الانحدار	03
47	التغيرات الشهرية للأمطار	04
48	المتوسط الشهري للحرارة	05
50	عدد أيام الجليد في السنة	06
51	عدد أيام السيروكو في السنة	07
53	القدرات الزراعية	08
58	مراحل نمو السكان	09
59	النمو السكاني للفترة الممتدة من 1945 إلى 1966	10
60	النمو السكاني للفترة الممتدة من 1966 إلى 1977	11
61	النمو السكاني للفترة الممتدة من 1977 إلى 1987	12
62	النمو السكاني للفترة الممتدة من 1987 إلى 1998	13
62	النمو السكاني للفترة الممتدة من 1998 إلى 2008	14
63	النمو السكاني للفترة الممتدة من 2008 إلى 2014	15
64	التوزيع المجالي لسكان بلدية شلغوم العيد 1954-2014	16
71	التركيب النوعي للسكان	17
72	التركيب العمري للسكان	18
73	تطور المواليد و الوفيات 1966 - 2014	19
75	حساب صافي الهجرة	20
79	القوة العاملة و المشتغلون فعلا سنة 1987	21
79	المشتغلون فعلا 1998	22
79	القوة العاملة و المشتغلون فعلا سنة 2002	23
79	القوة العاملة و المشتغلون فعلا سنة 2008	24
80	مؤشر البطالة	25
81	مؤشر الإعالة	26
84	توزيع المشتغلين عبر القطاعات الاقتصادية لبلدية شلغوم العيد 1966 – 2008	27
93	الأحياء السكنية في الفترة الاستعمارية	28
101	مراحل التوسع العمراني	29
107	الملكية العقارية (توزيع الأراضي على القطاع العام و الخاص)	30
110	معدل اشغال المسكن (1998 – 2008)	31
114	التوزيع العام للأنماط السكنية	32
119	وضعية البناء الريفي (1993 – 2014)	33
122	البنية السكنية لسنة 2008	34
123	المؤسسات التعليمية في المراكز الحضرية	35
124	توزيع معدل اشغال القسم عبر الأطوار التعليمية للمراكز الحضرية	36

126	توزيع المرافق الصحية	37
127	توزيع التجهيزات الادارية و الأمنية عبر بلدية شلغوم العيد	38
135	تصنيف الطرق حسب الصنف و الطول	39
137	بلدية شلغوم العيد : كثافة الطرق البلدية بالنسبة للسكان و المساحة	40
139	شبكة المياه الصالحة للشرب	41
139	مصادر المياه سنة 2014	42
140	شبكة الصرف الصحي	43
140	نسبة الربط بشبكة الكهرباء و الغاز	44
141	نسبة الربط بالهاتف	45
142	نسبة الربط بشبكة الانترنت	46
144	مراحل تطور العمران على حساب الأراضي الزراعية	47
145	استخدام الأراضي الزراعية	48
147	تقسيم الأراضي حسب نوع الملكية العقارية	49
148	توزيع الأراضي على الفلاحين حسب حجم الملكية	50
150	توزيع مساحات الحبوب حسب المواسم الزراعية 2001 – 2014	51
152	توزيع إنتاج الحبوب حسب المواسم الزراعية 2000 – 2014	52
153	توزيع المردود الزراعي حسب المواسم الزراعية 2001 – 2014	53
155	إنتاج الخضروات حسب المواسم الزراعية 1995 – 2014	54
156	إنتاج الأعلاف حسب المواسم الزراعية 1995 – 2014	55
157	محاصيل الأشجار المثمرة 2009 – 2014	56
160	توزيع الثروة الحيوانية حسب المواسم الفلاحية 1995 – 2014	57
162	انتاج اللحوم بنوعيه حسب المواسم الفلاحية 1995 - 2014	58
163	انتاج الحليب حسب المواسم الفلاحية 1995 - 2014	59
164	انتاج البيض حسب المواسم الفلاحية 1999 - 2014	60
170	ترتيب أهم التجمعات حسب مستوى التجهيز	61
177	بلدية شلغوم العيد تقدير الاحتياجات المساحية السكنية حسب مختلف الأماد	62

فهرس الخرائط

الصفحة	العنوان	رقم الخريطة
25	اقليم شلغوم العيد - التقسيم القبلي	01
25	اقليم شلغوم العيد - تقسيم الدواوير	02
27	اقليم شلغوم العيد - الخريطة الادارية 1956	03
27	اقليم شلغوم العيد - الاقليم الاداري 1956	04
29	اقليم شلغوم العيد - التجمع البلدي 1963	05
31	اقليم شلغوم العيد - التقسيم الاداري 1984	06
32	موقع ولاية ميله بالنسبة لولايات الشرق الجزائري	07
33	موقع مدينة شلغوم العيد بالنسبة لولاية ميله	08
35	بلدية شلغوم العيد - المظاهر التضاريسية	09
37	بلدية شلغوم العيد - الارتفاعات	10
39	بلدية شلغوم العيد - الانحدارات	11
41	بلدية شلغوم العيد - الشبكة الهيدروغرافية	12
42	اقليم شلغوم العيد - الأحواض الهيدروغرافية الفرعية	13
44	بلدية شلغوم العيد - التركيب الجيولوجي	14
46	بلدية شلغوم العيد - جيوتقنية الأرض	15
54	بلدية شلغوم العيد - القدرات الزراعية	16
69	بلدية شلغوم العيد - توزيع الكثافة السكانية	17
77	بلدية شلغوم العيد - الوافدون الى اقليم البلدية	18
103	بلدية شلغوم العيد - مراحل التوسع العمراني - المركز -	19
104	بلدية شلغوم العيد - مراحل التوسع العمراني - التجمع الثانوي -	20
108	بلدية شلغوم العيد - الملكية العقارية - المركز -	21
109	بلدية شلغوم العيد - الملكية العقارية - التجمع الثانوي -	22
115	بلدية شلغوم العيد - توزيع الأنماط السكنية - المركز -	23
116	بلدية شلغوم العيد - توزيع الأنماط السكنية - التجمع الثانوي -	24
131	مدينة شلغوم العيد : سوق الجملة - الأصل الجغرافي للتجار	25
133	بلدية شلغوم العيد - توزيع التجهيزات - المركز -	26
134	بلدية شلغوم العيد - توزيع التجهيزات - التجمع الثانوي -	27
138	شبكة الطرق	28
158	بلدية شلغوم العيد : خريطة الاستغلال الزراعي	29

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
47	المعدل الشهري للتساقط	01
48	المتوسط الشهري للحرارة	02
49	منحنى قوسن	03
50	عدد أيام الجليد في السنة	04
51	عدد أيام سيروكو في السنة	05
58	مراحل نمو السكان	06
58	معدل النمو السكاني	07
67	توزيع السكان حسب التشتت 1954 , 1966 , 1977 , 1987 , 1998 , 2008 , 2014	08
71	الهرم العمري للسكان	09
72	هرم الأعمار	10
85	توزيع اليد العاملة حسب النشاطات الاقتصادية 1966 – 2008	11
85	تطور العمالة في القطاعات الاقتصادية	12
89	مخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير سنة 1994 م	13
91	مخطط الأول لبلدية شلغوم العيد سنة 1872 م	14
91	مخطط لبلدية شلغوم العيد سنة 1918 م	15
94	مخطط تهيئة بلدية شلغوم العيد سنة 1940 م	16
94	مخطط تهيئة بلدية شلغوم العيد سنة 1955 م	17
97	المنطقة الحضرية الجديدة ZHUN	18
97	مخطط التجزئة لحي الاخوة بروني	19
98	مخطط التجزئة لحي بن بو العيد	20
102	مراحل التوسع العمراني للمركز	21
102	مراحل التوسع العمراني للتجمع الثانوي	22
102	مراحل التوسع العمراني 1962 – 2014 م	23
105	اتجاه التوسع العمراني	24
107	توزيع الأراضي على القطاع العام و الخاص	25
111	تطور الحظيرة السكنية 1998 – 2008	26
111	تطور معدل إشغال المسكن 1998 – 2008	27
114	توزيع الأنماط السكنية في المناطق الحضرية	28
122	توزيع المساكن حسب البنية السكنية 2008	29
145	مراحل استهلاك العمران للأراضي الزراعية	30
146	نسبة الأراضي الزراعية الى المساحة الاجمالية	31
146	نسبة المساحات المسقية الى الأراضي المستغلة في الزراعة	32
147	تقسيم الأراضي حسب نوع الملكية	33

149	توزيع الأراضي على المستفيدين حسب حجم الملكية	34
151	توزيع مساحات الحبوب حسب المواسم الزراعية 2001 – 2014	35
152	توزيع محصول الحبوب حسب المواسم الزراعية 2000 – 2014	36
154	توزيع المردود الزراعي حسب المواسم الزراعية 2000-2014	37
155	انتاج الخضراوات حسب المواسم الزراعية 1995 – 2014	38
156	انتاج الأعلاف حسب المواسم الزراعية 1995 – 2014	39
157	محاصيل الأشجار المثمرة	40
160	توزيع الثروة الحيوانية حسب الموسم الفلاحي 1995 – 2014	41
162	انتاج اللحوم بنوعيه حسب المواسم الفلاحية 1995 – 2014	42
163	انتاج الحليب حسب المواسم الفلاحية 1995 – 2014	43
164	انتاج البيض حسب المواسم الفلاحية 1999 – 2014	44
178	تقدير الاحتياجات السكنية حسب الأمداد	45

فهرس الصور

الصفحة	العنوان	رقم الصور
90	أول برج اداري في مدينة شلغوم العيد (دار الحاكم)	01
92	مقر البلدية في العهد الاستعماري	02
92	مدينة شلغوم العيد سنة في العهد الاستعماري	03
92	مدينة شلغوم العيد سنة 1945 م	04
93	الجب العسكري	05
95	مدينة شلغوم العيد سنة 1965 م	06
95	مدينة شلغوم العيد سنة 1968 م	07
96	مدينة شلغوم العيد سنة 1977 م	08
99	مدينة شلغوم العيد سنة 1998 م	09
113	نمط سكن جماعي	10
117	سكن ريفي قديم	11
118	سكن ريفي حديث	12
176	مفرغة فوضوية	13

فهرس المواضبع

الصفحة	العنوان
01	مقدمة عامة
الفصل الأول : الأطر النظرية و الإمكانيات الطبيعية	
07	مقدمة
أولا : الأطر النظرية	
08	I. مفاهيم التوسع العمراني و التحضر و النمو الحضري
08	I. - 1 مفاهيم و مصطلحات متعلقة بالعمران
08	I. - 1 - 1 - العمران
08	أ. العمران
08	ب. العمران
08	I. - 1 - 2 المدينة
09	I. 1-3- التوسع العمراني
09	I - 1-4 التخطيط العمراني
09	I-2 - مفاهيم و مصطلحات متعلقة بالتدخل على المجال العمراني
09	I - 1-2- التهيئة العمرانية
09	I - 2-2- عملية التكثيف الحضري
09	I - 2-3- عملية إعادة هيكلة المناطق المركزية
10	I - 2-4- التأثير الحضري
10	I - 2-5- عملية التنظيم العمراني
10	I - 2-6- عملية التجديد
10	I - 2-7- الأرض
11	I - 2-8- مفهوم النمو الحضري
11	أ. المفهوم الايكولوجي
11	ب. مفهوم التنظيم الاجتماعي
11	I - 3- استهلاك المجال
11	I - 3-1 مفهوم استهلاك المجال
12	I - 3-2- انواع استهلاك المجال
12	أ. استهلاك المجال عن طريق السكن
13	I - 3-3- الاستهلاك المجالي حسب انواع المجال
13	أ. ضواحي المدن
13	ب. المناطق كبيرة التطور
13	ج. استهلاك المجال عن طريق النشاطات

14	.II الظاهرة في العالم و العالم العربي
15	.III ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في الجزائر
16	.IV تصنيف و أشكال التوسع العمراني في الجزائر
16	.IV 1- التوسع العمراني المنظم
16	.IV 2 – التوسع العمراني الغير منظم
16	.IV 3- نماذج و أشكال التوسع العمراني
16	.IV 1-3 نماذج التوسع العمراني
16	.I التوسع الداخلي
16	.II التوسع الخارجي
17	.IV 2-3 – أشكال التوسع العمراني
17	.أ. خطة الزوايا القائمة
17	.ب. الخطة الإشعاعية
17	.ج. الخطة الخطية
18	.IV نظرة حول أنماط التوسع في المدن الجزائرية
18	.IV 1-4 توسع المدن الداخلية
18	.أ. توسع المدن الداخلية ذات الأصل القديم
18	.ب. توسع المدن الداخلية ذات الأصل الاستعماري
18	.IV 2-4 توسع المدن المرفئية (الساحلية)
18	.IV 3-4 توسع المدن الصحراوية
19	.V القوانين و الأدوات التي تنظم التوسع العمراني في الجزائر
19	.V 1 – 1 القوانين التي تنظم التوسع العمراني في الجزائر
20	.V 2 – أدوات التهيئة العمرانية
20	.V 1-2 المخطط العمراني الموجه PUD
20	.V 2-2 المخطط العمراني المؤقت PUP
20	.V 3-2 مخطط تحديث العمراني
20	.V 4-2 المخطط الوطني للتهيئة الإقليم
20	.V 5-2 المخطط الجهوي للتهيئة الإقليمية
21	.V 6-2 المخطط الولائي للتهيئة
21	.V 7-2 المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير
22	.أ. القطاعات المعمره
22	.ب. القطاعات المبرمجة للتعمير
22	.ج. قطاعات التعمير المستقبلية
22	.د. قطاعات قابلة للتعمير
23	.V 8-2 مخطط شغل الأراضي
ثانيا : الوسط الطبيعي	
24	.I نبذة تاريخية عن بلدية شلغوم العيد

31	.II موقع بلدية شلغوم العيد
31	.II 1- الموقع الجغرافي
31	.II 2- الموقع الاداري
31	.II 3- الموقع الفلكي
34	.III الوسط الطبيعي
34	.III 1- الوحدات الطبوغرافية الكبرى
34	.III 1-1 السهول
34	.III 2-1 التلال
34	.III 3-1 الجبال
36	.III 2- الارتفاعات
38	.III 3- الانحدارات
40	.III 4- الشبكة الهيدروغرافية
42	.III 5- الموارد المائية
43	.III 6- جيولوجية المنطقة
45	.III 7- جيو تقنية الأرض
47	.III 8- المناخ
47	.III 1-8 التساقط
48	.III 2-8 الحرارة
50	.III 3-8 الجليد
51	.III 4-8 رياح السيروكو
52	.III 9 القدرات الزراعية
55	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : الدراسة السكانية و النشاطات الاقتصادية للسكان	
56	مقدمة
أولا : الدراسة السكانية	
57	.I مراحل النمو السكاني لمدينة شلغوم العيد
59	.I 1- المرحلة الأولى 1954-1966
60	.I 2- المرحلة الثانية 1966-1977
61	.I 3- المرحلة الثالثة 1977-1987
61	.I 4- المرحلة الرابعة 1987-1998
62	.I 5- المرحلة الخامسة 1998-2008
63	.I 6- المرحلة السادسة 2008-2014
64	.II التوزيع المجالي للسكان
64	.II 1- التوزيع المجالي سنة 1954
65	.II 2- التوزيع المجالي سنة 1966
65	.II 3- التوزيع المجالي سنة 1977
65	.II 4- التوزيع المجالي سنة 1987
66	.II 5- التوزيع المجالي سنة 1998
66	.II 6- التوزيع المجالي سنة 2008
66	.II 7- التوزيع المجالي سنة 2014

68	.III الكثافة السكانية
70	.IV تركيب السكان
70	.IV 1- التركيب النسبي (النوعي)
72	.IV 2 – التركيب العمري للسكان
73	.V العوامل المتحكمة في النمو السكاني
73	.V 1- العوامل الطبيعية
73	.V 1-1 المواليد
74	.V 2-1 الوفيات
74	.V 2- العوامل الغير طبيعية (الهجرة)
74	.V 1-2 حساب صافي الهجرة الديموغرافية
76	.أ 2-2 الأصل الجغرافي للسكان
76	.I الوافدون من داخل إقليم الولائي
76	.II الوافدون من خارج إقليم الولائي
ثانيا : النشاطات الاقتصادية للسكان	
78	.I التركيب الوظيفي للسكان
78	.I 1- القوة النشطة
79	.I 1-1 السكان المشتغلون فعلا
80	.I 2-1 البطالة
81	.I 2 مؤشر الإعالة
82	.II توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية
82	.II 1- القطاع الأول : الفلاحة
83	.II 2- القطاع الثاني : الصناعة و الأشغال العمومية
83	.II 3- القطاع الثالث : التجارة و الخدمات
86	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث : أنماط النمو الحضري	
87	مقدمة
أولا : الخصائص السكنية	
88	.I أدوات التهيئة العمرانية و تدخلها في مجال الدراسة
88	.I 1- المخطط العمراني التوجيهي PUD
89	.I 2- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU
89	.I 3 – مخطط شغل الأرض POS
90	.II مراحل توسع المدينة
90	.II 1- المرحلة الأولى 1962
90	.أ ما قبل 1922 م
91	.ب. مرحلة 1922 – 1962
95	.II 2- المرحلة الثانية : 1962 – 1974
95	.II 1-2 مركز المدينة
95	.II 2-2 التجمع الثانوي
96	.II 3- المرحلة الثالثة : 1974 – 1987
96	.II 1-3 مركز المدينة

96	.II 2-3 التجمع الثانوي
98	.II 4- المرحلة الرابعة 1987-1998
98	.II 1-4 مركز المدينة
99	.II 2-4 التجمع الثانوي
100	.II 5- المرحلة الخامسة 1998-2008
100	.II 1-5 مركز المدينة
100	.II 2-5 التجمع الثانوي
101	.II 6- المرحلة السادسة 2008-2013
101	.II 1-6 مركز المدينة
101	.II 2-6 التجمع الثانوي
105	.II 7- اتجاهات التوسع العمراني
105	.II 1-7 المرحلة ما بين 1962 – 1987
105	.II 2-7 المرحلة ما بين 1987 – 1998
106	.II 3-7 - المرحلة ما بين 1998 – 2008
106	.II 4-7 - المرحلة ما بين 2008 – 2013
106	.III الملكية العقارية
106	.III 1- أراضي ملك للدولة
106	.III 2- أراضي تابعة للبلدية
107	.III 3- أراضي ملك للخواص
110	.IV تطور الحظيرة السكنية
110	.IV 1- تطور عدد المساكن
110	.IV 2- معدل إشغال المسكن
112	.IV 3- الأنماط السكنية و توزيعها
112	.IV 3- 1 السكن الفردي الحديث
113	.IV 2-3 السكن الجماعي و النصف جماعي الحديث
117	.أ. 3-3 خصائص و الأنماط السكنية المتواجدة بالمراكز الريفية
117	.أ. نمط المحتشد
117	.ب. نمط السكن الفردي القديم
117	.ج. النمط الريفي التقليدي و مكوناته الداخلية
118	.د. البناء الذاتي
118	.ه. نمط السكن الريف الحديث
120	.IV 4- المشاريع السكنية العمومية في بلدية شلغوم العيد
120	.IV 1-4 برنامج السكن العمومي الأيجاري
120	.IV 2-4 برنامج السكن الاجتماعي التساهمي
120	.IV 3-4 برنامج السكن الترقوي
121	.IV 4-4 برنامج السكن عن طريق البيع بالإيجار
121	.IV 5-4 السكن الترقوي المدعم
121	.أ. السكن الجماعي
121	.ب. السكن النصف جماعي
122	.IV 5- البيئة السكنية

ثانيا : التجهيزات العمومية

123	I. المرافق و التجهيزات
123	I. 1- التجهيزات التعليمية
123	I. 1-1 معدل إشغال القسم
123	أ. طور الابتدائي
124	ب. طور المتوسط
124	ج. طور الثانوي
124	I. 1-2 التكوين المهني
125	I. 2- التجهيزات الصحية
125	I. 1-2 المستشفيات
125	I. 2-2 العيادة المتعددة الخدمات
125	I. 2-3 قاعة علاج
126	I. 2-4 عيادة التوليد
126	I. 3- التجهيزات الإدارية و الأمنية
128	I. 4- التجهيزات الرياضية و الترفيهية و الثقافية
128	I. 6- التجهيزات التجارية
128	I. 1-6 تجهيزات عامة
128	أ. التجارة الصافية
128	ب. التجارة الحرفية
128	ج. التجارة الخدماتية
128	I. 2-6 تجهيزات خاصة (الأسواق)
129	I. 3-6 الأصل الجغرافي للتجار بالبلدية
129	أ. الأصل الجغرافي لتجار سوق الجملة للخضر و الفواكه
129	ب. الأصل الجغرافي لتجار سوق الجملة للمواد الغذائية
130	ج. الأصل الجغرافي لتجار الأسواق التجزئة الاسبوعية
132	I. 7- المنشآت الصناعية
135	II. الشبكات الحضرية
135	II. 1- شبكة الطرق
135	II. 1-1 تصنيف الطرق حسب النوع و الطول
136	أ. الطرق الوطنية
136	ب. الطرق الولائية
136	ج. طرق البلدية
137	د. الطريق السيار شرق - غرب
137	هـ. السكة الحديدية
139	II. 2- الشبكة التقنية
139	II. 1-2 شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب
139	أ. طاقة التعبئة
140	ب. طاقة التخزين
140	II. 2-2 شبكة الصرف الصحي
140	II. 2-3 شبكة الكهرباء

141	.II 4-2 شبكة الغاز الطبيعي
141	.II 5-2 شبكة الهاتف و الانترنت
141	أ. شبكة الهاتف
142	ب. شبكة الانترنت
ثالثا : وضعية الفلاحة في ظل هذا التوسع العمراني	
143	I. مراحل استهلاك الأراضي الزراعية
143	I. 1- المرحلة الأولى 1962
143	I. 2- المرحلة الثانية 1974
144	I. 3- المرحلة الثالثة 1987-1974
144	I. 4- المرحلة الرابعة 1998-1987
144	I. 5- المرحلة الخامسة 2008-1998
144	I. 6- المرحلة السادسة 2014-2008
145	.II توزيع العام للأراضي الزراعية
145	.II 1- استخدام الأراضي الزراعية
146	.II 2- تقسيم الأراضي حسب نوع الملكية العقارية
146	.II 1-2 القطاع الخاص
147	.II 2-2 القطاع العام
147	أ. المستثمرات الجماعية
147	ب. المستثمرات الفردية
147	ج. المزارع النموذجية
149	.III أهم المحاصيل الزراعية و المنتوجات الفلاحية
149	.III 1- الانتاج النباتي
149	.III 1-1 الزراعات الواسعة
149	أ. توزيع مساحات الحبوب حسب الصنف
151	ب. توزيع محصول الحبوب حسب المواسم الزراعية
153	ج. المردود الزراعي
155	.III 1-2 انتاج الخضراوات
156	.III 3-1 انتاج الأعلاف
157	.III 4-1 محاصيل الأشجار المثمرة
159	.III 2- الثروة الحيوانية
159	.III 1-2 تربية الحيوانات
161	.III 2-2 الانتاج الحيواني
161	أ. انتاج اللحوم
163	ب. انتاج الحليب
164	ج. انتاج البيض
165	خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع : الأسباب و النتائج المترتبة من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية	
166	مقدمة الفصل
أولا : العوامل المؤثرة في توسع العمراني على الأراضي الزراعية	
167	I. اهمال القطاع الزراعي
167	I. 1- تأثير القطاع الصناعي
167	I. 2- غياب إستراتيجية لتطوير القطاع الفلاحي
168	I. 3- ارتفاع أسعار الالات الفلاحية
168	II. أزمة السكن و حتمية النمو الديموغرافي
168	II. 1- الهجرة و النزوح الريفي
168	أ. العوامل الاجتماعية
169	ب. العوامل الاقتصادية
169	ج. التجارة
169	د. العوامل الأمنية
169	هـ. حدة الفوارق الجهوية
170	و. العوامل السياسية
171	ز. العامل التاريخي
171	ح. الموقع الاداري
171	ط. العامل الطبيعي
171	III. عدم تطبيق النصوص التشريعية
172	IV. عدم احترام مخططات التهيئة العمرانية
172	V. أصل الملكية العقارية
173	VI. نتيجة
ثانيا : نتائج التوسع العمراني على الأراضي الزراعية و الأفق المستقبلية	
174	I. نتائج و آثار الزحف العمراني على الأراضي الزراعية
174	I. 1- من حيث المساحة المستهلكة
174	I. 2- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية
174	I. 3- تراجع اليد العاملة الزراعية
175	I. 4- تزايد الضغط على الموارد المائية
175	I. 5- التصحر
175	I. 6- تقلص المساحة الزراعية
175	I. 7- من حيث التأثير على البيئة
176	I. 8- انتشار البناء الفوضوي
177	II. تقدير الاحتياجات المساحية السكنية المستقبلية
177	II. 1- الاحتياجات السكنية 2014
177	II. 2- الاحتياجات السكنية على المدى القريب 2018
177	II. 3- الاحتياجات السكنية على المدى البعيد 2028
ثالثا : الحلول المقترحة للتحكم في التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية	
179	1. تشجيع التوسع في التجمع الثانوي
179	2. تجهيز مناطق السكن الحضري (ZHUN)

179	3. التحكم في النمو السكاني
179	4. تغيير النمط السكاني
180	5. القضاء على السكنات الفردية الفوضوية
180	6. السهر على تطبيق القوانين التي تمنع استهلاك الأراضي الزراعية
180	7. تعزيز الاجراءات الخاصة بالوقاية من خطر الفيضان
181	8. الحد من ظاهرة النزوح الريفي
181	9. حماية البيئة
182	خلاصة الفصل
183	الخاتمة العامة

➤ **Résumé :**

Chelghoum laid comprend une spécial situation et des qualifications économiques très importantes . Ce qui l'a rendu une force d'attraction , qui à crée un exode rural et des zone s voisines .cette situation a concu a un développement démographique très rapide et un extension urbaine large que les autorités locales n a pus ni le contrôle ni le manipule , malheureusement ça a eu un négative influence sur sur le mode de vie ou sur les ressources naturelles en créant le désordre et plus grave que ça que l'extasions urbaine s'est déployé sur les terres agricoles fertile qui rend chelghoum laid spécial , ceci a diminué les surfaces d'agricultures et la perte de la création de porte de travaille et la réduction de production. En démarrart de cette situation de notre point doit impliquer une group d'intervention sur le coté urbaine , technique et environnement . Cela pour une bonne gouvernance sur le future extension urbaine .

➤ **Les Mots révélateurs :**

Population - construction - modèles résidentiels – urbanisation – mobilité spatiales - Les établissements publics .

➤ **Summary :**

Celghoum laid is situated in an important and special area , which has an important economic qualification , that makes it an important and strong attractive centre , This strength created an exolus from rural and Areas Neighboring .

This situation led to a fast demographic development and a large urban movement as a result the local authorities can't control and hold it , this gets negative result an the way of life and natural resources that leads to the spread of mess .

The most dangerous is that the urban extension goes through the best fertile lands , that leads to the reducing of the surfaces and the loss of employment and the lack off production .

Starting from the actual situation of the studying area questions must be asked about “ the urban , technical and enviremental side “ thus to have a wise urban extension in the future .

➤ **The Revealing words:**

Population - construction - residential patterns - urbanization - spatial differences - Mobility area - Public facilities

الملخص:

تحتل مدينة شلغوم العيد موقعا متميزا و مؤهلات اقتصادية هامة , مما جعلها مركز جذب قوي و هجرة للسكان من الأرياف و المناطق المجاورة , أدت هذه الوضعية إلى نمو ديموغرافي سريع و حركة عمرانية واسعة لم تتمكن السلطات المحلية من مراقبتها و السيطرة عليها , مما أثر سلبا على الإطار المعيشي للسكان و الموارد الطبيعية و أدى إلى انتشار الفوضى .

و الأخطر من ذلك هو أن هذا التوسع العمراني كان يتم على أجود الأراضي الزراعية التي تزخر بها المنطقة , مما أدى إلى تقلص مساحتها و فقدان فرص عمل كثيرة و انخفاض الإنتاج و انطلاقا من الوضعية الراهنة لمنطقة الدراسة كان و لابد من توجيه مجموعة من التدخلات سواء في "الجانب العمراني, التقني, البيئي,.. " و ذلك من أجل ترشيد التوسع العمراني مستقبلا .

الكلمات الكاشفة :

السكان - العمران - الأنماط السكنية - التوسع العمراني - الفوارق المجالية - حركية المجال
- التجهيزات العمومية